

سلطنة عُمان
وزارة التراث القومي والتعليم

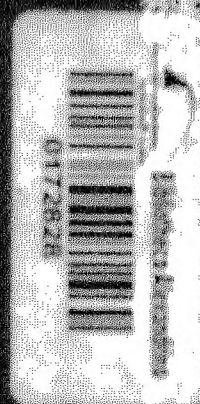
شرح
كتاب النسيب
وشفاء السليل

مؤلف المؤلف
محمد بن يوسف الطهري

الجزء الرابع عشر

عاش

١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م

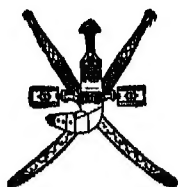


كتاب
شرح النيل
وشفاء العليل
الجزء الرابع عشر
(ثمان)

اهداءات ١٩٩٨

وزارة التراث القومي والثقافة

سلطنة عمان



مَسلطنتِ عُمان
وزارة التراث القومي والثقافة

شرح كتاب النسب وشفاء العليل

تأليف العلامة
محمد بن يوسف إطفيش

الجزء الرابع عشر

(ثا ن)

١٤٠٩ هـ / ١٩٨٩ م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فصل

• • • • يحكم عليه ببغى باقراره او مشاهدته او بامناء

فصل

فيما يعلم به الباغى ، واختلاط ، وحكم مال البغى
اذا دخل يد احد يقاتل غيره او يقاتل غيره ، وغير ذلك •

(يحكم عليه) أى على المكلف الباغى بدليل قوله (ببغى باقراره)
أنه بغى أو فعل كذا مما هو بغى (أو مشاهدته) ببغى بمال أو دم
(أو بامناء) أميين فصاعداً ، ولفظ الأصل ، أو شهرت به البينة العادلة
عليهم والعلم يكون بالبينة ، ومعنى شهرت بالراء شهدت بالادل لأن الشهادة
ان لم تؤد فقد خفيت ، وان أديت فقد اظهرت ، والظهار بعض شهرة ،
ولأن أداءها سبب الشهرة ، ومعنى قوله : ان العلم يكون بالبينة ، أن الظن
الذى يحكم به يكون بالبينة ، وذلك ان شهادة الأميين تفيد العمل لا العلم ،
وقوله : والعلم يكون بالبينة تقرير لما قبله ، ويجوز أن يريد شهرة البينة
العادلة شهرة الشهرة الصحيحة فيفيد أنه يكفى في كونه باغياً شهرته بالبغى ،

أو بوجود مبيع عليه ماله بيده أو مالا يعرفه لغيره أو أسارى أو جرحى
أو بخبر من صدقه ولو واحداً

وفي « الأثر » : وقال في الشهرة أنه تهرق بها الدماء وتقام بها الحدود ، ومثل ذلك لو أن رجلاً فعل فعلاً يوجب به عليه الحد فشهر ذلك في الناس فكان يوجد عند الخاصة والعامة لكنهم لا يشهدون عليه بفعل الشر أنه يحكم عليه بذلك اهـ .

(أو بوجود) انسان (مبيع عليه ماله بيده) وقد عرفه ممن يبيع ولم يظن أنه بيده بوجه حلال كتبدله من ماله بلا عمد ولقطته ، وكجعل ولده اياه أو عبده أو غيره بيد المكلف الباعى ، وكان يبيعه أحدهما أو غيرهما له (أو) بوجود واحد أو يقدر أو بوجوده ، ونرد الضمير الى الانسان المقدر المبيع عليه ، لا بقيد كونه مبيعاً عليه (مالا) بالتأويل عطفاً على ماله (يعرفه) أى يعرفه الانسان الذى فرضنا أنه مبيع عليه لا بقيد كونه مبيعاً عليه ، فانما ذلك استخدام ، وانما قلت ذلك لأن المراد أن الانسان وجد مالا بيده وليس كما قال (لغيره) أى معرفة لغير نفسه سواء كان مبيعاً عليه هو أيضاً أو لم يبيع الا على صاحب هذا المال ، وكانت عليه أمانة البغى أو ظنه أو حقه أو ظنه غيره أو حقه غيره ، ولو واحد أو شهر (أو أسارى) من غير البغاة كما هو ظاهر ، لأنه لا يكون الانسان يأسر ممن معه (أو جرحى) من غير البغاة ، وأما منهم فذكره بقوله : أو بوجود أمانة بغي عليه (أو بخبر من صدقه ولو واحداً) ذكراً أحداً أو أنثى حدة ولو لم يتوله ، وأجيز ولو عبداً ، أو كان له المال .

ففى « الأثر » : وعن رجال مر عليهم مواش فى غارة والنساء أثرهم

أو بوجود أماراة بغى عليه كموت أو جرح فيه أو سوق مال لا يعرف
له أو رفعه على دابته أو باتيانه طارداً ما معه من حيوان وغلب على الظن

طالبات فاستغاث النساء بهم ، فالجواب انهم يخلصوا الماشية من ايدي
الغارة بكل معنى قدروا عليه لأنها سرقة وظلم ظهر لهم وعليهم أن يمنعوا
النساء ممن أراد ظلمهن (أو بوجود أماراة بغى عليه) أى على الانسان
الصادق بكل واحد من الموجود فيهم موت أو جرح ، ويجوز رد الضمير
الى الجيش المعلوم بالمقام (كموت أو جرح فيه) ، أى فى جيش الباغى
أو فى بمعنى مع ، وذلك بأن ترى قوماً مجروحاً بعضهم أو دفنوا أحداً
أو رأيتهم ميتاً ويطمئن نفسك أنهم بغاة أو يخبرك ظان فتطمئن (أو سوق
مال لا يعرف له) المال يشمل الغنم والابل والبقر وما يحمل عليها لأنك
إذا سقت ابلاً أو بقراً عليها أحمال صح على التوسع أن يقال : سقت أحمالاً ،
وذلك السوق على عادة المشى ، وأما بالعجلة والاسراع كما هو عادة من
أغار وأخذ مالاً فقد ذكره بقوله : أو باتيانه طارداً الخ ، (أو رفعه على
دابته) وذلك أن يكون بمعونة أن يكون ليس ما ساق مما يملكه أو ليس
ما حملة على ذلك أو رفعه على دابته مما يملكه أو مما لا يملكه لكن لا يعتاد
أن يمشى به مطلقاً الى حيث هو حين رثى (أو باتيانه طارداً) مزعجاً
فى المشى (ما معه من حيوان) وشرط ذلك كله أن يتقوى بشيء ما كما قال
(وغلب على الظن) ظن الرأى أو ظن العامة أو ظن الأمناء ، وقيل :
لا يحكم عليه بالعلامة والامارة ولا بالتصديق ولا بغير ذلك بل بالشهادة أو
البينة العادلة أو الاقرار وأشار لهذا القول فى التصديق بالتعبير عنه يجوز
قبل قوله : باب ان كان قوم بمنزلهم ، وأشار اليه فى ذلك المحل ، والى
القول العلامة صاحب الاصل .

أو حقق أنه حرام فيفعل به ما ذكر من دسح ونزع وقتال ومنع وأخذ
ولا يهجم عليه أن اتبع فوجد مختلطاً بغيره ، ولا يقاتل كذلك . .

وفي « الآثار » : وعن هارون إلى أبي عبد الله وذركت أمر ولدى يوسف
ابن عبد الله أنه قتل ليلاً ووجدوه قدام بيت ابن حصين ، وقلت : أن عدة
عزابتهم انتظروني نشترك مع أمرهم ، وما الذي نشترك معي ، وقد صح
عندنا أن هذا ولد يوسف هو برىء من قتله فهو جان ، وقلت : انهم ذكروا
سجيمان أنه حضر وأن ابنه المعلم اتفق على ذلك فما اتهموا ، وقلت :
انى أشير عليك بما تفعل فيهم ، اعلم أيديك الله أن أمر الدماء شديد بادر
فيها ما قدرت عليه مما جوزك اليه العلم لئلا يتفق عليك ما لا تقدر عليه
والدماء يؤخذ عليها باليقين ، فان لم يكن فالتهمة ، فاذا صح عندك التهمة
على أحد ممن حضر أو كان ذلك على يده فلا تنتظر شيئاً فاحبسها ، فاذا
حبسته اشركت أمرك مع غيرك ، فما صح عندك فعلته فيه سجيمان أو
غيره ، ابنة المعلم أو غيره .

(أو حقق أنه حرام) باقرار الباغي أو قول الأمناء أو سمى الظن
الراجح تحقيقاً مجازاً للمبالغة ، والا فالأقرار وشهادة الأمناء تفيد العمل
والظن لا العلم اليقين ، ويحتمل أن يريد بالتحقيق المشاهدة (فيفعل به
ما ذكر من دفع) به عن المال (ونزع) للمال منه وابقائه هناك (وقتال
ومنع) له عن المال (وأخذ) للمال ومروره به (ولا يهجم عليه)
بل يطب بامهال (أن اتبع فوجد) الباغي المتبوع (مختلطاً بغيره) من
الناس (ولا يقاتل) حال كونه مختلطاً بغيره (كذلك) لئلا يصيبوا غير
الباغي ، ولئلا يرد عليهم من خلطوا به وينتصر لهم ، ويناسب ذلك قوله
تعالى : ﴿ وَلَوْلَا رِجَالُ مُؤْمِنُونَ وَنِسَاءُ مُؤْمِنَاتٍ لَمْ تَعْلَمُوهُمْ أَنْ تَطْبُؤَهُمْ ﴾

بل يقصد رب المال ماله فيأخذه ويقاقل عليه من حال دونه ويسفك دمه
 ان لم يكن بيده على حرز لربه ، وبغى مقاتله عن ذلك ان لم يعلمه
 ربه اذ ساغ له حفظه والذب عنه

الى قوله : ﴿لو تزيلوا لعذبنا الذين كفروا منهم عذابا اليما﴾ (١)
 وقوله تعالى : ﴿وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم﴾ والله لا يخفى
 عليه شيء ، وأيضا اذا هجموا لا يعرف من معه انه قصد وحده فيقاتلون
 عنهم وعليه ، او ربما كانوا قد عقدوا معه الصببة (بل يقصد رب المال
 ماله فيأخذه ويقاقل عليه من حال دونه ويسفك دمه ان لم يكن بيده على حرز
 لربه) وهو الباغي اذا لم يعلمه باغيا فاعطاه ليحرز له او علمه باغيا ،
 وان المال مغصوب ، لكن لا يعلم ان الجاني هو صاحبه ، وكذا ان لقطه
 او وهب له او اتصل بيده بوجه حلال ولم يعلم انه من باغ او نزع من باغ
 او لقطه وقد علم انه من باغ ، او دخل بيده بوجه وقد علم او علم
 بعد انه من باغ فحرزه ليرده لصاحبه اذا عرفه ولم يعلم ان القاصد اليه
 ربه فلا يجوز لصاحب المال في ذلك ان يقاتل من هو بيده لأن له مقالا
 وحجة اذ يلزمه حفظه ، وحرم عليه تسليمه بلا حجة حتى يصح عنده
 بيان انه لقاصده وما كان الله ليضل قوما بعد اذ هدهم حتى يبين لهم
 ما يتقون .

(وبغى مقاتله) صاحب المال او غيره (عن ذلك ان لم يعلمه) اى
 ان لم يعلم الذى بيده المال مقاتله (ربه) بالنصب على انه مفعول ثان ،
 اى ان لم يعلم الذى بيده المال ان الذى جاء يقاتله هو رب المال او نائبة
 الصحيح النيابة (اذ ساغ له حفظه والذب عنه) كما ذكرته بالمعنى وزيادة

(١) سورة المتح : ٢٥ .

ولا يمنعه منه ان علمه ربه والا صار باغياً كالاول ، ولا يعذر في منع ربه
منه ان علمه بخوف من اضرار باغ له

قبل قوله : وبغى مقاتله اذ لم اعلم أنه سيذكره هنا ، فان قاتله فلصاحب
المال قتله ، ويفعل معه ما يفعل مع من ليس المال له كما ذكره بقوله :
وبغى مقاتله .

(ولا يمنعه منه ان علمه ربه) بنصبه مفعولاً ثانياً أو نائب ربه نيابة
صحيحة ، وان علم صاحبه ولم يعلم هذا الذي خرج منه اليه لا باغياً ولا
غيره او علمه غير باغ فيما ظهر الأمر فيه جملة فالظاهر أنه لا يعطيه صاحبه
حتى يتبين أنه صار الى يد من صار اليه منه ببغى (والا) يكن لم يمنعه
بل منعه منه (صار باغياً كالاول) الذي بغى فأخذه من صاحبه ، فالاول
بغى بالأخذ ، والثاني بغى بالمنع ، فيفعل منه صاحب المال أو نائبه
ما يفعل مع من أخذه منه بالبغى .

(ولا يعذر) من كان المال بيده من يد الباغى أو غيره أو بالتقاط
أو نحوه من وجوه دخول الملك فحل قتاله ولو اعتل بالخوف الذي يذكره
(في منع ربه) أو نائبه (منه ان علمه) أنه رب المال أو نائبه (بخوف)
متعلق بيعذر (من اضرار باغ له) في عرضه أو ماله أو بدنه ولو بقتل ،
أو عرض غيره أو ماله أو بدنه كذلك ، لما مر في محله عن « الديوان »
بقوله من أنه يموت الرجل ولا يأكل مال غيره بتعدية ولا يستهلكه بجساسة
والمزاد بأكله اتلافه بأكل أو شرب أو اعطائه أحداً غير صاحبه ، أو منعه
عن صاحبه لغاصبه أو غيره ، أو غير ذلك ، وان أراد بالأكل أكله في بطنه
فأعطاه مساو له فحكمها واحد بالقياس الجلى ، واذا حرم أن يستهلكه

وخير من جاز عليه ان علم ان ما حازه واكله كان بيد من اخذه منه
بغصبه في اخذه منه للرد لربه

بالجساسة حرم بالاولى ، والفحوى استهلاكه باعطائه الغاصب وبالمساواة
والقياس الجاي منعه عن ربه او نائبه ، ويقاثل على الاصل ، والعرض ،
ويحل الدم بالبغى باخذ الاصل او منعه او افساده .

وفي السؤالات عن ابي حسان : من قاتل عن أرضه ظلم مرة ، ومن
قاتل عن أرض غيره ظلم مرتين ، ومعناه انه لا يقاثل على الأرض اذا كان
يصل اليها بالحكم ، وأما غيره فان غاصبه يهرب به ، او معناه ان من انشا
قتالا حراما عن أرضه فقد ظلم مرة ، ومن انشا في أرض غيره فمرتين .

(وخير من جاز عليه) باغ (ان علم ان ما حازه) اى اخذه ،
ممن هو فى يده فكان فى يده هو (واكله) ، اى تملكه وليس ملكا له ،
وانما سمي التملك اكلا لان اكل الشيء مسبب عن كونه ملكا له ولازم
لزوما بيانيا لكونه ملكا له ، وكذا الاكل بمعنى التصرف فيه مع بقاءه ،
وانما قلت ذلك لان المسألة مفروضة فى بقاء المال لقوله فى اخذ للرد لربه ،
ولذلك لم ابق الاكل عن ظاهره من الاكل فى البطن ، ولم افسره بالاتلاف
(كان بيد من اخذه) ذلك الغاصب (منه بغصبه) اى غصبه من غاصب ،
وكذا لو كانت الغصبة ثلاثة فصاعدا كل واحد يغصب من الآخر او تداوله
غاصبان او اكثر بغصبه من غاصب هو عمرو من غاصب منه (فى اخذه)
متعلق بخير اى خير فى ان يأخذه (منه) اى من الغاصب الاخير (للرد لربه)
ان علمه او لم يعلمه لعله يعلمه فان ايس منه انفقته او اوصى به ، ولا يردده

بما مر ، وفي تركه ، وكذا يخير في كل مال مريب وحل لمن جاز عنه باغ
دفاعه وقتاله عن مال أخذه ولو ربيبة ، ولو لم يعلم ربه ، ويعمل فيه بعلم
ان نزعه منه ،

للغاصب الأول ، ولا لغيره من الغصبة وانما سمي الغاصب من الغاصب
غاصباً مع أنه ليس ملكاً للغاصب المصوب منه لأن الذي أخذه من الغاصب
لم يأخذه ليرده لمالكه بل ليأكله أو يتلفه أو يتصرف فيه (بما مر)
متعلق بأخذه أى يتكلف أخذه بالقتال والدفع وقتل من يمنعه أو لا يتوصل
إلى الأخذ إلا بقتله وقتل ما يمنعه به ويحمل عليه ومفاجأتهم في غفلة أو نوم
أو نحو ذلك (وفي تركه) معطوف على في أخذه أى خير في أخذه وفي
تركه ، وانما ذكر التخيير هنا ولم يذكره في غاصب من صاحب المال مع
ان التخيير صحيح فيه أيضاً لأن أخذه من غاصب من مالكه أكد ، وانما
تجب تنجية مال المسلم اذا كانت بلا قتال ، وقيل : لا تجب ولو بلا قتال .

(وكذا يخير في كل مال مريب) أخذه ممن في يده بربيعة أو أخذ
غصباً من غاصب من مريب بفتح الميم اسم مفعول رابه براء فالف فباء ،
وكذا في كل مال حرام ، مثل أن يغصب مال من يخالط الحرام أو الربا أو
يغصب الربا أو ما أعطى المصوب منه في زنى أو لعب ولهو ، فان أخذه
فانما يعطيه من انتقل منه الى المصوب منه ، سواء غصب من ذى ربيعة
أو حرام أو عن غاصب أو أكثر عن ذى ربيعة أو حرام ، ووجه ذلك ونحوه
ان النهى عن المنكر بقدر الطاقة ، فاذا اطاق بيده فعل بيده كهذه المسائل .

(وحل لمن جاز عنه باغ دفاعه وقتاله عن مال أخذه) لا يحل له أخذه
(ولو ربيبة ولو لم يعلم ربه ويعمل فيه بعلم ان نزعه منه) بأن يعطيه ربه

ومن طلب باغياً على ماله وجمع له وقتله ووجد ما أخذه مال غيره أو علم ذلك قبل قتاله أو باختلاطه غيره أو باختلاط أموال بيده . .

أو الفقير أن لم يعلمه أو ثمنه أو يوصى به أو يعطيه لمن هو في يده بالريبة ولا يزكيه ، وقيل يزكيه أن تم فيه النصاب أو علم صاحبه أنه تم عنده إذا كان مما يزكى ، والا فحتى يعلم أنه يتجر فيه ، والصحيح أنه لا يزكيه لأن صاحبه ممنوع عنه .

(ومن طلب باغياً على ماله) أو مال غيره (وجمع له) رجالاً يقاتله بهم ، أو قاتله وحده أو مع واحد أو اثنين (وقتله) بنفسه أو بغيره أو لم يقتله (ووجد ما أخذه) ذلك الباغي (مال غيره) وكان يطلبه على مال نفسه وعلى مال نفسه قاتل ، أو وجد ما أخذه الباغي مال رجل آخر مثلاً غير مال الرجل الذي يطلب له ماله (أو علم ذلك قبل قتاله) علم أن ما أخذه الغاصب غير ماله ، وكذا أن علم أنه مال رجل غير الرجل الذي يطلب له كما مر أن له أن يطلب الباغي بمال غيره ويقاتله عليه (أو) علم (باختلاطه) أي باختلاط ماله بمال (غيره) أو باختلاط مال رجل بمال رجل مثلاً أو باختلاط مال الغاصب بمال الطالب ، أو مال رجل يطلب له ذلك الطالب ماله أو مال رجل آخر أو اختلاط ذلك كله أو بعضه من باقي الصور التي ذكرت ، أو لم يعلم بالاختلاط في صورة فرضت حتى أخذها من الناصب أو قاتل (أو) علم (باختلاط أموال بيده) وكذا مظنة الاختلاط بأن علم أن ما بيد الناصب من ماله نوعين فصاعداً كتمر وغنم أو ماله ومال غيره كذلك ، كتمره وغنم غيره أو مال غيره كتمر رجل وغنم رجل ، وكذا

جاز ذلك وهجومه على ذلك ولا عليه ، وان قتله وخرج المال
للباغى ضمنه وما أفسد في ماله ، ولا ياثم ان هجم عليه وفعل به
ذلك باقراره او نحوه مما مر ولو لزمه الضمان

انواع (جاز) في ذلك كله (ذلك) المذكور من النزع والقتال والقتل على
حد ما مرّ كله ، (وهجومه على ذلك) على غفلة او نوم او نحوه او
اشتغال ، فاذا نزع مختلطاً فرزه وأوصل كلاً بيد صاحبه أو فقير ان لم يعلم ،
وحزر ماله ورد للغاصب ماله ، وان كان لا يفرز هذا المختلط فعل به
ما مرّ في كتاب القسمة في المال المختلط الذي يعسر فرزه ، كشعير وبرّ ،
او يستجبل كزيت بزيت .

(ولا) اثم (عليه) اذا فعل ذلك باقرار او بينة او مشاهدة بغى او
شهرة او امارة ترجحت او بخبر من يصدقه ، لكن يلزمه الضمان في الحكم
اذا شاهد ووقع الانكار ولا بيان .

(وان قتله) ، اى قتل الباغى (وخرج المال للباغى ضمنه) ، اى
ضمن ذاته بأن يعطى ديته ، (و) ضمن (ما أفسد في ماله) حال القتال
او قبله او بعده لانكشف الغيب ان المال له فليس بباغ من حيث ان المال
له فعليه ان يضمن له المال ان لم يمت ، ولوارثه ان مات مع ديته
(ولا ياثم ان هجم وفعل به ذلك) المذكور من قتل ونزع مال او أحدهما
(باقراره) أنه باغ او أنه فعل كذا مما هو بغى (او نحوه مما مرّ)
كالبيان على انه باغ ومشاهدة بغيه او شهرة وامارة ترجحت ، وخبر من
يصدقه (ولو لزمه الضمان) المعهود ذكرياً وهو ضمان الدية المذكورة
بقوله : ضمنه ، واما المال فلا يضمنه لأنه فعل كما يجوز له ، ولما

وقيل : لا ان فعل باقراره ، والضمان انما هو للدية لاباحة التقدم اليه
 شرعاً ، ولزم القود من تقدم اليه بلا جائز

كان أمر النفس أعظم لزمته الدية اذ تبين خطاه اذ فعل كما لا يجوز له ،
 ألا ترى أن في الخطأ الدية في نص القرآن فلا خلاف فيها بخلاف الخطأ في
 المال ، فالمشهور أن فيه الضمان ، وقيل : لا ضمان ، وإيضاً اذا قتل الامام
 أحداً فتهيئ أنه برىء فديته في بيت المال ، وان زور عليه الشهود فعليهم
 على ما مر في هذا الكتاب التاسع عشر وغيره عند الله .

وفي « الأثر » : ولزم الضمان والدية والمال عند الله مخبره أو من
 شهد به ان أخبره بزور أو شهد به (وقيل : لا) ضمان للدية عليه
 (ان فعل) القتل (باقراره) انه باغ أو أنه فعل كذا مما هو بعتى لأنه
 هو الذى أخبر بموجب القتل وهو البغى ، فهو كمن اقر انه قاتل ولى
 فلان فقتله فلان ، وانما لزمته الدية في القول الأول مع أن المقتول هو
 الذى أوجب القتل لنفسه اذا اقر بموجبه لعظم القتل ، فغاية ذلك أنه
 خطأ تسبب فيه المقتول والخطأ فيه الدية ولا حق للانسان في اباحة قتل نفسه
 لأحد ، فلو أباح نفسه لمن يقتله أو يجرحه جرحاً غير جرح مداواة لم يجز
 له أن يقتله أو يجرحه ، وان فعل هلكا ، ولزمت القاتل أو الجارح الدية
 أو الأرش ، وقيل : لا ، وكذا غير الجرح من تأثير أو دونه أو تفويت منفعة
 عضو ، (والضمان) المذكور في قولنا : ولو لزمه الضمان (انما هو للدية)
 فقط لا للمال أيضاً ، ولا للنفس بالقود (لاباحة التقدم اليه) ، أى الى
 القتل ، هذه علة لنفى القود (شرعاً) بالشهادة وما ذكرناه فلم يلزمه
 القود فلم يجز له القود .

(ولزم القود من تقدم اليه) ، أى الى القتل (بلا) امر (جائز)

والاثم وضمان المال لبغيه •

شرعاً (والاثم وضمان المال لبغيه) اذ تقدم الى القتل والمال بلا بيان ولا اقرار ولا مشاهدة ولا خبر من يصدق ولا امانة ترجحت ولا شهرة ، واذا وقع المبغي عليه على الباغي ، فللباغي قتاله اذا لم يعلم أنه المبغي عليه ، وان علمه فليذعن بحقه ، فان لم يقبل منه الاذعان قاتله ، وان ذهب ليقود نفسه فالتقى مع اولياء المقتول فعرفوه ولم يعرفهم فانه يقاتل عن نفسه ان عارضوه ، وان قتل واحداً منهم او جرحه ثم علم فلا شيء عليه ، وقد امضاه العلم لذلك •

ومن افسد في اموات البغاة او المحاربين او الطاعنين في الدين او المرتدين او المجرمين وكل من حل قتله فعليه دية ما افسد الا ان فعل به مثل ما فعل ، والله اعلم •

بـاب

جاز لمن يريد اتباع باغ وقتله ان يستعين عليه بغيره ، وللمستعان

به اعانته ان كان اميناً

بـاب

في الاستعانة على الباغي وجناية الجيش

(جاز لمريد اتباع باغ وقتله) وأخذ ماله من الباغي أو الأخذ وحده أو القتل وحده (ان يستعين عليه بغيره) ممن لا يتعدى الحدود ، وقيل : يجوز ان يستعين بمن يتعدى هذا اذا كان يأتمر بأمره وينتهي بنهيه ، وفي « الأثر » : سألته عن مسلم كان في قوم من أهل الجملّة هل له أن يخرج الحق من أهل البغي وحده ؟ قال : ان وجد واحداً يتعاون معه فسبيل ذلك ، وان لم يجد فيشترك مع من كان من أهل الجملّة ، ولكن يكون لهم قائداً في ذلك ولا يكونوا له قياداً .

(و) جاز (للمستعان به اعانته ان كان) هذا المستعين (اميناً)

أو صدقه أو كان معه من هو كذلك ، ولا يستعان بمن يجاوز حكم الله فيه في نفس أو مال أو خيف منه ذلك ، ولا يصطحب معه بمن يجاوز الحق مطلقاً

صديقاً في قوله أن ذلك باع ولا يجاوز الحدود في أفعاله في القتال (أو صدقه) في أن ذلك باع سواء قال له الأمين أو المصدق أنه باع ، أو قال له : شاهدت بغيه ، أو رأيت أماراة البغي ، أو قال : أنه قامت بينة بغية أو شهت (أو كان معه) أي مع المستعين (من هو كذلك) ، أي أمين أو مصدق ولو واحداً أو شاهد المستعان به البغي أو رأى أمارته أو شهر عنه أو قامت عنده بينة أو أخبره أمين أو مصدق ولو كان المستعين جائراً إذا كان له من يردده عن الجور .

(ولا يستعان بمن يجاوز حكم الله فيه) ، أي في الباغي لحقد أو تار أو عداوة أو لأخذ المال لحبه أو لجهل أو غير ذلك ، أو لكونه يجاوز حكم الله تعالى في الجملة فلا يستعان به لئلا يجاوز فيه حكم الله تعالى ، ولا يعين من يجاوز الحد ولو استعانه (في نفس أو مال) أو فيهما ، سواء كان قد جاوز حكم الله تعالى في غيره قبل أو اتهم أو أخبر بأنه يجاوزه أو بأنه يفعل كذا مما هو مجاوزة له ، وقد مر حديث الاستعانة بالمشرك بالمنع ولو على مشرك (أو خيف منه ذلك) المذكور من مجاوزة حكم الله في نفس أو مال لجهل أو ريبة أو لتهمة على نحو حقد أو تار (ولا يصطحب معه بمن يجاوز الحق مطلقاً) للقتال ولا لغيره لئلا تكون صحبته له اعانة على الجور ، ولئلا يلزمه الذنب ان اصطحب معه لغير قتال حتى يتبين أن الحق عليه فلا يقبل صحبته ولا يعقدها ولا يتركه يصاحبه ، وان مضى للقتال فجاء يعينه نهاه وردده ان قدر عليه ، والا ترك هو الى وقت آخر ان امكن التأخير

ولو على قتل مباح قتلته

والا مضى على غير نية صحبته (ولو على قتل مباح قتلته) لعله يفعل محرماً ، مثل أن يمثّل بالمقتول أو يعذّبه .

قال ابو يعلى شداد بن أوس عن النبي ﷺ : « ان الله كتب الاحسان على كل شيء ، فاذا قتلتم فاحسنوا القتلة ، واذا ذبحتم فاحسنوا الذبحة وليحدّ احدكم شفرته وليرحّ ذبيحته » (١) ، ومعنى كتب اوجب أو طلب ، والاول مذهب الاصوليين ، واكثر الفقهاء ؛ والثاني اعم لشموله الاتيان بكلمات الاحسان ، فمن أراد فرضاً أو نفلاً فليحافظ أن يأتي به على اكمل ، ففضله اكثر من عمل لا احسان فيه ولو كثر ، ودخل في الحديث ان يترك المعاصي واكل ما يتأذى برائحته ، فيكون قد احسن الى الملائكة لانهم يتأذون بالمعاصي والروائح المنتنة ، ويحسن في تسليمه من الصلاة اليهم والى مسلم الجن والانس بأن ينويهم ، واذا طلب الاحسان في القتل والذبح بأن لا يكون بموسى كليلة أو مفلولة فلاحسان اولى بالطلب ، ولا بالتمثيل ولا بالجبر بعنف الى موضع القتل أو الذبح ، ونية التقرب والشكر على نعمة القدرة على تلك الدابة وتحليلها ، وان تضرب بنبل حتى تموت ، وان لا تتخذ غرضاً ، وقد صحّ ان من فعل ذلك فهو ملعون ، سواء اريد للذبح أو لا ، وان لا يشوى الجراد والسّمك حتى يموت ، واسهل وجوه قتل الادمى ضرب عنقه بالسيف ، وعنه ﷺ : « من مثّل بذى روح ثم لم يتب مثّل الله به يوم القيامة » (٢) ، وهو مخصوص بغير القاتل الممثّل .

(١) متفق عليه .

(٢) رواه مسلم .

• • • • •

وذكر عن بعض المتقدمين أن من قتل بردة أو كفر يحرق بعد موته بالنار ، وزعم قومنا أن أبا بكر وخالد بن الوليد فعلا شيئا من ذلك ، وفعله ابن أبي طالب على في المرتدين ، وانكره ابن عباس ، والصحيح المنع ، وأما قطعه عليه السلام أيدي العرنيين وأرجلهم وتسميل أعينهم فانما ذلك قبل تحريم المثلة ، وأيضا سملت أعينهم لأنهم سملوا أعين رعاة ابل الصدقة ، وروى أنهم قطعوا أيدي الراعي ورجليه وأغرسوا الشوك في لسانه وعينيه ، وقد روى أنه عليه السلام : « أمر بتحريق رجلين من قریش » (١) ، ثم قال : « كنت امرتكم أن تحرقوا فلانا وفلاناً بالنار وأن النار لا يعذب بها إلا الله تعالى ، فإن وجدتموهما فاقتلوهما » (٢) ، وأمر قبل ذلك برجل يحرق بعد أن يقتل فوجدوه مقتولا بحية فأحرقوه ، ومن الاحسان أن لا يسلم الذبيحة ولا يقطع منها إلا بعد تحقق موتها ، بل يعصى أن عجل قبل ، وحرمت على المشهور أن كانت حية ، وأن لا يحد الشفرة وهي تنظر ؛ ولا يذبح أخرى وهي تنظر ، ومروا عليه السلام برجل واضح رجله على صفحة شاة وهو يحد شفرته وهي تلحظ إليها ببصرها ، فقال : « أفلا قبل هذا ؟ أتريد أن تميتها موتات ؟ » (٢) ، ولا يذبح أخرى قبالتها ، وروى : « أنه مر رسول الله عليه السلام برجل يجر شاة بأذنها فقال : دع أذنها وخذ بسالفها » (٣) ، أي مقدم العنق ، وانفلتت شاة جزار حتى جاءت إلى النبي عليه السلام فاتبعها فأخذها وسحبها

(١) رواء أبو داود .

(٢) رواء ابن حبان والبيهقي وابن ماجة .

(٣) رواء الترمذی وأبو داود .

ورخص ان لم يستعن به على ذلك ولم يتفق معه على صحبة أو قتال ويترك
وفعله ، وكذا في كل قتال في دفاع أو ظهور مما فعلته معرة الجيش .

برجلها ، فقال لها النبي ﷺ : « اصبرى لأمر الله ، وأنت يا جزار فسقها
سوقاً رقيقاً » (١) .

(ورخص) ان يمضى الى القتال ويشرع فيه ولو بحضرة الذى يجاوز
حكم الله ولو كان يقاتل ذلك المجاوز معه في موضع واحد ومن موضع آخر
أو مضى معه نهاء أو لم ينهه (ان لم يستعن به على ذلك) القتال (ولم
يتفق معه على صحبة أو قتال ويترك وفعله) بالنصب على المعية ، أى
يترك مع فعله الذى هو القتال لا يلزم ترك القتال به ، وان جاوز الحد
لم يلزم الا نهيه عن مجاوزة الحد ويبقى على القتال ولو لم ينته ، وان
قدر على اقامة الحد عليه ونزع ما بيده فعل والا خاف أن ينضم الى العدوان
نهى ، أو نزع منه ، فلا ؛ وقد مرّ الخلاف هل تقام الحدود في الحرب أو
حتى يفرغ منها ؟ وذلك للقادر على اقامتها .

(وكذا في كل قتال) ، أى وكذا رخص في كل قتل أو ابيح المضى
(في دفاع أو ظهور) أو شراء في زمان الظهور أو شراء في زمان الكتمان
أو شراء فيما دون الظهور وفوق الكتمان فلا شيء على المسلمين واتباعهم ،
وضمن رخص معنى ابيح ، ولذلك تعلق به قوله : (مما فعلته) من جنابة
في نفس أو مال (معرة الجيش) ، أى مكروه الجيش ، أى ما يصدر منهم

(١) رواء الدارمطنى .

ولزم ذلك فاعله وان أكلت مال احد قصد الامام واستعان به على جميع ماله ورده منها ويرده له ويغرم متلفه وان فعل ذلك مستعان به على قتال باغ فاعان وقتل واكل

مما هو مكروه تكرهه النفس من جناية في نفس او مال ، واسناد الفعل الى المعرة مجاز من اسناد الفعل الى المفعول بلا طريق لما يبنى للمفعول ، او اطلق لفظ فعلت على معنى اصابته ، اطلاقاً للعام في الخاص ، أي مما اصابته معرة الجيش ، أي مكروه الجيش الخ ، ويجوز ان يريد بمعرة الجيش سفهاؤه لانهم مكروهون في النفوس لسفهمهم ، ويجوز نصب معرة منوناً ورفع الجيش فاعلاً لفعلته ، وانته لأنه جماعة ونصب على الحال ، (ولزم ذلك فاعله) وحده لا الامام ونحوه ولا في بيت المال ولا من حضر من الجيش ان لم يعنه .

(وان أكلت مال أحد قصد) من أكل ماله (الامام) او قائد الجيش او من أمره سيده (واستعان به على جمع ماله ورده منها ، ويرده) ذلك الامام او نحوه (له ويغرم) - بتشديد الراء - الامام (متلفه) بالنصب ، وكذا ان قتلوا ، فان أولياء المقتول يقصدون الامام او نحوه للقصاص او للدية ، وكذا الجرح ونحوه ، ولا يقاتلون جيش الامام او نحوه الا ان أمره الامام او نحوه والا فحين فعل الضر ، فللمضرور الدفع عن نفسه ، وقد مر بسط الكلام على ضمان الامام وعدم ضمانه قبل قوله : ولا قاصداً به سلباً او سرقة .

(وان فعل ذلك) التعدى فيكون مجملًا فصله بقوله : فاعان وقتل واكل (مستعان به على قتال باغ فاعان وقتل) النفس ، او لم يقتلها (واكل) مالا ،

نزع ذلك منه المستعين وردده على أربابه ان قدر عليه ، والا معه هو الذى لم يأكل معه ان اتبعهم الباغى ، وان خافوا منه ان فارقوا آكل ماله تركوا الفراق وقاتلوا ودافعوا آتيهم لا بقصد منع الباغى من ماله بقتال ، ولو أدى لمنعه منه

أى أخذه لأن اخذ الشيء سبب لأكله فى البطن او اتلافه (نزع ذلك) المال (منه المستعين وردده على أربابه ان قدر عليه) وان لم يعرف أربابه حفظه لهم وأوصى به او يفرقه على الفقراء (والا) يقدر عليه (افترق) ضمنه معنى لم يبق ، ولذلك صح قوله : (معه هو الذى لم يأكل معه) من جند المستعين وجند المستعان به (ان اتبعهم الباغى) الأول المبغى عليه بأكل ماله ، أى ان اتبع الباغى الأول هؤلاء المستعينون وهؤلاء المستعان بهم لأجل من أكل مالهم ، وأما ان قصده وحده دون من لم يأكل فجائز للباقيين ان لا يفترقوا عنه ، ولكن لا يعينونه ، وحكم بغى المستعان به اذا بغى بالجرح ونحوه او بالقتل حكمه اذا بغى بأخذ المال فيطلبونه بالقود أو الأرش او بالدية ، وان لم يقدروا عليه فارقوه ان اتبعهم الباغى الأول المبغى عليه .

(وان خافوا منه) ، أى من الباغى الأول ان يغلبهم (ان فارقوا آكل ماله) وهو الباغى الثانى (تركوا الفراق وقاتلوا ودافعوا آتيهم) عن انفسهم ومالهم لا عن نفس الباغى الثانى ولا عما أخذ من المال (لا بقصد منع الباغى من ماله بقتال) ، بل يقصدون بقتالهم الدفع عن انفسهم ومالهم (ولو أدى) قتالهم (لمنعه) ، أى منع الباغى الأول (منه) ،

إذا لم يقصدوا إلا نجاتهم وأموالهم •

أى من المال المأخوذ منه (إذا لم يقصدوا إلا نجاتهم وأموالهم) ولهم
أن يمنعوا الباغى الثانى من القتل إذا لم يَحُلْ بين الأول وماله أو اختلط
ماله حتى لا يميز أو لا يدرى موضعه ، ولهم منعه إذا قصده الأول ليبلغ
عليه بأخذ ماله لأنه لا يجوز أن يقضى لنفسه بقتال بل يحاكمه ، والله أعلم •

فصل

ان خرج على قصد القتل والاكل او احدهما فاكل مالا فلقية مريد مثله
فقاتله عليه ونزعه منه جاز له ان قصد رده لربه لا ان اخذه ، وان لمال الباغى

فصل

(ان خرج) الانسان (على قصد القتل والاكل او احدهما فاكل)
اى فاخذ (مالا فلقية مريد مثله) اى مريد مثل ما اراد من قتل واكل او
احدهما بنصب مثل بمريد او بجره على الاضافة او بالرفع نعت مريد
للاكل او القتل او لهما مماثل له فى ارادة ذلك ، ولو اختلفت الارادتان ،
فان الاول قد امضاها والاخير لم يمضها (فقاتله) هذا المريد الاخر
(عليه) اى على المال الذى اخذه (ونزعه منه جاز له ان قصد رده)
من الاول (لربه) اى جاز للاخير ما فعله من القتل والنزع من الاول
ان قصد بهما رده لصاحبه (لا ان) قصد بالقتال (اخذه) الهاء
عائدة للاخير (وان لمال الباغى) ولا سيما مال غير الباغى فانه

لنفسه أو لحمية وفتنة إذ كان بذلك باغياً ويقاتله عليه الأول ، وكذا
المبغى عليه ان اتبعه ليقتله ويأكل ماله لا في الحكم ، . . .

أشد منعاً (لنفسه) أو لغيره الملام الأولى للتقوية والثانية متعلقة بأخذه
(أو لحمية) عطف على لأخذه (وفتنة إذ كان) هذا الأخذ للمال (بذلك)
المذكور من الأخذ لحمية أو فتنة (باغياً) على أنه أراد أخذ المال المأخوذ
ولو لربه ولا سيما ان أراد أخذ مال الباغى لنفسه أو غيره أو ليعطيه عوضاً
لرب المال (ويقاتله عليه الأول) فالباغى الأول لزمه أن يتوب ويعتقد
لربه وأن يرد عنه مريد أخذه لغير ربه وان جاء مأمون على رده لربه فهو
مخير بين أن يمكنه منه وبين أن يرده هو لربه أو يرسله مع موصل ، وان لم
يأمنه مريد أخذه لربه أو لم يأمن هو مريد أخذه لربه ذهباً به أو أخرجاً
أميناً يتفقان عليه ، وان لم يعلم الأول من جاء ليرده لربه هل به حمية
وفتنة أو اخلاص استوثق له ان يوصله ويعهده أو يتفقا على أمين ليس
قصده ذلك فيوصله .

(وكذا المبغى عليه ان اتبعه ليقتله) لا لرد ماله (ويأكل ماله) أى
مال الباغى أو ليفعل القتل أو الأكل للباغى قتاله ومنعه ولزمه ان يرد
له ماله ، وانما جاز للباغى بل وجب ان يقاتل المبغى عليه المتبع له لأن
هذا المبغى عليه لم يقصده لأخذ ماله نفسه بل لأخذ ماله ، اعنى أخذ مال
الباغى أو لقتله ليصل الى ماله اعنى مال الباغى لا مال نفسه أو لقتله ولو
لم يحل بينه وبين ماله ، أو نطق بما يعلم به أنه أراد البغى كقوله : أكل
مال الباغى فانه باغ أيضاً في الحكم (لا في الحكم) وأما فيه فلان يقال
للباغى الأول : لك القتال لأنه أخذ مالاً ومضى به فمن أين يعلم في الحكم
أنه يراد البغى عليه بأخذ ماله ، فلو أقر المبغى أنه أراد أن يبغى على الباغى
لحكم الباغى وذلك ان كان ماله بين يدي الباغى ، والا أو لم يحل بينه

وجاز لمن قصد ببغى واكل ماله ولو عبداً او انثى او مشركاً دفع الباغى ،
وان باستعانة عليه او استئجاره معينة وله اخذ الأجرة على طلب ماله
ورده لا على دفع البغى ولو جاز لمعطيها عليه ، ولا ينصت . . .

وبين ماله او نطق بما يعلم به انه اراد للبغى كقوله : اكل مال الباغى فانه
باغ ايضاً فى الحكم .

(وجاز لمن قصد ببغى) عليه فى بدنه (و) بـ (اكل ماله) او
بأحدهما (ولو عبداً) مال السيد فى يد عبده كانه مال للعبد (او انثى او
مشركاً دفع الباغى) والدفع واجب ، وانما قال : جاز نظراً الى قوله :
(وان باستعانة عليه استئجاره معينة) أى عقد الأجرة لمن يعينه فالدفع
واجب فليدفع بما امكنه بنفسه او مع غيره او بغيره بأجرة او دونها فيقاتل
العبد على مال سيده او مال بيده ان كان مثل قيمته او اكثر والا فلا يقاتل ،
وقيل : يقاتل .

(وله) أى لمعيه (اخذ الأجرة على طلب ماله ورده) اذ لا يجب
عليه رد مال اخيه بالقتال الا ان كان فوت ماله الى موته فانه يجب عليه
رده فلا تحل له الأجرة و (لا) تحل (على دفع البغى) عليه فى نفسه
لوجوب الدفع عنه (ولو جاز لمعطيها عليه) أى على دفع البغى لأن المعطى
بمعطى ليقوم الحق ، والذي يأخذ بائع دينه بدنيا ، وكذا لا ينوى طالب
الأجرة او قابله على الدفع على المال او رده أنه يأخذها على دفع البغى
من حيث انه بغى على نفس الدفع عن المال والرد (ولا ينصت) بالبناء

لتحجير المبغي عليه وإن قصده باغ ، وإن على ماله ، وقام مرید دفاعه عنه وقتاله وحجر عليه أن لا يفعل عليه ذلك ومنعه منه أو وسعه عليه ، بل يقاتله ويدفع ظلمه ، ولا أن اكل ماله وقام طالب رده وقال له أيضاً : لا تطلبه بل يطلبه ويفعل كالمستعان به أو قال له : لا ترد لى مالى ، بل يرده ولو بقتال ،

للمفعول أو بالبناء للفاعل الذى هو مرید الدفع عن نفس أو مال (لتحجير المبغي عليه) فى نفسه أو ماله أو فيهما (وإن قصده باغ وإن على ماله) متعلق بباغ أو بقصد أى لأجل ماله أو بتحجير أى لتحجير ولو على نفسه (وقام مرید دفاعه) عطف على قصده (عنه) متعلق بدفاع (وقتاله) عطف على دفاع (وحجر عليه أن لا يفعل عليه ذلك) المذكور من الدفاع والقتال (ومنعه) بالامساك له أو اغلاق الباب أو نحو ذلك (منه أو وسعه عليه) ، أى جعل ذلك المذكور من الدفاع والقتال واسعاً أن لا يفعله أى جعله فى حل أن لا يفعله ولا يمنعه ذلك الحجر عن فعل ذلك (بل يقاتله) ، أى الباغى ، (ويدفع ظلمه) ويرده عن المسال ، وذلك لأن دفاع الباغى حق لله تعالى من حيث بغيه فلا يسقط بترك المبغي عليه .

(ولا) ينصت لصاحب الحق أن حجر عن صاحب الحق أن يطلبه (أن اكل) الباغى (ماله وقام طالب حقه رده) له (وقال له أيضاً) صاحب الحق : (لا تطلبه) فلا يترك الطلب من أجل قوله (بل يطلبه ويفعل كالمستعان به) فيقاتل وينزع ويفعل ما يصل به الى المال (أو قال له : لا ترد لى مالى) عطف على قوله : قصد باغ ، أو قوله : اكل ماله فلا ينصت اليه (بل يرده ولو بقتال) يقاتل ولو قال له : لا تقاتله .

ولا يضمن ما تلف منه برده الا ان قال له : لا تتبعه فاني اعطيته له قبل
او ذلك ماله ، وان اخبره بما يدل على دخوله ملك الهاشمي بعد بغيه
فانه يتبعه عليه ، ويخرج منه الحق ويقايله ان ابي منه . . .

(ولا يضمن ما تلف منه برده) او بعد ردّه الا ما ضيّعه او تعمد
اتلافه ، وان صرف المحتسب ماله في الدفع على النفس او عن المال او في
رد المال ، وقد حجر عليه المبغي عليه فلا يدركه عليه ، وكذا ان استأجر
على ماله على ذلك فعليه الأجرة لا على المبغي عليه لانه حجر عليه ، وان
كان بيت المال فمن بيت المال ، وليس كما اذا لم يحجر عليه ، وقيل :
ان حجر عليه ان يقاتل على ماله فلا يقاتل (الا ان قال له) اي لكن ان
قال : (لا تتبعه فاني اعطيته له قبل) اي قبل ان يأخذه او اعطيته بعد
أخذه او اعطيته الا ، (او ذلك) الذي أخذه (ماله) لا مالي ، فلا يقايله
احد على ذلك المال ولا ينزعه منه ، وان بغى بافساد مال او نفس وقال
ذلك المبغي عليه ان المال الذي ذهب به ماله او اعطيته قبل فلا يرده احد
ولا يقايله عليه ، ولكن يتبعه من حيث بغيه بافساد ما أفسد فيقاتله ان لم
ينصف ، وكذا ان قال له ذلك من يصدقه غير المبغي عليه فيما ذكره المصنف
وفيمما ذكرته .

(وان اخبره) من بغى عليه او من يصدق (بما يدل على دخوله ملك
الهاشمي بعد بغيه) مثل ان يبغى بسلبه ثم يترك له عوضاً عما له على البغي
عليه بوجه من الوجوه (فانه يتبعه عليه) اي على البغي لا على المال
(ويخرج منه الحق) كالادب وما فوقه كتعزيز ونكال (ويقايله ان ابي منه)

أو أراد بغياً ثانياً وإن أكل مع ماله مال غيره أو مع مال من بينه وبينهم
حرب وفتنة على حمية جاز اتباعه وزجره على بغيه ملتطوع أي لمن أكل
ماله في الأموال ، لا على قصد رد مال محاربيه ومفاتيحه واعانتهم .

أي من الحق أن يخرج منه (أو أراد بغياً ثانياً) على متبعه على المبغي
عليه الأول أو على غيره .

(وإن أكل) الباغي (مع ماله) أي مال من فرض أنهم بغوا عليه ،
ويجوز رد الضمير في ماله للباغي (مال غيره) كان بيده بحرام أو غصب
أو بوجه من وجوه الأمانة أو بعضه أي ساق مال غيره مع ماله أو مضى به
(أو) ساق مال غيره (مع مال من بينه) أي بين الباغي المذكور (وبينهم)
الضمير عائداً على من (حرب وفتنة على حمية) أو غير خمية مما هو
محرم (جاز اتباعه) أي اتباع الباغي (وزجره على بغيه) متعلق
باتباعه ، وأن لحق بزجره فـ « على » بمعنى عن (ملتطوع) متعلق بجاز
أي جاز لمزيد طاعة الله ممن لم يبيع عليه (أي لمن أكل ماله في الأموال)
أي في جملة الأموال فيرد المتطوع مال غيره ، سواء كان مال غير باغ أو
مال باغ آخر أو أهل حرب ، وكذا من له مال فيها يجوز له رد ماله ومال
غيره مطلقاً كذلك على قصد انكار المنكر وإزالته وإيصال من له الحق إلى
حقه ولو باغياً إذ لم يحل ماله (لا على قصد رد مال محاربيه ومفاتيحه)
لكونهم حاربوه أو فاتهم بل يرد له لكون رده قياماً بالقسط (واعانتهم) بل
لقصد إظهار الحق وإزالة الباطل ، ومحاربوه ومفاتنوه في كلام المصنف قوم
واحد اتصفوا بالصفتين المحاربة والمفاتنة .

- ۴۱ -

بَاب

لَمَنْ جَازَ عَلَيْهِ بَاغِ اتِّبَاعِهِ وَالْأَمْرَ بِهِ وَالْكَرَاءَ عَلَيْهِ وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ مَالَهُ ،

بَاب

فِيمَا يَجُوزُ لِمَنْ جَازَ عَلَيْهِ الْبَغَاةُ سِوَاكَ كَانَ يَرَاهُمْ أَوْ لَا يَرَاهُمْ

لَكِنَّهُمْ فِي حَرِيمٍ بَلَدِهِ ، وَيَجُوزُ أَيْضًا لِمَنْ لَمْ يَكُونُوا فِي حَرِيمٍ بَلَدِهِ أَنْ
يَفْعَلَ مَا يَفْعَلُ مَنْ كَانُوا فِي حَرِيمٍ بَلَدِهِ .

(لَمَنْ جَازَ عَلَيْهِ بَاغِ اتِّبَاعِهِ) لِلرَّدِّ مِنْهُ وَالْإِنْصَافَ مِنْهُ (وَالْأَمْرَ بِهِ) ،
أَيُّ بِاتِّبَاعِهِ لِذَلِكَ (وَالْكَرَاءَ عَلَيْهِ) أَيُّ عَلَى الْإِتِّبَاعِ ، أَيُّ وَجَازَ لَهُ أَنْ يُؤَاجِرَ
مَنْ يَرْجُو فِيهِ النِّفْعَ عَلَى اتِّبَاعِ الْبَاغِي (وَإِنْ لَمْ يَأْكُلْ مَالَهُ) وَذَلِكَ أَنَّهُ يَتَّبِعُ
مُطْلَقًا لِيُخْرِجَ مِنْهُ حَدَّ الْبَغْيِ ، وَإِنْ لَمْ يَذْعَنْ قَوْتًا أَنْ قَاتَلَ ، وَإِنْ قَتَلَ
فَهَدَرَ ، ثُمَّ أَنْ قَتَلَ أَحَدًا أَوْ جَرَحَهُ أَوْ ضَرَبَهُ فِي بَدَنِهِ أَقْتَصَمَ مِنْهُ أَوْ أُعْطِيَ الدِّيَةَ
أَوْ الْأَرَشَ ، قِيلَ : الْقَتْلُ يَأْتِي عَلَى الْحَدِّ وَإِنْ اخْتَذَ مَالَهُ رَدَّهُ ، وَإِنْ أَبَى

ولزمت الأجرة به ان اكله ، وان كره او جهلت او جهلت على قدر العناء

من الاذعان او القصاص او الدية او الارش او الرد أجبر ، وان قاتل قوتل
وهدر ان قتل .

(ولزمت الأجرة ربه ان اكله) ورده هذا المتطوع (وان كره) اعطاء
الأجرة ، وقال : انى لم آمر برده او لم آمر بالاستئجار او لم يرده لأن ذلك
نفع له ، وقيل : يعد متبرعاً لأنه لم يأمره برده ولا بالاستئجار ، ووجه
الأول انه حصل له منفعة ، ولم يَنْتِ التبرع فيدرك عليه ما أعطى من مال
نفسه أجرة لاستأجره ، بفتح الجيم ، وان كان لما يعطى أدركها المستأجر
بالفتح عليه لا على صاحب المال ، واذا اعطاه أدركها هو على صاحب
المال ، وكذا كل ما صرف من ماله في رد ذلك المال ، فقيل : يدركه ،
وقيل : لا مثل ما يعطى لكبير البغاة على رده ولم ينفذ كلامه فيه (او جهلت)
بأن قالوا : لكم الأجرة او نعطي ما تيسر او ما يقدر الناس لكم (او جهلت
على قدر العناء) متعلق بقوله : لزمت ، لكن باعتبار تسلطه على قوله :
جهلت ، او محذوف خبر لمحذوف ، أى هى على قدر العناء ان جهلت
محذوف المبتدأ والشرط ، وان اسرف فى عقدها بأكثر مما توجد فله صاحب
المال بعدل ، وكيفية عقد الأجرة ان يقول مثلاً : لك بكل عشرين ديناراً
ديناران ، او نحو ذلك ؛ وهذا يصلح ان علم قدر المال الذى سلب او لم
يعلم ، وان خرج اقل مما قال ان له عليه كذا فليحاسبه ، وله أيضاً ان علم
كم هو ان يقطع له أجرة دون ذلك المال لا مثله ، ولا أكثر منه ، وذلك
بنظر الصلاح ، مثل ان يقول له : رده أعطك عشرة دنانير ، وقد علم
انه احد عشر او اثنا عشر او ما فوق ذلك ، وان جهل كم هو فقطع الأجرة

والا لزمتم المستاجر ان لم يكن بيت المال ، والباغى اصناف : غاصب
وسارق وآخذ بخفية وقاطع وسالب ،

فخرجت مثله او اكثر او علم فقطعها مثله او اكثر فلا يدرك شيئا على
صاحب المال .

ومثال جهل الأجرة ان يقول : أعطيك اجرة او اعطيك ما سدد او .
يحب فلان او ما يرضى به صاحب المال او نحو ذلك (والا) باكل مالا
(لزمتم المستاجر) بكسر الجيم (ان لم يكن بيت المال) وان كان معه
لان الأجرة حينئذ على ردع الباغي فقط لا على مال لعدمه ، فضلا عن ان
يعطيها صاحبه ، وان عقدها على مال فبان انه لم ياكل مالا فله عداء
الذهاب وما صرف الأجير عليه .

وفي « الأثر » : سئل عن قوم جازت عنهم غنيمة قوم ، هل لهم ان
يقاتلوا عليها ؟ قال : لا الا ان استعانهم اصحاب الغنيمة ، وقيل : بقتلهم
عليها ولو لم يستعينوا بهم عليها ، وروى عن ابي معروف انه قال : ليس
علينا ان نترك المسودة ان يمضوا بالغنيمة علينا في هذا الحمل .

(والباغى اصناف : غاصب وسارق ، وآخذ بخفية ، وقاطع وسالب ،
وقاتل وجارح ومؤثر في البدن ، ومفوت منفعة عضو ، وماد يده الى حسد
او ثوب أحد ساخرا به مهينا له ، كمن يمد يده يريد ان يقبض احدا من
لحيته ، وقاصد لزنى بفرج أو يد أو لمس أو لكشف عورة ، والسرقة لفة
أخذ المال خفية بقصد الاختفاء عن مالكة أو نائبه لئتملكه او ينتفع به او
يتصرف فيه أو يفسده أو يفوته عنه أو يعطيه غيره ، وأخذه سالب عاقل

• • • • •

لو مجنون أو صبي قل أو كثر من حرز أو غيره ، وفي الشرع باعتبار أنه كبيرة كذلك إلا أنه بشرط أن يأخذه البالغ العاقل ، وهذا بغى باعتبار الإقطع كذلك ، إلا أنه بشرط أن يأخذه البالغ العاقل من حرز وهو قدر ربع دينار بلا شبهة له فيه ، وهذا أيضاً بغى ، ولا يقطع المجنون والصبي ومن أخذه من غير حرز أو من حرز أبيح له الدخول كخديم يدخل على الحرز ، وساكن حيث الحرز مع مالكه ولا عبد من مال سيده وأب من مال ولده ؛ وقيل : وغريم من مال غريمه وذلك للشبهة ، قيل : ولا في زمان المسغبة ، وفي ذلك خلاف يأتي أن شاء الله تعالى ، وروى الخطيب عن أبي أمامة عنه عليه السلام : لا قطع في زمن المجاعة ، وعن رافع بن خديج عنه عليه السلام : لا قطع في تمر ولا في كثر ، أي في جمار النخيل ، رواه أصحاب الحديث من قوماً .

وروى عن ابن أبي أرتاة عنه عليه السلام : لا تقطع الأيدي في السفر ، ولا قطع على الإنسان فيما بيده ، وقيل : يقطع لما روت عائشة رضي الله عنها : كانت امرأة تستعير المتاع وتجده فأمر النبي عليه السلام بقطع يدها ؛ وعن جابر بن عبد الله عنه عليه السلام : « ليس على خائن ولا منتهب ولا مختلس قطع » ، وعن عبد الله بن عمرو بن العاص عن رسول الله عليه السلام أنه سئل عن التمر المعلق من أصاب بغية من ذى حاجة غير متخذ خبنة فلا شيء عليه ، ومن خرج بشيء فعليه الغرامة والعقوبة ، ومن خرج بشيء منه بعد أن يؤويه الجرين فبلغ المجن فعليه القطع ، وإنما قال : فلا شيء عليه لأنه كان ذلك عندهم مباحاً في المدينة ، فإذا لم يرض صاحب المال غرم ، وإن لم يكن عرف أيضاً عوقب بلا قطع .

وتقدم تعريف الغاصب في محله ومراده بأخذه خفية الذي يأخذه بغرر أو غش أو إيهام أو تطفيف أو إيهام في الحساب ، والذي يخالط غيره فيأخذ

وتختلف احكامهم ، فمن اظهر بغيه دهم بقتال وهجم عليه به ويؤخذ
منه ما اخذ ويمنع منه كسالب وغاصب لا على سارق او مستخف ،

منه خفية الذى يأخذ مال غيره لنفسه او لغيره تملكاً او انتفاعاً او تفويتاً
اخفائه عن الناظر ان كان هناك ناظر انه اخذه كما لا يحل ، بل يظهر
انه له ، او ان له تملكه او ان له وكالة او خلافة او اماره فيه او انه له
او انه ادل او نحو ذلك مما يخفى به عن ناظره ان كان انه اخذه ، لا
لا يحل .

والقاطع من يرصد الناس في طريقهم في البلد او خارج البلد ليصرهم
مالهم او بدنهم ، والسالب الذى يخالط الرجل مثلاً فاذا رأى منه
خطف من يده او من بين يديه او ممن حضر عنده وهرب .

(وتختلف احكامهم فمن اظهر بغيه دهم بقتال) اى غشى بلا اعلام .
انه يجاء لقتاله او لا (وهجم عليه به) ولو حال نوم او غفلة او نحو ذلك
وروى عن عبد الله بن عمر أن النبى ﷺ اغار على بنى المصطلق وهم غارون
فقتل مقاتلهم وسبى ذراريهم ، وعن كعب بن مالك أن النبى ﷺ كان
أراد غزوة ورى بغيرها ، وعن الصعب بن جثامة : سئل رسول الله
عن الدار من المشركين يبيتون فيصيبون من نسائهم وذراريهم فقال : هم منهم

(ويؤخذ منه ما اخذ منه ويمنع منه كسالب وغاصب) وقاطع .
عليهم بقتال ، وسواء في ذلك صاحب المال وغيره كما مر ان للانسان
يأخذ من الغاصب ما بيده من مغصوب ، سواء كان له او لغيره فيوصل
غيره لصاحبه (لا على سارق) عطف من قوله : عليه ، اى هجم على
مظهر بغيره لا على سارق (او مستخف) بأنواعه .

ويدعى لقاض أو امام أو جماعة فان أبى اجبر ، فان قاتل حل قتاله وجاز الهجوم عليه لأخذ سلاحه ، وما يمنع به ليقدر عليه فيخرج منه الحق ، فان كابر ضرب بلا قصد موته ولا بموصل اليه ، فان مات به لم يلزم به اثم ولا غرم ، فان وصل بعض البغاة طالبهم بعد أكل المال . . .

(ويدعى) سارق أو مستخف (لقاض) أى الى قاض (أو امام) أو حاكم أو سلطان يحكم بالحق (أو جماعة) تحكم بحق (فان أبى) أن يرتفع الى من ذكر (اجبر ، فان) أبى و (قاتل حل قتاله ، وجاز الهجوم عليه لأخذ سلاحه وما يمنع به) نفسه أو ذلك المال أو كليهما كفرس وحمولة ، وان لم يوصل الى المال أو اليه لاجراج الحق الا بافساد ما ذكر من سلاح وغيره افسده (ليقدر عليه فيخرج منه الحق) مطلقاً وينزع المال منه ان أخذه .

(فان كابر) أى استعمل الترفع ولم يذعن (ضرب) ولو لم يقاتل (بلا قصد) بتنوين قصد ونصب ما بعده به فتكون لا داخلة على النكرة (موته ، ولا بموصل اليه) أى الى الموت (فان مات به) ، أى بالضرب (لم يلزم به اثم ولا غرم) للدية ولا قود وان جرح فلا أرش ، وكذا كل ما وقع به بلا قصد موت ولا ضرب بما يوصل اليه ولا حظاً لذى الحق فى قهره وضربه الا ان بداه بالضرب (فان وصل بعض البغاة) بنصب بعض على المفعولية (طالبهم) بكسر اللام والرفع على الفاعلية بأن ذهبوا فلحق متبعهم آخرهم من ورائهم ، وكذا لو وصل أولهم أو أوسطهم (بعد أكل المال) أى بعد أخذهم المال سواء كان باقياً عندهم أو لا ، الا انه ان لم يبق فانما يقاتلونهم بعد الدعاء للحق والرد واخراج الحد فيأبوا فيقاتلوا ، والمصنف

ولم يكن معه شيء منه ، فان اجتمعوا على حالهم الاول قاتل كل من ادرك منهم وقتله ، وان متخالفا عنهم لمنع من لا حق بهم طالب لهم او عيّن حارساً مخبراً به او معيّن لهم وان سائقاً لما اخذوا

فرض الكلام فيما اذا بقى المال عندهم مميزاً (ولم يكن معه) اى مع ذلك البعض (شيء منه) اى من المال ، ولا سيما ان كان معه شيء منه او كله .

(فان اجتمعوا) اى بقوا على معنى الاجتماع ولو بلا حق (على حالهم الاول) اى ان بقوا على حالهم الاولى التى اخذوا المال بها من كونهم على كلمة واحدة فى الانتصار والذب والمنع للمال اذا كان (قاتل) الطالب (كل من ادرك منهم قتله) لانهم كلهم كرجل واحد من كان المال عنده ومن لم يكن اذا اصرروا على منع المال والانتصار عليه ، ولانه بقتله مثلاً يتوصل الى المال وقد مر انه يقتل كل ما يمنعه عن الوصول اليه وكذا الى الباغى .

(وان) كان الذى ادركه الطالب (متخلفاً عنهم) على قصد المكشـ او البطء فى المسئ (لمنع من لا حق بهم طالب لهم) بجر طالب نعتاً للاحق او متخلفاً عنهم لغير ذلك طالباً للحقوق بهم ، وانما غيّر به بالنسبة الى جملة العدو فانها اقوى منه (او) كان (عيّن) اى مراقباً بعينه لمن يجىء ممن يطلبهم (حارساً مخبراً به) اى بطالب يجىء (او معيّن لهم) غير حاضرين حال الاخذ واليغى ، ولا سيما ان كانوا حاضرين اعنى العين والحارس والعين (وان سائقاً لما اخذوا) غير مقاتل حين الاخذ وغير آخذ ولا سبها ان كان مقاتلاً او آخذاً مقاتلاً ، وانما قلت ذلك ليصح كونه

لا تلتفأ عنهم أو بعيداً منهم بمراحل حتى لا ينففعهم ولا يدفع عنهم ، أو مريضاً
أو معتلاً كذلك ، ويدعى للحق ان لم يكن من قطاع حل قتلهم سرأ وجهراً ،

سائقاً ان يكون غاية لقوله : قاتل كل من ادرك ، والا لم يصح ان يكون
غاية له ، وقد جعله غاية كما جعل كونه متخلفاً لمنعهم أو عينا أو معينا ،
ويجوز ان يكون فوله : وان سائقاً لما أخذوا غاية لقوله : معينا ، كانه قال :
ولو كانت اعانته بسوق ما أخذوا ، وهذا أولى لقربه ، ثم طالعت الأصل
فوجدته هو المناسب له (لا تلتفأ عنهم) ذاهباً عنهم لحاجة تاركاً لهم ذاهباً
عنهم لضلاله عنهم في طريقه أو لدهشة الحرب والغارة ، ولا كائناً معهم ظهر
منه انه تركهم لكونهم لم يعطوه أو أعطوه قليلاً أو لم يعطوا من أحب أن
يعطوه أو لكونهم لم يأخذوا بكلامه أو فاتتهم بكلام منه أو منهم أو غير ذلك
لكن ان كان بيده مال قوتل عليه ان لم يسلمه الى طالبه بحق (أو بعيداً
منهم بمراحل) أو مرحلتين أو مرحلة أو اقل ، لكن بحيث لا ينففعهم ولا يدفع
عنهم كما يلوح اليه يقوله (حتى لا ينففعهم ولا يدفع عنهم) فانه يفيد أن
العلة النفع والدفع ، فان كان بحيث يخاف منه ذلك قوتل والا فلا ان كان
بيده مال فان ابى ان يسلمه (أو مريضاً أو معتلاً) كمرتعض أو منكسر
أو اعرج أو أعمى أو شيخاً (كذلك) أى حتى لا ينففعهم ولا يدفع عنهم ،
وهكذا من لا ينففعهم ولا يدفع عنهم فان كان الأعمى أو الشيخ أو الأعرج
أو نحوهم ينففعهم أو يذب قتل .

(ويدعى للحق) ذلك التالف أو البعيد أو المعتل أو المريض ونحوهم
ممن لا يقتل ، ويغرم المال والدم (ان لم يكن من قطاع حل قتلهم سرأ
وجهراً) جملة : حل قتلهم نعت قطاع ، وان دعى للحق فابى أجبر ،

وكذا لا يهجم عليهم ان وجدوا قد نزعت منهم تلك الاموال او ردوها
لأربابها او هيئوها للرد او تابوا ، ولا يقتلون ، وتؤخذ منهم الاموال ولو
تابوا من العصيان عموماً او من الفعل خصوصاً ،

وان قاتل وابى قتل ، وان كان من القطاع الذين يحل قتلهم سرّاً وجهرّاً
قتل كذلك ، والقطاع الذين حل قتلهم سرّاً وجهرّاً أخذوا مالاّ او لم يأخذوه
هم الذين قطعوا ثلاث مرات فصاعداً ، وقيل : مرتين فصاعداً .

(وكذا لا يهجم عليهم ان) لم يعلم لهم بغى سابق على هذا ،
و (وجدوا) - بالبناء للمفعول - (قد نزعت منهم تلك الاموال) بحق
او بباطل (او ردوها لأربابها او هيئوها للرد) او تلفت بهم او بغيرهم او
خلطوها حتى لا تميز (او تابوا ولا يقتلون) في شيء من تلك الصور على
المال ، واما على اخراج الحد والاذعان للحق ففي صور غير التوبة ان
امتنعوا من الضمان ، ومن الاذعان للحد ، وقاتلوا وقوتلوا الا في صورة الرد
او التهيب للرد ان امتنعوا من الحد ، وقاتلوا وقوتلوا ، ولا قتال فيها على
الضمان لاذعانهم اليه الا ان امتنعوا بعد الاذعان الا ان كانوا ممن يقتل ،
ولو لم يأخذ المال او لم يقتل ولو غفلة ، وشمل قوله : هيئوها للرد ان
يجمعوها للرد او يسوقوها للرد والتقوا بهم قبل الوصول ، ومعنى قول
صاحب الأصل : حتى وجدوهم قد ردوا ما أخذوا على ان يردوه أنهم وجدوهم
ساقوها الى صاحبها ومشوا بها اليه ، ويجوز أن يكون معناه أنهم جمعوها
للرد أو اظهروا أنهم يردونها لأنه لا يجوز القتال في ذلك (وتؤخذ منهم
الاموال ولو تابوا من العصيان عموماً) من هذا البغى وغيره من المعاصي او
من مطلق البغى (او من الفعل) الذي هو هذا البغى الذي فرض فيه الكلام
(خصوصاً) وان لم يتوبوا الا بعد القدرة عليهم ، فانه يخرج منهم الحد

فان اظهروا التوبة وقالوا : لا نعرفها لكم او لغيركم عذروا ، ولزم اربابها
البيان ، والا فلا عذر لهم ، ويقاثلون عليها حتى تؤخذ منهم ، وان وجدهم
متبعهم قد تلفت من ايديهم وان ببغى عليهم فلا يقاتلهم حتى يعرف لهم
بغياً سواءه ، وان عرف كقطع واعتداء

ويضمنون المال (فان اظهروا التوبة) عموماً او خصوصاً على حد ما مر
قبل القدرة عليهم او بعدها (وقالوا : لا نعرفها لكم) ، أى لا نعرف هذه
الأموال لكم (او لغيركم) فلا نعطيكموها الا ببيان (عذروا) فلا يقاتلون
ولا يهاجمون بشيء غير حد البغى الا ان لزمهم القتل أو الدية أو غيرها
فيلزمون بذلك .

(ولزم اربابها البيان) ، فان بينوا أنها لهم أعطوهم اياها والا فلا ،
(والا) يظهروا التوبة (فلا عذر لهم ، ويقاثلون عليها حتى تؤخذ منهم)
ولو عزموا على ردها أو تابوا لأن ذلك لم يظهر لهم (وان وجدهم متبعهم
قد تلفت من ايديهم) بوجه ما من الوجوه ، (وان) « الواو » عاطفة على
محذوف بلا بغى ، أى ان تلفت بغير بغى .

وان تلفت (ببغى عليهم) او يخلط حتى لا تميز او يتميز ، لكن
لا يطاق عزلة كبر بشعير و « الواو » للحال (فلا يقاتلهم حتى يعرف لهم
بغياً سواءه) أى سوى هذا البغى الذى اتبعهم عليه ، وسوى بغى
عرفه لهم وقد تابوا منه ، وقد مرّ آنفاً بعض ما ذكره المصنف فى كلامى
قبل أن أعلم أنه ذكره الآن (وان عرف) لهم بغى قبل هذا (كقطع)
للطرق على الناس (واعتداء) عليهم فى ابدانهم أو أموالهم أو فى الكل

شهر قتلهم سرّاً وجهراً ، وان لحقهم بلغوا منازلهم وخططوا ما أخذوا
بأموال كانت بأيديهم حراماً أو ربيّة أو حلالاً ولا يفرز ماله دعاهم للحق
ولا يهجم عليهم بقتال الا ان كانوا ممن حل دمه ، ولا يقاتل باغ مشرك
او مخالف ان وجد قد اسلم او وافق بعد بغيه واخذه . . .

(شهر) بالبناء للمفعول ، والجملة نعت قطع ، فيقدر مثله لاعتداء او
بالعكس او لم يشهر ذلك لكنه متحقق ، وكأنه قيّد بالشهرة لانه كلما تحقق
ذلك فهو مشهور ولو كانت شهرة دون شهرة ، او احدثوا بغياً او ذلك جرى
على الغالب وهو الشهرة (قتلهم) متبعهم (سرّاً) ، كنوم وغفلة وفجأة
(وجهراً وان لحقهم) حال كونهم (بلغوا منازلهم) او لم يبلغوا (وخططوا
ما أخذوا) او خططوها قبل المنزل لحقهم قبل المنزل او فيه (بأموال كانت
بأيديهم حراماً أو ربيّة أو حلالاً) لهم او لغيرهم (ولا يفرز ماله) او غيبه
ولا يدرى اين هو (دعاهم للحق ، ولا يهجم عليهم بقتال الا ان كانوا ممن
حل دمه) لصحة بغيه قبل على حد ما مرّ آنفاً .

(ولا يقاتل باغ مشرك او مخالف) احل مالاّ بديانة واخذه (ان وجد)
المشرك (قد سلم) ولو دخل في مذهب المخالف (او) وجد المخالف (وافق
بعد بغيه واخذه) لقوله تعالى : ﴿ يَغْفِرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ ﴾ (١) ، وقوله

(١) سورة الانفال : ٣٨ .

• ويقاتل موحد أكل مالا^١ بلا ديانة حتى يوصل اليه ولو رجع للوفاق

« الاسلام جب » لما قبله « (١) ؛ ولتوبه المخالف قبل القدرة عليه ولأنه قد صار بوفاقه بعد الخلاف شبيهاً برجوع مشرك للإسلام فسوّه له ، ولأن نوبته نأى على البغى وغيره عموماً إذا لم يتدين بحل ذلك المال إلا المال ، فقل : يطالب عليه المشرك مطالبة إن كان باقياً لم يتلف ، وقيل : لا ، وأما المخالف الراجع للوفاق فيطالب بالمال إن تلف ، فإن تلف أجبر ، وإن قاتل قاتل ، وإن لم يتلف وكان عنده قاتل ، وإن رجع للمذهب مع البقاء على البغى قاتل .

(ويقاتل موحد أكل مالا^١ بلا ديانة) مخالفاً أو موافقاً (حتى يوصل اليه) بالبناء للمفعول ، أى حتى يصل صاحب المال إلى المال ولو كان حال الأكل مخالفاً (ولو رجع) بعد (للوفاق) أو لدنّ خلاف آخر لا يحلّ فيه ذلك المال بخلاف ما أكل بديانة ، لأنه لما كان متديناً لم تجزه توبته عموماً ، بل بصرح ببطلان ما دان به من حل المال ، ويتوب منه خصوصاً أيضاً ، فإذا لم يفعل لم تجزه نوبته فيبقى على حكمه قبل فيجوز الهجوم عليه للأموال ، لكن إن ظنوا أنهم إن ذكرت لهم الأقوال صرحوا بالتوبة عليها أو ذكروا لهم الأقوال فتأبوا بلا ذكر منها فينبغي أن لا يجعل عليهم بالقتال ، بل يذكر ذلك الصفري رجع عن دينه إلى دين الوفاق أو دين الخلاف الذى لا يحل فيه ذلك المال ، وأما ما أكله بديانة ، كأكل الصفري مال فاعل الكبيرة أو الصغيرة على ما فى محله يدين ، إن فاعل ذلك حلال الدم حلال المال غير راجع عن ذلك فلا يقاتل عليه إلا حال الأخذ ، ولو حوكم فأبى من

(١) معنى ماله .

ويخاصم مشرك أكله لا بها الى امام فقااض فجماعة فيخرج منه ويعطى
ما لزمه ، وان ترك باغ اخذ بيد أحد بكـ وديعة . . .

رده ، بل يدعى الى الدخول في دين المسلمين وترك ما به ضل عن سواء
السبيل ، فان أبى دعى ان يذعن الى حكم المسلمين ، والا قوتل ، ولا يغرم
مالاً ولو غلب .

والذى عندى أن لصاحب المال المأخوذ ديانة أن يأخذه خفية ،
والأولى أن يسقط « لا » فيكون المعنى : ويقاقل موحد اخذ مالاً بديانة
ولو كان مخالفاً رجع للوفاق مع البقاء على البغى بدليل يقاتل ، ومن باب
أولى أن يقاتل ان أخذه بلا ديانة .

(ويخاصم مشرك) باق على شركه (أكله لا بها) ، اى بلا ديانة
(الى امام) أو سلطان ان لم يكن الامام ، وان لم يكونا (ف) الى
(قاض) ، ولا يقاتل الا حال الأخذ ، وان لم يكن (ف) الى (جماعة)
المسلمين (فيخرج منه) الحد ان لزمه بأن أكله ببغى (ويعطى ما لزمه)
من مال لصاحبه ، وانما يخاصم لأن الحكم يؤثر فيه لأنه أكله بلا ديانة
فربما أذعن ، فان أبى من الحكم أو حكم عليه ولم يذعن للحكم أجبر ،
فان قاتل قتل ، وان أكله بديانة فلا بخاصم ، بل يهجم عليه ويقاقله كالباغى
الموحد ، ولكن يجوز الخصام كلما رجا الوصول به للحق .

(وان ترك باغ ما اخذ بيد أحد بكـ وديعة) ، اى بمثل وديعة من امانة
أو رهن أو شراء أو اعطاء في ثمن أو في شفعة أو قضاء في دين أو بيع أو بدل

أو استئجار على حفظه والقيام به قصد ربه لأخذه بلا هجوم اليه بقتال ،
وان منعه منه أو حال دونه دافعه ، وان بقتل ان علم ان ما بيده غضب والا
دعاه لكفّاض ، ولا يقصد ماله بالأخذ ولا يقاتله عليه ، . . .

أو اصدقاء أو دية أو هبة (أو استئجار على حفظه والقيام به) أو وجد بيد
أحد التقطه بعد سقطه من الباغي أو ورثه أو ما أشبه ذلك مما يعذر فيه
من دخل يده أو مما لا يعذر فيه ، لكن لم يأخذه هو من صاحبه ، بل دخل
يده بمعاملة ولو علم أنه حرام ثم اطلعت أنه ذكر المصنف بعض ما ذكرته
من عندي بعد هذا بقليل (قصد) هـ (ربه لأخذه بلا هجوم اليه بقتال)
وجاز ان يهجم بلا قتال ، وأن يأخذ بلا هجوم فيأخذه جهراً أو خفية ،
وإذا أخذه جهراً فليخبر أنه له لئلا يحكم عليه ببغى أو براءة ، وكذا رسوله
أو المحتسب .

(وان منعه منه أو حال دونه دافعه وان بقتل) وبكل ما يعمل مع
الباغي (ان علم) هذا الشرط عائد الى قوله : قصده ، الى قوله : وان
بقتل ، (ان ما بيده غضب) بصيغة المبني للمفعول ، أو المصدر على معنى
مغضوب ، الا ان قال لطالبه : لا أعطيك حتى أعرف أنه لك ، ويعلم أنه
عالم بأنه غضب باقراره بأنى عالم أنه غضب ، ويشهادة الشهود بأنه عالم ،
وان منعه عنه ليعلم أن طالبه هو صاحبه فلا يقاتل (والا) يعلم أنه مغضوب
(دعاه لكفّاض) من حاكم أو جماعة أو امام ليطلب البيان وليحجر عليه
عن ان يردّه للغاصب .

(ولا يقصد ماله بالأخذ ولا يقاتله عليه) لأنه معذور اذا لا يدرك بالعلم

وكذا مال وارث باغ ومعامله في المال بشراء أو هبة أو اصدق أو اجارة.
 في العلم بالغضب وعدمه ، وما يتفرع عليهما ، وإن تركه رب المال ولم
 يتبعه بعذر أو بدونه حتى تقادم ثم قام اليه فلحقه ومعه ماله قائماً لم يضره
 ثانيه وقعوده يهجم عليه ويقا تل كالمتابع أولاً ولو كان بيد غير الباغي الأول
 ممن يعرفه حراماً أو غصباً

أنه مغضوب ، (وكذا مال وارث باغ ومعامله في المال بشراء أو هبة أو
 اصدق أو اجارة) أو نحو ذلك (في العلم بالغضب وعدمه وما يتفرع عليهما)
 من عدم الهجوم بقتال عند عدم العلم وعند العلم إلا أن علم ومنعه ، وفي
 الدعاء لا كقاض أن علم .

(وإن تركه) ، أي الباغي (رب المال ولم يتبعه بعذر) ، كمرص
 وحرر وبرد وعدم تحقق أخذه وخوف منه أو من غيره (أو بدونه حتى تقادم)
 المال عند الباغي أو تقادم العهد أو البغي والمصدق واحد (ثم قام اليه) ،
 أي الباغي (فلحقه ومعه ماله قائماً لم يضره ثانيه) - بتاء مثناة فوق ،
 فهمزة مفتوحة فنون مكسورة مشددة فمثناة تحتية ساكنة - بمعنى بطئه
 (وقعوده) ، أي مكثه عن القيام في طلب ماله لأن الحق لا يبطله تقادمه
 إلا بنص من الشارع ، (ويهجم عليه) على المال (ويقا تل) عليه ،
 أي على المال ، وحذف النائب لأنه الجار والمجرور ، وهو شبيهة بالفضلة
 (كالمتابع أولاً) ما لم يترك له أو يصالحه (ولو كان بيد غير الباغي الأول
 ممن يعرفه حراماً) بلا معرفة تفصيل حرمة (أو) يعرفه حراماً بتفصيل ،
 وهو أن يعرفه (غصباً) ، أي مغضوب ، في الكلام حذف ، أي ويهجم على

وعلى النماء والغلة كاصلهما ما قام عينه ولو غيره

المال ولو كان بيد غير الباغي الأول ممن يعرفه حراماً أو غصباً ، وإنما فذرت ذلك لأن الضمير في عليه عائد الى الباغي ، ولو أعيد الى المال لم يحتج الى هذا الحذف لأنه يكون المعنى : ويهجم على المال ولو كان بيد غير الباغي الأول ممن يعرفه حراماً أو غصباً ، ويقاقل عليه الباغي كالمتابع الأول ، ولكن من كان بيده بلا غصب يهجم عليه بلا قتال ولو علمه غصباً ، وان علم ومنع جاز بقتال وغيره .

(و) يهجم (على النماء) كالنتاج والصوف والثمار ، وهذا يدل على أن الهاء في يهجم عليه عائد الى المال (والغلة) ككراء الدار والدابة ما قام عينهما ولو تغبرا بلا اتلاف ، وجاز الهجوم ولو بقتال وفعل ما بوصل به اليهما كعقر ما يمنع به الباغي مع ذهابه بهما أو ما يحملهما عليه ، وكسر سلاحه الذي يمنع به ، وأراد بالنماء هنا ما يتولد من الشيء كولد الأمانة والحيوان والصوف والشعر أو اللبن ونحو ذلك ، وأراد بالغلة غلة الشجر أو الحرث اذا غلبوا أصحاب الشجر مثلاً على شجرهم وطردوهم عنها وصرموا غلتها أو استغلت عند الغاصب ، وكذا ان هربوا بالغلة بعدما أخذوا أصلها ، وأما ان جاؤوا فقطعوا الغلة فهربوا بها فهو داخل في سائر الكلام على الغصب كما اذا أخذوها مقطوعة ، أو أراد بالغلة ما انفصل من شجر أو حرث أو حيوان بالنماء ما اتصل بذلك ، مثل ان يغصب حيواناً نيكث نسله أو يعظم ما فيه من صوف وغيره أو يحبل ، أو حرثاً فينبت ويكثر ثمره ويعظم ، أو يعظم الشيء في نفسه فكل ذلك يجوز الهجوم لصاحبه والقتال ، ولا يجسد الغاصب أن يمنع ما زاد عنده بذاته أو يعظم (كاصلهما) فإنه يجوز الهجوم على أصلهما بقتال وغيره كما مر (ما قام عينه) عين ما ذكر من أصل وما تولد عنه من نماء وغلة اسمه (ولو غيره) ان كان

بلا اتلافه وخيّر ربه في اخذه او قيمته ، ويدعى للحق بلا هجوم
وقتل ان اتلفه وان بتغيير

التغير (بلا اتلافه) وقول صاحب الأصل سواء ذلك عائد الى قوله : وكذلك
ان غير ذلك الغب عن حاله فالحكم فيه ، والجواب بالحكم ، والجواب قبل
ان يتغير (وخيّر ربه) أى رب الأصل ومثله الغلة والنماء اذا تغيرا ولو تغيرا
كلياً (في اخذه) فله الهجوم (او) اخذ (قيمته) أو مثله ان أمكن المثل
بلا هجوم ، سواء تغير الأصل أو الغلة أو النماء تغيرا بفى معه الاسم
والعين كصوف غسله أو نقشه وقطن حلجه ، أو لم يبق معه الاسم كعنب
جعله خلاً وبر طحنه وطحين خبزّه ، واذا اخذه ناقصاً فله ما نقص
ولا عناء لغاصب .

(ويدعى للحق بلا هجوم وقتال ان اتلفه وان بتغيير) تغيراً لم يبق
معه الاسم كعنب جعله خلاً وبر طحنه وطحين خبزّه لأنه لم يبق عنبه بل
تغير حتى تبدل الاسم ، واذا اخذه معمولاً فلا عناء للغاصب وله ما زاد
من مال خارج ولا عناء له على ما عمل له أهله أو أصحابه أو غيرهم بلا
أجرة ولا ثواب عوض وعبرة الأصل أنه اذا غيره تغييراً تذهب به غلته فلا
يهم عليه ا هـ . فاذا فعل لعبد أو أمة أو دابة ذكر أو انثى أو شجرة ما
بمنع الولادة لم يهجم عليه ، قلت : الذى يظهر أنه يهجم عليه ما بقى الشيء
ولو تغير أى تغير ، والغلة فى ذلك كله كالنماء ، فقد استوى التغير الذى
ذهبت به العين حتى زال الاسم ، والذى لم تذهب به فبقى الاسم فى تخيير
مالكه واختص الأول بأنه لا هجوم بقتال ، وفيه الدعاء للحق ، واذا دعى
للحق فأبى أجبر ، وان قاتل قتل ، وقوله : ان اتلفه وان بتغير عائد الى

كما مر ، وان اخلط ما اخذه بماله ، فان تميز فـ كالقائم بعينه ، والا دعاه
للحق كذلك ، فيأخذ منه قيمته ، وان اخلط مع غضب آخر لغيره هجم عليه
وقوتل حتى يؤخذ منه الكل ، ويرد لأربابه ، وكذا يفعل بمن غضبه من
غاصبه ولو تعدد ما تداول

قوله : ويدعى للحق بلا هجوم وقتال (كما مر) في قوله : بلا اتلافه فانه
يفيد أنه ان تغير باتلاف لا يهجم عليه ، وان أبى أجبر ، وان قاتل قاتل .

(وان اخلط) الباغي (ما اخذ بماله) أو بمال في يده بضمان أو غيره
من وجوه الأمانات أو غيرها ولو بوجه حرام غير غضب كتمن حر وأجرة
الزنى (فان تميز فـ) هو (كالقائم بعينه) يهجم عليه بقتال وغيره على
حد ما مر (والا) يتميز أصلاً كزيت في زيت أو تميز لكن يتعذر نزع هذا
من هذا كسعر مخلوط ببر (دعاه للحق كذلك) أى بلا هجوم ، فان أبى
أجبر ، وان قاتل قاتل (فيأخذ منه) اذا أذعن للحق (قيمته) أو مثله
أو له مثل ، وقيل : لا يحكم بالمثل الا فى المكيل والموزون .

(وان اخلط مع غضب آخر لغيره) أو مع مال دخل يده بلا رضى من
صاحبه بل بمداواة أو مخالطة (هجم عليه) أى على المال (وقيل : حتى
يؤخذ منه الكل ويرد) ما لغيره (لأربابه) تميز أو لم يتميز ، لكن ان تميز
أحد كل واحد عين ماله والا اتفقوا على ما يتفقان ، وقد مرت قسمة المخلوط ،
وما لم يعرف له رب أوصى به أو أعطى الفقراء (وكذا يفعل بمن غضبه من
شاصبه ولو تعدد ما تداول) ما مصدرية ، أى ولو تعدد تداول المال بالغاً
ما بلغ من التعدد ، فالمصدر فاعل تعدد أو مستكن تداول عائد للمال ، ويجوز

• • • • • • • • • • • • • • • •

كون تعدد مستتر الفاعل عائداً الى غاصب ، اى ولو تعدد الغاصب ، اى تعدد
فتكون ما ظرفية مصدرية ، والحاصل انه يفعل بمن غصبه آخر ما يفعل بمن
غصبه أولاً ، وكذا لو تكرر الغصب بين اثنين فصاعداً مثل أن يغصبه عمرو
من بكر ، وبكر من عمرو ثم عمرو من زيد فان بقى هجم عليه بقتال او
غيره ، والا لم يهجم عليه ، وان خلط حتى لا يتميز لم يهجم عليه الا ان
خلط بمغصوب آخر ، وهكذا تجرى فيه الأحكام التى ذكرت ، وقد تقدم
ذلك ، وسواء فى ذلك احد اصحاب الاموال وغيره ممن هو نائب او محتسب ،
ويطالب الغاصب الذى خرجت من أيديهم مطلقاً بالحكم ليحكم عليهم بالرد
ان شاء ولتخرج منهم الحدود ، وان اعتادوا بغياً قتلوا ولو خرجت منهم
والله أعلم •

باب

لا يهجم على باغ نزع منه ما أخذ ببغى ان لم يتبع بطلبه غاصبه
منه او آخذه منه بحق كربه ، والا

باب

آخر فى معنى الباب الذى قبله من القتال والهجوم

(لا يهجم على باغ نزع منه) بحق او بغى بقتال ولا بغيره (ما أخذ ببغى ان لم يتبع) هذا الباغى (بطلبه غاصبه) مفعول يتبع (منه) أى ممن لم يتبع هذا الباغى من غصب منه لياخذ ذلك المال لنفسه ممن غصبه منه (او آخذه منه بحق كربه) ونائبه ومحتسب أى أو لم يتبع هذا الباغى من رد منه بحق ما أخذ ببغيه (والا) يكن لم يتبع الباغى غاصبه ليرده لنفسه او لغير غاصبه ولا آخذه منه بحق بل اتبع الباغى آخذه منه ليرده لنفسه او لمن شاءه غير صاحبه وغير من يوصله لصاحبه ، أو آخذه صاحبه او نائبه أو المحتسب من الباغى فاتبعه الباغى ليرده لنفسه ، أو لمن شاءه

جاز قتاله والهجوم عليه به وان لغير ربه ما طلبه ، وكذا ان فر منه او تلف او حال دونه مانع ولو حرّاً او برداً او جوعاً او عطشاً يهجم عليه ويقتل ان جدد لطلبه بعد زوال المانع ، وخيف لحوقه واخذه ، ولا يهجم عليه ان وصل ربه

غير صاحبه وغير من يوصله له (جاز قتاله والهجوم عليه به) اى بالقتال فى حال ذهابه للرد ، وفى حال اشتغاله بالرد وبعد ما رده (وان لغير ربه) ممن يرده لربه ، وهذا عائد الى قوله : جاز (ما طلبه) اى ما دام الباغى فى طلبه لغير صاحبه ، وكذا يهجم على غاصبه من الباغى بقتال ما دام يتبع من اخذه منه سواء اخذه منه باغ ثالث او الاول او صاحب المال او نائبه او المحتسب .

(وكذا ان فر) المال المغصوب كعبد وامة ودابة وطائر وكمال على دابة هربت به (منه) اى من الباغى ، وكذا غاصبه من الباغى او الغاصب من الباغى وهكذا ، (او تلف) ومشى فى طلبه وخيف ان يلحقه (او حال دونه مانع ولو حرّاً او برداً او جوعاً او عطشاً يهجم عليه) بضرب او ربط او بقتال اذا كان يتمشى على مهل لضعف الى ذلك المال ولو ادى القتال الى قتله (ويقتل) من اول (ان جدد) الذهاب (لطلبه) لنفسه او لغير صاحبه (بعد زوال المانع وخيف لحوقه واخذه) ولا يهجم عليه بقتال ان لم يخف لحوقه واخذه .

(ولا يهجم عليه ان وصل ربه) وكان لا يقدر الباغى على رده منه ومضى

أو حيث لا يقدر الباغى على أخذه ، وإن بيد رادٍ لربه أو بيد غاصب
آخر ، وإن اتبع باغياً ربّ ما أخذ ليرده أو غيره أيضاً لذلك فقال لهم :
ما أخذته على أنه لكم بل على أنه مالى ،

ليرده (أو) وصل (حيث لا يقدر الباغى على أخذه وإن) وصل (بيد
راد لربه) العطف على محذوف أى أن وصل بيد من لا يرده لربه بل يحزره
ليظهر له صاحبه أو يدعى أنه له بوجه ما ، وهذا الرد لربه قد كان ممن
لا يقدر الباغى على رده منه ومضى ليرده (أو بيد غاصب آخر) لا يقدر
الباغى على ردّه منه ومضى ليرده ، وعندى أنه إذا مضى ليرده جاز الهجوم
عليه للقتل إذا أمكن أن يرده ولو تعسر ، ويجوز دعاؤه الى الضمان ولو
خرج من يده الى غاصب لا يقدر على رده منه ، أو تلف أو حيل بينه وبين
القبض عليه ليخرج منه الحق ، بل يجوز الهجوم بالقتل إذا أخذ ثم أخذه
منه غاصب أو غيره أو تلف ومضى فى طلبه لتكرّر البغى منه ، وكذا يهجم
بقتال على من مشى فى أخذ مال الناس الذى لم يكن فى أيديهم بالغصب
أو فى القتل وما دونه إذا خيف أن يصل الى ذلك على حد ما مر فى رده
مالاً قد غصبه ونزع منه وإنما يقتل إذا مشى لا قبل ولا بعد تركه إلا أن
كان ممن يقتل .

(وإن اتبع باغياً رب ما أخذ) ه ذلك الباغى (ليرده أو) تبعه (غيره)
من نائب أو محتسب (أيضاً لذلك) أى ليرده أى الى صاحبه (فقال) الباغى
(لهم) أى لربه وغيره ممن اتبعه ليرده لربه : (ما أخذته على أنه لكم)
يا معشر من رده لنفسه أو لصاحبه ، ساغ أن يقول لكم لأن من يرده لربه كأنه
ملك له (بل) أخذته (على أنه مالى) أو مال من نبت عنه سرقه الذى

أو كان بيدي بك أمانة أو على جمعه لربه أو انما سقته خوفاً أن يؤخذ
منكم أو أن يتلف ، وإن بات من قبل الله فلا يقا. لره على ذلك أن صدقه
والا جاز حتى يأخذه عنه ، وكذا ان ادعى غلطاً

أخذناه منه أو غلط فيه أو غولط به أو كان بيده بأمانة أو غيرها (أو)
قال لمتبعه غير صاحبه ممن لم يشاهد غصبه : (كان بيدي بكأمانة) من
وديعة وعارية ورهن وغير ذلك مما فيه الضمان وما لا ضمان فيه وأخذ
منى قهراً أو بكأمانة (أو) قال لمن لم يشاهد أخذه بغصب : أخذته
(على) نية (جمعه لربه ، أو) هو لكم أو لفلان مثلاً في أيديكم ولكن
(انما سقته خوفاً أن يؤخذ منكم أو أن يتلف وإن بد) أمر (أت من
قبل الله) بلا سبب آدمى فيه كغرق وسبيل وعطش (فلا يقاتلوه على ذلك
ان صدقوه) أو ترجح عندهم صدقة أو احتمال احتمالاً قريباً (والا)
يصدقوه ولا ترجح صدقة ولا احتمال احتمالاً قريباً (جاز) قتاله ولو بهجوم
(حتى يأخذه عنه) وإن صدقه بعض وكذبه بعض فلمكذبه قتاله ، ولكن اذا
قال : هو لغيركم فإن علم أنه لا للباغى ولا لغيره قتاله في صورة خوفه أن
يؤخذ منه أن صدقوه طلبوه فيعطيههم ، وإن منعهم قاتلوه ، وإن كذبوه فالذى
عندى أنهم لا يقاتلونه لأن قوله : خوفاً أن يؤخذ منكم قول ليس يدل على أنه
يرده لهم فلا يقاتلوه حتى يمنع .

(وكذا ان ادعى غلطاً) فقال : انى قصدت الى مالى أو مال من نبت
عنه فغلطت بهذا ، أو انما قصدت الاغارة على مال فلان فغلطت في هذا
وما أشبه ذلك ، وانما خففت عليه مع قوله : قصدت الاغارة لأن مقتضى

أو وجدوه ممسا لا ينبغي يخاطب ، فان اعتل بمخرج تركوه . .

قوله : أنه لم يأخذ ما في بده بالاغارة على فلان في عنايته وانما عنى غيره فباعثار نيته لم يتغر على فلان (أو) تبعوا حاله ومعرفته فـ (مـرجدوه ممن لا ينبغي) على الناس فلا يهجم عليه ولا يقاتل ولكن (يخاطب) ويتعرف سبب اخذه المال (فان اعتل بمخرج) له على البغى كادعاء كونه مأخوذاً منه فردّه أو غلط فيه أو نحو ذلك مما مر ، ومخرج بضم الميم وكسر الراء اسم فاعل أو بفتحها اسم مكان (تركوه) بلا قتال ولا نزع ، فان كان لذلك خصم فليقم بحجته ، وذلك كدفع الحد بالشبهة ، قال ﷺ : « ادراوا الحدود عن المسلمين ما استطعتم ، فان وجدتم للمسلم مخرجاً فخلوا سبيله ، فان الامام ليخطيء ، لأن يخطى في العفو خير من ان يخطيء في العقوبة » (١) روته عائشة رضي الله عنها .

وعن ابن عباس عنه ﷺ : « ادراوا الحدود بالشبهات ، وأقبلوا الكرام عشراتهم الا في حد من حدود الله » (٢) وكذا روى عن ابن مسعود لكن موقوفاً ، وعن على عنه ﷺ : « ادراوا الحدود ، ولا ينبغي للامام تعطيل الحدود » (٣) وعن ابي هريرة عنه ﷺ : « ادفعوا الحدود عن عباد الله ما وجدتم له مدافعاً » (٤) .

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه مسلم .

(٣) رواه ابو داود والترمذى .

(٤) رواه النسائي والترمذى .

والا قاتلوه حتى ينزعوا منه ذلك ، ولا يهجم على دن بيده مال بك رعى
وقراض ووديعة او نحوها ان فر به لياكله الا ان ابي من رده بعد طلبه منه
فيقاتل حتى ينزع منه ، وقيل : يدعى اك- قاض لاعطاء حق رلو حضر المال

(والا) يعتل بمخرج (قاتلوه حتى ينزعوا منه ذلك) او يعجزوا
او يكونوا مغلوبين وهكذا في كل قتال (ولا يهجم على من بيده مال بكرعى
وقراض ووديعة) وعارية وكراء وامانة ورهن وعوض (او نحوها) مما كان
بيده بأمر صاحبه (ان فر به) بلا طلب من صاحبه له او خاف طلباً (لياكله)
او يعطيه أحداً او يتلفه (لا ان ابي من رده بعد طلبه منه فيقاتل حتى ينزع
منه) ولو بهجوم وغفلة ان قام عينه ولو تغير ، لا ان ذهب عينه ، ويجوز
ذلك لصاحبه ونائبه والمحتسب ، وكذا ان يفرّ به لياكله ولكن منع رده
من اول مرة لياكله او يعطيه او يتلفه ويجوز دخول هذه الصورة في دَلام
المصنف بأن يريد بقوله : ان فرّ به لياكله ان امتنع به لذلك ، سواء هرب
به او لبث حيث هو ، وانما يجز قتاله الا ان منع المال لانه دخل يده
بأذن مالكة او مثله .

(وقيل :) لا يقاتل ولو ابي بل (يدعى لك قاض) من حاكم او امام او
جماعة (لاعطاء حق) اى ليعطى الحق والعدل من نفسه (ولو حضر المال)
ان امتنع من رده لذلك لانه كان بيده بأمر صاحبه (كما) يدعى لاعطاء ،

كما ان فات اتفاقاً ، وكذا من بيده مال بك وكالة أو امر أو تسليط ان فر به
 في ما قام عينه أو فات ، وما وصل اليه ربه من هذا ونحوه ودخل يده
 وحازره قاتل عليه مريداً منهم

الحق (ان فات) ولو بتغيير ان زال الاسم (اتفاقاً) متعلق بقوله : فات
 باعتبار تقدير يدعى ، أى يدعى اتفاقاً (وكذا من بيده مال بوكالة) أو
 استخلاف (أو امر أو تسليط) وهو ان يسلط على الرهن كما مر في كتابه
 أو على غيره (ان فر به) أو منعه ليأكله أو يعطيه أو يتلفه (في) حكم
 (ما) اسم لا مصدرية (قام عينه أو فات) ولو بتغيير يزول به الاسم الأول
 فحكم ما قام عينه جواز الهجوم والقتال ولو تغير ان لم يزل الاسم بتغييره
 بخلاف ما فات ، وانما ساغ له تنظير هذه المسألة بالتى قبلها فيما قام عينه
 أو فات مع أنه لم يذكر فى التى قبلها قيام العين لأنه لما قال : كما ان فات ،
 علمنا انه فرض الكلام قبله فيما لم يفت ، وايضاً يعلم مما مر فى المسائل
 قبل ذلك انه يقال فيما لم يفت ، ولو اكتفى بقوله : ولا يهجم على من
 بيده مال بكرعى الخ عن قوله : وكذا من بيده مال بوكالة الخ لكان أولى .

(وما وصل اليه ربه) أو نائبه أو المحتسب (من هذا) أى من هذا
 المال الذى كان بيد أحد بوكالة (ونحوه) كالذى بيده بكرعى وقد أعلمتك
 ان أحد التمثيلين يكفى وكل مال نزع من يد الباغى (ودخل يده) أو يد
 نائبه أو محتسبه (وحازره قاتل عليه) بلا خلاف (مريداً منهم) أى من
 أراد من هؤلاء الذين كان بأيديهم بنحو الوكالة أو بنحو الرعى أو غير ذلك

نزعه منه •

ووجه ارادتهم نزعه أن يدعى أن يحضر الشهود على أنى رددته لك ، أو
دعوى الدفقه وليس بسفيه ، وما كان بيدهم بالحكم فلا يقاتلهم على رده
(نزعه) مفعول مريداً (منه) أى من ربه ، وكذا من وصل يده بحق من
نائب أو محتسب فأراد من كان بيده رده منه بغياً ، والله أعلم •

فصل

ان ساق باغ ما اخذه واخلطه بماله من مثل أو خلاف فلمتبعه لدفع
بغيه قتاله والهجوم عليه به واخذ ماله ان امتاز ، ولو في وعائه ، ولا
يضمنه ان افسده

فصل

(ان ساق باغ ما اخذه واخلطه بماله) أو بمال كان بيده بأمانة أو
غيرها ، سواء كان حيواناً أو عروضاً أخرى لأنه لا يجوز أن يقال ساق
الانسان غير الحيوان باعتبار أنه حملة على دابة مثلاً وأجراها قدامه
(من مثل أو خلاف) ، أي بماله حال كونه مماثلاً للمال الذي ساقه أو
مخالفاً له (فلمتبعه لدفع بغيه) ، سواء كان صاحب المال أو نائبه أو
محتسباً (قتاله والهجوم عليه به) ، أي بالقتال (واخذ ماله) أو مال غيره
لصاحبه (ان امتاز ولو في وعائه) أي وعاء الباغى ، أي يأخذه وهو في
وعاء الباغى ان لم يجد الا ذلك مخافة الفوت أو الضر أو فوت المال ،
(ولا يضمنه ان افسده) بلا عمد أو بعمد ان كان لا يصل الى ماله

وياخذ ماله ويترك وعاءه أو حيوانه بعد فرزه من حيوانه ورده له بلا
ضمان ان افسده وما وجده في وعائه ، أو على دابته . . .

الا بافساده ، أو ان لم يفسده أدركه العدو فيضره أو يقتله أو يفتنه ماله .

(وياخذ ماله ويترك وعائه) ، أى وعاء الباغى حيث تيسر له ان
نقله ليتمكن من ماله ، فلو حمله على ظهره أو دابه أو غيرها ليصل الى
موضع يأمن فيه وياخذ ماله لجاز له ذلك ، فيترك الوعاء في هذا الموضع
ولا ضمان عليه ، وكذا لا ضمان ان وقع الوعاء من حامله بلا عمد أو خاف
درك العدو وطرحه لينجو ولم يجد إلا طرحه ، ولا يلزمه ايصاله اليه الا
ان أمكن ان ياخذ ماله بلا نقل للوعاء فنقله (أو) أخذ (حيوانه) ، مثل
ان يغصب حيواناً فيخلطه مع حيوانه أو حيوان بيده فيجى صاحب الحيوان
الذى غصب أو نائبه أو المحتسب فيسوقه مع حيوان الغاصب أو حيوان فى
يده أو يجد ماله على حيوان الغاصب أو حيوان فى يده فيسوقه ، فاذا وصل
موضع الأمن أخذ ماله أو حيوانه وترك حيوان الغاصب أو حيواناً كان
فى يده (بعد فرزه من حيوانه ورده له) ، أى وليرده له (بلا ضمان ان
افسده) ولو عمداً ان لم يجد نجاة ماله الا بافساده ، وكذا نجاة
نفسه ، وان لم يجد فرز ماله ورد مال الباغى لضيق الحال بالعدو المتبع
لم يلزمه رد مال الباغى اليه فيترك ماله حيث فرزه ، وهو حيوان ،
ولا ضمان عليه ولو كان لغير الباغى ، بل يضمه الباغى لأنه الذى اوجب
ذلك بخلطه (وما وجده في وعائه) ، أى ما وجده المبعى عليه فى وعاء
نفسه من مال الباغى أو مال بيده (أو على دابته) محمولاً عليها أو
أداة لها ، كحوية أو بردعة وغير ذلك مما هو أداة لذلك النوع من
الدواب أو لغير ذلك النوع ، أو متصلاً بدابته كمربوط فى عنقها أو رجلها

أو رقيقه أخذ ماله وترك مال الباغي أن وجد ما يجعله فيه . .

ومسمّر في رجلها وجلها (أو رقيقه) بأن يجده حمل شيئاً أو لبس شيئاً أو حلّى بشيء كفرط أو بيده شيء يعمله ، كخياطة أو حيواناً يربها أو يعلفها أو يحفظها أو ما لا يحفظه ، وهكذا كل ما وجده المبغي عليه في ماله ، كدراهم يصرها الباغي في ثوب أخذه (أخذ ماله وترك مال الباغي) خبر المبتدأ الذي هو ما من قوله وما وجده ، والرابط أعاده المبتدأ بمعناه ، أو الرابط هو مال الباغي وضعاً للظاهر موضع المضمّر ، ولا ضمان عليه للباغي ولو وجد ما يجعل فيه مال الباغي ، مثل أن يجد زبت الباغي في وعائه فيهرقه ويأخذ وعائه ويأخذ عبدة ويترك ما بيده كغنم ولو كانت تضيع بذئاب أو سراق أو عطش أو غير ذلك ، ويطرح ما عليه من ثياب الباغي أو غيرها ويلبسه من عنده ، وأن لم يجد ما يلبسه مضى بلباسه حتى يجد لباساً له فيطرحه ولا ضمان عليه .

ولزمه كراء ما لبسه بعد الذهاب به ، وقيل : لا يلزمه لأن الذي تسبب في ذلك هو الباغي ، وإن كان المال في هذه المسائل لغير الباغي فضاء فالضامن الباغي لا من جاء أخذاً لماله أو نائباً أو محتسباً ، ويقاثلون من حال بينهم وبين من أخذ ذلك المال أو بينهم وبين طرح مال الباغي أو مال بيده ، ويقاثلون من جاء يقاتلهم على ضمانه (أن وجد ما يجعله فيه) هذا القيد راجع لمحذوف مقدّر قبله ، أو شرط جوابه محذوف ، أي وإن وجد المبغي عليه ماله في مال الباغي أخذ ماله وترك مال الباغي أن وجد ما يجعل فيه ماله غير مال الباغي ، أو أن وجد ما يجعله فيه فليجعله فيه ويترك مال الباغي ، ودلّ على المحذوف قوله في المسألة قبل هذه : أخذ ماله وترك مال الباغي ، وإنما أثبت هذا البحث لأن المسألتين

أَوْ لَا يَنْفَسِدُ بِنَزْعِهِ كَزَيْتٍ مِنْ زَقٍّ وَحَبٍّ مِنْ ظَرْفٍ وَالْأُخْرَى عَكْسُهَا ،
يَجِدُ مَا يَجْعَلُ مَالَهُ فِيهِ ،

مُخْتَلِفَتَيْنِ ، الْأُولَى أَنَّ مَالَ الْمُبْغَى عَلَيْهِ فِي مَالِ الْبَاغَى ، وَالْأُخْرَى عَكْسُهَا ،
وَيَجُوزُ أَنْ يَجْعَلَ قَوْلُهُ : وَتَرِكَ مَالَ الْبَاغَى مُسْتَأْنَفًا شَامِلًا لِمَسْأَلَةِ الْأُولَى
وَالثَّانِيَةِ ، فَقِيْدُهُ بِاعْتِبَارِ الثَّانِيَةِ بِأَنْ يَجِدَ مَا يَجْعَلُ فِيهِ الْمُبْغَى عَلَيْهِ
مَالَهُ إِذَا وَجَدَهُ فِي مَالِ الْبَاغَى وَكَانَهُ مَالٌ : وَتَرِكَ مَالَ الْبَاغَى مُطْلَقًا إِذَا
وَجَدَ الْمُبْغَى عَلَيْهِ فِي مَالٍ نَفْسَهُ وَيَشْرُطُ أَنْ يَجِدَ مَا يَجْعَلُ فِيهِ مَالَهُ فِي الْعَكْسِ .
وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ إِذَا وَجَدَ مَالَ الْبَاغَى فِي مَالِهِ طَرَحَهُ مُطْلَقًا وَاخَذَ مَالَهُ ،
وَإِذَا وَجَدَ مَالَهُ فِي مَالِ الْبَاغَى أَخَذَهُ وَتَرِكَ مَالَ الْبَاغَى إِنْ وَجَدَ مَا يَجْعَلُ
فِيهِ مَالَهُ (أَوْ لَا يَنْفَسِدُ بِنَزْعِهِ خ) - لِنَفْسَادِ (زَيْتٍ) بِنَزْعِهِ (مِنْ زَقٍّ وَ)
لِنَفْسَادِ (حَبٍّ) بِنَزْعِهِ (مِنْ ظَرْفٍ ، وَالْأُخْرَى) يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ فِيهِ مَالَهُ
وَلَا يَنْفَسِدُ ، بَلْ لَمْ يَجِدْ أَوْ كَانَ يَنْفَسِدُ (تَرَكَهُ) ، أَيْ تَرَكَ الْمُبْغَى عَلَيْهِ مَالَهُ
(فِيهِ) ، أَيْ فِي مَالِ الْبَاغَى (حَتَّى يَجِدَ مَا يَجْعَلُ مَالَهُ فِيهِ) هِيَ ذَهَبٌ مِثْلًا
بَزَيْتِهِ فِي زَقٍّ الْبَاغَى وَحَبٍّ فِي ظَرْفٍ الْبَاغَى ، وَيُعْطَى لِلْبَاغَى كِرَاءُ زَقِّهِ أَوْ
ظَرْفِهِ مِثْلًا مِنْ حَيْنِ مَضَى بِهِ وَضَمَّنَهُ أَنْ فُسِدَ ، وَقِيلَ : لَا كِرَاءَ عَلَيْهِ
وَلَا ضَمَانٌ لِأَنَّ الْبَاغَى هُوَ الْمَوْجِبُ لِذَلِكَ الْمُتَعَرِّضُ لَهُ ، وَلَوْ وَجَدَ مَا يَجْعَلُ
فِيهِ وَلَمْ يَجْعَلْ لَضَيْقِ الْحَالِ بِالْعَدُوِّ فَالْقَوْلَانِ أَيْضًا ، وَإِنْ وَجَدَ وَلَمْ يَضُقْ
الْحَالُ لَزَمَهُ الْكِرَاءُ قَوْلًا وَاحِدًا ، وَمَا بَيَّدَ الْبَاغَى هُوَ مِثْلُ مَالِ الْبَاغَى فِي
جَمِيعِ الْمَسَائِلِ ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَدْخُلَ فِي قَوْلِهِ : مَالِ الْبَاغَى عَلَى عَمَمٍ
الْمَجَازُ ، فَيَكُونُ مَعْنَى قَوْلِهِ : مَالِ الْبَاغَى مَا ثَبَتَتْ فِيهِ لِلْبَاغَى يَدٌ .

وان لم يدخل ماله يده وتركه في موضعه لم تلزمه للبائعى اجرة وعائه ، وكذا ما على دوابه

(وان لم يدخل ماله) ، أى مال المبيعى عليه (يده) ، أى يد المبيعى عليه ، أى لم يدخل يده مجرداً عن مال البائعى ، بل دخل يده وهى فى وعاء البائعى (وتركه فى موضعه) لم يمض به وهو مال البائعى ، بل بره فى موضعه وهو فى مال البائعى ، ويجوز عود « هاء » ماله للبائعى وماله هو الوعاء الذى فيه مال المبيعى عليه ، وعود « هاء » يده للمبيعى عليه ، وهذا أولى لأنه يشمل ما اذا مرّ به فى وعاء البائعى ، وما اذا تركهم ولم ينفصل بهما (لم تلزمه للبائعى اجرة وعائه) ولو طال محله فيه لان البائعى هو الذى جعله فى وعاء نفسه الا أنه ان وجد المبيعى عليه ما يجعل فيه وامكنه الجعل وتركه فيه لينفع بوعاء العاصب لزمه الكراء عند الله دس حين دوى ذلك ، والمفهوم انه لو مضى به لزمته الاجرة وهو كذلك كما صرح به انما ، وان حملة من موضعه لموضع اخر قريب او بعيد ولم يمض به لصيق الحال او رده فى موضعه ولو حملة وموضعه فى ساعة واحدة ، ففى لزوم الكراء الفولان ، ولا كراء عليه لما قبل محله اتفاقاً حملة بعد او لم يحمله .

(وكذا ما على دوابه) أو سفنه أو محامله أو ماله مطلقاً من مال المبيعى عليه ، فان وجد ما يحمله عليه ويأمن فليحمل ويترك دابة البائعى التى وجده عليها ، وان حمل على ماله لزمه الكراء والضمان ان تلف أو مات ، وما ذكرناه والا يجد أو وجد وضاق الحال بالعدو فليسق ماله وهو على مال البائعى حتى يصل مأمناً يجد فيه ما يحمل ماله ولو بكراء ، أو يضيع فيه ماله حتى يجىء بما يحمله عليه ترك هناك مال البائعى ، فان حمل بعد مال البائعى فالكراء والضمان من موضعه هذا ، وأما قبل فلا

ويمنع باغٍ قدرٍ عليه حتى يرد ما أخذ لا وليه وماله وجوز ،
وكذا من بيده شيء مما مر ،

ضمان ولا كراء ، وقيل : لزماه ، وإن حرّكه من موضعه إلى جانب قريب أو بعيد أو رفعه لفوق ورده في حينه مثلاً أن كان في مال يمكن رفعه ، ففي كرائه من حينه لما بعد القولان ، ولا ضمان عليه أن ساقها غيره بلا أمر منه ، بل على السائق .

(ويمنع باغٍ قدرٍ عليه) من ماله الذي هو له في يد غيره لا يترك أحداً يعلم مال الباغى ولو بأجره سابقة أو حادثة ، وذلك داخل في منعه من ماله ، ولا يمنع من مال بيده بنحو أمانة ، وذلك مثل أن يمنع عن جنانه وداره وحيوانه وغير ذلك من الأصل والعرض ، ويمنع أيضاً من الانتفاع منه كرعى وسقى واحتطاب ، وكذا يمنع ماله منه ويمنع منه ما ينتفع به (حتى يرد ما أخذ) و (لا) يمنع (وليه) ، أى ولى الباغى (وماله) ، أى لا يمنع أحدهما من الآخر ، أى لا يمنع وليه من مال نفسه ولا مال الولى من الولى ، وكذا ما ينتفع به الولى لا يمنع منه الولى ولا يمنع من الولى ، ولو جاز أخذ الولى أن يأخذ الحق لأهل الحق من وليه أو يأتى به للحق أو للحدود .

(وجوز) ما ذكر من منع الولى من ماله ومما ينتفع به ومنعهما منه حتى يرد وليه الباغى ما أخذ أو حتى ينزعه منه لأهله أن كان قادراً عليه أو على نزع ذلك منه لأنه يعمل الباغى تحت ظل وليه فيقهر الولى على رده إلى الحق ، وإنما الممنوع الأخذ من مال الولى لأجل وليه الباغى ، (وكذا من بيده شيء مما مر) من الأمانة وغيرها إذا أخذه الباغى منه فله منعه من ماله ومما ينتفع به حتى يرده ، وفي منع وليه القولان ، وهذا

ومال الباغي ان كان بيد من بغى عليه بكامانة لا يمنعه منه حتى

يرد له ماله ، وجوز ،

كله صحيح ثابت ولو يتعين ان يريده المصنف لجواز ان يريد انه كذلك
يمنع البغاة الذين في ايديهم مال غيرهم من ذلك المال ، وينتفعون بذلك
المال كعارية ومكرى ، فانه يمنع عن تلك العارية ويمنع عن ذلك المكرى ،
وكذلك يمنع عن الرهن والعوض يمنعون عن ذلك الانتفاع وعن بيع الرهن
او عن العوض حتى يردوا ما اخذوا بغياً او منع وليهم مما في ايديهم
وانتفاعه حتى يردوا من الباغي القولان .

(ومال الباغي ان كان بيد من بغى عليه بكامانة) مما فيه الضمان وما
لا ضمان فيه ، وذلك كالوديعة والعارية والرهن والعوض (لا يمنعه) ،
اي الباغي (منه) ، اي لا يمنع المبغي عليه الباغي من ماله الذي بيده ،
اعنى يد المبغي عليه (حتى يرد له ماله) ، اي حتى يرد الباغي للمبغي
عليه ماله ، اي منعه ما بيده للباغي حتى يرد الباغي لا يجوز ، فان
منعه فهو باغ ، وان ضاع بعد المنع ضمنه ، وهكذا حيثما لم يجز المنع
فمنع لانه لا يأخذ حقه بنفسه ، ولقوله تعالى : ﴿ ان الله يأمركم ان
تؤدوا الامانات الى اهله ﴾ (١) ، وقوله ﷺ : « ادّ الامانة لمن ائتمنتك
ولا تخن من خانتك » (٢) .

(وجوز) للمبغي عليه ذلك ان يمنع مال الباغي الذي بيده حتى يرد

(١) سورة النساء : ٥٨ .

(٢) رواه مسلم .

ولا يأخذ منه شيئاً ان كان بيد غيره ، وكذا ما غصب منه ، ويمنع

بعض البغاة ويحبس

الباغى ما بغى بأخذه ، وسواء فى ذلك كان المال للمبغى عليه أو لغيره فى يده ، وكذا المحتسب الذى يريد الرد من الباغى ، وقد مرّ القولان فى القضاء بعد الانكار ، هل بقضى حقه من الأمانة التى بيده ؟ وأجاز أيضاً بعضهم القضاء من مال الباغى الذى بيد المبغى عليه اذا لم ينصف له ولم يذعن للرد ، وكذا من مال بيد الغاصب وهو للغاصب ، وكل ما يجوز لصاحب المال فى قول من الأقوال يجوز لنائبه وللمحتسب ، فان كان بيد المحتسب مال الباغى فله منعه حتى يرد ما بغى به .

(ولا يأخذ منه المال) ، أى من المال الذى هو للباغى (شيئاً) ولا يمنعه أبضاً ممن بيده (ان كان بيد غيره) بأمانة أو غيرها لأنه لا سبيل على الذى بيده ، ولأن له حجة فى منع ما جعل بيده ، ولأنه يؤدى الى تغريمه ان كان مما يضمن أو لم يتبين أنه مغلوب عليه ، ولم يكن القول فيه قول من بيده ، وللذى فى يده منعه حتى يذعن لمن له الحق ، (وكذا ما غصب منه) ، أى من الباغى لا يأخذ منه شيئاً وهو عند غاصبه لأنه حرام من حيث أنه مغصوب .

(ويمنع بعض البغاة) عن التصرف والذهاب به الى أن يؤيس من فائدة ، فاذا لم يرجوها ، اطلقوها ، (ويحبس) عطف مرادف ، بدليل ذكر المنع وحده بعد ، والمراد بالمنع ما يشمل السجن وغيره مما هو منع

حتى يردوا ما ساقوا وما أخذوا من النفس ، وجوز أخذ وليهم الذى
يؤخذ فى الحق فيهم ان لم يكن كطفل ،

من الذهاب ، ويجوز أن يريد بالحبس السجن ، فيكون من عطف الخاص
على العام (حتى يردوا) ، أى حتى يرد هو والبغاة الذين معه كلهم
(ما ساقوا) كله (وما أخذوا من النفس) كما مر أنه يؤخذ أن يرد من
ماله جميع ما أخذ أصحابه الذين هو فيهم ، وكذلك هنا يجوز أن يؤخذ به
ويضمنه من ماله ، ويجوز أن يحبس ؛ ويمنع من الذهاب حتى يردوا ،
ولا يمنع من الذهاب ولى البعض على الكل ولا يحبس ، وكذا أولياء الكل
ولا يحبس ، وقيل : بجوز ذلك كله كما قال .

(وجوز أخذ وليهم) ، أى حبسه ومنعه (الذى يؤخذ فى الحق فيهم)
ممن هو بالغ عاقل على حد ما مر فى باب القسمة أنه يؤخذ الولي ان يأتى
بولىه للحق ويقهر عليه ، ومر كلامى فى ذلك ، ومراده أخذ ولى بعضهم
على الكل فانه كما يؤخذ أحد البغاة على الكل يؤخذ ولىه على الكل على
هذا القول (ان لم يكن كطفل) مثله هو المجنون والأبكم والمريض المقعد
وذو العذر البين ، ولبست اللفظة قبل « لم » شرطية اذ لا يتصور انه
يؤخذ ، مثل الطفل فى ولبه فضلا عن ان يشترط فى الولي المأخوذ أن يكون
كطفل فهى - بفتح الهمزة - على تقدير اللام أى يؤخذ فى الحق فيهم لعدم
كونه كطفل ، اللهم الا أن يقال هى - بالكسر - شرطية ، على أن المراد
بالأخذ الأخذ المطلق الشامل للنفقة وللاتيان به للحق ، فباعتبار النفقة يصح

ونفقة الممنوع ولو ولى الباغي على نفسه ان كان له ما ينفق منه والا فلا يتركه مانعه لتلفه وينفقه من ماله ، ويحسب عليه ويدركه في الحكم وعند الله ، وان كان حيواناً فنفقته على الباغي واجرة حارسه والقائم به .

اشتراط اخراج الطفل لأنه يؤخذ في النفقة ، بمعنى أنها تجب في ماله لوليه المحتاج ، وليس يقهر في ذاته ، وكذا المجنون (ونفقة الممنوع) الذي هو انسانيه ودابته عن الذهاب حتى يرد هو من معه من البغاة او يرد هو او البغاة الذين معه او حتى يرد وليه الباغي ما اخذ كما قال (ولو) كان الممنوع (ولى الباغي على نفسه ان كان له ما ينفق منه والا فس) نفقته على مانعه لا على الباغي .

(ولا يتركه ما نعه لتلفه) ، اي الى تلفه (وينفقه من ماله ويحسب عليه ويدركه) ، اي يدرك المنفق ما انفق على الممنوع (في الحكم وعند الله ، وان كان) الممنوع (حيواناً) للباغي او لوليه (فنفقته على الباغي) ان كان له وعلى وليه ان كان لوليه ، (و) كذا (اجرة حارسه والقائم به) كساقية وراعيه وما يحتاج اليه الحيوان ، وكذا كل مال غير الحيوان منع مما يجوز منعه فعلى الباغي او وليه المالك له ما يحتاج اليه فلا ضمان على مانعه ان مات او نقص بخلاف الانسان الممنوع ، فان مات بجوع او هلك عضو منه ضمنه مانعه باغياً او ولياً له فيما يظهر لأنه ولو باغياً ، لكنه

- 79 -

فصل

جاز اتباع باغ وقتله على اخذ المال وان من غير يد ربه كضالة
ولقطة او كان بيد غيره بكأمانة ان اخذه على غضب والا دعى للحق
ان كان على حرزه لربه او على اخذ جزء منه

فصل

(جاز اتباع باغ وقتله على اخذ المال) او ارادة اخذه (وان) كان
أخذه (من غير يد ربه) ولا من يد أحد (كضالة ولقطة) ودفين وثمار من
حرث أو نخل أو شجر أو مال وضعه ربه ليرجع اليه (أو كان بيد غيره) ،
أى غير ربه (بكأمانة) مما لا ضمان به أو به ضمان (ان اخذه على غضب)
مثل أن يجد انسان شيئاً فيلتقطه فيأخذه باغ من يده على غضب (والا)
يأخذه على غضب بل على أنه له أو لمن يلى أمره أو على الحرز لربه أو على أن
بأكل وبغرم ، أو على أن يأخذ أجرة أو ما يعطى على التبشير ونحو ذلك مما ليس
غصباً مستمراً (دعى للحق ان كان على حرزه لربه أو على اخذ جزء منه)

أو على أكله وغرمه قيمته ، ولا يحل لمن أخذ ماله أن اتبع الباغي أن
يغير عليه ويأخذ ماله أيضاً ، وليقصد لماله فيأخذه أن سلمه له وعرفه
والا قاتله عليه ،

وغرم قيمته أو مثله (أو على أكله) كله (وغرمه قيمته) كلها أو على الانتفاع
به فيرده ويرد كراهه أو ادل على مالكه كأخذ دابة من مؤتمن بها على أن
يركب عليها ادلالاً على ربها أو اكترأ فيردها ، وانما لم يجز القتال في
ذلك لشبهة في فعل الباغي ، وقد قال ﷺ : « ادراوا الحدود بالشبهات »
والقتال كالحدود ، والذي عندي أنه يجوز قتاله لأنه ليس له حبس المال
على صاحبه ، ولا سيما صاحب المال أو من بيده فلا يمنع عن قتاله ،
وما ذكره انما هو أن ادعى الباغي ذلك وذهب بالمال لا يقاتل بعد ذهابه ،
واما في حال أخذه من يد أحد فالذي عندي أن من كان بيده يقاتله بلا
قصد لقتله لوجوب حفظه ما بيده .

واعلم أنه يجوز لصاحب المال قتال من أراد أخذه من يده على الغرم
أو الانتفاع (ولا يحل لمن أخذ ماله) بالبغي بالبناء للمفعول أو الفاعل أي
لمن أخذ الباغي ماله ، وكذا أن أخذ مالاً لغيره كان بيده أو لم يكن بيده
(أن اتبع الباغي أن يغير عليه) أي على الباغي (ويأخذ ماله) أي مال
الباغي (أيضاً) أي كما أخذ الباغي ماله ، أي أو مال غيره إلا أن كان
باغياً مثله يحل قتاله ، وانما ذلك لغيره لينصف له (وليقصد لماله فيأخذه
أن سلمه له وعرفه) عرف صاحبه أن هذا ماله وكذا ما غصب من مال غيره
(والا) بسلمه بل عاند ودافع (قاتله عليه) ولكن إذا قال الباغي لمتبعه
ممن لم يكن المال بيده : اني لا أعرفك تأخذه مني لصاحبه ولعلك تأكله
أو تعطبه لغير صاحبه أو تفسده فلا بقاتله هذا المتبع إلا أن اشتهر صلاحه

وان لم يعرفه او تلف دعاه للحق بلا هجوم عليه وقتال والا كان باغياً
مثله ، ولا يحل لذى مال اخذ منه او يقاتل مانعه منه ان كان اصل بغيهما
الاول على حمية وفتنة الا ان تاب من ذلك فيجوز له الدفاع عن نفسه وماله ،

حتى عرفه الباغي أو قال له الأمناء : ليس كما تقول فيه ، وهكذا فيما مرّ
من المسائل أو يأتي .

(وان لم يعرفه) أو اختلط حتى لا يميز على حد ما مر في الاختلاط
(أو تلف) أو لم يكن في يده بل في موضع آخر (دعاه للحق بلا هجوم
عليه و) لا (قتال والا) يكن دعاه للحق بلا هجوم ولا قتال بل دعاه للحق
بهجوم وقتال أو هجم وقتال بلا دعاء للحق (كان باغياً مثله) يجوز
للباغي الأول قتاله ودفاعه من ذلك الهجوم والقتال ولزمه تسليم المال .

(ولا يحل لذى مال اخذ منه) هذه الجملة نعت مال (أو يقاتل مانعه
منه ان كان أصله بغيهما) أى بغى ذى المال أو المانع منه (الأول) نعت
للبغى أضاف البغى اليهما لأنها باغيان ، ولو لم يصرح ببغى ذى المال
والتقدير ولا يحل لذى مال باغ ، وذلك بأن بغى على انسان فاخذ منه
الانسان المال ببغى فهناك بغيان ، أولهما وهو بغى ذى المال في هذه الصورة ،
وبغى غيره لو بغى غيره عليه بمال أو نفس ثم بغى صاحب المال أو النفس
(على حمية وفتنة الا ان تاب من ذلك) البغى الأول بغى صاحب المال أو
الذى بغى أولاً والمصدق واحد (فيجوز له الدفاع عن نفسه وماله) بالقتال
بعد التوبة ، وكذا الذى بغى ثانياً لا يقاتل الا ان تاب هذا الثانى واذع

وجاز لمتبع باغ على ماله الهجوم عليه ولو أدى إلى تلف ما بيده وإن لغيره
ببغى أيضاً أو أخذه بديانة أو بعد طلبه بحق من ببغى عليه لازم له عند الله

للرد فله القتال على ماله (وجاز لمتبع باغ على ماله) أو مال من هو نائب
عنه ولمحتسب ولتبعه أيضاً على جنائية في نفس إذا كان ممن يقتل أو على
أخذ إنسان (الهجوم عليه ولو أدى) هجومه عليه (إلى تلف ما بيده)
أي ما بيد الباغي .

(وإن) كان (لغيره) أي لغير الباغي (ببغى) أو بغيره كإمانة
(أيضاً) سواء أخذها ببغى قبل المال الذي أخذه فاتبعه عليه أو معه أو
بعده في طريقه أو بعد وصوله ، فيجوز لصاحب المال الأول أن يقاتل ويدفع
عن ماله أو يرده ولو أدى ذلك إلى تلف مال الثاني وبالعكس ، وهو أن
يقاتل الثاني ويدفع عن ماله أو يرده ولو أدى إلى تلف مال الأول كل
ذلك داخل في عبادة المصنف ، وإنما بالغ بهذه لأن ما بيده بإمانة أو غيرهما
مما باذن صاحبه أو بما يجوز له كونه بيده كلقطة يلتقطها ليعرفها أقرب
إلى ماله بخلاف المغصوب فلا قرب له (أو أخذه) أي أخذ المال الذي
اتبعه عليه مرید ربه (بديانة) كالصفرى يغنم مال الفاسق ، وقوله : أخذه
معطوف على كان المحذوفة في قوله : وإن لغيره ، فهو داخل في الغاية ،
أي جاز الهجوم عليه ولو أخذه بديانة ، أو معطوف على أدى فهو داخل
أيضاً في المبالغة التي في قوله : ولو أدى ، وكذا قوله : (أو) ببغى
الباغى بأخذ المال (بعد طلبه) ولا طلب بـ (حق من ببغى عليه لازم
له عند الله) أي وجب عليه أن يعطيه بنفسه أو للامام أو نحوه

كزكاة واباء منه بلا احتياج لدعوة ، وان بلا امام ، او لمتبرع دافع للبغى

ولا يجوز ان يعطيه باغياً (كزكاة) وكفارة ودينار الفراش وغيره من الكفارات والمال الذى يعطى الفقراء كالذى لا يعرف له رب او ايس منه بعد (واباء منه) أى وبعد اباء المبغى عليه من ذلك الحق أن يعطيه لذلك الباغى أو « الهاء » عائدة للاعطاء المفهوم من الطلب او الى الطلب اى امتنع من طلب الباغى له ، أى لم يقبله ولم يجبه للاعطاء ففى كل ذلك يقتل الباغى ويهجم عليه (بلا احتياج لدعوة) الى الرد أو الحق أو التوبة ، ويتعلق قوله : بلا احتياج بقوله : جاز (وان بلا امام) عادل كبير ، ولا امام دافع ولا شار .

وهكذا الحكم ابدأ مع البغاة فى جميع ما مر من المسائل وما يأتى (او لمتبرع دافع للبغى) وقد ذكرته قبل فى اول المسألة لم ادر انه سيذكره ؛ والعطف على قوله : لمتبع ، وسواء فى ذلك الباغى بعد طلب الحق اللازم للمبغى عليه ان يغلبه من موافق أو مخالف لا بددين ، بما دان به الباغى فيمنعه ويبغى بأخذ المال مثل أن يطلب الصفرى المالكى أو الموافق الفاعل للكبيرة أو يعطيه زكاته فيمتنع فيأخذ الصفرى ماله فلصاحب المال وغيره أن يقاتل الصفرى على ذلك فيقاتله المالكى على مال الموافق والموافق على مال المالكى ، ويقاتل لهما غيرهما أيضاً ، والصحيح جواز القتال مع المخالفين اذا كان على الحق سواء قاتلوا فساداً أو مشركين ويجوز أخذ السهم من الغنيمة معهم ، ولا يجوز القتال معهم ان كانوا يتعدون الحدود ، وقيل : لا يجوز ولو كانوا لا يتعدون ، وكذا اختلف فى القتال مع الجابرة مطلقاً .

ولا علينا في باغ قاتل موافقه في طلب حق واجب كزكاة ، ولا يقبل قول
 باع على غيره انه باغ مثله او كان معه في بغيه ولو كانا في . . .

وعن ابي هريرة عنه عليه السلام : « القتال واجب عليكم مع كل امير برأ كان
 او فاجراً وان هو عمل الكبائر ، والصلاة واجبة عليكم خلف كل مسلم برأ
 كان او فاجراً وان هو عمل الكبائر ، والصلاة واجبة عليكم على كل مسلم
 بموت برأ كان او فاجراً وان هو عمل الكبائر » رواه ابو داود وابو يعلى ،
 وكذا ان قاتل موافقه في ديانتته على الحقوق فأخذ منه المال ببغى بعد طلبه
 الحقوق المذكور كالزكاة فلم يعطه ، او أخذ منه مالا بلا طلب حقوق فيجوز
 لكل احد أن يقاتله على رد المال الذي أخذ ببغى لا على قتاله من دان
 بدينه على ان يعطيه من حقوقه كما قال (ولا) شيء بل لا يجوز (علينا
 في باغ) او غير باغ (قاتل موافقه في طلب حق واجب كزكاة) مثل المالكى
 بدعو المالكية ان يعطوه الزكاة فيمتنعوا فيقاتلهم فلا يلزمنا دفعه عنهم
 لمجرد هذا القتال ، وأما ان أخذ أموالاً فلنا قتاله على ردها الا ان أخذ
 زكاة او واجباً فلا ، وانما سماه باغياً ، ولو لم يتقدم منه سوى هذا القتال
 لأن هذا القتال لموافقه على واجب نفس بغى لأن الذى له القتال على
 الحقوق هو امام الاضحية الوهبية المحقة ، واذا قاتل موافقه على واجب
 عنده لا عند الله فلنا دفعه عنه وقتاله .

(ولا يقبل قول باغ على غيره أنه باغ مثله) في غير الوقعة الحاضرة من
 غير جنسها او من جنسها (او كان معه في بغيه) في هذه الوقعة (ولو كانا في

عسكر أو سيرة معاً إلا أن أقر أو بين عليه أو شوهه ، وجوز عليه تصديق
مصدق ، ولا يحكم على فاعل بباغ ما يفعل بمثله ولو خرج خلافه .

عسكر (واحد يجمعه امام أو سلطان أو كبير أو اجتمعوا بلا سلطان ولا كبير
(أو سيرة) جمعها امام أو سلطان أو كبير (معاً إلا أن أقر) أى لكن
أن أقر أنه باغ مثله أو كان معه فى بغية (أو بين عليه) أى شهد عليه
الشهود الذين تقبل شهادتهم أنه باغ مثله ، أو كان معه فى بغية فانه يحكم
عليه بحكم الباغى (أو شوهه) أى شاهد المسلمون أو الذين اتبعوا الباغى
بغية قبل أو بغية مع هذا الباغى .

(وجوز عليه) كما مر (تصديق مصدق) ولو واحداً غير متولى ان لم
يكن من البغاة الذين يدفعون عن انفسهم بقولهم فيه ، وان كان من البغاة
الذين فيهم الكلام جاز ان كان لا يدفع عن نفسه بشهادته مثل ان يشهد
عليه للقتل أو يخرج منه حد أو يحكم عليه ان كان لو لم يرده لم يؤده
الشاهد على هذه الرخصة وجوز أيضاً كما مر ان وجدت عليه علامة بغى
من جرح أو غيره كمال لا يعرف له ، وموت على حد ما مر ، وهذا
المذكور من تجويز الحكم بالعلامة فى البغى تقدم منفرداً غير مذكور فيه
قول آخر ، وكلام الأصل هنا يدل أنه قول ، وان من العلماء من يقول :
لا يحكم بالعلامة ، وكذا التصديق .

(ولا يحكم على فاعل بباغ ما يفعل بمثله) من البغاة (ولو خرج خلافه)

• بتعدية •

بالنصب اى ولو خرج الباغى خلافه اى مخالفاً اى خرج انه غير باغ وأن
الباغى انما هو غيره من الناس ، أو خرج انه فاعل لكن فعله صواب
غير بغى (بتعدية) متعلق بيحكم ، وذلك لأنه فعل بحسب ما ظهر له
لكن يلزمه الضمان ، وقد مر ما يلزم فيه الضمان ، الجانى أو بيت المال
أو الامام ، والله أعلم •

باب

ان كان قوم بمنزلهم أو فحوصهم أو طرقهم أو أسفارهم لطلب
عيش أو مباح آخر واتاهم بحالهم يريد بغيهم وقتالهم واكل

باب

في وجوب دفع الانسان عن نفسه
وجواز الدفع للباغى وندبه

(ان كان قوم) أو واحد أو اثنان (بمنزلهم) سواء كانت بيضاء
أو حفر أو بيوت نحو شجر أو خشب أو في حصونهم (أو فحوصهم أو
طرقهم) أو بيوتهم أو غير ذلك (أو أسفارهم لطلب عيش أو مباح آخر)
أو عبادة كطلب علم وزيارة رحم أو أخ في الله ، والمشي في الدفع عن
مظلوم والجهاد ، وقوله : لطلب عيش أو مباح آخر عائد الى قوله :
أو فحوصهم أو طرقهم أو أسفارهم أي أو كانوا في طرقهم أو أسفارهم
أي أو كانوا في طرقهم أو أسفارهم لطلب عيش أو مباح آخر
(واتاهم بحالهم يريد) ال (بغي) عيب (سهم وقتالهم واكل

أموالهم وأخراجهم من أوطانهم حرم عليهم الشك في سفك دمه ، وضاق
عليهم العلم بتخطئته ، ولزمهم دفعه وقتاله والعلم بوجوب ذلك ، وهلكوا
أن تركوه حتى قتلهم كمستمكن نفسه لقاتله ومعط سلاحه لعدوه فقتله به ،

أموالهم وأخراجهم من أوطانهم (وأراد الفاحشة وأخذ بنى آدم أو بعض
ذلك وعطف القتال وما بعده على البغى عطف خاص على عام ، وكذا
أن أتاهم مريد ذلك أو بعضه وهم في سفر معصية بحيث لا توجب معصيتهم
القتل أو أوجبته ، والذي جاءهم لم يجيء للقتل بل للمال أو الفاحشة ،
أو أراد القتل والمال وبعضهما لا يحل له (حرم عليهم الشك في سفك دمه
وضاق عليهم العلم بتخطئته ، ولزمهم دفعه وقتاله والعلم بوجوب ذلك) ،
أى وجب عليهم أن يعلموا بذلك وأن يعلموا أن علمهم به واجب ولا يكفرون
بالجهل حتى يشرع في قتالهم كما قال : (وهلكوا أن تركوه حتى قتلهم)
أن تركوا الدفع أو القتال حتى قتلهم كفروا كفر نفاق حتى تركوه ، سواء
جهلوا حرمة دمائهم أو علموها ، لكن أن علموا كفروا من وجه واحد هو
ترك الدفع ، وأن جهلوا كفروا من جهة الجهل إلى هذه الحالة ومن الترك ،
فإنه يحب على المكلف معرفة حرمة ماله ودمه النفس وما دونه من الجرح
والأثر وإبطال منفعة العضو بالتوحيد الذى معه ، فإن جهل ذلك أو ترك
الدفع هلك ، وقيل : لا يكفر حتى يأخذ حرمة ذلك أو يراد قتله ، وقيل :
لما كفر بالفعل حين جهل أو بالترك جهلاً كفر مرتين كفراً يجهل وكفراً
اقتراف ، ولا كفر بتركه إلى أموالهم ما لم يعتقدوا أنها حلال للباغى
(ك) هلاك (مستمكن نفسه لقاتله ومعط سلاحه لعدوه فقتله به) ولو
أعطاه لبغدى به نفسه ، ولو قال له الباغى : هاتنه ولا أقتلك ، وقيل :

وهذا ان لم يكن عنده سواه

لا يهلك ان اعطاه مأمناً له ان لا يقتله ان اطمأن قلبه انه لا يقتله
ولو قتله .

وفي « الأثر » : ولا يجوز لامرأة أو عبد أو رجل أن يرمى سلاحه
حتى يموت ولو أجبره الظلمة بالقتل على رميه ، وقيل : من أعطى عدوه
سلاحه هلك ولو لم يقتله به ولا بغيره (وهذا ان لم يكن عنده سواه) وان
كان عنده سواه لم يهلك ولو قتله به ، وقيل : يهلك قتله .

قالوا في « الديوان » : وأما الوجوه التي يفعلها الانسان ولو انه يموت
فانه لا يقتل النفس التي حرم الله ، ولا يزنى ، ولا يأكل أموال الناس
بالباطل ، ولا يشرب الخمر ، ولا يعطى سلاحه ، ولا ثيابه ولا يبقى عريانا ،
ولا يقذف الحصنات ، ولا يستهلك الأموال والأنفس بجساسته ، ولا يدخل
على المرأة في الحيض ، ولا محرماً بالحج ولا معتكفاً ، والذي لى انه
يجوز أن يفسد حجه واعتكافه تقية ويقضيها ، وأما الوجوه التي يفعلها
ولا يموت فانه يأكل في رمضان وهو مقيم ويأكل والدم ولحم الخنزير
ويعطيهم الشرك بلسانه ويضمّر التوحيد في قلبه ويلفظ ببراءة المسلمين
وولاية الكافرين ، ويضمّر خلاف ذلك في قلبه ، ومن أخذ الظلمة فعلى
من قدر على تنجيته أن ينجيه بما قدر عليه ، وان قالوا : أعطنا المال
والا قتلناك أو قتلنا غيرك ، فليس عليه شيء في ذلك ، وان قالوا : احلف
لنا بكذا وكذا والا قتلناك ، فانه يحلف ولا يحنث ، وأما غيره ان قالوا له :
أحلف عليه والا قتلناه فانه يحلف ويحنث ، وان قالوا له : تزوج هذه المرأة
والا قتلناك أو قتلناها أو قتلنا فلاناً أو قالوا مثل ذلك فليس عليه ضمان ان
لم يفعل ، وكذا ان قالوا لها : أرضعي هذا الطفل والا قتلناه أو قتلنا فلاناً

• • • • •

مثل ذلك ، وكذا كل ما يحل له فعله ان قالوا له : افعله والا قتلناك او قتلنا غيرك ، مثل البيع والهبة واشباه ذلك ، فهو بالخيار ان شاء فعل وان شاء ترك ، ويكل ما يجب له ان يفعل فقالوا له : افعله والا قتلناك او قتلنا غيرك ، فان كان له وقت فترك حتى خرج وقته فقد اثم وان أبى أن يفعله فقتله او قتل غيره فليس عليه ضمان .

وأما القتال على المال فلا يجب ولا يكفر بتركه الا ان كان تلفه يؤدي الى تلف نفسه ولو كان القتال على المال أولى ، قال ﷺ : « قاتل دون الملك حتى تحوز مالك او تقتل فتكون من شهداء الآخرة » (١) .

وعن على بن ابي طالب عنه ﷺ : « الغريق شهيد ، والحريق شهيد ، والغريب شهيد ، والملدوغ شهيد ، والمبطون شهيد ، ومن يقع عليه البيت فهو شهيد ، ومن يقع من فوق البيت فتندق رجله او عنقه فيموت فهو شهيد ، ومن تقع عليه الصخرة فهو شهيد ، والغريق على زوجها كالمجاهد في سبيل الله فلها أجر شهيد ، ومن يقتل دون ماله فهو شهيد ، ومن قتل دون نفسه فهو شهيد ، ومن قتل دون أخيه فهو شهيد ، ومن قتل دون حاره فهو شهيد ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر شهيد » (٢) ، وان دهش حتى زال عقله لم يهلك باعطاء لباسه او سلاحه او ترك الدفع كما باتى ان شاء الله تعالى في قوله : باب : وجب على عاقد صحبة في مباح الخ .

(١) رواه اس هيار .

(٢) رواه ابو داود .

وحرم عليهم الفرار منه ان تراعى وكانوا مثله او اكثر منه ، وجوز الفرار ما لم يتراموا ، وقيل : ما لم يتطاعنوا ، وما دامت لهم قوة يقفون بها له ،

(وحرم عليهم الفرار منه) ، اى من مريد البغى ، والمراد الجنس (ان تراعى) لا ان راوا العدو ولم يرهم العدو او رآهم العدو ولم يروه (وكانوا مثله او اكثر منه) او نصفه ، وجاز الفرار ان كان العدو اكثر منهم ، قال الله عزّ وعلا : ﴿ وان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا مائتين ، وان يكن منكم ألف يغلبوا الفين باذن الله والله مع الصابرين ﴾ - (١) ، والآية ، ولو كانت فى المشركين ، لكن نعم بالمعنى المشركين والمنافقين .

(وجوز الفرار ما لم يتراموا) بالنبال او بالحجارة او بالبندق او نحو ذلك ولو تقاربوا ، واذا تراموا لم يجز الفرار ولو بعدوا ، (وقيل :) يجوز الفرار ولو تقاربوا او تراموا (ما لم يتطاعنوا) بنحو الرماح او يتضاربوا بنحو السيوف والخشب (وما دامت لهم قوة يقفون بها له) ، اى لمريد البغى ، وان لم تبق لهم قوة بمرض نزل او مطر او ريح يضرهم او ينقص عن نصف العدو او بذهاب سلاح او انكساره او بخذلان او بهزيمة من انهزم منهم فلهم الفرار ، ومن فرّ حيث حرم الفرار فوقعت الهزيمة به لزمه ضمان ما وقع من فساد فى مال او نفس او ذهاب مال او اخذ نفس ولا شيء على غيره ممن وقع فى ضرورة الهزيمة ولم تدم له قوة بفراره .

(١) مقدم نكرما .

وان انهزموا وولوا ادبارهم وسع كلا فراره ما لم يمكن نفسه لضاريه

(وان انهزموا وولوا ادبارهم) أعدائهم ، كما يجوز لهم بالوجوه المذكورة
أو بوجه جائز لهم دون من تسبب فيه (وسع كلا فراره) وما يترتب على
الفرار فشلاً وهيبة كالتمكين للعدو ، كما قال : (ما لم يمكن نفسه لضاريه) .

وفي « الأثر » : ومن انهزم أصحابه فليس لمن يتقى الله أن يهرب لأن
الفرار من الزحف من الكبائر ، إلا أن نقصوا عن نصف العدو ، وقيل :
لا يحرم الفرار من الزحف ، وإنما حرم يوم بدر وقبله وحل بعده ، على
أن معنى قوله تعالى : ﴿ وَمَنْ يُولِهِمْ يُؤْمِزْهُمْ دُبْرَهُ ﴾ (١) الآية ، ومن
يولهم يؤمّزهم وقعت وقعة بدر الخ أو يوم أذ لقيتموهم وذلك اليوم مستقبل
بزلت الآية قبله ، ومن خصه بيوم بدر وأجازته في غيره فأنما أجازته على
نية الرجوع للقتال بعد القوة ، واستثنى الله عز وجل التحرف لقتال
والتحيز بفئة ، فالأول أن يتصور بصورة المنهزم فيعطف على من لحقه
فيقتله ، وذلك يكون بسبب تحصن العدو فلا يجد لقتله مدخلا ، فإذا
تهازم برز له وتسبب أنه اجتمع عليه رجلان أو ثلاثة ، فإذا تهازم لحقه
أحدهما أو أحدهم فيقدر عليه أو يتبعونه فيصل إليه أحدهم قبل غيره ،
وذلك من باب الخدع في الحرب ، والثاني أن ينضم من أفراد أو من
جماعة إلى جماعة من المسلمين يستعين بهم ويتقوى .

وزعم بعضهم : أن التحيز ولو إلى فئة بعيدة غير حاضرة في القتال

(١) سورة الأتال : ١٦ .

• • • • •

جائز لما قال الحسن عن عمر بن الخطاب لما بلغه وهو في المدينة ان أبا عبيدة بن الحراح وأصحابه قالوا يوم القادسية : رحم الله أبا عبيد لو انحار الينا لكنا فئة ، وكذا روى ابن سيرين وزاد عن عمر : أنا فئة كل مسلم ، وعن عبد الله بن عمر : خرجت في سرية ففروا ، فلما دخلوا المدينة دخلوا البيوت حياءً ، فقلت : يا رسول الله نحن الفارون ، فقال : أنتم الكرارون وأنا فئتكم .

وروى أن رجلاً فرّ من القادسية فقال لعمر : يا أمير المؤمنين هلكت فررت من الزحف ، فقال : أنا فئتك ، وعن الحسن : لو أن أهل سمرقند انحازوا الينا ونسأل الله العافية من ذلك لكنا لهم فئة ، وكان أبو بكر وعمر - رضى الله عنهما - يقولان للجيش : أن غلبكم أمر فانحازوا الينا فانا فئتكم ، وانما لم يكن ذلك كبيرة لنية الرجوع الى العدو بعدة قوية من مصر مثلاً ، ومذهبنا أن الفرار من الزحف كبيرة وهى موبقة ، وكذا يقول الجمهور ، وذلك في قتال المشركين ومثله قتال المنافقين ، الا أن فرّ تحرفاً أو تحييزاً الى فئة قريبة حاضرة للقتال أو كان المسلمون أقل من نصف عدوهم ، فالأولان من قوله تعالى : ﴿ الا متحرفاً لقتال أو متحيزاً الى فئة ﴾ (١) ، والثالث من قوله تعالى : ﴿ لا تخف الله عنكم وعلم أن فيكم ضعفاً فان تكن منكم مائة صابرة ﴾ (٢) الآية ، فان هذه الآية مخصصة لعموم الأول ، وزعم بعض أنها ناسخة .

وعن ابن عباس : ما فر من فرّ من ثلاثة ، يعنى لا يعد في الفارين

(١) سورة الانفال : ١٦ .

(٢) تعدم ذكرها .

• • • • •

الفرار الحرام ، والمراعى فى ذلك هو العدد عند الجمهور ، وقال طائفة منهم ابن الماجشون من المالكية : تنزل العدة والقوة أيضاً منزلة العدد ، فبجوز على قولهم : أن تفر مائة من مائة اذا علمت أن فيها أكثر من بعضها عدة أو شجاعة ، وفى كلام بعض أصحابنا ما يناسبه ، وعن أبى سعيد الخدرى والحسن وقتادة والضحاك أن الآية فى قتال بدر خاصة ، وحلّ الفرار فى هيرها لأنها تحيّر الى فئة ، وذلك أن النبى ﷺ كان معهم يوم بدر ولا فئة لهم ينحازون اليها دون النبى ﷺ ولو انحازوا لانحازوا الى المشركين ، ولأنه أول غزوة غزاها رسول الله ﷺ والمسلمون معه .

وكتب عبد الله بن عون الى نافع يسأله عن الفرار من الزحف ، فقال : إنما حرم يوم بدر ، فإن صحّ ما مرّ عن النبى ﷺ وأبى بكر وعمر من قولهم : أنا فئة من انحاز وليسوا فى قتال كان لهم حجة ، وصحّ لهم تخصيص الآية ببدر والا فالعبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، وأما قوله تعالى فى شأن أحد : - ﷻ ولقد عفا الله عنهم ﷻ - ، فمما استدلوا به ولا دليل فيه لجواز أن يكون المعنى قد عفا الله عنهم لتوبتهم من الفرار ، وذكروا أنه أن جاء المسلمين عدو لا يطبقونه تحييزوا الى البصرة ، وأن جاء من يغلبهم تحييزوا الى الكوفة ، وأن جاء من يغلبهم تحييزوا الى الشام ، فإن جاء من يغلبهم تحييزوا الى المدينة ، فإن جاء من يغلبهم فليس ثمّ تحييز وصار الجهاد فربضة بعد أن كان حوطة وتطوعاً ، وأنه ما قبض ﷺ حتى كان تطوعاً ، قال بعض : كان الفرار من الزحف يوم بدر كبيرة لمن فرّ حتى حاوز صف النبى ﷺ ، وأن الفرار حل بعد ذلك ممن فرّ مقبلاً أو مدبراً ، فالى الجنة وهو شهيد أن وافق السنة ، والمقبل يسبق المدبر وهو ضعيف ،

وحط عنه الدفع عن نفسه ان أسر وقدر عليه ولو معه سلاحه ،
وما يدفع به عنها

وفال أبو الحواري : من قتل مدبراً فليس بشهيد ، وزعم بعض : ان فنال
الدفع يجوز الفرار منه .

(وحط عنه الدفع عن نفسه ان أسر وقدر عليه ولو) كان (معه
سلاحه) لزوال قدرته أو لكونه مع ثلاثة (وما يدفع به عنها) فله المشي
معهم ولا يلزمه الوقوف عنهم أو الفرار وهو لا يضيقهما ، بل يزجرونه ان
وفف ويلحقانه ان هرب ، ولا يلزمه قتالهم ولو اذا ارادوا قتله أو ضره في
بدنه أو شرعوا في ذلك ، ولا اثم عليه في ذلك ، وانما الواجب عليه ان
لا يعينهم على قتل نفسه ، فان اعان هلك ولا يعطيهم سلاحه اذا ارادوا
قتله به ، وان فعل هلك واما ان يعطيهم اياه بعد ما اسروه ، ولو لم يظهر
له انهم ارادوا أن يقتلوه به فلا بأس ، ولو أمن أو علم أنهم ارادوا نزع
مسه لئلا يرد به عن نفسه ، وذلك لسقوط الدفاع عنه ، وانما سقط الدفاع عن
الاسير المقدور عليه لأنه لا يجديه قتاله فائدة ، وربما رجعت عليه مضرة ،
ولأنه قد يكون في نفسه الأمان لهم فلم يخدمهم وربما نطق به ، وان قاتل
أو هرب فسلم أو قتل أو ضر فلا بأس عليه ما لم يعطهم الأمان في قلبه أو
لسانه ، فانه اذا اعطاهم ذلك لم يحل له القتال الا بتجديد دعوة الا الهروب
فلا بأس عليه ولو أعطاهم الأمان ، وذلك كمن دخلت عليه النصارى مثلاً
فاخذوا بلده فله أن يقتلهم ويأخذ أموالهم ما لم يعطهم الأمان هو أو كبير
البلد ، وان اعطى الاسير الأمان خوفاً أن يقتلوه ان لم يعطه فكأنه لم يعطه ،
والمحتسب ان علم أنه لا ينفع كلامه ويضرب ان تكلم لم يجب عليه
الاحتساب ، ولزمه ان لا يحضر المنكر ولا يخرج الا في مهم أو واجب ، ولا

• • • • • ويدفع العدو بما قدر عليه

هجره عليه الا ان كان يقهر على المعصية ، وان علم ان المنكر يترك بقوله او بفعله ، ولا يناله مكروه لزمه الانكار ، وان علم انه لا يفيد انكاره ، ولكن لا يخاف لم يلزمه النهي لعدم فائدته ، ولكن يستحب لظاهر الدين ونذكر الناس به ، وقيل : يجب •

وان علم انه يصاب بمكروه ولكن يبطل المنكر ، مثل ان يريق خمراً فيضرب فهذا مستحب لأحاديث فضل كلمة حق عند جائر ، وللمسلم أن يهجم على صف الكفار وحده ولو أنه يقتل لأنه يكسر قلوب الكفار بجراته فيعتقدوا في سائر المسلمين قلة المبالاة وحب الشهادة في سبيل الله ، وأما قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ (١) ، فعن ابن عباس : التهلكة ترك النفقة في طاعة الله تعالى ، وعن البراء : أن يذنب فيئاس من التوبة ، وقيل : ترك الجهاد ، وقيل : أن يذنب ولا يعمل بعده خيراً ، وإذا جاز للمرء أن يقاتل الكفار حتى يقتل جاز أيضاً في الاحتساب ، ولكن إذا علم انه لا فائدة في هجومه على الكفار كالأعمى يطرح نفسه على الصف بذلك حرام ، وداخل تحت آية التهلكة ، وإنما يحتسب إذا كان يقتل أو بضرب ان كان يدفع المنكر أو يكسر جاه الفاسق أو يقوى قلوب اهل الدين ، وأما ان رأى فاسقاً معه سيفاً وفي يده خمر ان نهاه عن شربها وقتله فلا وجه لنهي ، والله اعلم •

(ويدفع العدو) عن نفسه أو ماله أو عنهما (بما قدر عليه) مما

(١) سورة البقرة : ١٩٥ •

وان بتراب أو عود أو بجارحته أو عن صاحبه أو قريبه أو رحمه

يرجو به الدفع (وان بتراب) يلقيه في فم العدو ومنخره لينحبس نفسه ويضيق حاله ويشغل بأمره ، أو عينيه لئلا ينظر فيضعف ويشغله ذلك ، أو يلقيه حيث يرجو نفعه أو حجر ، وعن مكحول مرسلًا أن النبي ﷺ نصب المنجنيق على أهل الطائف ، رواه أبو داود ووصله العقيلي بإسناد ضعيف عن علي (أو عود أو بجارحته) الجارحة حيوان ، ككلب أو عضوه أو بدخان حطب أو دخان كبريت أو بفلفل مدقوق يلقيه في عينيه أو بسم فيها أو في أنفه أو فمه ، قال عبد الله بن زورزتين في رجل أطعم رجلاً سمًا فمات : أنه يقتل به .

وفي « الأثر » : ويقتل الرجل فاتل وليه بما أمكنه إلا النار والدخان والماء والاختناق ، وهكذا في القتال ، وقيل : بجوز ذلك في القتال إلا بالنار .

وفي « الأثر » : ويجوز للحارس أن يقاتل من أراد افساد ما حرس ، وإن مات فمأجور ، ويكسر السفينة للمشركين ويهدم عليهم الغار لئلا يخرجوا منه ، وقيل : يجوز ذلك في قتال الدفاع للفجأة كما ذكره مقتصرًا عليه في قوله : باب : لزم مبغياً عليه تخطئة باغ .

وفي « الأثر » : وسألته عن شعبان دخل مطمورة رجل ولم يجد كيف يخرجها إلا أن يفسد فيها ، فيحترق أو يفعل ذلك ، قال : لا يستحب ذلك فإن فعل فلا بأس (أو عن صاحبه) أو مال صاحبه عنهما - معطوف على محفوف - أي يدفع العدو بما قدر عليه ، وان بتراب أو عود أو بجارحته أو عن صاحبه (أو قريبه أو رحمه) أو مالهما أو عنهما أو عن مالهما أو عن غيرهم ذاتاً ، أو مال من لزمه أن ينجيه ومن لا يلزمه من تلزمه

أو عنهم أن قدر والا اختار من يدفع عنه منهم ولو ندب لأكثرهم حقاً
 ويعذر في ترك الدفاع عنهم

حقوقه أو لا تلزمه ، لكن ممن يجوز له الدفع عنه ، وأراد بالقریب الرحم
 القريب ، وبالرحم الرحم الذى هو بعيد ، أو أراد بالقریب القريب من
 الأب ، وبالرحم القريب من الأم ، أو أراد بالقریب الوارث ، وبالرحم
 القريب الذى لا يرث (أو عنهم أن قدر) عبّر بالأفراد ثم بالجمع ليعنى
 على ذلك قوله ، (والا) يقدر على تنجيتهم كلهم والدفع عنهم كلهم على
 سبيل الشمول ، بل أن دفع عن هذا مات غيره أو عن هذين مات غيرهما
 أو عن هؤلاء مات غيرهم وقد قدر على تنجيتهم كلهم على سبيل البدلية
 (اختار من يدفع عنه منهم) ولو كان اختياره لغرض دنيوى فإنه لا يكفر
 ولا ياثم بمن ترك إذ لا يكلف فوق طاقته ، وللذى نجاه حق كالذى تركه فلا
 بهلك بقصده وترك غيره (ولو ندب لأكثرهم حقاً) كالوالدين والأجداد
 والأولاد والأرحام على مراتبهم والجيران كذلك ، وهكذا شيخه فى العلم
 والعلماء ، ويقدم الوالدين على شيخه والعلماء لأنه لا بدل لهما بخلاف الشيخ
 والعلماء لأنهما أعظم حقاً ولو كان العالم أعظم نفعاً إذا كان سبباً للنجاة
 من النار وسخط الجبار ، كذا ظهر لى ، وسواء فيما ذكره المصنف وما
 ذكرته أن يقدر بنفسه أو ماله أو جاهه ، مثل أن يكون له من المال ما ينجى
 واحداً فقط ، أو يقول له الجائر : اذهب بواحد فقط ، وإذا لم يكن ما يختار
 فكل من نجى جاز له ، ولكن الأولى له أن ينجى من قرب إليه فى محله هذا .
 (ويعذر فى ترك الدفاع عنهم) ، أى عن صاحبه أو قريبه أو رحمه ،

ان خاف تلف نفسه أو ما يؤدي اليه لا تلف غيره بدفاعه عن غيره ممن
لا سبب له فيه ، وله القتال وان عن غيره أو بلا وجوب عليه . .

ويعدر في غيرهم بالاولى (ان خاف تلف نفسه) أو عضو أو منفعة عضو
(أو ما يؤدي اليه) ، أي الى التلف ، مثل ان يكون ان قتال ذهب زاده
فيموت جوعاً أو عطشاً أو لباسه فيموت للبرد أو للحر أو دابته فلا يصل
برجله أو عرج فلا يصل (لا) ان خاف (تلف غيره بدفاعه عن) نفسه
أو (غيره ممن لا سبب له فيه) ، أي في تلفه سوى دفاعه عن نفسه أو عن
غيره أو كلمة أو فعل حق ، مثل ان يقال له : اترك لنا مالك والا قتلنا فلاناً
أو الأسير أو سلم لنا نفسك نقتلك أو نضربك أو نفسق بك والا قتلنا فلاناً ،
أو بغوا عليه فقتلهم فتركوا من لا يقوم بنفسه ، كمريض وصبي ، ولم يقدر
على تنجية من تركوا أو يقتل فترك من يقوم بنفسه فمات فعليه القتال في
ذلك كله ، ولا بأس عليه ، ويجوز له تركه على ماله اذا كان لا يوصل تركه
الى موته ، ويحسن ترك القتال اذا طلب اليه ماله والا قتل هو أو غيره .

(وله القتال) ولو كان أقل من نصف العدو (وان عن غيره) بتلف
نفسه (أو) عن نفسه أو ما يؤدي الى تلفها أو لا يؤدي كالجرح الكبير والصغير
والضرب مما يؤدي أو لا يؤدي (بلا وجوب عليه) ان كان يتلف نفسه أو
بما يؤدي الى تلفها أو دون ذلك والا وجب عليه ، وقيل : لا ، والصحيح
الأول ، ويجب على الانسان الدفع عن نفسه اذا جاءه العدو ما دام يطمع في
النجاة ، وان لم يطمع كان بحكم المأسور المقدور عليه لم يجب عليه الدفع ،
وجاز له التسليم والدفع أولى ، ووجب عليه أن لا يعينهم على قتل نفسه .

• • • • • ويؤجر كثيراً

(ويؤجر كثيراً) عند الله على قتاله وتلف نفسه ان لم يمث مصرأ ، ونوى بذلك قريباً من الله تعالى وهو شهيد ، وروى أبو عبيدة عن جابر بن زيد قال : ب « حدثني عبد الله بن عمر قال : جاء رجل الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ان قتلت في سبيل الله صابراً محتسباً مقبلاً غير مدبر يكفر الله عني خطايي ؟ قال : نعم فلما أدبر ناداه رسول الله ﷺ فنودي له فقال : كيف قلت ؟ فأعاد قوله فقال : نعم الا الدين كذلك قال لي جبريل عليه السلام » « وكان ﷺ اذا مات ميت قال : هل عليه دين ؟ فان قيل : نعم ، قال : صلوا على صاحبكم الا ان كان قد ترك ما يقضى به او تكفل به أحد أمر بقضائه ثم صلى عليه » (٢) لأن المدين محبوس بحق الغير والمصلى على الميت شافع له والنبى ﷺ لا ترد شفاعته ولا يشفع في المحبوس في حق غيره ولما فتح الله عليه صار يقضى من عنده عمن لم يترك ما يقضى به ثم بصلى عليه وقد اختار صاحب السؤالات في أصحاب الاعراف أنهم قوم دانو ديناً من غير اسراف قال هذا حسن لأنه من الغارمين ، وفيه خبر عن رسول الله ﷺ ، وقال فيه محمد بن محبوب : يغرمون عليه ، ولا شيء عليه اذا لم يجد الوفاء قبل ، والله اعلم بصحة ذلك من قبله .

وروى : « انه ﷺ أنه رجل فقال : يا رسول الله أرأيت ان قتلت في سبيل الله يكفر الله عني ذنوبى ؟ قال : نعم ، الا الدين كذلك قال لي جبريل » (٢)

(١) رواه ابو داود .

(٢) رواه البيهقي .

(٣) تقدم ذكره .

• • • • •

أى الا دين على احد ثلاثة أوجه فسان الله يقضيه عن صاحبه ، رجل ضعف قوته عن الجهاد فى سبيل الله فتداين ليقوى على قتال عدوه ثم مات ولم يقضه فان الله يقضيه عنه ، ورجل مات عنده رجل من المسلمين فلم يجد ما يكفنه فيه ولا ما يواريه الا بدين فتدين ثم مات ولم يقضه فان الله تعالى يقضيه عنه ، ورجل أخذ ديناً ليعتصم بتزويج أو لينفقه على أهله ثم مات ولم يقضه فان الله تعالى يقضيه عنه ، وعن عمه النبى ﷺ : شهيد البر يغفر له كل ذنب الا الدين والأمانة وشهيد البحر يغفر له كل ذنب والدين والأمانة .

وعن أبى أمامة عنه ﷺ : شهيد البحر مثل شهيد البر ، والمائد فى البحر كالمشطح فى دمه فى البر ، وما بين الموجتين فى البحر كقطع الدنيا فى طاعة الله ، وأن الله عز وجل وكل ملك الموت بقبض الأرواح الا شهداء البحر فانه يتولى قبض أرواحهم ، ويغفر لشهيد البر الذنوب كلها الا الدين ويغفر لشهيد البحر الذنوب كلها والدين وعن ابن عمر بضعف سند عنه ﷺ : الشهادة تكفر كل شيء الا الدين ، والغرق يكفر ذلك كله ، وعن أم حرام عنه ﷺ : « المائد فى البحر الذى يصيبه القىء له أجر شهيد ، والغريق له أجر شهيدين » (١) وعن واثلة بضعف فى السند عنه ﷺ : « من فاته الغزو معى فليغز فى البحر » (٢) .

وعن ابن مسعود : القتل فى سبيل الله يكفر الذنوب كلها الا الامانة ، والامانة فى الصلاة والامانة فى الصوم والامانة فى الحديث ، واشد ذلك المودائع ،

(١) رواه ابن حبان .

(٢) رواه الربذى .

• • • • •

قال الرملكاسى من قومنا : حقوق الادميين لا تكفر لانها على التضييق والمساحة ، ويمكن حمل الدين الذى ورد انه لا يكفر بالقتل على الذى تدينه على وجه لا يجوز أو تدينه عازماً على عدم الوفاء فيرضى الله صاحب المال من فضله على من عليه الدين على وجه يجوز ، ومات ناوياً أدائه أو لم يجد ما يؤدى منه ، وعنه عليه السلام . « فضل غازى البحر على غازى البر كعشر غزوات فى البر » (١) .

وعن عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، عنه عليه السلام : « الشهداء أربعة : رجل مؤمن جيد الايمان لقى العدو فصدق الله حتى قتل ، فذلك الذى يرفع الناس اليه اعينهم يوم القيامة هكذا ، أى فتح عينيه ، كثيراً جداً ورفعها الى السماء طاقته كناية عن علو درجته ، ورجل مؤمن جيد الايمان فلقى العدو فكانما صرب جلده بشوك طلع من الجنب أتاها سهم غرب أى لا يدري راميها أى لا يكون لجنبه فى الصف المقابل للعدو فقتله فهو فى الدرجة الثانية ، ورجل مؤمن خلط عملاً صالحاً وآخر سيئاً لقى العدو فصدق الله حتى قتل فذاك فى الدرجة الثالثة ، ورجل مؤمن أسرف على نفسه فلقى العدو فصدق الله حتى قتل فذاك فى الدرجة الرابعة » (٢) وذلك مع التوبة وكذا فى الموت بالدين ولا يبعد ذلك .

ففى اثر أصحابنا المشاركة والمغاربة خلاف فيمن يعمل الحسنات والسيئات من غير قصد الى التوبة ولم يكن مصراً فقد قيل : تعد حسناته فان غلبت سيئاته فاز ، وكيف ان قصد التوبة ، ولا يبعد أن يعظم فضل

(١) رواه الترمذى .

(٢) رواه ابن ماجة .

ان لم يكن تلف بهدم أو حرق أو غرق أو عطش أو جوع أو حر أو برد
أو نحو ذلك ، أو بجرحه لنفسه

الجهاد حتى يغفر به تبعات الخلق مع ان المذنب لم يعتقد الاصرار فيرضى
الله تعالى من عنده صاحب الحق .

وعنه عليه السلام : « عجب ربنا من رجل غزا في سبيل الله فانهزم أصحابه
فعلم ما عليه فرجع حتى اهريق دمه ، فيقول الله عز وجل للملائكة : انظروا
الى عبدى رجع رغبة فيما عندى ، وشفقة مما عندى حتى اهريق دمه »
رواه ابن مسعود ، ومعنى عجب ربنا عظم عنده ذلك وكبر ، وقيل : رضى
به واثاب ، وما ذكرناه من كونه يؤجر كثيراً انما هو في مدافعة بنى ادم
وفتالهم والموت في ذلك لآيات الجهاد واحاديثه واثاره وفتال البعثة لا في
غير بنى ادم كما قال : (ان لم يكن تلف بهدم أو حرق أو غرق أو عطش
أو جوع أو حر أو برد أو نحو ذلك) مما يتلف به غير بنى ادم فانه لا يحل
له القاء نفسه في شيء من ذلك للتنجية نفس أو مال الا ان طمع في الحياة ،
ومن ذلك أن ينجى نفسه بما عنده من الماء فيموت هو عطشاً (أو بجرحه
لنفسه) جرحاً يتلف به ، أما جرح لا يتلف به فله ان ينجى نفسه او غيره
أو مالاً به مثل أن يقتحم سدرة الى انسان وقع فيها أو جرحه اليها سبع
فيقتحمها لينجيه ، ومثل ان يصل الى من مد اليه ما يجرحه جرحاً متلفاً
لينجى ذلك مع أنه يموت ولا يصل الى تنجية أو الى ما يعضه كذلك ، ومثل
أن يقول له الجائر : اخرج نفسك والا قتلتك أو غيرك أو اخذت المال فلا
يجوز ذلك ، وأما جرح لا بتلف به فجائر له التنجية به ولو لمال غيره

اذ لا يحل له ان يجر الى نفسه هلاكاً بلا قتل انسان له ، وان على غيره ، وفي كحية وسبع قولان ،

ولا سيما النفس ولم يجز ذلك اذا كان لا يطمع في الحياة (اذ لا يحل له ان يجر الى نفسه هلاكاً بلا قتل انسان له ، وان على غيره) والحال انه على غيره اى لا يحل له اهلاك نفسه قصداً لتنجية نفسه فمن باب أولى لا يحل له اهلاك نفسه قصداً لتنجية غيره الا ان طمع في الحياة ، وحصول الدفع ، واما بان يقاتل فيقتل فيجوز ولو علم انه يموت ، لكن لا يجسن له الا ان كان ينجى نفسه او غيره او المال واما انه يموت ولا ينحى فلا يحسن له ذلك فان موت واحد ايسر من موت اثنين وحرام على الانسان ان يقتل نفسه او يعين على قتلها .

(وفي) قصد (كحية وسبع) مما يقتل غير بنى آدم وذلك أن للحيوان مخافة ممن يعالجه بخلاف نحو الماء (قولان) اذا لم يرج النجاة ، فاذا لم يتعرض لقاصده او غيره ولم يمنعه من ماله او مال غيره ولكن قصد ليقته لكونه ضاراً وطمع أن ينجو ويقتله ففيل : يجوز كما كانت ترك المغرب بالجزائر تقصد قتل الأسود والخنزير ، واما ان قصده نحو السبع او الحية او قصد غيره فله الدفع والقتل ، ولا يجوز له القاء نفسه وترك الدفع ، والدفع عن المسلم جائز ولو أدى الى تلف النفس كما قال ، وعنه رحمته الله : « من قتل حبة فكانما قتل مشركاً قد حل دمه » (١) رواه ابن مسعود بضعف في السند اليه ، وعنه عن رسول الله ﷺ : « من قتل حية أو عقرباً فكانما قتل كافراً » (٢) وروى : « من قتل حبة فله سبع حسنات

(١) رواه ابو داود .

(٢) رواه اس ماحه .

• • • • •

ومن قتل وزغة فله حسنة « (١) ، وروى : « من قتل وزغة فله سبع حسنات » (٢) وعنه ﷺ : « لعن الله العقرب ما ندع المصلى وغير المصلى اقتلوا في الحل والحرم » (٣) روته عائشة وفي السند اليها ضعف وعن علي بضعف ما تدع نبياً ولا غيره الا لدغته .

وروى من طرق أن خمس فواسق تقتل في الحل والحرم ويقتلها المحل والمحرم الحية والعقرب والحدأة والفأرة والكلب العقور ، قال الجمهور هو كل عاقر كالأسد والنمر والذئب ، وقيل : الكلب معروف وانما يقتل العاقر في الحرم اذا أتى ليضر : وعن أبي هريرة عنه ﷺ : « اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب » (٤) وعن ابن مسعود وجريير وعثمان بن أبي العاص عنه ﷺ : « اقتلوا الحيّات كلهن ، فمن خاف ثارهن فليس مني » (٥) وعن ابن عمر عنه ﷺ : « اقتلوا الحيّات اقتلوا ذا الطفيتين والأيتير فانهما يطمسان البصر ويسقطان الحبل » (٦) وعن ابن عباس عنه ﷺ : « اقتلوا الوزغ ولو في جوف الكعبة » (٧) وعنه ﷺ : « اذا ظهرت الحية في المسكن فقولوا لها انا نسالك بعهد نوح ، وبعد سليمان بر،

(١) رواه البيهقي .

(٢) رواه البيهقي .

(٣) رواه مسلم .

(٤) رواه أبو داود .

(٥) رواه أبو داود .

(٦) رواه ابن ماجه .

(٧) رواه البيهقي .

وجاز دفاعه وان عن غيره أو أدى الى تلف نفسه وكفر متلفها لا بما ذكرنا ،
ويؤخر متبرع بقتال باغ أو مانع أو قاطع أو مرتد

داود أن لا تؤذينا ، فان عادت فاقتلوهما « (١) ولعل هذا خاص بالمدينة أو
سخ وكانت الجن تظهر في صورة الحية ثم نهيت عن ذلك ، وأزيل عنها ،
فحل قتلها حيث وجدت .

(وجاز دفاعه) دفاع الحيوان الذى كحية ان جاءه الحيوان (وان)
دافع (عن غيره أو أدى الى تلف نفسه) وان دافع نحو سبع وحية ولا اثم
عليه ان دافعها عن نفسه أو غيره فمات (وكفر متلفها لا بما ذكرنا) من
العمل في تنجبة نفسه أو ماله أو نفس غيره أو مال غيره أو قتال من حل قتاله
وقتل الحيوان بقصده هو اليها في قول فيها ودفعها ، وقال الشيخ أحمد :
كل ماله أن يفعله ينجى به نفسه من تلف أبعاض الحى أو الميت فله تنجية
غيره به فله أن يتقدم الى نحو حريق أو غريق ولو خاف ذهاب الأعضاء اذا
قصد تنجية وبصيب قبل في تنجية غيره ماله في تنجية نفسه في ذلك .

(ويؤجر متبرع بقتال أو باغ أو مانع) لحقّ (أو قاطع) لطريق
(أو مرتد) عن الاسلام ، قال ابن عباس رضى الله عنه قال ﷺ : « من بدل
دينه فاقتلوه » (٢) وعن معاذ بن حبل في رجل أسلم ثم تهوّد : لا أجلس حتى

(١) رواه ابو داود .

(٢) بدم ذكره .

أو طاعن في الدين ، ولو قتل قبل أن يصل القتال ، وإن على غيره أو على
تصويب دينه عند مخالف أو تسفيه

يقتل قضاء الله ورسوله فأمر به فقتل ، وفي رواية أبي داود : وكان قد استتيب
قبل ذلك ، وعن ابن عباس رضي الله عنهما إن أعمى كانت له أم ولد تشتم
النبي ﷺ وتقع فيه فينهاها فلا تنتهي ، فلما كان ذات يوم أخذ المعول
فجعله في بطنها واتكا عليها فقتلها ، فبلغ ذلك النبي ﷺ فقال : ألا أشهدوا
أن دمها هدر .

(أو طاعن في الدين) سئل الشيخ أبو عبد الله محمد بن بكر ما تقول
في الطاعن في الدين ، هل يقتل في كل زمان ؟ قال للسائل : فما تقول أنت
في المرتد أيقتل في كل زمان ؟ قال السائل : نعم ، قال : الطاعن أعظم منه
وأشرف ، قال في جملة مسائل أجاب فيها بالنظير ، وقال عمرو بن لؤي
منصور : إن لم تأذن لي بثلاثة يا الياس فخذ خاتمك عنى : مانع الحق يقتل ،
والطاعن في الدين يقتل ، والدادل على عورات المسلمين في الدين أو بقتال
المشركين أو المحالفين أو فساق أهل الدعوة على أن يرجعوا إلى الحق .

(ولو قتل) أو مات (قبل أن يصل القتال) قاتل (على غيره)
في صورة قتل الباغى والقاطع وأما في صورة مانع الحق والمرتد والطاعن
فلا يتصور فيها القتال على نفسه ، وقد مر أنه لا يقتل صاحب الحق مانع
الحق بل يقاتله له غيره إلا أن انتصب القتال ، وكان بأعوان ، فكان
كسائر الجهاد ، فلصاحب الحق قتاله مع الناس ، ويحتمل أن يريد
بقوله : وإن على غيره ما يشمل الباغى على غيره والقاطع على غيره
والمرتد والطاعن ، فإن المقاتل على هذه الثلاثة مقاتل على غير
نفسه (أو على تصويب دينه عند مخالف) أو مشرك (أو تسفيه

بدعته أو البراءة منه أو ولاية الموافق وان لم يقاتل عليه أو قام عليه سبب
 قتل غيره أو تلف مال أو لم تكن له قوة أو بخاصته ، ولزمه ان كانت له ،
 ويقاتل حتى يموت فيكون شهيد ، والقوة ان لا يطاوع على قتل نفسه
 أو ما يعين به عليه كاستمكانه ،

بدعته) أى بدعة المخالف وكذا لضلالة المشرك (أو البراءة منه) أى من
 المخالف وكذا المشرك (أو ولاية الموافق وان لم يقاتل عليه) أى له الأجر على
 منته ، وان لم يقاتل على ما ذكر مثل ان يوالى الموافق فيقتله المخالف بلا
 قتال منه للمخالف ، أو ييرا من المخالف فيقتله المخالف بلا قتال منه
 للمخالف (أو قام عليه) أى على ما ذكر والعطف على ما لم يقاتل أى له
 الأجر ولو قام على فعله أو قوله (سبب قتل غيره) أى تصور له سبب فكان
 قوله أو فعله سبباً أو انجر به الى سبب (أو تلف مال) مثل أن يتولى أهل
 الدعوة فيقتل المخالفون رجلاً فصاعداً من أهل الدعوة أو يأخذون أموالهم
 (أو لم تكن له قوة) فى الدفع يدفع عامة أو خاصة (أو) بدفع العدو
 (بخاصته) كما اذا كان له الأعوان يدفعون الأعوان معه ولا يلزمه الدفع
 ان لم تكن له قوة عليه .

(ولزمه ان كانت له ، ويقاتل حتى يموت فيكون شهيد والقوة) يجد
 من نفسه (أن لا يطاوع على قتل نفسه أو ما) عطف على قتل (يعين به
 عليه) أى على قتل نفسه (كاستمكانه) نفسه لمريد قتله ، وهذا تمثيل
 لما يعين به فالقوة ان لا يطاوع ولا يمكن نفسه وخرج عن ذلك ما اذا لم
 يجد فى ذاته وقلبه أن لا يطاوع أو يمكن فيصبر حينئذ بحد غير التكليف
 فلا يكفر بتمكينه ، وحكم ذلك كحكم مأسور وهرم ، واذا كان ذلك

وله انتقاء عنها وان بجارحته أو ماله والدفع بذلك عنها ولا يكون
 به قاتلاً لنفسه

الانسان يراجع عقله لزمه التمسك بمراجعتة حتى تزول عنه بضرورة ،
 وتلك المسائل اذا حضر قتال واجب أو سمع به أو جاءه عدو في ذاته قاصد له .

(وله انتقاء عنها) أى عن نفسه أو ماله أو نفس غيره أو مال غيره ولو
 لم يكن في يده ولو لم يلزمه ضمانه (وان بجارحته) أى بعضو كيده ورجله
 ورأسه وظهره وذلك أن يتلقى الضربة بجسمه ان لم يجد ما يتقيها به أو
 عوجل بذلك ، ويراعى في ذلك ما يهون مثل أن يضرب برأسه فينلقاها بظهره
 أو يضرب الى عينيه فيلقاها بيده أو رأسه اذا كانت مما يحتمله الرأس
 ولا يعد بذلك قاتلاً لنفسه ولو مات بوقوع الضربة على ما تلقاها من جسده
 (أو ماله) كحيوانه أو متاعه بأن يحول به بينه وبين الضربة فيخفضه
 ويرفعه ويحركه لتقع به الضربة دونه أو يستتر به بلا تحريك كالحائط ،
 ويجوز الاسنار ببنى آدم بلا تحريك بل كما يستتر بالحائط بلا امسك
 كما يأتى في قوله : باب لزم مبيعاً عليه تحطئه الباعى .

(والدفع بذلك) المذكور من عضوه وماله (عنها) أى عن نفسه ،
 وكذا ماله ونفس غيره ومال غيره ولو لم يلزمه ضمان (ولا يكون به) ،
 أى بالدفع بجارحته أو باتقائه بها (قاتلاً لنفسه) ولا بالدفع بماله أو
 الانتقاء به مضيقاً لماله ولو فسد ، ولا اثم عليه في ذلك ، ولا قتل حيوانه
 بالدفع أو الانتقاء بها ، ومن الدفع بالحيوان والقتال بها أن يغرى كلبه على
 العدو أو حمّله العقور ودابته العقور مطلقاً ، وذلك جائز ، وسواء فيما ذكره

وعن غيره ممن اراد الدفع عنه ممن لزمه الدفع عنه وان بتشبيه نفسه به أو
بالقعود مكانه أو الركوب لدابته أو الصلاة بمصلاه ان كان يقدر على الدفاع
عن نفسه

المصنف كله وما ذكرته كله نفسه ونفس غيره وماله وما لغيره أو جميع ذلك
لزمه الدفع عن غيره أو لم يلزمه ، وكذا المال .

(و) له الدفع (عن غيره) أو مال غيره أو جميع ذلك (ممن اراد
الدفع ممن لزمه الدفع عنه) أو لم يلزمه (وان بتشبيه نفسه به) ، أي
من اراد الدفع عنه ، ويتصور التشبيه بالصوت أو باللباس أو باللغة
(أو بالقعود مكانه أو الركوب لدابته أو الصلاة بمصلاه) أو غير ذلك
(ان كان يقدر على الدفاع عن نفسه) ، وذلك ان يسمع أو يشاهد ذهاب
الباغى الى ذلك الرجل فيتعرض له بذلك فيراه فيقصده ظاناً أنه مراده
فيقتل الباغى ، فينجو من قصده الباغى أو لم يقصده الباغى ، لكن تعرف
انه لو رآه لقتله بحيث يقال انه باغ يقتل مطلقاً فتظهر له في زيّه مثلاً
فبقصدك وبقتله ، ومن الحيل ان يتعرض له بما يمكن من ذلك من موضع
مانع ببئس الباغى منه فيظن أنه مراده ، وأنه في تلك المنعة فيرجع وان
كان لا يقدر على الدفاع فلا يتعرض له بما يقصده لئلا بقتله بغير فائدة .

ومن التشبيه باللباس ان يلبس لباسه لخشبة أو غيرها أو بغطى قرية
منفوخة أو مملوءة أو غيرها فيظن أن ذلك هو الذى قصده أنه نائم فيقصد اليه
ويشتغل بضربه فيفجأه الانسان المقصود أو غيره فيقتله ، وتقدم في كلامى

قال الشيخ أحمد بن قاسم بن أحمد بن قاسم الحجري الأندلسي المالكي وهو من القوم الذين أخرجهم النصارى من الأندلس في أواخر من خرج بعد القرن العاشر عام ألف وعشرين عاماً أنه هاجر من الأندلس مع صاحب له ووصلا البحر على عدوة البر الكبير ، وجاء على قريب من أزموور على أعمال مراكش بعد مشقة عظيمة فيسمع أهل أزموور البارود بالمدفع من حيز البريجة ، وهى قرية للنصارى على البحر تلى هذه العدو ، فأرسل أهل أزموور الرسل لينظروا ما ذلك فقالوا لهم : هل هرب اليكم منا نصرانيان ؟ يعنون الموحدين ، فقال الرسل : نعم هما عندنا من الصبح ولا علم لهم بذلك ،

وبأن ينسب نفسه اليه ويقول للباغى : ان فلاناً من الصلحاء والفقهاء
والأئمة الذين يرجى بحياتهم حياة الدين ،

ولكن قالوا ذلك لكى تياس النصارى فترجع فرجع فوصل الخبر القبطان
فكان ينتف شعر لحيته ويرمى به فى الأرض ، لعنه الله العزيز الجبار .

فيجوز للانسان الدفع والاتقاء بكل ما أمكنه مما ليس بمعصية بقول ولو
كذباً لجوازه فى ذلك ويفعل ، قال الشيخ أبو رحمة : رأيت فى بعض الكتب
أن رجلاً اخذته المسودة الغالبة فقالوا له : احلف لنا ان هذا ليس فلاناً
لرجل أسروه ليقتلوه ، فأبى عن اليمين فقتلوا الرجل ، قال : هو هالك
سامن لدية المقتول اذ لم ينجه عن القتل باليمين .

وروى أن « ويمكن » جمعه الطريق مع رجل من بنى مغراوة فلقبهم
سو عمرة يطلبون قبيلة مغراوة فقالوا له : يا ابا نوح احلف لنا ان هذا
ما هو بابن فلان ، قال : ليس هو بابن فلان ولا أحلف ، وكانوا الزموه
الى اليمين بالطلاق فلما توقف عن اليمين قتلوا الرجل ، فبلغ ذلك الشيخ
أبا العباس بن بكر قال : أثر زوجته على قتل النفس التى حرم الله الا
بالحق ، ما له لو حلف ، ويشترك مسألته مع العلماء .

(وبأن ينسب نفسه اليه) ، أى الى الذى أريد البغى عليه فبجبهه
الباغى فيقتل الباغى اذا جاءه أو يترك الباغى ، قصد ذلك المبغى عليه
لانتساب هذا البه ، أو يقول : أنا فلان باسم المبغى عليه فيقاتله الباغى
فبقتله ، (و) يجوز للانسان أيضاً أن يدفع بغى الباغى بأن (يقول للباغى :
ان فلاناً) وهو الذى أراد الباغى البغى عليه (من الصلحاء والفقهاء والأئمة
الذين يرجى بحياتهم حياة الدين) أو لبس من الأشرار أو ليس من العامة

وان ينسبها الى من يطمئن الباغى اليه بقتله ، وان بتشبيهه بانثى
او عبد ،

او ليس من المغضين لك او هو من محبيك او هو من العامة الذين لا يحاف
منهم ونحو ذلك ولو لم يكن كما وصفه لجوار الكذب في ذلك والمعرضة اولى
في كل ما يجوز فيه الكذب ، وقد اجازوا ان يقال للجائر : ان فلانا ذهب
الى جهة كذا ، وهى غير الجهة التى ذهب اليها لينجو ، كما ان ذلك الأندلسى
المذكور آنفاً لما خاف فى بعض الوقائع بالأندلس من تكلمه بالعربية وكتابه
بها قال : انه علمنى ذلك شيخ لى مات ولا كذب فى ذلك ، بل لانه من بقية
الموحدين .

(وان ينسبها) ، اى نفسه (الى من يطمئن الباغى اليه) ليغتر الباغى
به من اهل قرابة جوار او اصدقاء او من اهل بلده او بلد آخر ممن ليس
عدواً له فـ (سيقتله) ، اى فيقتل المنتسب ذلك الباغى اذا رأى عقلته
وامكنته الفرصة (وان بتشبيهه بانثى او عبد) او مشرك بصوت او لباس او
غير ذلك او قال : انه ذلك ، ولى قد يكون انه مشرك ، فيقول طالب
البغى : انى لا اقتل مسلماً وأترك مشركاً ، وأصل ذلك جواز اعطاء الشرك
باللسان مع اعتقاد الانسان ، وقد مرّ التشبيه بالنصارى فى بعض حروب
التürk والأندلس مع الروم ، وذكر لنا بعض من يحكى الأخبار : ان بنى
مضاب - بالصاد - غير المشالة كما ذكره ابن خلدون الذين يكتسبون فى
الجزائر تزيواً فى لباسهم بزى نساء الجزائر ذهبوا الى قوم من الروم نزلوا
بارض الجزائر للحرب فاستأمنوهم بانهم نساء فخدعوهم بسلاحهم تحتهم
فوقعت الهزيمة فى الروم ، وذلك بعد القرن العاشر او قبله بقليل او فبه .

وأفضل الجهاد كلمة حق عند جائر

(وأفضل الجهاد كلمة حق عند جائر) تخلص لله من الرياء والسمعة والشهرة ، قال رسول الله ﷺ : « أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » ، رواه ابن ماجه عن أبى سعيد وأبى امامة ، ورواه أحمد والطبرانى فى كبيره ، والبيهقى فى شعبه عن أبى امامة وأحمد والنسائى والبيهقى فيه عن طاوس ابن شهاب ، والنرمذى عن أبى سعيد وقال : حديث حسن غريب ، لكن لفظه : من أعظم الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر ، وعنه ﷺ : « سيد الشهداء حمزة بن عبد المطلب ، ورجل قام الى امام جائر فأمره ونهاه فقتله » ، رواه الحاكم والضياء عن جابر بن عبد الله ، ولا ينافى حديث أبى القاسم الحرفى فى أماليه عن على : « سيد الشهداء جعفر بن أبى طالب معه الملائكة لم ينحل ذلك أحد ممن مضى من الأمم غيره ، شئ أكرم الله به محمداً » ، لأن المراد انهما سيدان للناس ، وليس أحدهما سيداً للآخر ، وهكذا الجواب فيما أشبه ذلك ، بجوز أن يكون حمزة سيداً لجعفر ، وجعفر سيداً لغيره حمزة .

وعن أبى عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس : أفضل الأعمال كلمة حق يقتل عليها صاحبها عند سلطان جائر ، وعن أبى عبيدة بن الجراح انه قال : « قلت يا رسول الله أى الشهداء أكرم على الله عز وجل ؟ قال : رجل قام الى وال جائر فأمره ونهاه فقتله على ذلك فان لم يقتله فان القلم لا يجرى عليه بعد ذلك ، وان عاش ما عاش » (١) ، وروى الحسن عنه ﷺ : « أفضل شهداء أمتى رجل قام الى امام جائر فأمره ونهاه فقتله على

(١) رواه أبو داود .

وقد اخطأ من حرم ذلك

ذلك ، فذلك الشهيد منزلته عند الله في الجنة بين حمزة وجعفر « (١) » ، ورواية الشيخ احمد بن محمد بن بكر - رحمهم الله - هكذا : أنه ﷺ سأل رجل : « أي الجهاد أفضل يا رسول الله ؟ فقال : كلمة حق يقتل عليها امرؤ مسلم عند سلطان جائر » (٢) ، وقال ﷺ : « ستكون عليكم أئمة يملكون أرزاقكم يحدثونكم فيكذبونكم ، ويعمنون فيسيؤون العمل ، لا يرضون عنكم حتى تحسنوا قبيحهم وتصدقوا كذبهم ، فاعطوهم الحق ما رضوا به ، فاذا تجاوزوا فمن قتل على ذلك فهو شهيد » رواه الطبراني .

(وقد اخطأ من حرم ذلك) المذكور من جر الانسان الى نفسه القتل بتصويب الحق وتخطئة الباطل أو بالدفاع عن غيره ، وإنما اخطأ لشبهه فاعل ذلك بالمسلمين المتقدمين اذ فعلوا ذلك موحد ومثني وعامة وخاصة ، شراة ومدافعين ، قاتلوا فقتلوا وقتلوا : ﷺ ان الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم ﷻ (٣) الآية - رحمهم الله - .

قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر والشيخ اسماعيل وغيرهما من أصحابنا - رحمهم الله - : ان فتى من المسلمين سأل جابر بن زيد - رحمه الله - : أي الجهاد أفضل يا أبا الشعثاء ؟ فقال له : قتل خردلة ، وقد كان خردلة سعى بجماعة من المسلمين واستقتلهم ، وهذا لفظ الشيخ احمد زاد غيره ان خردلة طعن في دين المسلمين ، قال الشيخ اسماعيل : رجع خردلة الى المخالفين وطعن في ديننا ، ومن قصته : ان الفتى لا يعرفه فلم يطمئن

(١) رواه البيهقي .

(٢) تقدم ذكره .

(٣) تقدم ذكرهما .

• • • • •

حتى وضع له جابر يده عليه فقتله ، واما الشيخ يوسف بن ابراهيم فذكر ان خردلة مسلم قتله رجل ، وأن أفضل الجهاد قتل قاتله ، ولفظه : وأما قول القائل : ما أفضل الجهاد يا ابا الشعثاء ، فقال له جابر : قتل قاتل خردلة ، وخردلة رجل من المسلمين قتله رجل فأشار به اليه ، فقال : لا حتى نضع يدك عليه ، فاني خشيت أن أقع في غيره ، فجاء ابو الشعثاء خلف الرجل فوضع كفه عليه ، فقام اليه الرجل فقتله ، وطلبوا الى الرجل أن يدلهم على من أشار اليه بقتله وامتنع ، قال جابر : وكنت اخشى أن يشير الىّ حتى قتلوه .

قال قائل : لم أجزم فتل الرجل بخردلة بأمين واحد ، ايجوز للرجل البسط الى الدماء بأمين واحد ؟ وأخرى على فعل لم يره ولم يقف عليه انه فعله ؟ وأخرى : هل لأحد عليه سبيل من اولياء الدم ؟ قلت : اعلم أن حابر بن زيد امام في مقام جماعة ، وانما يراعى الشاهدان في الأحكام التي نجرى بين الناس ، ومنه : اذا أخذت حواب مسألة أن من فعل فعلاً ما كفر راخذتها عن أمين واحد فانه يسعك أن تبرأ عليها وتقتل وتفعل ما أذن لك اليه الشرع ولا حرج ، وأما بعد نزول القضية فلا ، والطعن في دين المسلمين كبيرة عندنا بطل بها دمه ، وعند الأمة : لا يصير طاعناً حتى بطعن في رسول الله ﷺ .

وفي « الأثر » : عن رجل أمكنه قتل رجل حارب المسلمين على الدين عبر أنه لا يمسه بيده ومن معه من المسلمين هم بموضع تقية ولم بناصبهم الحرب ، وانما ناصب الحرب اهل الظهور من المسلمين ، هل يسع لمن

• • • • •

يستغفله فيقتله أم لا ؟ الجواب في ذلك : إنه إذا كان يعلم منه العداوة للمسلمين والعمل عليهم فجائز للمسلمين قتله بالغفلة وغيرها ، والعمل في قتله ثانية وقد مضى أئمة المسلمين وعلمائهم على ذلك ، ويروى أن بعض الصحابة قالوا : يا رسول الله وددنا أن نعلم أفضل الأعمال ، فأنزل الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰ (١) الْإِيَّةِ .

وعن أبي هريرة أنه قال ﷺ : « هل يريدون من ربكم إلا أن يعفر لكم ذنوبكم ويدخلكم جنات تجري من تحتها الأنهار ؟ قالوا : بلى يا رسول الله ، قال : فاعزوا في سبيل الله فلمنام أحدكم في سبيل الله أفضل من صلاته في أهله ستين سنة ، فمن قاتل في سبيل الله ولو فواق ناقة وجبت له الجنة » (٢) ، وعنه أيضا : « لا يجمع غبار في سبيل الله ودخان جهنم في جوف امرئ مسلم أبداً ، وما من مكلم يكلم في سبيل الله - والله أعلم بمن يكلم في سبيله - إلا ويأتى يوم القيامة وجرحه يشخب دماً اللون لون الدم والريح ريح المسك » (٣) ، وعن ابن عمر : « لأن أقف موقفاً في سبيل الله مواجهاً للعدو ولا أضرب بسيف ولا أطعن برمح ولا أرمى بسهم أحب إلى من أن أعبد الله سبعين سنة لا أعصيه » ، وعن أبي هريرة : « سمعت رسول الله ﷺ يقول : موقف ساعة في سبيل الله أفضل من شهود ليلة القدر عند الخجر الأسود » .

وعنه ﷺ يقول الله عز وجل : ما أذننت لعبد في جهاد ولو قدر فوافق ناقة

(١) سورة الصف : ١٠ .

(٢) رواه أبو داود .

(٣) رواه البخاري ومسلم .

وعنه عليه السلام : « ليغزون ناس من هذه الأمة بغير رزق ولا عطاء ، أجورهم كأجور أصحابي ، ولوددت أني أقاتل في سبيل الله فأقتل ثم أحيى ، ثم أقتل ثم أحيى ، ثم أقتل » ، وعنه عليه السلام : « الجنة تحت ظلال السيوف » ، ورواه أحمد ومسلم والترمذي وأبو موسى هكذا : إن أبواب الجنة تحت ظلال السيوف ، وكان الحسن يقول : من كثرت سيئاته وقلت حسناته فليغز في سبيل الله ألا وإن الذنوب لتحبس صاحبها عن الغزو في سبيل الله كما يحبس الغريم غريمه ، قال : ومصدق قول الحسن (ولو أرادوا الخروج) الآية ، وعن أبي هريرة عنه عليه السلام : ما يؤذن للعبد في الخروج في سبيل الله حتى يفتح الله له سبعين باباً من الرحمة

• • • • • • • • • •

والمغفرة ، والله سبحانه وتعالى اكرم وافضل من ان يردده وقد بقى علي من ذنوبه لم يغفرها له ويعطيه مع ذلك ثلاث خصال ، اولها : يحمل - الى اهل بيته ، فاذا جاوزه اى جاوز بيته الى الجهاد خرج من ذنوبه ولدته امه ، الثانية : لا تطلع شمس ولا تغرب الا غربت بخطاياها ، ان مات في وجهته تلك مات شهيدا ، وعنه عليه السلام : « من مرض يوما في الله او بعض يوم او ساعة غفر له ذنوبه وكتب الله له من الاجر عدل ألف رقبة ، قيمة كل رقبة منها ألف دينار » (١) وعنه ايضا : « من رأسه يوما في سبيل الله ثم احتسب ذلك غفر له ما تقدم من ذنوبه ، ومهمل ولا كبر مكبر الا بشر بالجنة ، ومن صلى ركعتين في سبيل الله من ذنوبه كيوم ولدته امه ، ومن قرأ الف اية في كتاب الله كتبه الله تعالى النبيين والصديقين والشهداء والصالحين ، ومن كبر تكبيرة في سبيل رافعا بها صوته كان له بها صخرة في ميزانه اقل من السموات والأرضين السبع ومن فيهن وما بينهن وما تحتهن ، ومن قال في سبيل لا اله الا الله والله اكبر رافعا بها صوته كتب الله له بها رضوانه كتب له رضوانه جمع بينه وبين ابراهيم وبين محمد والمرسلين الصلاة والسلام في دار الجلال » (٢) وعنه ايضا انه كان يقول : « لمن اكثر ذكر الله في سبيل الله فان له بكل كلمة سبعين ألف حسنة كل بعشر أمثالها مع ماله عند الله من المزيد ، ومن بث علما في سبيل الله

(١) رواه ابن حبان .

(٢) رواه الدارمي .

• • • • •

الله بكل حرف مثل رجل عالم وكان له مثل أجر من عمل به الى يوم
القيامة ، ومن صام يوماً من رمضان في سبيل الله كان له خير من عبادة مائة
الف سنة وست مائة الف حجة ، وست مائة الف عمرة ، وست مائة الف رقبة ،
وبيعد الله وجهه من النار سبعين خريفاً ، ويجعل بينه وبينها خندقاً عرض
ما بين السماء والأرض ، وكل نعيم مسؤول عنه صاحبه يوم القيامة الا
نعيماً في سبيل الله « (١) .

وعنه ﷺ : « من مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بالغزو مات على
سعة من النفاق » (٢) وعن جابر بن عبد الله انه خرج غازياً مع أصحاب
النبي ﷺ وهو يمشى فقيلاً له : يا صاحب رسول الله ﷺ الا تركب اذ حملك
الله قال جابر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : « من أغبرت قدماء في سبيل
الله حرمهما الله على النار » (٣) فنزل الناس معه يمشون وعيه ايضاً :
« ما ترك قوم الجهاد في سبيل الله الا أذلهم الله ، وما ترك قوم الأمر
المعروف والنهي عن المنكر الا عمهم الله بالعذاب ، وما ترك قوم الجهاد
في سبيل الله الا اقتتلوا فيما بينهم » (٤) وعنه ايضاً انه كان يقول : « من
جهز غازياً فقد غزا ، ومن أظلم راس غاز أظله الله يوم القيامة يوم لا ظل
الا ظل عرشه ، وكان له مثل أجره حتى يرجع أو يموت » (٥) .

-
- (١) رواه اس حبان .
 - (٢) رواه أبو داود .
 - (٣) رواه أبو داود .
 - (٤) رواه مسلم .
 - (٥) رواه مسلم .

• • • • •

وعنه عليه السلام « لأن أَسْبَعَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا » ،
وعنه أيضًا أنه كان يقول : « ما من أهل بيت لا يغزو منهم غاز ولا يجهزون
غازيًا ولا يخلفونه في أهله بخير إلا أصابهم الله بقارعة ، قيل : يا رسول
الله وما القارعة ؟ قال : بلاء في أنفسهم وأموالهم » (١) وعنه أيضًا :
« أيما امرأة جهزت زوجها في سبيل الله ثم لم تخلفه في نفسه إلا بما يحبه
إلا جعل الله لها مثل أجره ولا ينقص من أجره شيء » (٢) وعنه أيضًا :
« ان من يدخل الجنة سرًا والناس في الحساب من أمر بالجهاد وحض
عليه » (٣) وكان سعيد يقول : من حرص أخاه على الجهاد في سبيل الله
قيل له : ادع يستجب لك ، وتمنّ على الله يوم القيامة بما شئت يعطيك ،
ومن حرص أخاه على القتال كان له مثل أجره ، ويعطى بكل خطوة خطاها
في ذلك عبادة سنة ، وعنه أيضًا : ان من الملائكة لتصلى على الغازي في
سبيل الله ما دامت حمائل سيفه ودرعه وسلاحه .

وعنه عليه السلام : « ما تقدم رجل خطوة في سبيل الله إلا اطلعت عليه الحور
العين ، فإذا تأخر استترن ، فإذا استشهد كان أول نضحة نضحت من دمه
كفارة لخطاياهم ، وتنزل عليه اثنتان في الحور العين تمسحان التراب عن
وجهه وتقولان : مرحبًا مرحبًا نحن لك ، ويقول : أنا لكما » (٤) وقد
بمعنى حسب ، وعنه أيضًا أنه كان يقول : « ان للشهيد عند الله تعالى سن

(١) رواه أبو داود .

(٢) رواه البيهقي .

(٣) رواه ابن حبان .

(٤) رواه مسلم .

• • • • •

حصال ينفر له من اول دفعة من دمه ، ويتبوا مقعداً من الجنة ، ويتحلى بحلية الايمان ، ويجار من عذاب القبر ، ويؤمن من الفرع الأكبر ، ويلقى على رأسه تاج الياقوت خير من الدنيا وما فيها ويزوج اثنين وسبعين زوجة من الحور العين ، ويشفع في سبعين من أقاربه وأهل بيته ممن كان على الاسلام « (١) » ، وعنه أيضاً : الشاهد لا يجد الم القتل الا كما يجد أحدكم الم القرصة ، ولفظ النسائي عن أبي هريرة : الشهيد لا يجد مس القتل الا كما يجد أحدكم القرصة يقرصها ، وعنه أيضاً لعصّة قملة أشد على الشهيد من الم السلاح بل هو أشهى اليه من الشراب البارد في يوم صائف ، وعنه أيضاً : ليس بين حياة الشهيد في الدنيا وحياته في الآخرة الا كمضغ تمر : وقيل له ﷺ : ما بال المؤمنين يفتنون في قبورهم الا الشهداء ؟ فقال ﷺ : كفى ببارقة السيوف على رؤوسهم فتنة ، وعنه أيضاً أنه قال لجبر : « اذا وهن الدين وتعطلت الحدود وظهر اهل الجور على اهل الحق انتدبت فرقة أشرار تأتيهم الى الجهاد من تخلف عنهم بغير عذر فانا منه برىء وهو منى برىء شهيدهم مثل سبعين من شهداء بدر ، قال : هل أدرك ذلك الزمان ؟ قال لا ، كيف لى حتى ادرك ذلك الثواب ؟ قال عليه الصلاة والسلام : لو تقربت الى الله بمثل ثواب العابدين من الأولين والآخرين لكنت عسى أن تدرك فضل نائمهم في رباط ساعة واحدة » (٢) .

وعنه ﷺ : « والذى نفس بيده ان الشهداء ليأتون يوم القيامة سالتين سيوفهم واضعين على عواتقهم ، لو يمرون على ابراهيم خليل الرحمن أو

(١) رواه مسلم .

(٢) رواه ابو داود .

• • • • •

نبي من الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لحلى لهم الطريق « (١) ، وعنه أيضاً : لو كنت وإبراهيم عليه السلام لأفرجنا لهم عن الطريق ، قال : يقول أهل الجنة : هؤلاء الذين أراقوا في سبيل الله دماءهم يجلسون على منابر من نور ينظرون إلى الخلائق كيف يحاسبون وهم قد آمنوا الحساب ومالهم عند الله أفضل (٢) ، وقال : يقولون للخلائق أفرجوا لنا عن الطريق فبئس الذين أرقنا في الله دماءنا وأيتمنا فيه أبناءنا وأرملنا فيه نساءنا ، ويقول الله تبارك وتعالى : أوليائي أراقوا في دماءهم ، وقيل تكون لهم موائد تحت العرش والناس في أهوال يوم القيامة ، قيل : ويقولون اذهبوا بنا إلى ربنا ننظر كيف يحكم بين عباده .

وعن كعب : يوجد على باب الجنة رجل يبكي فيقال : ما يبكيك ؟ السئ من أهل الجنة ؟ قال : بلى ، ولكن لم أقتل في سبيل الله إلا قتلة واحدة فلو أني قتلت في سبيل الله ألف ألف قتلة كان قليلاً على ما أعد الله لي من الكرامة ، وعن ابن عمر : والذي نفسي بيده إن الملائكة لتتمنى منازل الشهداء الذين ماتوا على فراشهم ، وأما الذين قتلوا في سبيل الله فلا يطمع أحد من الملائكة أن يكون في منزلتهم ، وعنه عليه السلام : « موطنان تتزخرف عندهما الجنة وتتزين فيهما الحور العين عند الصلاة ، وعند القتال ، فإذا انصرف المصلي من صلاته ولم يسأل الله الجنة ولا الحور اللعين ، قلن : ونح هذا الذي لم يسأل الله الحور ، وإذا كان عند القتال ،

(١) رواه البيهقي وابن حبان .

(٢) رواه الدارقطني .

• • • • •

قالت زوجته من الحور : أقدم ولا نخزنى عند صواحباتى « (١) ، ويقال :
أفضل الناس بعد الأنبياء ، الشهداء .

قال ابن محبوب : الشاهد المرزوق من قتل بالسيف ، قال ابن مرداس
رحمه الله فى قتال خلف : لعنة الله حين اشتد القتال ضمنت الجنة لمن ههنا
الا من كانت فيه احدى ثلاث ، وله مخرج ان شاء الله ، قاتل النفس ومخرجه
ان لا بقود لأولياء المقتول فان لم يحضر فليشهد أنه يقتل بنفسه غيره ،
واكل أموال الناس ظلماً ومخرجه ان يرد لهم والا فليوص ، والقاعد على
الفراش الحرام ومخرجه ان يرفع نفسه عنها ، وروى مثل هذا عن أبى
عبيدة عبد الحميد ، وروى : « أنه فاتل معه ﷺ مملوك فقال له عليه
الصلاة والسلام : أذن لك سيدك ؟ فقال : لا ، فقال له : لو قتلت لدخلت
النار ، فقال له سيده : هو حرياً رسول الله فقال له : الآن فقاتل » (٢) .

وقال ﷺ : « من غزا غزوة فى سبيل الله فقد أدى جميع طاعته ، وأدى
الحق الذى لا تقصير دونه ، فمن شاء فليؤمن ، ومن شاء فليكفر » (٣)
وقال ﷺ : « من مات مرابطاً فى سبيل الله أجرى الله عليه عمله الصالح الذى
كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمنه فتنة القبر وبعثه الله آمناً من الفزع وهو
فى قبره مرابطاً الى يوم القيامة ، ويبعث الله أقواماً يمرون على الصراط

(١) رواه ابو داود .

(٢) رواه ابن حبان .

(٣) رواه ابن ماجة .

• • • • •

كهيفة الريح حتى يلحقوا الجنة ، قيل : من هم يا رسول الله ؟ قال : قوم أدركهم الموت وهم في الرباط « (١) وعنه ﷺ : « رباط يوم وليلة خير من صيام شهر وقيامه ، وإن مات مرابطاً جرى عليه عمله الذي كان يعمل وأجرى عليه رزقه وأمس من الفتان » رواه مسلم عن سلمان ، فقل هو عمله الذي يعمل في رباطه وأجر رباطه ، وروى : « كل ميت يختم على عمله إلا المرباط فإنه يتم له عمله إلى يوم القيامة » (٢) ، وجريان رزقه عليه أكل روحه من ثمار الجنة ، والفتان ملك القبر ، والمراد الجنس كما روى من فتاني القبر بالتثنية ، وروى فتان القبر بضم الفاء جمع فتن والمراد اثنان ، وقد قيل : أنهم ثلاثة أو أربعة ، والحديث دليل على أن الشهيد لا يسأل في قبره .

وعن عبادة بن الصامت أن الشهيد يؤمن من عذاب القبر ، وعنه : رباط رجل ليلة أفضل من ليلة في أهله يقوم لياليها لا يفتر ، وبصوم نهارها لا يفطر ، وقال ﷺ : « أفضل الغزاة في سبيل الله خادمهم ثم الذي يأتيهم بالأخبار ، وأخصهم عند الله منزلة الصائم » ، رواه أبو هريرة .

وعن أنس عنه ﷺ : « جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم والسنتكم » (٢) وعنه ﷺ : « إذا نصر القوم بسلاحهم وأنفسهم فالسنتكم أحق » ، وعن سعد عنه ﷺ : « رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما فيها ،

(١) تقدم ذكره .

(٢) رواه البيهقي .

(٣) رواه أبو داود ومسلم واحد .

• • • • •

وموضع سوط أحدكم من الجنة خير من الدنيا وما عليها ، والروحة يروحها العبد في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها « (١) ، وعن ابن عمر عنه عليه السلام : « الغازی فی سبیل الله عز وجل والحاج والمعتمر وفد الله دعوه فأجابهم ، رسالوه فأعطاهم » (٢) ، وعنه صلى الله عليه وسلم : « لغزوة في سبيل الله أحب الى من أربعين حجة » رواه مكحول مرسلًا ، وعن ابن عباس عنه صلى الله عليه وسلم : « لا هجرة بعد الفتح ولكن جهاد ونية » (٣) ، وعن أبي موسى عنه عليه السلام : « من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله » ، والله أعلم .

-
- (١) رواه مسلم .
 - (٢) رواه أبو داود .
 - (٣) يمتق عليه .

باب

جواز استقتال مباح قتله بما وصل به اليه ، وأن بوصف دال عليه ويعرف به في نفسه أو نسبه أو قبيلته أو ماله

باب

في استقتال من حلّ قتله

وهو أن يطلب الانسان أحداً أن يقتل فلاناً ممن حل قتله ، فإن كان قتله لكونه باغياً أو طاعناً أو مرتدّاً أو نحو ذلك مما هو حق لله فللمطلوب أن يقتله ولا تحل له الأجرة على قتله ، وجاز أن يعطى بها الانسان ، وإن كان قتله لكونه منع مالاً أو انساناً أو غير ذلك فللممنوع من ماله أو انسانه أن يعطى الأجرة لمن يقتله لبرد ذلك ماله أو انسانه أو غير ذلك مما منع منه ، وللقاتل أن يأخذها وكذا أن قتل ولبه فله أن يعطى الأجرة لقاتله ، وللقاتل أن يأخذها ، وأعلم أنه (جاز استقتال مباح قتله بما يوصل به اليه) أي إلى قتله (وإن بوصف دال عليه) وإن كان يوصل إلى قتله بوصف بدل عليه (ويعرف به في نفسه أو نسبه أو قبيلته أو ماله) عبر بذلك لأنه أقرب إلى الخطأ ، وإن المأمور قد بخطئه وصف له فقال : أنه يحوز

أو أصهاره ان صدق الواصف في قوله ،

الاستفْتال بالوصف ، ولو كان قد يؤدى الى خطا المامور ، مثل أن يقول :
هو صاحب الجسه التى فى موضع كذا أو صاحب الدار النى هى جاره
لفلان ، أو صاحب الماشية التى فى يد فلان الراعى ، أو صاحب لباس كذا
أو راعى كذا أو بمال غيره ، مثل أن يقول : هو راعى غنم فلان أو ساكن
دار فلان أو فيم بستان فلان (أو أصهاره) أى اقارب زوجته كابيها وامها
وأخبها وعمها وخالنها وحالها وعمنها (ان صدق الواصف) بتخفيف الدال
ورفع واصف بأن يوقن الوصف لم يرتب ولم يكذب فى وصفه ، وان ارتاب
فلا يصف (فى قوله) ولا يحل للقاتل قتله حتى يتيقنه كما لم يقتل الفتى
خردلة حتى وضع جابر يده عليه وحتى يعلم أنه حلال الدم بببان أو اقرار
أو مشاهدة اذا لم يأمره بقتله الامام العدل أو الفدوة كخابر ، وان امره
اكتفى بامره .

وان قلت : كيف يقتله بوصف ؟ قلت : قتله بوصف شامل لأن يأمر
أحداً بقتله فيصفه له فيذهب القاتل فبعرفه بالوصف ، ولما كان بقتله بالوصف
الذى وصف له صح انه قتله بالوصف ، وشامل لأن نرى انساناً بربد قتله
على الوجه الذى حل عندك قتله به أو على وجه آخر يحل به القتل ،
وهذا بلا خلاف أو على وجه لا يحل به القتل أو لا تدرى على أى وجه
ازاد قتله ، وهذان فيهما خلاف فتصفه للانسان بصفة يعرفه بها فيقتله أو
قد عرفه ولا تدرى ابن هو فتبين له أين هو من غير أن تأمره بشئ من ذلك
فقتله ، وبحوز له ابضاً أمره ، وان وصفه وكذب فى وصفه عمداً ولم ينسب
الله ما هو ذنب اثم بكذبه ولا شئ عليه فى قنلة ان قتل ، وكذا ان وصفه
لما هو ذنب لكنه برىء منه لا شئ عليه فى قتله وعصى بكذبه كما قال .

ولا يحلّ له أن ينسب اليه ذنباً لم يفعله ، وإن حلّ قتله بغيره ، ويأثم
بكذب عنه ، وهل جاز أن ينسب اليه ما يحل من لزوم ديانة المسلمين
وتصويبيهم وتجويز المخالفين وتخطئتهم أو ما لم يفعله ولو مباحاً كنكاح لمبيح

(ولا يحل له أن ينسب اليه ذنباً لم يفعله ، وإن حلّ قتله بغيره ،
ويأثم بكذب عنه) فبل بكذبه أو لم يقبل ، والاثم في ذلك كبيرة لأن الكذب
كله إلا ما استثناه الشارع حرام كبيرة ، وقيل : أن كان على الله أو رسوله أو
أهرق به دماً أو أكل به مالاً أو أفسد ، وهذا أهرق به دماً ولو حلّ هذا
الدم من وجه آخر ، وقيل : هو صغيرة لأنه ولو أهرق به لكنه حلال من
وجه آخر ، وأما إذا كان كذبه من وجه الكذب في الحرب فلا اثم فيه ،
أو يكون لا يوصل الى قتله إلا بالكذب ، وإن لم يكن ببهتان ، ويجوز أن
ينسب اليه ذنباً فعله يوجب القتل أو لا يوجبه .

(وهل جاز أن ينسب اليه) وهو مخالف لأنه يقول بعد هذا ، وهذا
في مخالف (ما يحل) وكان واجباً ، فإن الواجب من الحلال (من لزوم
ديانة المسلمين) أهل الدعوة (وتصويبيهم وتجويز المخالفين وتخطئتهم)
أو غير ذلك من الواجبات ، مثل وصية بصيام رمضان فعل ذلك أو لم يفعل
وهو مخالف (أو ما لم يفعله) وهو موافق أو مخالف (ولو مباح كنكاح) ،
أي تزوج أو وطئ و « الواو » للحال ، أي والحال أنه مباح فالاباحة قيد ،
وذلك كذب أجزى هنا أو أراد أنه مبيح لكذا مما لم يفعله وهو مباح (لمبيح)
« اللام » منعلق بينسب وهى للتعدية لا بمعنى الى أو بمحذوف ، أي وهل

نقله على الفعله او لا ؟ قولان

نسب اليه ما بطل واصفا اياه به لمبيح (قتله على الفعله) المذكورة من لروم ديانة المسلمين وتصويبيهم وتجويز المخالفين وتخطئتهم بأن ينسب ذلك الى مخالف عند مخالف أو موافق فاسق أو مشرك قاتل لمن يفعل ذلك ، أو ينسبه الى الصوم أو الصلاة أو النكاح أو غيره من مباح عند قاتل من يفعل ذلك ، سواء في ذلك كله أن يكون القاتل يقتل على ذلك ديانة أو غير ديانة ، فانه يجوز أن تصف بذلك من استوجب القتل بشيء ليقته السامح .

ووجه ذلك أن يكون القاتل لا يقتله بذلك الموجب الذي فعله ، بل بما بصفه به الواصف فجاز وصفه به قياساً مستويّاً على الكذب في الحرب ان كذب في وصفه ، وان صدق فقياساً أولويّاً ، وذلك انه اذا جاز الكذب في الحرب جاز الصدق بالأولى ، واذا تسومح في ترتب القتل على الكذب تسومح بالأولى في ترتبه على الصدق ، وقد يرجع الى المساوى لأن هذا الصدق في وصفه بذلك مؤد الى أن يكون قد تسبب الواصف في قتل الانسان على ما هو واجب أو مباح لأن هذا القاتل يقتله على الواجب أو المباح ، فقد قوى من جانب وضعف من آخر فتساقطا ، فكان لم يقوّ ولم يضعف ، ومثال المسألة ان يحلف الجائر بقتل من تزوج فلانة أو يحرم تزوجها لشيء يحرمها على متزوجها عند غيره ديانة فيخبره مخبر بأنه تزوجها ليقته (او لا) يجوز ذلك السبب لأنه اما كذب في سعة ، واما تسبب في القتل بوجه مباح أو واجب ، وهو في الظاهر اهانة للدين ودعاء للمعصية واعانة لها لأن قتله على ذلك معصية ولو اسحق القتل لغير ذلك ؟ (قولان) ؛ الاصح عندي الثانى ، والمكروه في جميع المسائل كلها كالمباح .

وهذا في مخالف ، والموافق ان فعل مبيحاً لقتله جاز الاخبار عليه بمثل هذا
مما عليه من الديانة وما فعله من حلال وحرام وما يدل به على قتله ، ولمريد
قتله السعى لمن يقتله ممن يحل له قتله والخلف في غيره ، . . .

(وهذا) ، أى المجموع لا الجميع (في مخالف) بنسب اليه ذلك ،
وانما قلت بالمجموع ، لأن نسبة المستحق للقتل الى مباح يستوى فيها الموافق
والمخالف ، وانما يختص المخالف بالنسب الى لزوم ديانة المسلمين ، وما
بعد ذلك ، وكذا بمستويان في الواجب الذى يقولان بوجوبه (والموافق ان
فعل مبيحاً لقتله جاز الاخبار عليه) لمن يقتله من المخالفين مثلاً (بمثل
هذا مما عليه في الديانة وما فعله من حلال) واجب (وحرام وما يدل به
على قتله) ، أى يصل به الى قتله من مباح او مكروه ، ويحتمل دخولهما
في الحلال فيفسر ما يدل به على قتله بما مر من وصفه بما يعرف به ،
وأذا كان يذكر ذنبه الموجب لقتله لأحد فيقتله على ذلك الذنب ، فليذكر
ذلك الذنب ولا يذكر ما لا يوجب القتل لا صدقاً ولا كذباً لعدم الحاجة اليه ،
سواء كان الذى استوجب القتل مخالفاً او موافقاً .

(ولمريد قتله) بموجب القتل (السعى) به (لمن) ، أى الى من
(يقتله) او امر من يقتله من موافق او مخالف عادل او جائر (ممن يحل
له قتله) لكونه يقتله بموجب القتل ، ولا يخالف سنة القتل ولا يزبد
ما لا يجوز من قتل غيره او مثله به او اخذ ماله (والخلف في غيره)
ممن لا يحل له قتل ذلك الذى استوجب القتل لكونه يخالف سنة القتل ،
او يزيد او يأخذ مالا ، ومعنى كون الاول يحل له القتل انه مناهل له

فما فيه عصيان لفاعله أو في بعض فعله كآمر رجلاً على آخر يحل قتله لا ماله أو لا قتل غيره وهو أن أمره قتله وأكل ماله أو قتل غيره أيضاً فلا

لمعرفته به وعدم تعدبه الحد ، ومعنى كَوْنُ الثَّانِي لا يحل له قتله ، انه لا بناهل للقتل لعدم معرفته ، أو لأنه يتعدى الحد والا فذلك المذنب حلال دمه (فما) هذا بيان لما تقدم ونمثيل له (فيه عصيان لفاعله) ، مثل أن يقتله باحراق أو اغراق أو بمثلثة ، مثل أن بدوم في قطع أعضائه أو افسادها حتى يموت أو يعذبه في قتله ، وقد ذكر هذا النوع بقوله : وكذا لا بأمر من يخالف فيه سنة القتل ، وأما استأنف له تشبيهاً هكذا إذ قال : وكذا لا يأمر لأنه قد فصل بينهما بما في بعضه عصيان إذ قال : (أو في بعض فعله كآمر رجلاً) أو ساع إليه (على آخر يحل قتله لا ماله أو لا قتل غيره) أو لا مال غيره ، أو للتنويع بحسب ما يقع ، ويقصده الذي يتعدى في القتل (وهو أن أمره) أو سعى إليه :

وان قلت قوله : أمر بدل أنه صدر منه الأمر ، وقوله : أن أمره دل على الشك ، قلت : أما أن نأول قوله أمر بمريد الأمر أو نبقىه على طاهره ، ونأول قوله : أن أمره ، بمعنى قولك : أنه صدر منه الأمر والحال أنه يعلم قبل الأمر أنه أن أمره يقتله أو سعى به إليه (يقتله وأكل ماله أو) قتله و (قتل غيره أيضاً) ممن لا يحل قتله من اقاربه أو أصحابه أو أهل بلده أو غيرهم أو قتله وأكل مال غيره أو قتل غيره أو قتله وأكل ماله. ومال غيره ، أو قتله وأكل ماله وقتل غيره وأكل ماله أو غير ذلك مما هو زيادة على قتله مما لا يحل (فلا

يأمر من هذه صفته ، وجوز أمره بما يحل له وعصى هو بما تعدى
لا بأمره ، وكذا لا يأمر من يخالف فيه سنة القتل ،

يأمر من هذه صفته (بالقتل ، ولا يسعى به اليه لأنه يصير ذريعة الى فعل
ما لا يحل ، فان أمره أو سعى اليه لزمه ضمان ما تعدى به والكفر .

(وجوز أمره) أو السعى اليه ولا ضمان عليه ولا كفر (بما يحل له
وعصى هو) ، أى المأمور أو المسعى اليه (بما تعدى) اليه وحذف هذا
العائد المجرور بلا وجود شرط حذفاً على القلة أو التقدير بما تعداه ، فان
المعصية يصح أن يقال : تعداها ، بمعنى أنه تناولها ودخل فيها وقطعها اذ
لم يقف عنها دونها ، ويصح أن يقال : تعدى اليها ، أى جاوز الحد
ودخلها ، أو يقال أيضاً بما تعداه بالنصب على نزع الخافض الذى هو
« الى » ، أو يقال « ما » مصدرية ، أى وعصى هو بتعديه الى الزيادة فى
القتل أو زيادة أخذ المال (لا بأمره) لأنه لم يأمره بالتعدية ، بل أمره
أو سعى اليه بما يحل فقط فإثم المتعدى انما هو على المتعدى ، وفى نسخ :
لا يأمره وهو صحيح ، أى لم يعص بأمر الذى أمره ، بل بتعديه ، ومن
ذلك أن تخبر جباراً بفعل أحد فيك لينصفك منه فيتعدى فى بدنه أو ماله ،
ففيه رخصة أن تخبره بذلك ولو يتعدى .

(وكذا لا يأمر من يخالف فيه سنة القتل) ولا يسعى اليه ، وسنة
القتل أن لا يمثل به فى القتل ولا بعده ، ولا يقتله بالاحراق ولا بالاغراق
ولا يعذبه ، لكن ان كان المستوجب للقتل استوجب القتل بكونه قاتلاً وكان
قتله لغيره بذلك ، فانه يجوز أمر من يقتله بما قتل به غيره من احراق

ولا يلزمه ان امره وتعدى ، وفى الاشارة اليه يفعل ما لم يفعله من
 ذنب شدة وترخيص ،

او اغراق او مثله او نعتيب او زيادة مثله بعد القتل والسعى به اليه ،
 وقيل : لا يفتل بالنار ولو قتل بها غيره .

(ولا يلزمه) ما فعل مأموره او الذى سعى هو اليه (ان امره) او
 سعى اليه (وتعدى) على القول الاخير ، ولزمه على الاول ، وهكذا
 القولان ان امر او سعى بواجب من المال له او لغيره على احد الى من
 يزيد فى اخذ المال من المسعى به او المأمور به او من غيره او الى قتله
 او قتل غيره او جميع ذلك ، وكذا التحاكم بالحق الى من يزيد فى حكمه
 مالا او قتلا او كليهما .

(وفى الاشارة) لا التصريح ، لان التصريح قد تقدم (اليه) ، اى
 الى مستوجب القتل بحضرة من يقتله او يوصل اليه او الى من يقتله ،
 والمراد بالاشارة ما يشمل التلويح والتصريح ، وذكر هذه المسألة مع انها
 قد ذكرت فيما مرّ فى هذا الباب ليذكر ان فيها رخصة ، او ما ذكر هنا
 تلويح من مريد القتل وما هنالك تصريح (بفعل ما لم يفعله من ذنب)
 مستوجب للقتل او غير مستوجب له ، لكن المأمور او المسعى اليه يقتله
 عليه (شدة) وهى الصحيح لحرمة بهتان البريء ، فان اشار به كفر
 ولو لم يقتل ، وفى ضمانه الدية ، قولان (وترخيص) لانه قد استوجب
 القتل بذنب آخر كما هو فرض جميع مسائل الباب فتسومح بالكذب عليه
 ليوصل به الى قتله ، وهذا الترخيص انما هو فى ذنب لا يتجاوز به الى
 شئ آخر من مال وحرمة نسب وقطع ارث ، والا فلا يرخص فيه ، مثل
 ان يقول لن يقتله : انه سرق ، فيغرمه المال ويقتله ، او يقول : انه
 حرمت عليه زوجته فيقطع نسبه فلا يجوز ذلك .

ولا بأس في ما لم يكن فيه ذنب ومنع ، وجاز استقبال مباح قتله
من عدوه أو ممن عليه ثار

(ولا بأس في) اخباره في (ما لم يكن فيه ذنب) لو فعله لأنه يتوصل
به الى قتله ولا يسعى به باهتاً (ومنع) لخسة الكذب ، وتقدم القولان
في الباب وإعادهما هنا ليرجح الجواز بذكره بلا حكاية ويضعف المنع لذكره
يقوله : ومنع ، أو أراد أنه أخبر مريد القتل هنا بتلويح لا بتصريح وهناك
بتصريح ، وعلى كل حال فلا تكرير (وجاز استقبال مباح قتله) أي طلب
قتله (من عدوه) أي أن يستوجب انسان القتل فتطلب من عدوه أن يقتله
ولا سيما غير عدوه .

وبلغنا أن رجلاً قتل ابن أبي حليل ففاده له أهل الجبل فقال لهم :
ادخلوه في البيت فأدخلوه وأنصرفوا فأمر بقتله فقتل فاجتمعت إليه المشايخ
فقالوا : وجدنا عليك بأمر هذا القنيل ثلاثاً رجونا فيك أن تعنقه ولم تفعل
وختتنا في وديعتنا إذ ودعناك ، واستعنت على قتله بخيرك ، فقال لهم :
أما قولكم رجوتم في أن اعتقه فأنى حفت أن اعتفه فيقوم أولاد الميت فيقتلوا
رجلاً بريئاً غيره ، أي أو يقتلوه وهو برىء بالعفو ، وأما قولكم : أنى
خنتكم في الوديعة فليس بوديعة ، وإنما مثله كمثله رجل أخذ منك دنانير
غصباً ثم أتى بها اليك وأودعها عندك ، وأما قولكم : استعنت على قتله
بخيرى فأنما هو بمنزلة شاة الضحية ان شئت ذبحتها وان شئت أمرت
من يذبحها .

قال : ويجوز في الدم الأمر والترك ، وأما العطية ففيها قولان ، وأما
البيع فلا يحوز (أو ممن عليه ثار) أي شيء بثور به أي تهيج به نفسه

يطلبه به أو طلب به ارث ولده أو قريبه أو نكاح امرأته بعد موته ، أو أراد ذلك قاتله ولا يحرم عليه ذلك ، وإن أساء في قوله أن لم يقصد إلا ذلك ،

وسبعت به إلى قتله أو دون قتله كقتل وليه وأخذ ماله وكلام سوء (يطلبه به) أو ممن يرجو دفع مضرة بقتله أو جلب منفعة كما قال (أو) ممن (طلب) أى قصد (به) أى بالقتل ، أى بقتله (ارث ولده) ولد الفاتل برث المقتول وإن سفل ، أو والده وإن علا ، أو زوجته (أو قريبه) أو فرييته أو غيرهم ممن يرجع إليه نفع ارثه (أو) قصده (نكاح امرأته) أو سربه (بعد موته) أو قصد أخذ ما أقر له أو لمن يرجو إليه نفعه أو أخذ ما أوصى به له لمن يرجع نفعه له ، أو الأخذ من وصيته أو قصد غير ذلك من المنفعة في قتله فإنه يجوز أن يسعى به أو يأمر به إلى ذلك القاصد (أو أراد ذلك قاتله) أى يريد قتله وهو الذى فرضنا أنه طلب عدو المقتول أن يفتله .

وإن أراد المصنف بالقاتل القاتل بالفعل ، فما قبل هذا في مريد أن يقتله وغيره ، وذلك أن تريد أن برثه ولدك أو قريبك ، أو تتزوج امرأته أو غير ذلك من المنافع فتفتله على موجب قتل أو تأمر من بقتله أو تسعى إليه فلا ضمان عليك في ذلك ، ولا تحرم زوجته أو ماله الذى يأتى من وراثته أو وصية أو إقراره كما قال : (ولا يحرم عليه ذلك وإن أساء في قوله) إذا تكلم في قتله أو أساء في قتله أن قتله (أن لم يقصد إلا ذلك) المذكور من المنافع أو بعضها إذ لم يقصد بقتله وجه الله أو مجرد ما هو حق له كالقصاص لوليه ،

وان اضره في نفسه او ماله او زوجته او مال غيره ممن تصل مضرتة اليه فلا عليه ، ولو كره قصده وعصى ربه أمر بالقتل بما فيه اذى او ضرر بلا

وكذا اساء بنيته ان نوى المنفعة ووجه الله او حقه فانه اساء بنية المنفعة ، وان لم يقصدها راساً فلا اساءة ، وأما ان كان وارثه فقتله او أمر بقتله او سعى به فلا يرثه على المشهور ، ولو حل قتله وابطل وصيته ، وقيل : لا .

وكذا ان كان المأمور بقتله او المسعى به اليه وارثه او موصى اليه ، ولا تحرم زوجته على قاتله ناوياً تزويجها الا ان لم يحل قتله فقتله ظلماً ليتزوجها فانه حرام عليه ، وكذا السرية ، وان قتله لبتزوج زوجته ولم يدر انه حلال الدم الا انه أمره او سعى به اليه فقصده بقتله أن يتزوجها فوافق انه حلال الدم ، فقيل : نحرمة عليه بنيته ، وقيل : لا تحرم لأن له في نفس الامر قتله (وان اضره في نفسه) او عرضه (او ماله او زوجته) أو سربته (او مال غيره) أو زوجة غيره أو سرية غيره أو عرض غيره (ممن تصل مضرتة اليه فلا) بأس (عليه) في قتله أو الأمر به أو السعى به لموجب قتله ، غير ذلك الاضرار قاصداً بقتله دفع ذلك الاضرار (ولو كره قصده) لأن الانتصار لنفسه لا لدين الله ، وكذا لو قصد دفع الاضرار انتصاراً ووجه الله او نفع المسلمين او الاسلام ، وان قصد وجه الله او نفع المسلمين او الاسلام او جميع ذلك ولم يقصد الانتصار أصلاً فلا كراهة .

(وعصى ربه أمر بالقتل فيه بما فيه اذى او ضرر) عطف نفسير (بلا

خروج من سنة القتل وجاز اعطاء رشوة عليه ، والأمر به ان
علم المأمور تحلة دم القتل لأمره وراشيه بديانته ، . . .

(خروج من سنة القتل) أى عادة القتل وليس المراد سنة للنبي ﷺ فى القتل
وذلك أن يأمر بقتله من يعذبه فى القتل مثل أن يضربه بسيف قليل يتكرر
صربه ثلاثاً فصاعداً أو يصربه بخشبة حتى يموت وكذا أن آذاه وضره بالقتل
سما يعذبه يعصى بالأولى ولو قتله باغراق أو احراق لكان خارجاً عن سنة
القتل .

(وجاز اعطاء رشوة عليه) أى على القتل أى جاز للسان أن يعطى
رشوة لمن يقتله على قتله أو بدعه بقتله هو أو غيره إذا كان أن لم يعطه لم
يدعه بقتله ولم يدع غيره يقتله ولم يقتله هو (والأمر به ان علم المأمور
تحلة دم القتل) أى الذى أريد قتله (لأمره) بقتله (وراشيه بديانته)
أى تحلنه للأمر والراشى بديانة فيحل له الأمر والرشوة له ولو حرم قتله فى
ديانة المأمور والمرئى ، وان علم المأمور أو المرتضى أن أمره أو راشيه
أراد قتله لا بديانة بل شهياً أو غلطاً أو لم يعلم بشيء من ذلك فلا يجوز
لأمر أن يأمره ولا للراشى أن يرشوه حتى يبين له ، لأن فى النبيين اظهار
الدين ، وفى عدمه ابهام أنه يعصى بقتله ورشوته ، وأنه يخالف الحق ،
ردلك بهوى للدين واعانة على عصائه بالتقليد .

وان لم يحلّ له فلا يأمر به ولو حلّ للمأمور به .

(وان لم يحلّ له) أى للأمر وكذا الراشئ قنله بذنبه الذى فعل
(فلا يأمر به) ولا يرشو عليه (ولو حلّ) قتلته على ذلك الذنب
(للمأمور به) والله أعلم .

بساب

لزم مبغياً عليه تخطئة الباغى اذ زمه من اول بلوغه معرفة تحريم
دماء الموحدين واموالهم ،

بساب

آخر

(لزم مبغياً عليه تخطئة الباغى) لبغيه (اذ لزمه من اول بلوغه
معرفة تحريم) دمه و (دماء الموحدين) وماله (واموالهم) للتوحيد الذى
معهم الا بحققها بعلم ذلك ومعرفة ذلك توحيد وجهله شرك ، فقيل : الواجب
معرفة سلب الموحدين وسببه مع معرفة تحريم ضره فى بدنه وهذا ظاهر كلامه
هنا ، وقيل : تحريم ماله وهذا نصه فى الباب الذى بعد هذا ، ويتعين حمل
ما هنا عليه ، اذ قال : الا فيما فيه فوت النفس كما مر ، ا هـ .

وقيل : تحريم دمه ونحریم ما يؤدى الى موته وأما ماله فبعلم تحريم
سوقه والمراد منعه من صاحبه ، وقيل : لا تكون معرفة ذلك توحيداً ولا يكون

• • • • • • • • • •

جهله شركما ، وهذا كما قال : فيل : معرفة الملل الست واحكامها نوحبد
وجهلها او جهل بعضها شرك ؛ وفيل . ليست معرفة ذلك نوحيداً ولا جهله
نركا ونجب معرفة تحليل دماء المشركين واخذهم ومالههم وذريتهم والقول
بعدم شرك جاهل نحريم دم الموحد وماله ومال نفسه ودمه وعدم شرك
جاهل المال واحكامها هو قولى بعد افراغ الوسع ، وهكذا قولى فى معرفه
ادم انه نبى رسول ، تم رايت بعد ذلك بعشر سنين او اكثر الشيخ يوسف
ابن ابراهيم ذكر بعض ذلك على طبق ما ذكرته ونصه بعد كلام : وأما
حكاية الشيخ رضى الله عنه حهل الملل وهم اليهود والصائبون والدين اشركوا
فهذه أبعد من هذه المسائل كلها واخمل ولم تبلغ درجة اليهود والنصارى
والصائبين والمجوس والذين اشركوا أن يقرن الله تعالى الايمان بهم بالايمان
به منزلة لم تبلغ أنبياءهم ابراهيم وموسى وعيسى ، بل هم اخس من ذلك ،
ثم اجاب عما قد يقال انه يجب معرفة ذلك لثلا بقع فى محرم بقوله : ولو
كان شىء من ذلك لكان ابليس اللعين أولى أن بنوه به لعظم صرره على
الدين وأولباء الله المخلصين وعداوته لأنبيائه آدم ومن بعده ، وقد ذكره
الله عز وجل فى القرآن ونوه به ونبه عليه فقال عز من قائل : ﴿لَمَّا أَعٰهَدَ
الْبَكْمَ - الى قوله - أفلم تكونوا تعقلون﴾ (١) ، وقال : ﴿يَا بَنى آدَمَ
لَا بَفْتَنَنَّكُمْ - الى قوله - لَا يَؤْمِنُونَ﴾ (٢) ، وقوله : ﴿وَإِذْ قُلْنَا
لِلْمَلٰئِكَةِ - الى قوله - الْكَافِرِينَ﴾ ، وقوله : ﴿فَلْ اَعُوذْ بِرَبِّ
النَّاسِ﴾ (٣) ، الى آخر السورة ، وأمر بالتعود منه لعظم ضرره وشانه

(١) سورة يس : ٦٠ .

(٢) سورة الاموات . ٢٧ .

(٣) سورة الناس .

وخير في الدفع عن ماله وتركه ولزمه عن لباسه وسلاحه وما به كشف عورته
عسورته اذ يموت ولا يترك ذلك ،

راسمطوا عن الناس معرفته مع ظهور الامر بالعوذ منه .

وذكر الشيخ ابو الربيع عن ابي عبد الله محمد بن بكر رضى الله عنهما ،
انه لا يسع جهل موت محمد ﷺ لأن من جهل موته جهل ان الذي في يده
من الشريعة ينسخ او لا ينسخ ، ثم اعترض عليه بقوله : واعلم ان النسخ
من بعض اوصاف الشريعة ليس على الناس من معرفته ولا الايمان به
ولا الاقرار به شيء حتى تقوم عليه الحجة بذلك واهرى ان الذي يجوز
عليه النسخ ليس مما يشرك به جاهله لأن التوحيد لا يجوز عليه النسخ
(وخير في الدفع عن ماله وتركه) أى ترك الدفع او ترك ماله بلا دفع
والمعنى واحد ، الا ما يموت بتركه كزاده فلا بد من القتال عليه .

(ولزمه) دفع الباغى (عن لباسه وسلاحه وما به كشف عورته)
كقطع حرقه مما يقابل عورته أو من تحت السرة الى الركبة أو بعض ذلك ،
وكرفع الباغى ثوبه حتى يكشف ذلك أو قهره عليه (اذ يموت ولا يترك
ذلك) سواء كان اللباس له أو لغیره بالعارية أو بالكراء أو بالغصب أو غير
ذلك ، وكذا السلاح لكن الواجب عليه فى الغصب أو نحوه من الحرام ان
يمنع الباغى عن أخذه وكشفه وأن يتوب وأن ينزعه اذا ذهب الباغى أو
وجد غيره وينزعه بحضرة الساغى ويلبس غيره بلا انكشاف على جهة
الحفظ له ، وأن يعتقد طلب الحل واعطاء ما لزمه على ذلك .

ولا يلق بيده حتى يصل عدوه الى ذلك منه ولا ممن لزمته حقوقه ولو
صاحباً الا ان غلب والمال المخير فيه له او لغيره

(ولا يلق بيده) الى الباغي اى لا يترك الدفع (حتى يصل) بالرفع
لأن « حتى » هذه للابتداء ، اى فيصل ، ويجوز النصب على الغاية ، اى
لا يبالغ فى الالتقاء او لا يدوم عليه حتى يصل ، وأما أن يلقى يده بلين كلام
او بمال غير ذلك مما يحل له وقاية للباسه وسلاحه فجائز له ، وهذا أكثر
فائدة والرفع اظهر ، وكأنه قال : ولا يلق بيده ، فهو يصل بالالتقاء
(عدوه الى ذلك) الملوح اليه من نزع لباسه وسلاحه والمصرح به من كشف
عورته (منه ولا ممن لزمته حقوقه ولو صاحباً) غير متولى ، بل متبرأ
منه او موقوف فيه او مشرك ، ولا سيما من هو متولى له صاحبه او لم
يصاحبه (الا ان غلب) ، فاذا غلب وكان لا بقدر على الدفع وكان كالمأسور
المقدور عليه فلا يلزمه الدفع عن لباسه وسلاحه وكشف عورته ، وكذا عورة
غيره ولباس غيره وسلاح غيره ، بل هو مخير فى الدفع وتركه ، ولكن يجب
عليه أن لا يفعل ذلك لهم بنفسه فى نفسه أو نفس غيره ، وأما ثوب لا بنكشف
باعطائه أو يحسره وسلاح بقى معه غيره من السلاح فهو مخير فى مطاوعه
الباغي ودفعه ، ويأتى فى باب أواخر هذا الكتاب التاسع عشر انه اذا
أعطى سلاحه فمات به ممن أعطاه له هلك ، والا اثم ورخص له ان أمسك
ما يقاتل به وليكن أفضله .

(والمال المخير فيه له او لغيره) الخبر محذوف موصوف بالجار
والمجرور ، اى والمال المخير فيه مال له او لغيره وحذف الموصوف على
القلة ، لأن النعت الذى هو جار ومجرور لم يكن من ولا مع مجرورها الذى
هو ضمير الموصوف ، ولعله أراد الاخبار بقوله ، اى والمال المخير فيه

لزمه ضمانه أولاً إلا ما ورد من النهى عن تضییعه ، وهو أن لم يخف
على نفسه أن دفع عن ماله ، أو ما يضمنه من الموت ، . . .

ثالث له أو لغيره وعلى كل حال أراد أن المال الذى ذكرت لك آنفاً أنه
جور الدفع عنه وترك الدفع ، سواء فيه أن كان للمدافع أو لغيره فى يده
(لزمه ضمانه) أن كان لغيره كرهت بيده وعاريه على قول ، وأمانة أن
يعل ما يضمنها به وغصب وخيانة وربما وغير ذلك مما لا يحل فانه لا يلزمه
الدفع عن الأمانة إذا خاف الموت ولا يلزمه ضمانها أن لم يتصرف فيها
قبل محىء العدو بها بموجب ضمانها (أو لا) يلزمه ضمانه .

وان قلت : كيف يدخل مال غيره فى قوله : وخبر فى الدفع عن ماله
حتى يقول هنا : أن المال المذكور أنه مخير فيه شامل لماله ومال غيره ؟
قلت : وجهه أنه أراد بقوله : ماله ، مطلق المال الذى بيده وليس الجمع
من الحقيقة والمجاز ، بل ذلك من عموم المحاز ، ويجوز على تكلف أن
يرد بالمال المخير فيه الحقيقة لا العهد الذكرى ، وعلى كل حال فله الدفع
عن المال الذى بيده له أو لغيره لزمه ضمانه أو لم يلزمه ، وترك الدفع أن
لم يكن نركه تضییعاً ، كما قال : (إلا ما ورد النهى عن تضییعه) ، أى
بضیع المال كان له أو لغيره بيده .

(و) التضبيع (هو أن لم يخف على نفسه أن دفع عن ماله أو ما
يضمنه) من مال غيره (من الموت) والصحيح أنه لا يكون مضیعاً إذا خاف
مضرة عظيمة كجرح ولو كان لا بموت بها متعلق بـ يخف ، وحينئذ له
ترك الدفع فيضمن ، وأما إذا خاف الموت فلا تضییع ولا ضمان ، وكذا
ما لیس فى ضمانه كالأمانة على قول إذا لم بفعل ما يضمنها به فله ترك
الدفع بلا ضمان عليه ولو لم يخف الموت ، ولا يلزمه الدفع عن مال المسلم

وشدد في حفظ مال مسلم ، ومن لزم حقه كقريب ان تركه قادر عليه حتى ضاع وضمنه ، وكذا من بيده كإمانة وان لم يفعل بها ما يضمنها به ، وجاز الدفع وان عن مال الغير وان قل او بلا اذنه او بتلف النفس او مع تحجيره كما مر ،

أو القريب اذا لم يكن في يده ولو قدر على الدفع بلا مضرة ، وقيل : يلزمه كما قال : (وشدد) ، أي شدد بعض بالهلاك (في حفظ مال مسلم) ، أي متولى .

(ومن لزم حقه كقريب) وصاحب (ان تركه قادر عليه) ، أي على الدفع عنه (حتى ضاع) دخل في ارتكاب النهي عن التضييع (وضمنه) ان لم يخف الموت ، وان خاف فلا ضمان ولا تضييع ، (وكذا من بيده كإمانة) ، أي مثلها مما لا ضمان فيه ، أي شدد بعض فيما بيده بكإمانة (وان لم يفعل بها ما يضمنها به) ، مثل ان يحركها من موضعها وان لصلاحها على قول ، ومثل ان يكون قد قبضها على الخيانة ، أو اكل منها أو نحو ذلك .

(وجاز الدفع وان عن مال الغير وان قل او بلا اذنه) ، ولا سيما مال نفسه ولو قل أو مال لزمه ضمانه ولو قل أو باذن صاحبه (أو بتلف النفس) نفسه أو نفس غيره ، ولا سيما مال نفسه ، فبالأولى انه يجوز ان يقاتل عليه ولو بتلف نفسه ولو قل ، وكذا بجوز له ان يقاتل ولو على ماله ولو قل مع تلف غيره (أو مع تحجيره) أي نحجر صاحب المال عن القتال على ماله (كما مر) في قوله « فصل » ان خرج على فصد القتال الخ ، وقيل :

أو لخائف فيه تلف نفسه أو غيره ،

لا يجوز أن يقاتل عليه أن حجر عليه في القتال على ماله (أو) جار الدفع (لخائف) المسألة السابقة في الجازم بالموت وهذه في الخوف (فيه) أى في الدفع (تلف نفسه أو) تلف ماله وإن كثر أو تلف مال (غيره) أو نفس غيره كما مرّ ولو كثر المال الذى يتلف وقلّ المال الذى يدفع عنه .

وفي « الأثر » : وعن رجل لقيه اللصوص وهو يسوق غنمه فقالوا له : حل عن غنمك ولا قتلناك ، هل يسعه أن يقاتلهم ويترك غنمه ، أو له أن يختار بين الوجهين ، وإن قتل بعدما قاتل القوم وهو لا يطبق قتالهم لكثرتهم ما هو عند المسلمين بذلك ؟ الجواب : أنه جائز له قتالهم على ماله ولو طلبوا منه عقالا وهو في قتالهم مصيب ، وإن قتل كان عندنا بحال صالحة ، وإن هرب وترك القتال جار ، وعن رجل يحرث في أرضه فجاء رجل بدعى أنها له وقد علم الرجل أن المدعى ظالم له فسأله أن يكف عنه وعن دوابه ، فجعل يضرب الدواب ويكسر المحاريث وصاحبها يقول : حرمت عليك أن لا تمس دوابى ، فإن كان قبلى حق فبينى وبينك السلطان ، هل يسعه القتال في الدفع عن دوابه ومحاريثه ممن يفسدها ؟ الجواب في ذلك أنه جائز له دفعه عن دوابه ومحاريثه لأن هذا مال جائز له دفعه بكل وجه يفدر عليه ، وإن أتى ذلك على نفسه تنبيه يجوز لمن عليه ديتن لا وفاء له به أو تباعة أن يهرب من العدو ولو مثله أو دونه ليقضى ذلك ، وقيل : لا بل يشهد على ذلك وإن لم يجد أشهاداً ولا إيضاء ولو في لوح أو حائط أو أرض فليقاتل وبخلص لله ناوياً الوفاء ، وكذا أن كان عليه ذلك فلا بحسن له أن يقاتل على قليل من المال وبموت بلا وفاء دين أو تباعة .

وجاز الأمر بذلك ولو لعبد أو أنثى أو كان المال لغير ربه أو لمشارك أو
 طفل ، وان في دفاعهم تلف نفوسهم وأموالهم ،

(وجاز الأمر بذلك) المذكور من الدفع عن المال أو النفس مال الذي
 يأمر أو نفسه أو مال غيره أو نفسه (ولو) كان الأمر (لعبد) فيطاوعك
 العبد في القتال ، وقيل : لا كما قال بعد ، وقيل : لا يقابل العبد الج
 و « اللام » للتقوية ، المراد ولو كان المأمور عبداً ، والواضح المنع في العبد
 لأنه مال غيره اللهم إلا أن كان الدفع عن نفسه أو نفس العبد أو سيده أو
 ماله مثله أو أكثر ، فلو كان السيد حاضراً لم يحب عليه الدفع عن المال
 وكيف يجوز أمر عبده مع أن لسببه فيه اختياراً ، ولم يوجب اختباره
 (أو أنثى أو كان المال لغير ربه) ، أي لغير رب العبد ولو كل المال ولو
 بلا إذن من ربه ولو منعه ربه أو حجر عليه أو على أمره ، وذلك لأن دفع
 الباغى عبادة خوطب بها المؤمن (أو) كان الأمر (لمشارك) فيه أنه ^{مشارك}
 قال : « لا نستعين على قتال عدونا بمشارك » (١) ، الجواب : أن الحديث
 في الشركة في القتال ، وهنا يدفع المشارك الباغي دون الموحد (أو طفل)
 بأمرهما يدفع الباغي ، ولا يحتاج إلى إذن أب الطفل أو قائمه ولو كان
 بنتهما ، وكذا الطفلة (وان) كان (في دفاعهم تلف نفوسهم وأموالهم) .

والذي عندي أنه لا يجوز أمر الطفل أو الطفلة إلا بأذن أبيهما أو
 قائمهما ، ولعل المصنف أراد بأذن السبد أو الأب لشهرة ذلك محذفه ، ولا
 أمر المشارك لحديث : أنا لا نستعين بمشارك ، فإذا كان لا يستعين به على

(١) عدم ذكره .

ولا يجبر احد على دفاع وقتال ولو لم يلزمه ذلك كامام ورعيته حيث يلزمه
الدفع والجهاد ، او ما يلزم من الدفع عن صاحب ورحم واهل ، . .

مشرك فاحرى أن لا يسعين به على موحد ، ونقدم في قوله : باب : جاز
لمريد انباع باغ الح ما نصه : ولا يسنعان بمن يجاوز فيه حكم الله ، وقد
بقال : ما هنا انما هو في الدفع حال وقوع الناعى على المنغى عليه ،
وما هنالك في اتباعه كما قال لمريد اتناعه .

(ولا يجبر احد على دفاع وقتال) كما كان ﷺ لا يجبر الناس على
القتال ، ومن فعد تركه (ولو) كان الاحبار (ممن يلزمه ذلك) المذكور
من الدفاع والقتال (كامام ورعيته) ، أى كحال الامام مع رعيته ، فان
الدفاع والقتال واجبان عليه أن يفعلهما بنفسه ورعيته أو بها ، ومع ذلك
لا يجبرها (حيث يلزمه الدفع والجهاد) كما اذا شرع الباغى في البغى أو
جاء أو وقع العدو على الرعية أو دخل الحريم ، (أو ما يلزم) ، أى أو
كان الدفع هو الذى يلزم الرجل (من الدفع عن صاحب ورحم واهل) فانه
لا يجوز لهذا الرجل الذى يلزمه ذلك أن يجبر عليه غيره كالامام اذا لزمه
ذلك لا يجبر رعيته عليه ، وكالسبد اذا لزمه لا يجبر عبده عليه ، وان
تعطل ولم يجد من يدفع أو يجاهد معه أو الا من يكفى سقط عنه الوجوب ،
والأصل في ذلك أنه ﷺ لا يجبر الناس على الجهاد .

وعبارة الأصل تحتل العطف كما فعل المصنف ، وتحتل أن تكون
« ما » شرطية وجوابها فلا بدرك العسكر ، ونصها : وما يجب على الرجل
من الدفع عن صاحبه أو عن أرحامه ، ولعله فلا يدرك العسكر والعبد مع
سيده ، أى لا يدرك ذلك الواجب العسكر والعبد أو لا بدرك الرجل العسكر

وقيل : لا يقاتل عبد على مال غير ربه الا باذنه وان كثر الا ما يلزمه او ر
ضمانه ، ويقاقل على مال ربه ولو قل ، وقيل : ان كان اكثر من قيمته

والعبد ان يفعله ، ومعنى مع سيده أنه لا يدرك ذلك على العبد الرجل ح
ان المسألة مفروضة مع سيده بأن يكون سيده هو الرجل الواجب
عليه ذلك .

(وقيل : لا يقاتل عبد على مال غير ربه الا باذنه) ، وعلى هذا ،
يجوز ان يؤمر بالدفع (وان كثر الا ما يلزمه) دون ربه ، مثل أن يح
أن يجعل أحد في يده مالا فجعله أحد في يده ، ومثل ما يجعل في اباة
في يده ، ومثل أن يجعل الناس في يده مالا بلا اذن ، كعارية ووديعة وره
بتسليطه ، فان ذلك في دمة العبد اذا عتق قضاة (او) يلزم (ربه ضمانه)
مثل ان يأذن له في تجر وفي ان يجعل أحد مالا في يده او كان المال
ضمان سيده ، ويجوز ان تكون او بمعنى « الواو » فيكون اشارة الى المسا
التي يلزم ربه الضمان فيها ، ويلزم العبد في الحين كالمأذون له ، فانه
يخاطب بالضمان كسيده (ويقاقل على مال ربه) ان لم يحجر عليه ر
(ولو قل) ولو لم يأذن له ما لم يحجر عليه لأن القتال عليه مناص
لسيده .

(وقيل :) يقاتل على مال ربه (ان كان اكثر من قيمته) في حي
ولو بلا اذن ما لم يحجر عليه ، وان كان مثل قيمته او اقل فلا يقاتل عل
الا باذنه اذ لا فائدة في موته لو قاتل ، بل ان كان مثله فقد برده ويمو
ولا ربح في ذلك مع أن حرز نفسه أولى من تعويضها بما اخذ الباغى وه
الأصل ، وقد يموت ولا يرده ، وقد زاد سيده خسارا ، وكذا ان كان اقل

وان كان رقيقاً قاتل عليه ولو انه اقل منه قيمة او لم يأذن له ربه اذ لزمه ذلك ، ولا تحتاج المرأة لاذن زوجها في دفاع وقتال لا بوجوب عليها في غير نفسها ولباسها وهى كالرجل في اللزوم والعصيان ، . . .

(وان كان) المال (رقيقاً قاتل) العبد (عليه) الباغى (ولو) ثبت أنه مساوية في القيمة أو (أنه اقل منه) ، أي أن الرقيق اقل منه (قيمة أو لم يأذن له ربه) أو حجر عليه أو كان الرقيق لغير سيده ولو حجر عليه لأن الرقيق ولو كان مالا لكنه آدمى له حق الاسلام كما قال : (اذ لزمه) من قبل حق الله (ذلك) المذكور من دفع الباغى عن قتله أو سره في بدنه ، وكذا الدفع عن الحر ، وان كان الباغى يريد اخذ الرقيق لا قتله ، فكذلك اذ لزم المكلف أن يترك من يتصرف في الانسان بالذهاب به ، ويحتمل أن يريد المصنف ذلك كله .

(ولا تحتاج المرأة لاذن زوجها في دفاع وقتال) عن نفسها ومالها ونفس غيرها وماله وجهاد العدو مطلقاً (لا بوجوب عليها في غير نفسها) فانه يجب عليها أن نموت ولا تكشف ساقها أو شيئاً من جسدها الا ما ليس عورة ، كالوجه والكف ، ولا تزنى ولا تباشر غير محرم مطلقاً الا ما ليس عورة ففيه خلاف ، ولا محرماً فيما هو محرم عنه ، وكذا الكشف لمحرمها فيما هو عورة في حقه يموت ولا تكشف له ، ولا يبشرها الا لضرورة الطب والتنجية فيجوز المباشرة والنظر لمحرم وغيره في أى موضع اذ لم يوجد من يكفى من النساء ، وعورة الامة عورة الرجل (ولباسها) تموت ولا تعطيه ولا تحسره أو نخرقه الا ان كان تحنه لباس آخر ساتراً وتعطيه مستترة وتلبس آخر موجوداً عندها (وهى كالرجل في اللزوم والعصيان) ، أى الهلاك بالكشف أو اعطاء الثوب

وكذا كل مكلف خاف في هذا الدفاع اللزوم تلف نفسه من انسان أو بهيمة
أو سواهما كحرق أو سبغ أو كحبة أو لآ ،

وترك الدفع ما دامت نستطيع ، وإذا لم نستطع لم يلزمها الا ان لا نعين
على نفسها ، والحاصل أنها كالرجل وقد مرّ حكمه ، والذي عندي أنه
لا يجوز للمرأة الخروج الى القتال الا باذن زوجها ، سواء تخرج تقاتل
أو لتعين المقاتلين أو تنفعهم ، ولعل ما ذكره المصنف وصاحب الأصل هو
قول من أجاز لها العبادات النافلات ما لم يحجر عليها زوجها الا دفاعها
وقتلها عن نفسها وسترها وما يؤدي الى ذلك أو الى تلفها فإنه واجب
عليها ولو حجر عليها .

وكذا كل مكلف (موحد أو مشرك حر أو عبد في لزوم الدفع والهلاك
بتركه) خاف في هذا الدفاع اللزوم تلف نفسه (أو كشف عورته أو اعطاء
ثوبه فيبقى عريانا أو ما يؤدي الى ذلك فإنه يجب عليه ان يقاتل ويدفع
ولو كان عبداً أو أمة بلا اذن سيد ولو حجر عليه الا كشف العورة أو اعطاء
الثوب حيث لا آدمى يراه ، بل عنده أعمى أو اصطر الى ذلك ببهمة أو غيرها
حتى لا يراه آدمى وإماماً لا يموت به ولا يؤدي لموته ، لكن بصيبه وجع
كجرح أو ضرب حيث لا يموت به فلا يلزمه القتال على ذلك ولو شاء قاتل ،
وقيل : يلزمه ، والتلف مفعول خاف (من انسان) متعلق بخاف أو بتلف ،
أى خاف أن يتلف بانسان يهلكه أو يضره ، وقيل : لا يلزمه القتال بالضرر
ولو كان ذلك الانسان طفلاً أو مجنوناً فإنه يلزمه دفعهما عن نفسه ، فان
أدى دفعهما الى موتها فلا دية (أو بهيمة أو سواهما كحرق) وغرق وهدم
(أو سبغ) من الدواب أو الطير كاسد ونمر وكالنسر (أو كحبة) من الهوام
المؤذبة (أو لآ) - بفتح الواو المشددة - ، أى لزمه الدفاع والقتال أول

ولزمه دفاعه والاباء منه ما لم يقع فيه فيحتال في تخليص نفسه منه وهلك
ان سلمها للتلف به ، وجاز الانتقاء بالمال ولو حيواناً غير انسان ،

الأمر لا يؤخرهما ولو قليلاً ، واكد ذلك بقوله .

(ولزمه دفاعه) ، أى دفاع ذلك المصر (والاباء منه ما لم يقع فيه)
رجور اسكان الواو وترك التنوين في قوله : أولاً فيعود الى قوله : خاف ،
ان لزمه الدفع خلف التلف أو لم يخفه واذا وقع في ذلك المضر (فـ) لانه
(يحتال في تخليص نفسه منه) لزوماً (وهلك ان سلمها للتلف به) بواحد
مما تقدم وقد وجد حيلة أو أعان على نفسه وان لم يجد حيلة ولم يعس
على نفسه فلا بأس عليه ، ومثال ذلك ان يقع في البحر أو غيره وقد قدر
ان يمسك نفسه فوق الماء ولو ساعة قليلة أو ان يسبح الى أرض أو حيل
أو شحر فترك امساك نفسه أو السباحة فانه هلك ان غرق ومات ، وان غرق
لم يمت هلك ، وقيل : عصى ، والواجب عليه ان يمسك نفسه أو يسبح
حتى يروى قدرته ويسقط لأسفل بالضرورة لا بأختيار ، وهكذا الكلام في
سائر المهالك ، ولا يهلك بترك نفسه لضاربه ضرباً لا يخاف منه الموت .

(وجاز الانتقاء بالمال) مال نفسه عن نفسه أو عن ماله الآخر ، وليس
ذلك ببصع للمال ولو تلف ماله كله وكذا الضرب بماله (ولو) كان المال
الذى يتقى به (حيواناً) ان كان له سواء برفعه ويخفضه ويحركه للجوانب
أو سنر به كالحائط لا يعدّ بذلك مضيعاً للمال ولا مسيئاً بتعذيب الحيوان
(غير انسان) بالنصب على الاسيناء ، أى الا الانسان فانه لا يتقى به

ولو مات ان امسكه واتقى به لا ان استتر به كحائط او شجر بلا امساك ،
ولزم ضمانه الباغي لا المستتر به ،

ولا يصرب به عبد الله او امه له او عبد لغيره او حراً بالغاً او طفلاً عاقلاً..
او مجنوناً قريباً او اجنبياً حياً او ميتاً كما قال (ولو مات) او سكر ولو
حل للمتقى به او الضارب به ان يقتله مثل ان يكون قد قتل وليه او طعن
في الدين لان في الاتقاء به تعذيبه (ان امسكه واتقى به) رافعاً له خافضاً
محركاً او قابضاً له غير تارك له ان يذهب ، وهذا الشرط الذي ذكره المصنف
عائد الى النفي الذي افادته غير اى انما يستثنى الانسان من جواز الاتقاء
ان امسكه واتقى به (لا ان استتر به كـ) ما يستتر به (حائط او شجر
بلا امساك) فانه يجوز الاتقاء بالانسان مطلقاً ان استتر به بلا امساك ولو
طفلاً حراً او بالغاً حراً حياً او ميتاً وكل ما اتقى به الانسان او ضرب به من
ماله ففسد فانه يلزم ضمانه الباغي عند الله ، واما في الحكم فلا يلزمه الا ما
فسد بضربته او نزع او فعله ، وقيل : يحكم عليه بذلك كله .

(و) كل ما اتقى به من انسان او مال او حيوان او غيره كما يجوز له
وفسد (لزوم ضمانه الباغي) أيضاً على ما مر آنفاً (لا المستتر به) الا ان
تستر به كما لا يجوز مثل ان يستر بمال غيره برفعه ويضعه او بحركه او
يمنعه من الذهاب او يستتر بانسان يرفعه ويضعه او يمنعه من الذهاب فانه
يلزم ضمانه الباغي جميعاً على حد ما مر ، ويؤخذ أيهما شاء او يؤخذان
جميعاً ، واذا ضمن أحدهما اعطاه الآخر ما ينوبه ويضمن في الانسان
الدية والارش ولا قود ، وقيل : يقادان جميعاً به ان مات بضربة الباغي

وحررم الدفاع والاتقاء بمال الغير مطلقا الا ما رخص فيما على الباغي
من ماله وقت القتال مما يتقى به او يقاتل للمبغى عليه من اخذ ذلك
منه يدفعه به او يتقى ،

واقاء المبعى عليه به الا ان لم يفصده الباغي بالضرب فانه يقاد المنقى
والضرب بذلك فى تلك الاحكام كالاتقاء به .

(وحررم الدفاع) ، اى الضرب دفاعا للباغى (والاتقاء بمال الغير
مطلقا) حيوان او غيره الا باذنه ان كان ممن له الاذن والا بالادلل عند
محيز الادلال على الناس فى اموالهم ان كانوا يرضون ، وقيل : ان كانوا
معرضون ، ومن اجاز التنجية بمال غيره من الموت بالجوع على نية
الخلاص ، اجاز التنجية به من القتل بالاتقاء ان لم يجد ما يتقى به ،
و (الا ما رخص فيما على الباغى من ماله) او مال غيره او عند الباغى
بجنبه او حلفه او قدامه او فوقه او تحته يستنر به او يستعين به (وقت
القتال ما يتقى به او يقاتل) به او يستعين كحيوان وطائر وعبد (للمبغى
عليه) « اللام » منعلق برخص (من اخذ ذلك) المال (منه) ، اى
من الباغى (يدفعه) ، اى يصريه ليزول (به او يتقى) به ضرب الباغى
وبهمنه على الباغى كما مر ذلك فى قوله : باب : يثبت فى المال بنزعه ،
وبقدم هنالك كلام على الاتقاء بمال غيره وبدون غيره ، ومن فى قوله :
من اخذ ذلك بيان لفوله : الا ما رخص على حذف مضاف وما مصدرية ،
اى الا الترخيص وهو اجازة اخذ ذلك منه والاستثناء منقطع ، او بمعنى
« فى » فيكون فوله : من اخذ بدل استمال من فوله فيما ، ويجوز جعل
« ما » اسما على حذف مضاف وضمن رخص معنى اجيز فلا يقدر مضاف ،
اى الا ما احيز من اخذ ذلك ، واما ان يجعل ما اسما ويقدر العائد ، اى

ويُدفع وان لم يجب أو بك سَبَع أو بكحول أو سَمّ ، . . .

الا ما رخص فيه من أخذ ذلك منه فيلزم عليه حذف العائد المجرور بدون وجود شرطه ، الا ان بعضاً أجاز الحذف لدليل بلا شرط ، وان جعلنا العائد هو « ما » المجرورة بـ « في » وضعاً للظاهر موضع المضمر بـ « في » قوله : من اخذ متعطلاً لا يصح ان يكون بياناً لأن « ما » الأولى حينئذ واقعة على المال .

ويدل لجواز اخذ مال الباغى الذى جاء به أو ما جاء به مطلقاً ما روى أن رسول الله ﷺ كان مستخفياً بمكة في دار في الصفا مع عمه حمزة - رضى الله عنه - وغيره فجاء عمر قبل أن يسلم اليهم متقلداً سيفاً فراوه بالبساب فرددوا الكلام فقال حمزة : دعوه فان جاء لخير بذلناه له وان شاء لشر قتلناه بسيفه ، والنبي ﷺ يسمع ولم ينكر عليه قادراً أن ينكر لو حرم ذلك .

(ويدفع) الانسان عن ماله ومال غيره وعن نفس غيره ان شاء (وان لم يجب) ذلك الدفع ، واذا وجب الدفع كما اذا وقع العدو على أرحامه أو زوجته أو صاحبه أو متولاه فليدفع وجوباً (أو) بدفع (بـ كسبع) من الكلاب والأفاعى والعقارب وغيرها ، كما يدفع بالسلاح ، وذلك بان يشلى السبع على الباغى أو يلقي الأفعى أو العقرب أو غيرهما عليه أو يلقيه على ذلك ، وكما يغرى حمله أو غيره من دوابه « واو » بمعنى « الواو » أو للتنويح (أو بـ كحرق) من غرق أو هدم أو خنق أو دخان أو نار (أو سمّ) أو غير ذلك مما يحذر في قتل ابسح .

ولا يحذر فيه ما يحذر في قتل أبيح أو عن مال غيره أو نفسه أولاً

انساناً أو حيواناً عن مثله ،

(ولا يحذر فيه ما يحذر في قتل أبيح) من قتل طاعن أو مرتد أو لائط أو مليط به أو فاتل ولى أو قاطع مقبوض عليه أو عدو غير جاء ، بل يجاء اليه أو جاء ولم يهجم وعلم به فانه لا يقتل في غير دفع الباغى والمقاتل بنار أو غرق أو هدم أو خنق أو دخان إلا من فعل ذلك فانه يجازى به أو يقتل بسيف أو نحوه (أو) يدفع (عن مال غيره أو) عن (نفسه أولاً) يعنى يقدم الدفع عن نفسه على غيره وعلى الدفع من ماله أو مال غيره ، وكذا يقدم الدفع عن نفس غيره على الدفع عن المال (انساناً أو حيواناً) منصوبان بيدفع المتقدم (عن مثله) متعلق بيدفع باعتبار قوله : أو حيواناً ، أى يدفع الحيوان عن الحيوان بما مرّ ، سواء كان له أو لغيره أو أحدهما له والآخر لغيره ولا ضمان عليه اذا فاجأ ذلك لأن للمفاجأة فرصة فننتهز بما أمكن ، لكن اذا أمكن دفع الحيوان يوجه لا يموت ، وكان من الحيوان الذى يملك وينتفع به فلبدفع بما لا يموت به .

ودكر صاحب الطبقات - رحمه الله - وغيره : أن أبا زيد مخلص بن كيداد رجع من مذهبنا الى مذهب النكار ، وكان لان المهدي القاسم من نومنا علم انه يقوم عليه فسجنه فخلصه النكار من سجنه وهربوا به ، وحوصر بحبل أوراس مع سكان الجبل سبع سنين ، فارادوا خذلانه ، فقال لهم : أمهلونى هذه الليلة ، فلما أظلم الليل أمر بخسمائة ثور وإن يشد على قرنى كل ثور منها حزمة حلفاء وفى ذنبه أخرى وأمر بخمس مائة رجل من أصحابه من ذوى النجدة والبأس فأخذوا سلاحهم واستاق كل رجل منهم ثوراً حتى اذا قربوا من العسكر أطلق كل رجل منهم ناراً فى حلفاء ثوره

ولا يحذر قتل مرید قتله وان بهيمة ، ، ويدفعه عن نفسه وان بكل ماله

فلما احست الثيران حرارة النار ركضت وحاضن العسكر والرجال في ساقتها
بالسيوف مصلثة يصربون بها كل من ادركوه من أهل العسكر .

وعن أبي عبيدة عن جابر بن زيد عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : لقد
هممت أن أمر بحطب فيحطب ثم أمر بالصلاة فيؤذن لها ثم أمر رجلاً
يؤم بالناس ثم أخالف إلى رجال فأحرق عليهم بيوتهم فظاھره حواز
الاحراق بالنار ، ويمكن نسحه بحديث : لا تعذبوا بعذاب الله وذلك لأنه
لا يهتم إلا بما له فعله فيمكن اختصاصه بذلك لأنه قال : ثم أخالف إلى
رجال فأحرق الخ ، ولو كان الأصل عدم الخصوصية وأنها لا تثبت بالاحتمال ،
ولعل المراد حرق البيوت دونهم ، وقال : عليهم لأن احراقها صرر عليهم
بتألمون به ، وبلغه ﷺ أن ناساً من المنافقين يثبطون عنه الناس في غزوة
تبوك فبعث اليهم طلحة بن عبيد الله في نفر من الصحابة وأمرهم أن يحرقوا
عليهم البيوت ففعل طلحة ذلك ، واقتحم الضحاك بن خلفه من ظهر البيت
فانكسر رجله واقتم أصحابه فأفلتوا .

(ولا يحذر قتل مرید قتله وان بهيمة) له أو لغيره ، فان نفسه أولى
من حياة الحيوان ولا ضمان عليه (ويدفعه عن نفسه وان بكل ماله) بضرب
به ويتقى به ويعطيه فانه يدفع ذلك بما يتخلص به عنه ولا بأس عليه ان
أدى إلى قتله ، وهذا معنى قوله : ولا يحذر قتل مرید قتله ولا يفصده
بالقتل من أول الأمر إلا ان كان مما فاجأه ولا يطيقه إلا بالقتل أو لم بفاحش ،

أو بتلفه ان كان ممن يبغي ، والا فلا يدفعه بما يتلفه الا ان حاجاه
اذ لا يحذر كل ما يصرفه به عن نفسه من كل ما قدر عليه وان
سبع يشليه عليه أو أدى لتلفها أو ماله ،

لكن لا يطيقه الا بالقتل وان لم يقتله اهلكه فانه يقتله قصداً لينخلص منه
كما قال (أو) يدفع ذلك (بـ) قصد (تلفه) بالقصد (ان كان)
ذلك المريد للقتل (ممن يبغي) وهو الانسان البالغ العاقل (والا) يكن
ممن يبغي (فلا يدفعه بما يتلفه) مثل الطفل والمجنون والسكران والحيوان ،
وفيل : السكران بالخمور ونحوها من المحرمات عمداً يحكم عليه بحكم العاقل
لأنه يقاد بمن قتله في سكره ويحد اذا قذف أحداً حد القذف ، ويحد أيضاً حد
الشرب (الا ان فاجأه) وكان لا يطيقه الا بالقتل أو لم يفاجأه ، ولكن لا يطيقه
الا بالقتل ولو يقتله لأهلكه (اذ لا يحذر) أى لا يجوز له ان يحذر الا المال
فله ترك الدفع عنه ان كان تلفه لا يوصل الى موته (كل ما يصرفه به عن
نفسه) أو نفس غيره أو ماله أو مال غيره ، أى يصرف (من كل ما قدر
عليه) وكل الأول لعموم السلب .

(وان سبع يشليه) ، أى يعريه (عليه) ، أى على مريد قتله
انساناً أو بهيمة يغرى البهيمة على البهيمة وعلى الانسان (أو أدى) دفعه
(لتلفها) ، أى تلف نفسه (أو) تلف (ماله) ، ولا سيما تلف نفس غيره
أو مال غيره ، أى يجوز له دفاع ذلك ولو كان يؤدى الى تلف النفس أو
المال وبؤجر على ذلك ، وعبارة صاحب الأصل هكذا ، سواء في هذا
تلف نفسه أو ماله أو تلف بنى آدم أو أموالهم ، ومعناها أن له الدفع بما
ذكرنا لما ذكرنا ، سواء خاف تلف نفسه ان لم يدفع أو ماله أو نفس غيره
أو ماله ، ولكن الدفع بذلك أيضاً عندى اذا خاف الكسر أو العمى أو الصمم

ولا يفصد قتل حيوان أو تلفه أن دخل كزرعه ليفسده بأكل وليقصد صرفه ،
ولا يضمنه أن تلف به ، وأن لم ينته رده عنه بما قدر عليه من موصل
لصرفه عن ضرر ماله وأن بما يتلفه ، وجاز عمل مانع مريد الضرر . .

أو فوت عضو أو منفعة ، وقوله : إذ لا يحذر كل الخ كلية وعموم سلب
ولو تأخرت أداة العموم عن أداة السلب ، وأنما يصرف ذلك لسلب العموم
إذا لم يقيم دليل ، ولما قام دليل على عموم السلب في قوله تعالى :
﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ﴾ (١) ، حمل على عمومه .

(ولا يقصد قتل حيوان أو تلفه) أو عطبه (أن دخل كزرعه) أو
زرع غيره من سائر الأموال التي يأكلها الحيوان (ليفسده بأكل) أو غيره
(وليقصد صرفه) بكلام أو ضرب (ولا يضمنه أن تلف به) ، أي بصرفه
بصره أو كلام ولا ما أفسد من المال حين خروجه أو انتقاله فيه ولا ما فسد
برجله أو دابته حال دخوله للصرف ، وأن دخل في ماله ضمن له صاحب
الدابة ما أفسدت دحولا وخروجاً (وأن لم ينته) بالصرف بكلام أو ضرب
(رده عنه) ، أي عن المال (بما قدر عليه من موصل لصرفه عن ضرر ماله)
أو مال غيره .

(وأن بما يتلفه) ، أي بما يتلف ذلك الحيوان من عطب أو قتل أو
هروب (وجاز عمل مانع مريد الضرر) ، أي جاز للإنسان أن يعمل ما يمنع

(١) سورة لمعان : ١٨ .

ولو على مال الغير او متوهماً منه الضر كحائط وزرب مما ليس فيه

اتلاف نفس واقع فيه ،

مريد الضر (ولو على مال الغير) ، أى ولو كان المنع عن مال الغير ، ولا سيما ماله أو نفس غيره أو نفسه (أو متوهماً) عطف على قوله : مريداً ، سواء نَوَّن مانع ونصف به مريد ، ونَوَّن مريد وجعل الألف هو الذى يقلب البه التثنية وفقاً والسلام بعده جارة ، أو أضيف مريد للضر مألوف مع اللام بعدها ، أو أضيف مانع لمريد ، فالألف بعد مريد مع اللام بعدها وعلى الاضافة فالنصب على المحل ، أى جاز أن يسمع من تحققت منه ارادة الضر أو من توهم (منه الضر) ، أى ارادته ، أى خيف منه وتوقع ؛ وذلك المانع (كحائط) وخندق (وزرب) بأغصان السدر أو غيره من الشوك أو بالجرائد أو غير ذلك (مما ليس فيه اتلاف نفس واقع فيه) ، وهذا انما هو فيمن بجىء خفاء بحيث لا يكابر ولا يقاتل اذا رآه صاحب المال أو من أريد البغى عليه أو تفتن له ، بل بغير مجرد رؤيته أو تقطنه أو زجره وحفر الخندق للعدو سنة ، ويقاس عليه كل مانع ، واذا كان العدو ممن يكابر ويقابل جاز أن يحفر له ما يهلك فيه أو بصنع له ما يهلكه ، وجاز أن يعمل كما لا يهلك ولو كان يكابر أو يقاتل ، وانما قلت : ان حفره سنة لما وقع عليه الاجماع أو التواتر أنه حفر حول المدينة بأمره ﷺ ، ولم يكن اتخاذ الخندق من شأن رسول الله ﷺ وغيره من العرب ، ولكنه من مكائد الفرس ، وكان الذى أشار بذلك « سلمان » ، فقال : يا رسول الله انا كنا بفارس اذا حوصرنا خندقنا علينا فأمر النبى ﷺ بحفره وعمل فيه بنفسه ترغيباً للمسلمين ، ودام المسلمون على عمله وأبطأ على رسول الله ﷺ وعلى المسلمين فى عملهم ذلك ناس من المنافقين وجعلوا يورون بالضعف عن العمل .

• • • • •

وفي البخارى عن سهل بن سعد : « كنا مع النبى ﷺ في الخندق وهم يحفرون ونحن حمل التراب على أكتادنا » ، والكند بالمتناه ما بين الكاهل والظهر ، وفي بعض نسخ البخارى : أكبادنا بالموحدة النحنيه ، وهو موجه على أن المراد به ما يلى الكبد من الجنب ، أو المراد الشدة ، وفي البخارى عن أنس بعد كلام من الحديث ما حاصله : فاذا المهاجرون والأنصار يحفرون في غداة باردة فلم يكن لهم عبيد يعملون ذلك لهم ومعهم جوع وعطش .

وفي الحديث الذى رواه البخارى عن البراء بن عازب : لما كان يوم الأحزاب وخندق رسول الله ﷺ رأبته ينقل من تراب الخندق حتى وارى عنى التراب جلدة بطنه ، وكان كثير الشعر ، وفي البخارى من حديث جابر ابن عبد الله : انا يوم الخندق نحفر فعرضت كدية شديدة وهى - بضم الكاف - وتقدم الدال المهمله على المثناة التحية ، وهى القطعة الصلبة فجاءوا للنسى ﷺ فقالوا : هذه كدية عرضت فى الخندق ، فقام وبطنه معصوب بحجر ولبثنا ثلاثة أيام لا نذوق ذواقاً ، فاخذ النبى ﷺ المعول فضرب فعاد كئيباً أهيل أو أهيم بالشك من الراوى ، وجزم الاسماعلى بالأول ومعناها واحد وهو الرمل الذى بسيل ولا يتماسك .

ووقع عند أحمد والنسائى أنه قال جابر بن عبد الله : لما كان حين أمرنا رسول الله ﷺ بحفر الخندق وعرضت لنا فى بعض الخندق صحرة لا تأخذ منها المعاول فاشتكيننا ذلك لرسول الله ﷺ فجاء فأخذ المعول فقال : بسم الله تم ضرب ضربة فنثر ثلثها ، وقال : الله اكبر اعطيت معاتج الشام والله اسى لأبصر قصورها الحمر الساعة ، ثم ضرب الثانية فقطع ثلثا آخر

فان فعله ووقع فيه قاصد ضربه فهل يضمه ان هلك او لا ؟ قولان ، وضمن

غير

فقال : الله اكبر أعطيت مفاتيح فارس والله انى لأبصر قصر المدائن البيض الآن ، ثم ضرب الثالثة فقال : بسم الله فقطع بقيّة الحجر ، فقال : الله اكبر أعطيت مفاتيح اليمس والله انى لأبصر صنعاء من مكانى الساعة ، ووقع عند موسى بن عقبة أنهم أقاموا في عمل الخندق قريباً من عشرين ليلة وعند الواقدي أربعاً وعشرين ، وفي « الروضة » للنووى : خمسة عشر يوماً وفي الهدى النبوى لابن القيم : أقاموا شهراً ، قال ابن اسحاق : كان عمرو بن عبد ودّ العامرى اقحم هو ونفر معه خيولهم من ناحية ضيقة من الخندق حتى صاروا بالسبخة فبارزه علىّ فقتله ، وبارز نوفل بن عبد الله بن المغيرة فقتله الزبير ، وقيل : على ، ورجعت بقية الخيول منهزمة ووقع فيه فارس مع فرسه يريد الدخول فرجمه المسلمون حتى قتلوه .

(فان فعله) ، أى فعل الخندق ، ومثله المقابض ونحوه (ووقع فيه قاصد ضربه) فى بدنه أو فى ماله باخذ أو افساد (فهل يضمه ان هلك) أو زال عقله أو حدث فيه موجب دية ، ويعطى الأرض ان وقع ماله الأرض كجرح وكسر وزوال منفعة عضو ولو بفزع ، وأما غير ذلك فيلزمه به الضمان عند الله فقط ، وهو الفزع الذى لم يحدث عليه ما تجب به دية ولا أرض (او لا) يضمه لا دية ولا أرضاً ؟ (قولان) ، وجه القول الاول أنه عاجله قبل ان يشرع فى الفساد ، مثل من ظن أن انساناً برئ قتلته فعاجله بالقتل ، وظاهر صاحب الاصل اختيار الاول ، وكذا اذا أخفى له شوكتاً من سحر أو حديد أو جدار يقع عليه بوصوله اليه أو بمسه أو بغير ذلك مما بمكره فيه القولان ، (وضمن) فاعل ذلك (غير

قاصده ، ورخص اذ لم يقصده ، وجاز صرف الباغي عن اراده ، وان
بجعل حائل بينهما ولو حريقاً ، ويلجئه اليه او الى ما يقع عليه كجدار

قاصده) ، أى قاصد صره (ورخص) ان لا ضمان عليه (اذ لم يقصده) ،
أى اذ لم يقصد فاعل ذلك الضر ، وكذا الخلاف فى المسألتين فى فساد مال
القاصد للضر والحيوان القاصد للضر وفى مال غير القاصد وحيوانه ، وسواء
فعل ذلك لنفسه او ماله او لنفس غيره او ماله .

وفى « الديوان » : وان ترك الشوك تحب الشجرة او تحت حائط له او
جنانه من داخل فعطب السارق او غيره فهو ضامن ، ومنهم من يقول :
لا يضمن ، قلت : هو الصواب فى السارق ، وأما ما جعل خارج الحائط فهو
ضامن لما افسد وأما عبده او طفله او من دخل بأذن حيث لا يدخل الا بأذن
فهو ضامن ، وأما ما جعل من الشوك على جذع النخلة فلا ضمان عليه ،
وكذا ما جعل على الحائط ، وان حفر حيث لا يجوز له الحفر او وضع مضره
لا يجوز وضعها فعليه الضمان .

(وجاز صرف الباغي عن اراده) ، عن اراده الباغي ، سواء اراد
الصارف او ماله او اراد غير الصارف او ماله بكل ما أمكنه مما يهلكه اذا
كان هذا الباغي يكابر وبقاتل وبجاهر لا يرده رؤية او كلام (وان بجعل
حائل بينهما) ولو مخفى (ولو حريقاً) او حفيراً ظاهراً او مخفى
(ويلجئه اليه) بدفع او قتال او كلام او احتيال ما او يجعله فى طريقه
(او الى ما يقع عليه كجدار) بالقائه عليه اذا صار تحته او بسقوطه بلا

أو فيه كبت أو مطمورة بلا لزوم ضمان أن تلف به إذ جاز له دفاعه .

الفاء ، مثل أن يصنع ما بطأ عليه فيتحرك به الحائط فيقع (أو) إلى ما يقع هو (فيه كبت أو مطمورة) أو حفير ومقناض حديد أو غيره من عود وحبال (بلا لزوم ضمان أن تلف به إذ جاز له دفاعه) وذلك لأنه في حال الدفع ، أما لو قبض على الباغى وكان بعد لا يدافع فلا يقتل بالنار أو بالاغراق ، والله أعلم .

بساب

ان طلب باغ ببغيه فاحشة ، وان برجل او امرأة باخرى ، لا قتلًا
ولا مالا ، او بمذاكرة

بساب

أخسر

(ان طلب باغ ببغيه فاحشة) من انواع الزنى (وان برجل) ، اى
وان كان يفحش برجل ، و « الباء » للالصاق ، اى وان كانت برجل (او
امرأة) بالنصب ، اى او كان الانسان النأغى امرأة تفحش (باخرى) ،
اى تطلب الفحش باخرى ، ولا سيما رجل بامرأة او امرأة برجل ، وكذا
مريد قبلة او ضمة وان من فوق الثوب ، وانما بالغ برجل مع رجل مع ان
اللواط اعظم لأن الغالب الرجل بامرأة ، وكذا بالغ بامرأة مع اخرى لأن هذا
خلاف الغالب ولأنه دون الرجل مع المرأة ولو كان سحاق النساء زنى بينهن كما
ورد فى الحديث (لا قتلًا ولا مالا) ولا سيما ان قصدهما او أحدهما
او قصدهما مع الفحش او أحدهما معه والعطف على فاحشة (او بمذاكرة)

لا في فرج أو باستلذاذ وان بلمس أو كشفه لينظر اليه ، أو لعورته وان بلا تلذذ جاز دفاعه وقتاله وان من غير مبغى عليه ، أو اراد لغيره فعل ذلك

عطف على برجل (لا في فرج) ولا سيما في فرج (أو باستلذاذ وان بلمس أو كشفه لينظر اليه) بالبناء للمفعول فيشمل أن يكون الكاشف هو الناظر أو غيره بأن كشف انساناً لينظره غيره وذلك الكشف لغير عورته للتلذذ أو لغيره ولو لوجه المرأة أو كفها أو ما فوق سرة الرجل أو تحت ركبته (أو لعورته وان بلا تلذذ) ، ولا سيما بفصد التلذذ بنظر الكاشف أو بنظر المكشوف اليه ، وقوله : وان بلا تلذذ عائد الى قوله : اليه ، وقوله : أو لعورته كما قررته قبل قوله : أو لعورته (جاز) ثبت شرعاً أو بحسب ما يكون على الوجوب ككشف العورة مطلقاً وكشفها للتلذذ ، وما يكون على غير الوجوب ككشف غير العورة لغير التلذذ (دفاعه وقتاله) ولو ادى الى قتله أو فصد به بقتله اذ بغى بذلك كما قال في الأصل فانه يدفعه في جميع هذا ريقته عليه ، اهـ .

(وان) كان الدفاع والقتال (من غير مبغى عليه) بأن كان المدافع المقاتل غير المبغى عليه (أو اراد لغيره فعل ذلك) هذا معطوف على المبالغة دله فهو مبالغ به فكأنه قال : ولو اراد فعل ذلك لغيره ، أى ولو اراد الباعى بالكشف أن يحامع غيره مكشوفة أو يتلذذ غيره بمسه أو ينظره أو اراد أن بمسه غيره أو ينظره بلا لذة ، فقوله ، فعل ذلك مفعول اراد ، والاشارة عائدة الى المذكور من اللمس والنظر ، وهذه المبالغة داخلة في قوله : لينظر ، بالبناء للمفعول ، وصرح بها ليبين انه اراد دخولها فيه رانها غايه ، ويجوز ان يكون ينظر بالبناء للفاعل الذى هو الباعى ،

أو ببهيمة أو بنفسه ،

فيكون لا يشمل غيره فصريح بغيره بقوله : أو أراد لغيره فعل ذلك (أو)
 أراد أن يفعل ذلك المذكور من مذاكرة أو تلذذ أو لمس وان لغيره (ببهيمة)
 هي له أو لغيره بزنى بها أو تنكحه ، وقد تمكن لها سواء كان مريد ذلك
 لنفسه أو لغيره حراً أو عبداً ذكراً أو أنثى بالغاً أو طفلاً ، عاقلاً أو محنوناً ،
 فمن أراد ذلك لنفسه أو لغيره في بنى آدم أو بهيمة يقتل ، وانما حلّ قتله
 إذا أراد كشف رأس رجل أو أمة أو وجهه أو ساقه أو غير ذلك مما لبس عورة
 ولو لم يرد أن يتلذذ هو أو غيره بمس ذلك أو نظره لأن ذلك تعدد وبغى في
 جسد غيره فحل قتله لبغبه ، وانما حل قتل طفل أو مجنون على ذلك
 لأنهما صاروا بصولتهما إذا صالا كالسبع ، لكن إذا كان يرد هؤلاء الدفع أو
 الكلام فليفتصر عليه ولا يفصد قتلها ، ولكن ان أدى دفعهم للموت فلا
 بأس ، وان كان لا يردهم ذلك فلمن بفعل به ذلك أن يصبر إذا كان عبر
 كشف عورة وغير معصية بلمس أو نظر ، وكذا ان كان يردهم وله ان يدفع
 أو يقاتل ، وان كان معصية أو كشف عورة لزمه الدفع والقتال والعورة في
 ابواب البغى ، هي ما مرّ في الوضوء وفاقاً وخلافاً وتفصيلاً (أو بنفسه) ،
 أى يفعل في نفسه بنفسه ، مثل أن يدلك ذكر نفسه ببدن نفسه تلذذاً ، أو
 يديم نظره الى عورة نفسه أو يحكّ ذكره بفخذ ، ومثل أن يرى امرأة
 تدخل اصبعها أو عوداً أو نحو ذلك في فرجها أو غير ذلك من المعاصي فانه
 يجوز لمن رآه يفعل ذلك بنفسه أو يدفعه ان لم ينته بكلام ، ويقاقله لأنه من
 جنس البغاة بذلك ولو أدى دفاعه وقتاله الى موته ، ولا شيء على من دافعه
 وقتاله ، فان دافعه وترك فعل ذلك واشتغل بقتال مدافعه فله قصده بالقتل .

وينهى عن كل ما يلتذ به وان بغير فحش كركوب دابة أو كسرج
أو ما يرقد عليه أو ما يقعد ، ويمنع منه بلا قصد قتله واتلاف
لنفسه ، وان أبى حل ذلك منه ،

(وينهى عن كل ما يلتذ به وان بغير فحش) هذه « الواو » للحال
بذلك قيد ان ينهى عن كل ما يلتذ به والحال أنه غير فحش بالزنى ، بل من
سائر التلذذ بالانتفاع بأموال الناس ، وأما الفحش بالزنى ومفدمانه كالس
النظر تلذذاً ، فقد مرّ حكمه وتمثيله بعد بدل على ما قلت ، ولو كان لفظ
يلتذ والسياق يتبادر منهما أن مراده الفحش بالزنى ، مثل أن يحك عورته
للفراش أو للسرج أو الدابة ولا مانع من أن يريد هذا المتبادر (كركوب دابة)
لغيره (أو كـ) ركوب (سرج) لغيره على دابة نفسه أو دابة صاحب السرج
أو غيره (أو) رقاد في (ما يرقد عليه) مما ليس له (أو) قعود في
(ما يقعد) فيه مما ليس له أو انتفع بمال غيره فيما لا ينتفع به فيه ،
مثل أن بتوسد سرج غيره أو يرقد عليه أو يفرش ما يرقد فيه على دابة
يركب عليه ، وكشم مال الناس والنظر في مراة غيره .

(ويمنع منه) بكلام أو بدفع (بلا قصد قتله) بنوين قصد ونصب
مثل على المفعولية لا بالاضافة لئلا تدخل « لا » النافية للجنس على المعرفة
(واتلاف لنفسه) ، أى فعل ما يؤدي الى موته كالكاء من ماله في مهواة
أو ماء معرق ولا تفويت عضو أو منفعة عضو (وان أبى) أن ينزع عن ذلك
(حل ذلك) المذكور من قصد قتله واتلافه (منه) ، أى فيه ، أى حل فعل
ذلك به وذلك شرط أن يقاتل كما في الأصل ، وكأنه استغنى عن ذكره بذكر
الباء لأن المناسب لمن يدفع عن الشيء وبصر عليه أن يقاتل أو ضمن أبى
. حتى قاتل ، أو تجعل من للابتداء متعلقة بمحذوف حال ، أى حال ذلك

وينهى متعر في ملا أو حيث يصلى ،

ثابتاً منه أو وافعا منه ، أى فعل ذلك والحال أنه قد بدأ به ، وكذا يدفع عن ماله من يتصرف فيه ولو بقعود ولو بلا تلذذ ولا انتفاع ولو أدى دفعه الى موته ان أبى .

(وينهى متعر) بما هو منه عورة (فى ملا) جماعة ، وقيل : الملا الجماعة التى تملأ العيون لعظم شأنها ، وعليه فالمراد هنا مطلق الجماعة استعمالاً للمقيد فى المطلق ، وليس المراد أنه يحل التعرى عند الواحد فإنه حرام كما هو اطلاق نحريره ، واطلق التحريم فى قوله أيضاً بعد هذا أو يوصل لنظر عورته ، ولا يتوهم أحد أنه يحل التعرى عند واحد ، ويجوز أن يريد بالملا اثنين هو أحدهما فصاعداً (أو حيث يصلى) - بضم الياء واسكان الصاد - والنائب ضمير يعود الى الصلاة المعلوم من لفظ بصلى وفيه ضعف ، وفى نسخة للمصنف يصلى فيه بارجاع الضمير الى الظرف من الجملة التى اضيف اليها ذلك الظرف وهو ضعيف ، وعليها فالنائب هو فيها ، ومعنى يصلى يقترب من النار بالأعضاء ليزول عنه البرد أو يصلّى - بفتح الصاد وتشديد اللام - يعنى المسجد والمصلى ففى « الأثر » : بهلك متعرّ للكعبة ويعصى متعر للمسجد ، ومن تعرى لنار مشتعلة أو المصباح هلك أو للجمر عصى ، وفى رجل نعرى عند القمر وعند المصباح ، قال عبد الله بن لنت : يهلك ، وقال أبو الربيع سليمان بن يخلف : لا يهلك ، قال الله تعالى : ﴿ وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاسًا ۚ ﴾ (١) ، قال أبو محمد عبد الله ابن سجميمان : هذا اذا تعرى حيث يراه البلغ الصحيحو العقول .

(١) سورة الباء : ١٠ .

• • • • • او يوصل لنظر عورته لمتلذذ بها ،

وفي « الديوان » : يؤدب الطفل على القعود الى النار بغير أزار ،
وقد بسطت الكلام على ذلك في اجوبة سعيد بن خلفان أسوق كلامه ثم أقول
ومن غيره فادخل كلاماً منى في كلامه او المراد مصلى الناس لأن الكشف فيه
منع لهم فهو بذلك قاطع طريق .

(او يوصل لنظر عورته لمتلذذ بها) ، أى حال كون النظر لمتلذذ
بها ، أى حال ان الناظر متلذذ بها ، وهذا القيد مشكل لأن كشف العورة
حرام لمن يلتذ ومن لا يلتذ ، ولا يشتهى النساء ولو امرأه الا عند الأعمى وعند
النائم والطفل الذى لا يميز ، والجواب ان المفهوم اذا كان فيه تفصيل لا
يعترض به فيكون قد اقتصر على ما لا تفصيل فيه وترك ما فيه تفصيل
الى تفصيله ، فان من لا يلتذ بعضه يحرم الكشف عنه وبعضه لا يحرم كما
رايب ، الا ان النائم والسكران لا ينبغي الكشف عندهما لعلهما صاحبان او
بقي فبهما سىء من الصحو او حدث .

ويحتمل ان يقال : المراد بقوله : او يوصل لنظر عورته لمتلذذ بها انه
معرى حيث بظهر لمن اراد ان ينظر عورته تلذذا بنظرها ، وأما ان تعرى
حيث لا يكون ذلك كداخل ببتة وفي خلوة او ينظر اليها صبي لا يميز فليس
ذلك مما يقاتل عليه لكن لا يحسن ذلك ، وقد عد بعضهم التعرى في الخلوة
سعيरे ، والمرأه كلها عورة الا ما مر استثناءؤه ، وقد صح انه ﷺ قال :
اعندى عند ابن ام مكتوب فانه رجل أعمى ، تضعين ثيابك ، أى لا بضرک
ان بريلى بوبك عن رأسك او صدرك او ساقك او غيرهما .

وان لم يقصد استمكناً وينكل على ذلك ، وان عائد وابى حلّ دفاعه
وقتاله ، وكذا المتبرج وهو الكاشف لها ولو رجلاً ، ويؤدب على
غيرها ويمنع منه ولو مراهقاً او مجنوناً ان كشفها ، . . .

(وان لم يقصد استمكناً) ، اى وان لم يقصد كاشف عورته التمكن
لنظر من ينظره والتعرض لنظره ولا التعرض للزنى ، بل قصر ثوبه او
ربط رجله او اراد حر النار او تهاون بأمر العورة جهلاً او تهاون بمن حضر
او نحو ذلك ، ولا سيما ان اراد التمكن والتعرض للذين ذكرتهما .

(وينكل على ذلك) ان كان المكشوف من عورته هى العورة الكبرى ،
وهى الدبر او القضيب او ما حولهما (وان عائد وابى حلّ دفاعه وقتاله)
وان مات بذلك فلا بأس (وكذا) الانسان (المتبرج وهو الكاشف لها) ،
اى لعورته الكبرى (ولو رجلاً ، ويؤدب على غيرها) ، وهى العورة
المختلف فيها ، مثل الركبة والفخذ وما رق من الفخذ والسرة وما تحتها
وينهى وذلك على اطلاقه وغير العورة مما لا يكشف عادة اذا كشفه تبرجاً
او يفتن الناس به .

(ويمنع منه) ، اى من التعرى (ولو) طفلاً (مراهقاً) ولا سيما
ان بلغ (او) مميزاً داخلاً فى عام سابع او (مجنوناً) بالغاً او مجنوناً
مراهقاً او مجنوناً داخلاً فى العام السابع يؤدب كل على قدره ، ولا يضرب
مجنون غير بالغ ان كان لا ينفع فيه الضرب (ان كشفها) ، اى العورة
الكبرى او الصغرى ، واما غير العورة كراسه حال البرد او ما فوق ستره

ويدفع متلذذ ببهيمة او انسان وان لا بجسده كعود ، ويقتل عليه ،

مطلقاً فانه يؤدبه عليه ابوه او قائمه (ويدفع متلذذ ببهيمة او انسان وان لا بجسده كعود ويقتل عليه) ان ابى من الترك .

وفي « الأثر » : يحبس على الخمر في هذا الزمان اذا شموا رائحتها ، أى كما يحبس في زمان الامام وعلى النبيذ المسكر ، وقال أيضاً في الذى باتى البهائم وهو معروف بذلك أنه يضرب النكال ، واما في زمان الامام فانه يقتل ، وقال فيمن اقر أنه يشرب الخمر في هذا الزمان أنه يحبس ، وان ارادوا صربوه ما دون اربعين ، وقال أبو حكم : سمعت أنه يؤدب ، وقال فيمن اقر أنه شرب النبيذ المسكر ولم يسكر فانه يضرب ولا يشتغل بقوله أنه لم يسكر ، ومن اقر أنه يبيع الربا او يشتريها فانه ينكل ، ومن اقر أنه يأكلها فانه يحبس وينكل ومن وجب عليه مال فأبى أن يؤديه وذلك في موضع ليس فيه حبس ، فعن الشيخ أبى زكرياء : يخطون عليه حطة ويحجر عليه الحاكم أن لا يخرج من تلك الخطة حتى يؤدي ما عليه ، ومن قال لرجل : يا زاسى او يا ابن الزانية او يا كافر او يا ابن الكافر ، قال : ان كانت بينة على ذلك أخرج منه الحق وكل ما بفعله باللسان في الكتمان فهو ادب ، وان لم تكن له بينة حلف المدعى عليه أنه لم يتكلم بذلك ، وان أوقف عليه التهمة أخرج منه الحق ، ومن استمسك برجل أنه حل فبد جملة بالنعديّة او اقرّ هو أنه حله بالنعديّة ان كان بضرب النكال لان هذا نعدبة ، قال : لا ، وليس كل نعدبة يجب عليها النكال ، ولكن ما هو خفيف ، مثل هذا بضرب عليه الأدب ، ومن حبسه عامل الخط في السجن فكسر حجره قال : يضرب الأدب ولو كان يخرج في ذلك اليوم ولا

ولا تلزم مبغياً عليه تخطئة باغ بفعل فاحشة به ولا معرفة تحريمه ان لم
تقم عليه حجة به الا فيما فيه فوت النفس كما مر ، وحرمت عليه مطاوعة
مريد به فاحشة واستمكانه له ، ولو جهل حرمة ذلك . . .

يعد المسكر كما لا يجوز له فيما فعل ، فان قذف أحداً حدّ ، وان شتمه
أخرج منه الحق ، وان قتله قتل ، والحاصل أنه كالصاحي وغير المسكر ،
ومن استكره أحداً على الحمر فلا حد على الشارب ولا اثم .

(ولا تلزم مبغياً عليه تخطئة باغ بفعل فاحشة به ولا معرفة تحريمه)
أي تجريم ذلك الفعل (ان لم تقم عليه حجة به) ، أي بالتحريم ما لم
بطاوعه لأنه اذا طاع كان مقارفاً ، وكذا ان نظر الى عورة كاشفها يكفر
ولو لم يعرف حرمة ذلك لأنه يقارف بالنظر (الا فيما فيه فوت النفس)
الاستثناء منقطع . اذا اراد بالفاحشة الزنى وما يلحق به من مس وكشف
ومتصل ان اراد به مطلق ما لا يجوز والا المال فانه يجب معرفة تحريم
المسال بالتوحيد (كما مر) اول الباب الذي قبل هذا انه لزم مبغياً عليه
تخطئة الباغي اذ لزمه من اول بلوغه معرفة نحرى دماء الموحدين وأموالهم ،
ومر أيضاً في قوله : ان كان قوم بمنازلهم الخ ، ما نصه : حرم عليهم الشك
في سفك دمه وضاق عليهم العلم بتخطئته .

(وحرمت عليه طاعة مريد به فاحشة) كزى ولس لشهوه وكشف
لنظر وغير الزنى أيضاً (واستمكانه له ولو جهل حرمة ذلك) الفعل او المذكور

وهلك ان فعل وفرض عليه دفعه ولو جهله ، ولا يعذر بجهله ولا في ترك
الفرض جاهل بفرضيته ، ولا يكون التقدم لعمل فرض وان موسعاً ذنباً
ولا خطاً

من الفاحشه والمعنى واحد ، (وهلك ان فعل) ، اى طأوع أو اسمكن
(وفرض عليه دفعه ولو جهله) ، اى جهل التحريم لذلك الفعل أو ولو
جهل فرض الدفع (ولا يعذر) بجهله لفرض الدفع اذا قارف بالمطاوعه
والاسنمکان لأنه يعذر الانسان بجهل الموسع ما لم يفارف بفعل أو بقول
ما لا يجوز منه أو اعتقاد أو تقرر لما لا يجوز ، أو لا يعذر في ترك الدفع
(بس) سبب (جهله) التحريم ، بعنى أن جهله التحريم لا يكون سبباً
لعذره في ترك الدفع .

(ولا) يعذر (في ترك الفرض جاهل بفرضيته) فالفرض هنا الدفع ،
ولا يعذر بتركه ، ويجوز رفع جاهل ببيعذر الذى ذكره المصنف وعليه فلا
صمير فيه عائد الى المبلغى عليه ، فالواجب على المبلغى عليه أن بدفع ولا
بطأوع ولا بنمكن لفعل الباغى ، ولا يعذر بجهل ذلك ، وانما يعذر بتخطئة
الباغى لا يقطع عذره ان لم يحكم عليه بالخطأ لعدم قبام الحجة عليه .

(و) ان قلت : كيف وجب عليه الدفع وعدم التمكن وعدم الطوع مع
عدم وجوب تخطئة الباغى اذ لم تقم عليه الحجة ؟ قلت : (لا يكون التقدم) ،
اى القصد (لعمل فرض وان موسعاً ذنباً ولا خطاً) ولو تقدم اليه بلا معرفة
بأنه فرض والذنب والخطأ على جهل فرضيته لا على التقدم ، فلا يشمل
قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾ ، فالتقدم للدفع ولك
التمكن وتركك الطوع واجبات لا ذنب فبهن ولو كان قبل البغى موسعاً له في

- 177 -

فصل

يعلم مراد باغ "اقتل" أو اكل أو فحش بضربه بيده أو بما فيها
من سلاح أو به خارجاً عنها كرمى ،

فصل

فيما يعلم به مراد باغ

(يعلم' مراد باغ ا) هو (قتل) أم ضر في البدن دون القتل (أو اكل)
للمال ، أي اخذ" له ولو بافساد أو اتلاف (أو فحش بضربه) متعلق بعلم اذا
ضربه علم أنه أراد ماله أو بدنه لفحش أو غيره أو كليهما (بيده) أو رجله
أو راسه أو عضه بأسنانه أو بقعوده عليه أو بضربه بظهره أو مقعدته أو
ركبته أو غير ذلك (أو بما فيها) ، أي في اليد (من سلاح) كسيف
وخشبة ورمح مما هو متصل باليد (أو به) ، أي بالسلاح (خارجاً عنها) ،
أي عن البدن (كرمى) بسهم أو حجر من يد أو من منجنيق في يد وبندقية
وغير ذلك ، وكترمى بانفصال عنها بما يضرب به عادة متصلاً ، مثل أن

ولو وقع بلباس المضروب أو سلاحه أو دابته أو أفسد به ماله فيحل
 له بذلك قتله ،

يرميه بسيف أو خشبة أو رمح كما يرمى بحجر ، وعبارة الأصل إذا ضربوهم
 بأيديهم أو بما كان في أيديهم من السلاح كله والوجه إذا ضربوهم بما
 ذكرنا من السلاح وهو خارج من أيديهم الخ ، ومعناه - والله أعلم - ما ذكره
 المصنف بأن يشمل قوله : بأيديهم الضرب بنفس اليد والضرب بالسلاح
 متصلًا باليد غير خارج عنها ، ويريد بقوله : أو بما كان في أيديهم من
 السلاح كله الضرب بما في اليد مع رميه وانفصاله ، وفسر هذا بقوله :
 والوجه الخ ، أى وكيفية الضرب بما في اليد من السلاح غير متصل بها أن
 يضرب بما فيها راميًا له ، ويجوز أن يريد بقوله : بأيديهم صورة مجرد
 اليد ، ويدخل صورة الضرب بالسلاح غير مرمى بالأولى ، أو يريد بقوله :
 بما كان في أيديهم من السلاح الضرب بالسلاح غير مرمى ، فيريد بقوله :
 والوجه الخ ، أن الوجه الآخر الضرب بالسلاح مع رميه الخ ، والله أعلم .

(ولو وقع) ما به الضرب من يد المضروب قريباً منه أو جاوزه أو بمينا
 أو شمالاً أو فوق قريباً منه أو (بلباس المضروب أو سلاحه أو دابته) أو
 ما يتقى به كالدرك (أو) ماله - (أفسد به ماله) حيواناً أو غيره من
 العروض أو الأصول ، ولا سيما أن وقع في جسده ، وكذلك أن وقع في جسد
 غيره أو مال غيره أو لباسه ولو لم يقصد ذلك الذى وقعت اليه لأن ذلك
 بغى ، وكذا لهذا الذى وقعت اليه يجوز له القتال لأن ذلك بتقى
 (فيحل له بذلك قتله) قصداً ، وكذا لغيره ، ويعلم بذلك أن قصده القتل
 أو الضرب في البدن وأن وقع على المال بفسده أو بأخذه علم أن قصده
 المال ، وأن كشف العورة أو دخل على النساء علم أن قصده الفحش ،
 وقد يفصد ذلك كله وعلم ذلك القول بتقى إذا ضربه الباغى فبتخطى أن

وجوز ولو لم تصل الرمية اليه ، وقيل : اذا شهر سلاحه اليه ،
 وقيل : اذا صفف البغاة او اغاروا او اظهروا السلاح ، . . .

شاء اليه فيضربه هو ويحل دمه فايًا ما فعل من ذلك فقد اراده ، ولو اراد
 غيره معه او اراد غيره فقط .

(وجوز) قتله (ولو لم تصل الرمية) - بكسر الميم وتشديد
 الياء - ، أى الشئ المرمى ، أو باسكان الميم وتخفيف الياء على معنى لم
 يؤثر فيه رميه ، أو معنى لم يصل فيه مرميه على أن المصدر بمعنى مفعول ،
 أو بقدر مضاف ، أى لم يصل فيه سلاح الرمي وهو ما رمى به أو ذو الرمي
 وهو ما رمى به (اليه) ، أى وقيل : يقتل اذا رمى ولو لم تصل الرمية
 الى بدنه ولا ثوبه ولا سلاحه ولا دابته ولا ماله ولا غير ذلك من بدن أو
 مال ، ووجه القول الأول أن البغى يستحق بالوصول فيؤخذ على الباغى
 به ، ووجه الثانى أنه قد قصد البغى وشرع فيه وفعل فعلاً لم يؤثر فلا
 ينتظر الى أن يؤثر لأن الغرض بالقتال والقتل دفع تأثير البغى .

(وقيل : اذا شهر سلاحه) وزحف به (اليه) قتل لأنه ليس بعد
 شهره الى القتال والقتل به فلا ينتظر حتى يفعل فعلاً ربما كان فبه الموت
 أو تائر ، (وقيل : اذا صفف البغاة) بعضهم بعضاً ، ويجوز كون صفف
 بمعنى صف ، أى اصطف فهو من موافقة المجرى (أو اغاروا) على ما
 وحدوا من مال أو بنى آدم كأطفال وعبيد ونساء ، أو اسرعوا المشى اليهم ،
 فان الاغارة تطلق على الاسراع والعدو ابضاً وهو الكثير ، (أو اظهروا
 السلاح) كاخراج السهم من الكنانة وتركيبه بالقوس ، وخراج البندقية أو
 البارود والقائمة في المكحلة ، وخراج السيف من الغمد ، حل قتالهم وقتلهم

وكذا ان استخفوا البغى ، وقيل : اذا حجر عليهم ان لا يجاوزوا اليه
موضع كذا مما يجوز له تحجيره عليهم والتجاوزا اليه . . .

قلت : وكذا ان فعلوا ذلك ولم يصفوا على هذا القول فليس التصفيف
قيداً ، ولعله ذكره لانه الامر الغالب عندهم ، ويحتمل ان يريد بالاغارة
ان يغسوا القوم على هيئة الحرب بدون ان يعطوهم اماناً وبدون ان
يؤمنوا خائفاً .

(وكذا ان استخفوا البغى) اظهروا البغى بسرعة ، مثل ان يصيحوا
صياح الحرب ويضطربوا ويتنادوا تنادى الحرب قاصدين المال او النفس
لان ذلك فعل بغى مفتاح لقتل نفس واخذ مال واتلافه ، (القيل : اذا حَسَجَر
عليهم ان لا يجاوزوا اليه موضع كذا) بالخط او غيره او يكون هو في
نفسه منمياً يكون حداً (مما يجوز له تحجيره عليهم) مما هو ملك له
لا لهم ، هذا اذا لم يعلم انهم بغاة وانهم جاءوا للبغى فله ان يحجر عليهم
ان يصلوا موضع كذا ولو في اموالهم ، اعنى اموال البغاة ، او ان يتحركوا
من موضعهم الى جهة او غير ذلك من انواع الحجر كما مر لى في قوله :
باب : لزمت طاعة وال بامر من ينظر الخ .

(والتجاوزا اليه) عطف على حجر بـ « الواو » لا بـ « او » ، اى
جاء البغاة الى المبغى عليه او الى الموضع فاستعمل الالتجاء الموضوع للتحصن
بالمجئ الى الشيء فى مطلق المجئ ، اسعمالاً للمقيد فى المطلق ، ويجوز
ان يريد بالالتجاء التجاء المبغى عليه الى موضع يحل له ولو لم يكن ملكاً
له ، ورد ضمير الجماعة للمبغى عليه لان المراد الجنس ، وفى نسخة بـ

وجاوزوا الخط أو الحد وقصدوا ماله أو قتلوا نفساً أو أفسدوا شيئاً

وان لخاصة ، وهذا في أول

« أو » وهو المناسب لهذا الوجه ، وعليه فالواو بمعنى أو ، (وجاوزوا الخط أو الحد) عطف عام على خاص أوقعه باو والأكثر بالواو ، (وقصدوا ماله أو قتلوا نفساً أو أفسدوا) ، أى البغاة (شيئاً) فى بدن أو مال (وان لخاصة) ، أى لواحد من المبغى عليهم ولا سيما لعامتهم ، وسواء فعل ذلك خاصة البغاة أو عامتهم ، ويحتمل أن يريد بقوله : لخاصة ما يشمل ذلك ، أى وان كان ما ذكر من الفعل والمفعول فيه لخاصة ، فإنه اذا افسد مثلاً يد بخاصة فاليد للخاصة ، واذا افسد جوارح ناس فتلك الجوارح للعامة .

وذكروا - رحمهم الله - أن المعتزلة أرادوا غدر أيوب بن العباس بعد انهزامهم ، وقالوا : ان فتیان الحى رغبوا ان تلاعبهم على فرسك ، فقال أيوب : أجل ، ثم ان فتیان الحى ركبوا خيلهم فتناولوا قضباناً يترامون بها وفبهم رجل شجاع قد تكفل لهم بغدره فلاعبهم فلم يشعر الا والرجل خلفه فد شد عليه بالرمح فتغافل عنه أيوب حين علم به ، فلما أراد أن يخبره انقأ أيوب ضربته وشد عليه أيوب فقتله ، وحمل على أصحابه فقتل منهم ثمانية ، ثم حمل مرة أخرى فقتل ثمانية أخرى ، فصاح بنساء الحى : هل يكفيكن أو ازيدكن ؟ فقلن : قد اكتفينا ، ولم ينكر عليه عبد الوهاب - رحمه الله - والمسلمون ذلك لأن ذلك الشجاع قد زحف اليه لبضربه ، ولأن قومه قد تمالئوا على قتله وعاملوه باللعب مخادعة .

(وهذا) ، أى هذا الذى ذكرناه من الخلاف وقصد المال أو النفس (فى أول

ابتداءً بغى ، ويقااتل سابق حربه وبغيه حيث وجد بدون ذلك ، وعلى اى حال كان ، ويعرف باغ بما مر ويقول : جائز عليه كامام وان لشراء او احكام ، وكمنظور اليه وبكل من جاز عليه قوله ،

ابتداءً بـغى (أو بعد بغى قد ناب منه الباغى) ويقااتل سابق حربه وبغيه (، اى من تقدم منه حرب" وبغى ، اى او بغى دون حرب ، واصر" على ذلك ، ومراده بالحرب الحرب الواقعة مع البغى الذى ذكره ، مثل ان جاء يزيد فحشاً او مالا" فقاتل فذلك بغى وقع معه حرب (حيث وجد) الا فى الحرم فلا يقااتل فيه الا من قاتل فيه فى حاله فانه يقااتل فيه فى حين قتاله ، وكذا المساجد ، ويحاصر فيها حتى يخرج (بدون ذلك) المذكور من وصول الرميّة او شهر السلاح او الاصطفاف واظهار السلاح او الاستخفاف او الحجر عن مجاوزة الحد ، او قتل او افساد ولا سيما ان وجد ذلك .

(وعلى اى حال كان) ولو فى حال الصلاة او الصوم او النوم ، ولا ضير فى نقض صلاتهم بقتلهم وزلزلتهم لانهم دخلوها وفى ذمتهم ما اباح دماءهم .

(ويعرف باغ بما مر) فى الباب من ضرب او شهر سلاح او اصطفاف او ما بعده (ويقول جائز عليه) بالاضافة ، اى ويقول من يجوز عليه قوله (ك) البينة العادلة ، وخبر الامناء والشهرة و (امام وان لشراء) او دفاع (او احكام) ، ولا سيما امام عدل .

(وكمنظور اليه) كقاض ومفت ووال (وبكل من جاز عليه قوله) من كل متول وكل مصدق وبأمانة ، وبجوز ان يربد بقوله : بما مر ،

ويبرأ منه بذلك ،

ما مرّ في الباب وغيره كالشهرة والأمانة والتصديق والاقرار ، وكالمشاهدة ، وسواء في ذلك قال : ما ذكرنا هو باغ أو وصفه بفعل هو بغى ، أو قال : أنه صحّ عندي بالأمناء أو بالأمين أو بالاقرار بغيه ، وقيل : لا يقبل في ذلك إلا أمبنان ، والاقرار والامام ونحوه كالحاكم والقاضي ، ويشترط للامام ونحوه على هذا القول ان يقول : صحّ عندي بغيه ، وان قال : سمعت أو شهد عندي انّه هود لم يقبل عنه .

وفي « الأثر » : اذا قال الحاكم لجلسائه : اجعلوا السياط لهذا الرجل فلا يجعلوها حتى يقول : تمّ عندي أنه فعل كذا وكذا ، وأما ان قال : فعل كذا وكذا ، أو سمعت أنه فعل كذا وكذا فلا ، لأن هذا منه مثل الشهادة ، الا ان اقر ، وذلك ان كان الحاكم متولى ، والا فحتى يقر الفاعل ، ومن أفسد في أموات البغاة فعليه دية ما أفسد لورثتهم ، وان لم يعلموا فللفقراء او بيت المال ، اهـ .

(ويبرأ منه بذلك) ولو شهد به أو أخبر به أمين واحد أو مصدق غير امين ، وذلك على القول بالبراءة بالأمين الواحد وهو ضعيف ، وزاد هنا السراة بغير الأمن اذا صدقوه ، والصحيح أنه لا يبرأ الا بالأمينين أو بالمشاهدة أو بالاقرار أو بالشهرة ، وأما الأمين الواحد أو المصدق أو الأمانة وبحو ذلك مما مرّ فيقتل به ولا يبرأ منه ، وهذا كما قيل انه ان أقرّ رجل بقتل رجل ، أو أقرّ رجلان به فانهم يقتلون باقرارهم ويبرأ منهم ، ولا يحسم مال المقتول ولا تنروج زوجته ، وان أقرّ ثلاثة قتلوا وبرئ منهم

ويحل به قتله ومن معه ولو معيناً له وان بلعب بآلة كمزمار ، وان لم يشهد ابتداءه فلا يقاتله ، ومن وجد من أصحابه حتى يعرف بغيه او يأمره بكف فلم ينته ، وكذا المعين لا يقاتلهم

وقسموا ماله ونروجت زوجته ، وقد ضرح الشيخ أحمد بن محمد بن بكر - رحمهم الله - أنه لا يبرأ ممن نسب اليه البغى بذلك الا بالبينة العادلة او المشاهدة ، اى كما يبرأ منه باقراره .

(ويحل به) ، اى بالبعى (قتله) ، اى قتل الباعى حل قتله (ومن معه) فى بغيه (ولو) مكثراً فقط بجيشه او (معيناً له) ، وان بلعب بآلة كمزمار (وطبل وغناء وتحريض وسوق دواب وسقى ماء ومداواة الجرحى) (وان لم يشهد ابتداءه) ، اى ابتداء البغى (فلا يقاتله ، ومن) ، اى مع من (وجد من أصحابه) ، اى من أصحاب الواجد الذى لم يشهد ابتداء البغى ، وذلك ان يجد الرجل أصحابه يقاتلون قوماً فلا يقاتل معهم اذ لم يشهد ابتداء بغيه (حتى يعرف بغيه) باقرار او بيان او امارة او غير ذلك مما مر (او يأمره بكف) وذلك انه اتهم بالبعى ، فلو اتهم أصحابه لأمرهم (فلم ينته) فاذا لم يعرف ابتداءه فليأمره يكف ، فاذا أمره بالكف فلم ينته حكم ببغيه وحل قتاله وسفك دمه ، فان الواجب عليه ان يكف ويبين حاله لمن أمره بالكف ولو كان محقاً ، فاذا بينه ولم يصدقه الذى أمره فليس عليه غير ذلك وله الرجوع للقتال ، وان كان مبطلاً وجب عليه الكف امر به او لم يؤمر .

(وكذا المعين) ، اى المشارف للاعانة بان جاء ليعين او طلب ليعين (لا يقاتلهم) ، اى لا يقاتل الذى وجدهم يقاتلون الذى جاء ليعينهم او طلبوه

ان لم يشهد ابتداءه حتى يعرفه ببعيهم من لم يقاتلهم ، وجوز ان كان المعان
امينا ان يقاتل معه بقوله : انهم بغاة علينا ، ويبرا منهم ، وجوز بدونه ،
رفيل : يقاتل مع اصحابه ، وان لم يكن فيها اماناء ان صدقهم ، . .

ان يعيهم (ان لم يشهد ابتداءه) ، اى ابتداء البعى (حتى يعرفه)
- بتشديد الراء - (ببغيهم) ، اى حتى يعرف ابتداء البغى ببغيهم ، اى
حتى يعرف ان ابتداءه حصل بهم وتصوّر ببغيهم (من لم يقاتلهم) من
ناعل يعرف ، ولا بنصت لقول المعانين ان هؤلاء بغاة ولو كان قائل ذلك
من المعانين متولى ، لانه مدّع ولو كان المعانون كلهم متولين .

(وجوز ان كان المعان امينا ان يقاتل) المعين من اصحابه او غيرهم
(معه) من بغوا (بقوله :) اى بقول المعان (انهم بغاة علينا ويبرا منهم)
بقوله الامين الواحد بمعونة الحال ، لان الاصل ان لا يقاتلوا المتولى .

(وجوز) ان يقاتل معه (بدونه) اى بدون قوله : انهم بغاة علينا ،
برا منهم بحالهم صاحب هذا القول اكتفى بوجود الامين يقاتلهم .

(وقيل : يقاتل مع اصحابه) ، اى مع قومه سواء صاحبهم او لم
يُصاحبهم وكذا غير قومه ممن صاحب او لم يصاحب ، وكأنه اراد من هو
اصدد ان يكون صاحباً له في القتال (وان لم يكن فيه اماناء) ولو كانوا كلهم
البراءة (ان صدقهم) في قولهم : انهم بغاة علينا ، ولو لم يقل الا واحد ،

وجوز بدونه ان رأى منهم امارة بغى ، وان رآها فى الفريقين امرهما
بالكف ، ولا يعين واحداً على آخر ، ولا يبرأ منهما حتى يتضح له الباغى
منهما ،

ويبرؤن منهم بحالهم ، وكذا ان قال له واحد من غيرهم : انهم بعاة ، وان
اختلفوا هم أو غيرهم أو هم وغيرهم اعتبر قول الأمانة ، وان اختلف
الأمانة رجح بزيادة الأمانة والكثرة ، وان اختلف غير الأمانة رجح بالفرق ،
الى الأمانة وبالكثرة .

(وجوز) ان يقاتل معهم (بدونه) أى بدون القول ، أى بدون ان
يقولوا : انهم بغاة علينا ، ويجوز عود الضمير للتصديق فيكون نفياً للملزم
بنفى اللازم البيانى ، وارادة النفى هو لفظ دون ، فكأنه قال بدون التصديق
لعدم قولهم انهم بغاة فضلاً عن أن يصدقهم ، فانه اذا لم يكن القول لم
يكن التصديق (ان رأى منهم امارة بغى) كروية اسير فيهم ، ومال من
مقابلهم ، ومجئ الى حريمهم ، ويبرأ منهم بحالهم ، والبراءة بحالهم
من نوع البراءة بالمشاهدة .

(وان رآها) أى امارة البغى (فى الفريقين امرهما بالكف ، ولا يعين
واحداً على آخر ولا يبرأ منهما حتى يتضح له الباغى منهما) بالاقرار
أو البيان بأنه باغ ، أو أنه فعل كذا فوجد بغياً فبرأ منه أو بصح بذلك أنهما
باغيان فيبرأ منهما معاً ، وأن كانوا فى البراءة قبل ذلك هم أو بعضهم فلا
يجب تجديد البراءة ، ولكن يجب على من أخذ أن ذلك بغى أن يعلم أنه
خطأ ومعصية كبيرة ، بل يجب عليه كما مر أول البلوغ معرفة تحريم دم

فمن لم يكف فهو باغ حل قتاله ان كف غيره ، وكذا ان بغت الفتتان فكفت
احدهما دون الأخرى فهي باغية يحل قتالها ولو فيهما أمناء ، • •

المسلم وماله ، وانما لم يبرأ منه بالامارة لوجودها من الجانبين فسقطت ،
فاذا رأى فيهما أمانة البغى وأمرهما بالكف (فمن لم يكف فهو باغ حل
قتاله) وقتله (ان كف غيره) ويبرأ منه ، وان لم يكف غيره فلا يحل قتاله
ولا يبرأ منه ان كان هو أراد الكف فقاتله غيره ، او كف ولم يكف غيره
فرجع يقاتل ، فان أمرهما بالكف وامتنعا جميعاً من الكف فانه يبرأ منهما ،
فان كانت له قوة قاتلتهما معاً ، والا فله الترك ، وله قتال احدهما لبغيتها
بعدم الكف لا بنية اعانة الأخرى عليها ، واذا هزمها رجع يقاتل الأخرى ،
ولا يجاوز منعهم بالكف عن القتال ولكن يمنعهم أولاً فان لم يكفوا قاتلهم •

(وكذا ان بغت الفتتان فكفت احدهما) بأمر أحد لها أو لهما
بالكف (دون الأخرى فـ) بهذه الأخرى التي لم تكف (هي باغية) أى
باقية على البغى (يحل قتالها) وقتلها لا يسقط عنهما اسم البغى الا بالكف
(ولو) كان (فيهما أمناء) أو احدهما أو كانت احدهما كلها أمناء
أو كلتاهما ولا سيما ان لم يكن الأمناء في هذه ولا في الأخرى ، وقيل :
ان كان الأمناء في واحدة حكم لها ، وان كانوا فيهما رجح بالكثرة أو
بريادة الأمانة ، وسواء في أحكام الكف في هذه المسألة والتي قبلها في
كلام المصنف والمسألة التي ذكرتها ان تكف فرقة أو بعضها وتكف الأخرى
أو بعضها ، وان بكفوا جميعاً ، وأن لا يكفوا جميعاً ، فان كف
بعض فرقة ولم يكف بعض قتل البعض الذي لم يكف وبريء منه

وكذا ان كفّ بعض فرقة ، وان بغى قوم على قوم وقتلهم من بغوا عليه
حتى وصلوا اموالهم فاكلوها فدهمهم البغاة على اموالهم لم يحل لمبغى
عليهم قتالهم على اموالهم حتى يردوها اليهم او يتبرعوا منها ، وان
قاتلوهم بعد الرد او

الا ان كفّ او أراد الكف فقاتله بعض من الاخرى ، او كل الاخرى ، ورجع
في القتال ، وأشار الى ذلك بقوله : (وكذا ان كف بعض فرقة) دون بعضها
ولم تكف الفرقة الاخرى او بعضها يقاتل البعض الذى لم بكف ، وسواء في
الذى يأمرهم بالكف ويقاتل من تحقق بغيه ان يكون اماما او غيره .

(وان بغى قوم على قوم) في مال او نفس (وقتلهم من بغوا عليه)
واتبعهم (حتى وصلوا اموالهم) ، أي اموال البغاة (فاكلوها) ، أي
أتلفوها بالأخذ أو بالافساد أو قاتلوا من بغى عليهم وافترقوا وعدلوا الى
اموالهم فاكلوها أو لم يقاتلوا من بغى عليهم وذهبوا الى اموالهم فاكلوها ،
وكذا ان أخذوا اولاد البغاة أو نساءهم أو عيبرهن (فدهمهم البغاة على
اموالهم لم يحل لمبغى عليهم قتالهم على اموالهم) أو على اولادهم أو سائهم
أو غير ذلك ، أي لم يحل له قتلهم والحال أن عنده اموالهم أو غيرها ولو
كان يقاتل لما فعل به البغاة أولا لأنه بغيه وهو ثانياً صيرره مبطلاً وجعل
للباعي عليه الاول عليه سبيلاً (حتى يردوها اليهم او يتبرعوا منها) ،
أي ينتفوا منها .

(وان قاتلوهم) ، أي قاتل البغاة الاولون الباغين الآخرين (بعد الرد او

الابراء حل قتالهم ، وهذا الذى يحرم به قتل البغاة ان فعله عامة من بغى عليهم او من ينظر اليه منهم او قائدهم كامامهم ، وان اكلها من لا ينظر اليه لم يعتبر ، وجاز لغيره قتالهم ، ولا يحرم ذلك منهم ما حل لهم الا لمن تناول منها ،

(الابراء) اى بعد ان ردّ الباغون الآخرون اليهم ما أخذوا ، او بعد ان برّعوا انفسهم من ذلك بانتفائهم عنه (حلّ قتالهم) لأن قتالهم بعد الرد او الابراء بغى ، (وهذا الذى يحرم به قتل البغاة) من أخذ مالهم او اولادهم او نسائهم او من لا يحل لهم بغيه انما ثبت (ان فعله عامة من بغى) بالبناء للمفعول (عليهم او من ينظر اليه منهم او قائدهم كامامهم) وذكر القائد والامام ونحوه بعد ذكر المنظور اليه هو من ذكر الخاص بعد العام لشمول من ينظر اليه منهم .

(وان اكلها) او أخذ غيره (من لا ينظر اليه لم يعتبر) أكله وأخذه (وجاز لغيره) من أصحابه الذين وقع عليهم البغى أولاً وغيرهم ولا يردون عنه (قتالهم) ، اى قتال البغاة الأولين على بغيتهم الأول ان حاز القتال عليهم ، مثل ان يكونوا قد أخذوا أولاً مالاّ أو غير مال ، وكان ذلك عندهم لم يتلف ولم يغب ، ومثل ان يكونوا ممن يقتل سرّاً وجهراً ولو جاء الأولون بقاتلون لأجل ما فعل بهم من لا ينظر اليه لو كان هذا الذى فعل مع غيرهم فحاء الأولون بقاتلونه او بقاتلون الكل ، ولكن لا يفصدون حمايه من فعل ذلك (ولا يحرم ذلك) الذى فعله من لا ينظر اليه (منهم) ، اى عنهم او حال كونه صادراً منهم ان فعله بعضهم (ما حل لهم) من قتال الباغى الأول (الا لمن) ، اى الا على من (تناول منها) ، اى من الأموال ، وكذا غيرها فانه لا يحل له قتال الباغى الأول حتى برد أو

وان لم يعرفوا ارباب الاموال اخذوها من يد اخذها وحرزوها حتى
يجدوه ، وان قاتلوهم بعد ان ردوا اليهم اموالهم او بعد ما نزعها
المسلمون من اخذها فهم بغاة على حالهم ،

يتبرا لانه قد جعل على نفسه للبغاين الاولين سبيلاً باخذه ما لا يحل له ،
ولزم اصحاب من فعل ذلك أن ينزعوا منه ما اخذ ويردوه لصاحبه وجار
لغيرهم أيضاً .

(وان لم يعرفوا ارباب الاموال) ونحوها ، اى اصحابها (اخذوها
من يد اخذها وحرزوها حتى يجدوه) وان ايسوا فلهم تصديقها على الفقراء
وحرزها لعلهم يوجدون ، وجاز لهم اطلاق ما ليس مالا ان كان يملك امر
نفسه ولا يضيع ، وانما لم يعتبر ما ينظر اليه في بعيده على الباغى الاول
فحل القتال لغيره لتقدم بغى الباغى ، بخلاف ما اذا جاء ناس لبغى فابتدا
منهم القتال او البغى من لا ينظر اليه فانه يعتبر ويحل للمغى عليه
قتال الكل .

(وان قاتلوهم) ، اى قاتل البغاة الاولون هؤلاء المبغى عليهم (بعد
ان ردوا اليهم اموالهم) او غيرها ، اى بعد ان ردها من اخذها من البغاة
الاولين بنفسهم او بارسال او انتفاء (او بعدما نزعها المسلمون) الذين هم
اصحابهم او غيرهم (من اخذها) لبردوا اليهم ، او كانوا قد نزعوها من
اخذها وردوها وعلم اصحابها انها نزعوا لترد لهم وغير المال كامال
(فهم بغاة على حالهم) حالهم الاول الذى بغوا به اولاً فانه يحل قتالهم
ان كان معهم مال او غيره اخذوه اولاً ، ولا سيما وقد احدثوا قتالاً آخر
او بغياً آخر لا يحل لهم او كانوا ممن بقتل سرّاً وحرراً .

وكذا ان لم يقدرُوا عليه ونفوه من جماعتهم جاز لهم قتالهم لا على من
أخذها ، فان عجزوا عن نفيه قاتلوا على أنفسهم لا على قصد الأخذ
الظالم ، وقيل : ان كان أصل قتالهم على بغى ولم يقصدوا منع تلك الأموال
من البغاة

(وكذا ان لم يقدرُوا) ، أى المسلمون (عليه) ، أى على أخذ
ذلك ممن بغى (ونفوه من جماعتهم جاز لهم قتالهم) ، أى قتال البغاة
الأولين على أنفسهم اذا بغوا عليهم أولاً واصطحبوا ما حل به قتالهم ،
أو احدثوا موجبا آخر ، وأنهم يقاتلونهم محافظة على أنفسهم وأموالهم
وتحوها وعلى رد ذلك (لا على من أخذها) أو نحوها لأنه باغ بالأخذ ،
بل يقاتلونه ليرد لو قدرُوا ولما لم يقدرُوا عليه نفوه (فان عجزوا عن نفيه)
من بينهم لقوته أو لخوف ان يصير الى العدو (قاتلوا على أنفسهم) وأعلموا
البغاة أنهم برآء ممن أخذ منهم ذلك (لا على قصد الأخذ) - بالمد وكسر
الخاء - (الظالم) بأخذه لا بقصدون الرد عنه ولا عن ماله ولهم قصد
الرد عن من تعلق به من مال ليس له أو من بنى آدم ان لم يعينوه على أخذه ،
بل وجب عليهم ، وان كانوا ان أخرجوا الذى أخذ المال اعان العدو
فغلبهم به أو غلبوه فيغلبهم تركوه وقاتلوا .

(وقيل : ان كان أصل قتالهم على بغى) ، أى أصل قتال الأولين
على بغى كما هو فرض المسألة ، ويجوز أن يريد أصل القتال الذى أراده
المبغى عليهم لأجل بغى الباغى ، أى انما أرادوا بقتالهم أن يقاتلوا الباغى
لغيه (ولم يقصدوا منع تلك الأموال) أو نحوها النى للبغاة (من البغاة

جاز لهم قتالهم والحذر منهم ، والاحاطه على أموالهم وحصنهم وعلى من معهم وماله ولو كان من الآخذين لتلك الأموال ان لم يقصدوا منع حقهم منهم وأموالهم ، وان اغاروا جاز لمتبعهم نزع ما اخذوا من أيديهم .

جاز لهم (بلا بفي له (قتالهم والحذر منهم والاحاطة على أموالهم) ، أى أن يحيط المبغى عليهم على أموال انفسهم (وحصنهم وعلى من معهم وماله ولو كان من الآخذين لتلك الأموال) ونحوها من البغاة (ان لم يقصدوا) بقتالهم على الآخرين (منع حقهم) ، أى حق البغاة (منهم) ، أى عن البغاة أو منع حق البغاة من الآخرين والماسدق واحد كجرح جرح احداً أو قتله لياخذ ماله ، أو طفلاً أو امرأة أو نحو ذلك من غير المال لأنه ذكر المال بقوله : (وأموالهم) وانما يجوز لهم أن يقصدوا الرد على الباعى الذى معهم لئلا يتعدى عليه لا لئلا يؤخذ منه ما وجب عليه .

('وان اغاروا) ، أى البغاة الأولون على المال أو النفس للمبغى عليه ولو بعدما تعدى عليهم بعض المبغى عليهم (جاز لمتبعهم) كان من المبغى عليهم أو من غيرهم ولو كان هو الآخذ من البغاة (نزع ما اخذوا من أيديهم) متعلق بنزع ، ويجوز تنازع النزع والاختذ فيه ، سواء كان ما اخذوا مالا أو عيالا لغير الاختذ أو له ، سواء كان لمن كان مأخوذاً منه أو كان بيده بنحو الأمانة أو بغير نحو الأمانة ، وانما جار له القتال مع انه اخذ مالهم لأنهم قد اخذوا عياله أو عيال غيره أو مالهم ، ورُبّ شئ

• • • • • • • • • • •

صحيح ببعاً لا استقلالاً والا فمن بعي لا يحل له قتال من بغى عليه حتى
بدعن للحق الذي عليه ، ولا بعان مانع الحق على أخذ حقه ، بل يجب
عليه التحرر عنه والاذعان اليه بحقه ، وكذلك يحل للبغيّة الأولين القتال
على أموالهم ، والله أعلم .

بساب

• لا تحقق الفتتان ، وصحّ عكسه ، وحقية احدهما •

باب

(لا تحقق الفتتان) ، أى لا تكون الفتتان معاً محقتين فى تقاتلهما ولا فى غير تقاتل من جهة واحدة فى وقت واحد فى نفس الأمر ، وأما بحسب الظاهر لكل واحدة مع أن الله أباح لهم ذلك بحسب ما بظهر لهما فواقع ، مثل أن تقاتل قوماً بقول الأيمن أو الأمنى أنهم بغاة فلك قتالهم ولهم قتالك وأنت محق بقول الأمنى وهم محقون لبراءتهم من البغى ، لكن الأمنى غلطوا أو تعمدوا أو اختلط عليهم وأنت مبطل لا يعاقبك الله لأنك عملت بالأمنى ، وفى الدليل والبرهان أعظم من ذلك أن قوماً قاتلوا قتالاً على مسائل الراى ، كل مستمسك برأيه أنهم كلهم الخ ، فانظره فانه قطعه ظالم من خطبى •

(وصحّ عكسه) ، أى صحّ عكس كونهما محقتين وهما معاً مبطلتان كل واحدة مطلة ، (و) صحّ أيضاً (حقية احدهما) ، أى كون احدهما

وان بعد بغيها كعكسه ، وتبطلان بعد حقية احدهما ، وتحق بعد ابطالها
تاركة بغيها راجعة عنه نادمة باعطاء حق للامام ، او قاض او جماعة ،
وصح منهما ايضاً ويزول عنهما اسم البغى وحكمه ، وصح ابطال محقة
بغى عليها اذا رجعت الباغية عن بغيها وأذعنت للحق ولم ترض المحقة .

محقة والاخرى مبطللة (وان بعد بغيها) ، أى بغى المحقة (كعكسه)
وهو ان تنغى بعد كونها محقة (وتبطلان بعد حقية احدهما ، وتحق)
احدهما (بعد ابطالها تاركة) بالنصب على الحال من المستكن فى تحق ،
الراجع الى احدهما ، يجوز رفعه على أنه فاعل تحق وهو أولى (بغيها
راجعة عنه نادمة) او تاركة راجعة غير نادمة ، وسواء كان الندم لله او
لغرض دنيوى او غير ذلك كالرقة والخوف من اخذ الثار ، وسواء كان الترك
ايضاً لله او لغرض دنيوى او غير ذلك ، ويتصور الترك والرجوع (باعطاء
حق لـ) صاحبه او (لامام او قاض) او حاكم (او جماعة) او وال
او سلطان او غيرهم ممن بوصل الحق لصاحبه (وصح منهما ايضاً) بعد
بغيها ما ذكر من ترك البغى والرجوع عنه والتندم .

(ويزول عنهما) بذلك (اسم البغى وحكمه ، وصح ابطال محقة
بغى عليها اذا رجعت الباغية عن بغيها وأذعنت للحق) ولو باكره كما مر
انفاً (ولم ترض المحقة) ، بل أرادت أخذ الزائد عن حقها أو أرادت
فتلاً معه لا بجل ، أو أرادت شيئاً باطلاً دون حقها ، سواء كانتا قبل ذلك

فينعكس الحال بجواز الدفاع والقتال عنها وان من معين لها ، وحل
قتال معين باغ وان بماله او عبده او اولاده ان كان في عسكره وقواه بما
قذر عليه ، او قعد في حصنه حارساً له من مريد اخذه بعد ان ينهى عن ذلك ،

مبطلين جميعاً او احدهما (فينعكس الحال بجواز الدفاع والقتال عنها ،
وان من معين لها) ، ومعنى انعكاس الحال ان يحل لها القاتل ولن يعبها
بعد ان حرم عنها وعن معينها ، وذلك انها حين كانت باغية لا يحل لها
القتال ولا لمن يعينها ويحل للمبغى عليها ولعينها ، ولما اذعيت حل لها
ولعينها وحرم على الاخرى ولعينها اذ لم تقبل من الاولى وقد انصف لها .

(وحل قتال معين باغ وان بماله) مأكولاً او مشروباً او سلاحاً او
غير ذلك (او عبيده) عطف على ماله عطف خاص على عام (او اولاده)
ملغاً او اطفالاً او باتباعه (ان كان في عسكره وقواه بما قدر عليه) مما
ذكرنا ، وكذا من قواه ولو بغناء او مزمار وكان معه كما مر ، وباجتماع
الاعانة بالمال مثلاً والحضور كثيراً لسواد الباغى وهذا حل قتله ولو
كان لا يقاتل وعلم انه لا يقاتل لانه جمع بين الحضور والاعانة بالمال ،
واما من قواه بمال او سلاح او غير ذلك ولم يحضر فلا يحل قتاله (او قعد
في حصنه) ، اى حصن الباغى او قعد في ماله او اولاده او غير ذلك وقعد
خارجاً من ذلك (حارساً له من مريد اخذه) فان هذا ايضاً يقاتل بان كان
في الحصن مال مغصوب او نفس مغصوبة (بعد ان ينهى عن ذلك)
وتعاند ويكابر .

وينكل وفد كفر به لما روى أن الرجل يكون بمغرب الشمس والفتنة بمطلعها
وسيفه يقطر دماً منها على رأسه أن كان في قلبه حبها والحمية عليها ،

(و) أن لم يعاند أو عاند ولم يكابر فإنه (ينكل) المعين بماله أو
غير ماله حبث لا يقتل لأنه يتفرغ الباغى بذلك للباغى (وقد كفر به) ،
أى بحرسه ، وهكذا يكفر من أحب البغى أو الباغى (لما روى) عن
الشيخ أبى الربيع ، رواه عنه تلمبذه الشيخ أحمد بن محمد بن بكر -
رحمهم الله - (أن الرجل يكون بمغرب الشمس والفتنة بمطلعها وسيفه) ،
أى سيف الذى بمغربها (يقطر دماً منها) ، أى من الفتنة (على رأسه)
وهو راقد على سريره (أن كان في قلبه حبها والحمية عليها) أو احدهما ،
وقوله : وسيفه بفطر دماً منها تشبيه خاض في الفتنة بحبها بما خاضها
سيفه حتى كان يفطر دماً ، سواء أبطلتاً معاً أو احدهما واحب المبطلة
على ابطالها علم ابطالهما أو ابطال المبطلة أو لم يعلم ، أو كان حبه
وبواه ظهور أهل الباطل على غيرهم فلا بعذر في الجهل في هذا ، ذكره
الشيخ أحمد في باب الحمية ، وكذا العكس لو كانت الفتنة بمغربها والشمس
بمطلعها وكذا الجهات ، وهذا قول بعض ، وقيل : لا يهلك بحب ذلك ،
ويأتى البحث ؛ وذلك في الكتاب الثانى والعشرين في قوله : باب : لا يؤمن
على دعاء غير متولى ، ومثل بالشرق والمغرب لأن طول الأرض من الشرق
وعرضها عبر ذلك ، وكأنه لم بعكس التمثيل ليشير الى فتنة الصحابة فإنها
في المشرق ، فمن كان في غرب أخذ حظاً منها أن مال الى الباغى والى
قوله : الفتنة ههنا مشيراً ﷺ الى المشرق .

• • • • •

روى ابو عبيده عن جابر بن زيد عن ابن عمر قال : قال رسول الله ﷺ : « لا ان الفتنة ههنا » (١) ، وأشار بيده نحو المشرق حيث يطلع قرنا الشيطان ، قال جابر : الناس ينتظرونها بعد رسول الله ﷺ حتى تشعبت من نحو المشرق فالناجي من نجا منها ، والهالك من هلك فيها ، وعبارة ابي الربيع سليمان بن يخلف هكذا ، وقال ايضاً : يكون الرجل في مطلع الشمس والفتنة في مغربها وهو في بيته على سريرته راقداً ولم يحضر بنفسه ولا بماله وسيفه يقطر دما من تلك الفتنة ، فبقل له : فكيف ذلك ؟ قال : اذا مال بقلبه الى احدى الطائفتين .

وقال ايضاً : وقعت الفتنة بين فئتين من قبائل نفوسة في الجبل فكان فيها رجلان ممن يدعى الاسلام احدهما من قبيلة والآخر من قبيلة اخرى ، فهربا بأنفسهما من الفتنة من الجبل فكانا في موضع واحد ، فزحفت احدى القبيلتين الى الاخرى فقال احدهما للآخر : اى شيء تحب ان نهزم قبيلتك أم قبيلتي ؟ فقال : ان تهزمهم قبيلتك ، لأنهم ان هزموهم يستبقوا وقبيلتي ان هزموا قبيلتك لا يستبقوا فيهم ، فقال الآخر لصاحبه : اى شيء تحب انت ؟ قال : احب ان تكونا مثل مطحنة التراب يأكل بعضها بعضاً حتى تفنى ، فقال له صاحبه : أنت الذى تبقى ههنا ، واما انا فلا ، فهرب بنفسه الى بلد غير تلك البلد ا هـ ، فتراه جعل الفتنة في المغرب ، فتعلم ان ذلك تمثيل لا قيد ، ولذلك تختلف الروايات ، او تكلم الشيخ - رضى الله عنه - بذلك كله .

(١) رواه ابو داود .

• • • • •

وفيل : يأتى على الناس زمان يمسى الرجل مسلماً ويصبح كافراً ويصبح مسلماً ويمسى كافراً ، زمان يتبع فيه الفتن بعضها بعضاً كقطع الليل المظلم فلا يجو منها الا من عصمه الله ، زمان تطلب فيه النجاة فلا تصاب ، زمان بتحاسد فيه الناس فيتمنى الرجل فيه الموت ويكره الحياة ، لا لرضى عن نفسه ولا لكثرة زاد قدمه ، لكن لما يراه من فساد الزمان وكثرة الأهوال وقلة النجاة لا يجو فيه العالم العامل بعلمه فكيف بمن دونه من الناس والشيخ الذى يسند الكلام اليه ويقول : قال ، قال : هو الشيخ محمد بن بكر - رضى الله عنه - لأنه شيخ أبى الربيع سليمان بن خلف ، قال الشيخ يوسف بن ابراهيم : وقد قيل ما كانت فتنة قط فى بلد من البلدان الا شملت العامة ولو كان نبى من الأنبياء الا ناله نصيبه منها حتى تنجلي ، وورد أنه لا يحضرها ملك مقرب ولا نبى مرسل الا بال منها حظ ، ومعنى ذلك أنه بصدر منه ما بعد ذنباً فى حقه ولو لم يكن ذنباً فى حق غيره ، وقد قيل عن شريح القاصى : اذا كانت الفتنة امسك لسانه فلا يكلم احداً حتى تنجلي ، وذكره المصنف وذكر الغزالى أنه خبر وبصه : وفى الخبر لو ان رجلاً قتل بالمشرق ورضى بقتله آخر بالمغرب كان شريكاً فى قتله .

وعن ابن مسعود : ان الرجل ليعيب عن المنكر ويكون عليه مثل وزر فاعله ، فقبل له : كيف ذلك ؟ قال : ببلغه ويرضى به فكأنه فعل ذلك .

وروى ابن ماجة عن رسول الله ﷺ : اذا كانت الفتنة بين المسلمين فاتخذ سبفاً من خشب ، روى احمد ومسلم والترمذى عن أبى هريرة عنه ﷺ : « بادروا بالأعمال فتناً كقطع الليل المظلم يصبح الرجل مؤمناً ويمسى

• • • • •

كافراً ، ويمسى مؤمناً ويصبح كافراً ، يبيع أحدُهم دينه بعرض من الدنيا قليل « (١) ، والليل المظلم هو الذي لا قمر فيه ولا مصباح ، أو الذي غطى السحاب نجومه .

روى ابن عساکر عن سعد عن رسول الله ﷺ : « ان اسنطعت ان تكون انت المقتول ولا تقتل أحداً من اهل الصلاة فافعل » وروى ابو داود عن ابو هريرة عنه ﷺ : « ستكون فتنة صماء بكماء عمياء من اشرف لها استشرقت له ، و اشراف اللسان فيها كوقع السيف » ، وروى أحمد والبحارى ومسلم وابو هريرة عنه ﷺ : « ستكون فتنة القاعد فيها خير » من القائم ، والقائم فيها خير من الماشى ، والماشى خير من الساعى ، من بشرف لها تستشرفه ، ومن وجد منها ملجأ أو معاذاً فلبعد به » ، وروى ابو داود عن المقداد عنه ﷺ : « أن السعيد لمن جنب الفتن ولن انتلى فصير » .

وروى الطبرانى فى كبيره وأبو نعيم عن ابن عمر عنه ﷺ : « ان الله تعالى ضائن من خلقه بغدوهم فى رحمته بحييهم فى عافية ويمبتهم فى عافية ، واذا توفاهم توفاهم الى جنته ، أولئك الذين تمر عليهم الفتن كقطع الليل المظلم وهم منها فى عافية » ، وروى الراعى عن أنس عنه ﷺ : « الفتنة نائمة لعن الله من أيقظها » وعنه ﷺ : « الفتنة نار لعن الله موقدها و (٢) ، وروى ابو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس عن

(١) رواه احمد ومسلم والترمذى .

(٢) رواه ابو داود .

وان كان في الحصن مال مبيع عليه أو ذراريه حل الهجوم على من
به وقتاله ان منع داخله لأخذ ذلك ، ولو راداً له لربه ، وكذا ان
بسى ، أولاً لمنع داخله من الظلمة ،

النبى ﷺ : « خير أمتى قوم يأتون من بعدى يؤمنون بى ويعملون بأمرى
ولم يرونى ، فأولئك لهم الدرجات العلا ، الا من تعمق فى الفتنة » (١) .

(وان كان فى الحصن) أو غيره (مال مبيع عليه أو ذراريه) أو
سائه أو أساره أو نحو ذلك مما أخذ الباغى تعدياً عليه ، وكذا ما لم يبيع عليه
آخر (حلّ الهجوم على من به وقتاله ان منع داخله لأخذ ذلك) لنفسه
ان كان له أو لصاحبه ان كان لغيره ثم رأيتة قال : (ولو راداً له لربه)
اذا لم يكن له ، أعنى اذا لم يكن للداخل لأخذه ، ولا يحل لمن به منعه ،
فان منعه فهو ضامن كالباغى ، ولا يعذر فى منعه ولا فى قتاله ان علم أنه
ربه أو أنه برده لربه ، وان لم يعلم ففولان : قيل : يعذر ان لم بنو حفظه
للباغى لأن ذلك لا يدرك بالعلم ، وقيل : لا يعذر لأنه باشر ووافق الحرام
رهو تعطلل المال عن صاحبه ولو خطأ ، والخطأ لا بزيل الضمان .

(وكذا ان بنى) بطين أو نحوه أو حجر أو بهما أو نحو ذلك أو بخشب
أو بصوف أو شعر أو نحوهما أو حفر أو نحّت (أو لا لمنع داخله من الظلمة)
أو بلا عوض أو بعوض أو اشترى لذلك أو وهب ذلك أو جعل لذلك بعد بنيانه

(١) رواد اس مائة .

فأتى مريد هدمه أو احرقه وشاء له يحل قتال مانعه وسفك دمه حتى يصل

هدمه ،

بوجه ما ، مثل أن ينصب ليكرى لذلك ، ومعنى منع داخله من الظلمة أن
الظلمة يمنع بعضهم بعضاً به ممن يريدهم بالحق ، أو تمنع الظلمة أنفسهم
به ممن يريدهم بالحق ، و « من » للتبعيض ليست متعلقة بداخل (فأتى
مريد هدمه أو احرقه وشاء له) ، أي لما ذكر من هدم أو احراق ، ولفظ
شاء - بكسر الهمزة وبالتنوين - اسم فاعل شاء - بفتح الهمزة بلا تنوين .
فهو كقاض أصله شاء بهمزيين ، الأولى مكسورة بعد الألف ، والثانية يقع
عليها الاعراب ، والهمز ثقيل فخفف اللفظ بإبدال الثانية ياءً فثقل عليها
الاعراب ، فحذفت علامة الاعراب فالتقى ساكنان الياء والتنوين ، فحذفت
الياء هذه وهي المبدلة من الهمزة البانية النني هي « لام » الكلمة وبقيت
الهمزة الأولى التي هي بدل من الباء التي هي عين الكلمة كهمزة بائع ،
وتقول حال النصب شاعياً .

(يحل قتال مانعه وسفك دمه حتى يصل هدمه) أو احرقه أو
كليهما ، والأولى اسقاط قوله : وشاء له ، لأنه بكفى عنه قوله مريد هدمه
أو احرقه وفي نسخ : وساغ ، أي فأتى مريد هدمه أو احرقه ، والحال
أنه ساغ له ذلك ف « الواو » للحال بلا تقدير أو بتقدير قد ، أو هو أو
للعطف على أتى ، وعلى كل حال فهو احتراز عما إذا أراد الهدم أو
الاحراق لفتنة أو حمبة أو نحو ذلك من الحرام .

وكذا أن كان فيه مال أو غيره مما أخذ بغياً فأريد أخذه وهدم ذلك
أو احرقه أو كلاهما مع الأخذ ، وأما ما لم يجعل لمنع داخله من الظلمة ،

وكذا ان قطع عليه طريقاً جائزاً له سلوكها بهجم عليه ويقاتله ، وان أوى
الباغى الى أحد وآواه فى حصنه قوتل ، وان قاتل عليه مؤويه ،

فلا يقصد بهدم أو احراق ولكن ان لم يجدوا اخراج الظالم منه الا بذلك
فعلوا وضمن الظالم ، وقيل : يضمنون ولا ضمان عليه ولا عليهم ان دخل
بأمر صاحبه ، وقيل : من بيت المال ثم رأيت ذكر بعض ذلك بعد ، وقيل :
لا يهدم ولا يحرق ان كان يصلح لغير ما جعل له ، وكذا فى سائر المال
قولان حال التغيير للمنكر ان جعل للمنكر .

وفى « القناطر » : ان سرق الخمر بيده ضربها حتى يعرفها ليصل
الى الراقعة ولو أريق الخمر أولاً لم يجز كسر أوانيتها لأنه اتلاف مال الا
ان كانت لا تصلح الا للخمر فلا بأس بكسرها .

(وكذا ان قطع عليه) ، أى على مرید الهدم ، (طريقاً جائزاً له
سلوكها بهجم عليه ويقاتله) حال القطع مطلقاً ، وأما بعده فبشرط أن
يتكرر منه القطع وبعثاده ، وذلك ان يقطع مرة أخرى قبل هذه عليه أو
على غيره ، وقبل : مرتين قبل هذه .

(وان أوى الباغى الى أحد وآواه فى حصنه) أو ماله (قوتل) الباغى
وحده ولو أددى قتاله الى فساد المال أو الحصن ، (وان قاتل عليه) ،
أى على الباغى (مؤويه) – بضم الميم واسكان الهمزة وكسر الواو واسكان
الباء – : اسم فاعل أوى الرباعى بمد الهمزة أولاً بالف بوزن أفعل ، فالهمزة
بعد الميم هى فاء الكلمة التى فى أوى الثلاثى بلا مد ، وهى المبدلة الفا فى
الرباعى قبل الواو ، وأما الهمزة المدو بها فى أوى الرباعى فهى همزة أفعل

فهو أشد منه ويهدم حصنه ، ولا يضمّنه الباغي أن دخله بأمره ، وإن دخل
حصن مبغى عليه أو ماله ، ولا يوصل إلى قتله وإخراجه إلا بهدم أو
اتلافه من بيت المال ، وقيل : على الباغي ،

لا تثبت في اسم الفاعل واسم المفعول ، والواو عيّن الكلمة و «الياء» لامها ،
والمعنى : وإن قاتل على الباغي من آواه .

(ف) هذا المقاتل عليه المؤولة (هو أشد منه) ، أي من الباغي
فساداً ، لأن إيواء الباغي تسليم لما فعل ومنع من أخذ الحق منه فقد فعل
فعله وزاد عليه بمنعه من أخذ الحق منه فحلّ دمه وقتاله كما حلاً من
الباغي بل أكثر ، وكذا كل من آوى صاحب المعصية هو أشد من العاصي
(ويهدم حصنه) ويفسد ماله الذي لا يوصل إلى الباغي إلا بفساده ، وكذا
مال الباغي وحصنه ، لكن إذا كان للباغي لا يضمن له ، (ولا يضمّنه
الباغي أن دخله بأمره) وكذا المال ، وأما أن دخله الباغي بلا أمر منه
فالضمان على الباغي على الصحيح ، وقيل : على مفسده ، وقيل : من
بيت المال .

(وإن دخل) الباغي (حصن مبغى عليه أو ماله ولا يوصل إلى قتله
وإخراجه) أو إلى أحدهما أن كان يقتصر على أحدهما (إلا بهدم) للحصن
(أو اتلاف) لمال المبغى عليه فضمانه (من بيت المال) لا على الهادم
أو المتلف كائناً ما كان ، ولو كان المبغى عليه هو الهادم أو المتلف إذا كان
فعله لله في الظاهر لا للانتقام أو الحور لأن بيت المال جعل للقيام بالقسط .

(وقيل : على الباغي) لأنه السبب في ذلك ، وسواء هدم أو اتلف ذلك

ولا يحذر مقاتله هدماً ولا اتلافاً وان لمال أجر أو يتيم ، وان دخل منزل قوم فسألهم مبغى عليه اخراجه اليه لم يدرك عليهم فى الحكم ولزمهم عند الله ان قدروا عليه ، وكفروا

صاحبه أو غيره وانما اقتصر فى المسألة الأولى على ضمان الباعى بالمفهوم ، وحكى فى هذه فولبئ لأنه اذا هدمه صاحبه أو اتلفه كان للباغى أن يقول انك أفسدت مال نفسك فظهر فيه قول من يقول : ان الضمان على بيت المال لثلاث بعوت ماله ، بخلاف ما اذا أفسد غيره .

والذى عندى أنه ان هدمه أو اتلفه صاحبه فلا ضمان له فى بيت المال مطلقاً ولا على الباغى فى الحكم ، وأما فيما بينه وبين الله فعلى الباغى ، وفيه قول شاذ ، لكن مستخرج أنه يحكم له به على الباغى .

(ولا يحذر مقاتله) ، أى مقاتل مطلق الباغى (هدماً ولا اتلافاً ، وان) كان الهدم أو الاتلاف أو كلاهما (لمال أجر) كمال وقف لابن السيل أو لعمارة مسجد أو مقبرة (أو يتيم) يهدمون ويتلفون كل ما لا يصلون الى الباغى الا بهدمه أو اتلافه اذا التجأ الى ذلك وبضمنه بيت المال ، وقيل : الباغى ، وقيل : فاعله ، واذا كان الفاعل محتسباً بأمر قائم ببيت المال فلا ضمان عليه .

(وان دخل) الباغى (منزل قوم) أو مالهم أو حريمهم ، (فسألهم مبغى عليه اخراجه) من ذلك (اليه) لياخذ منه ما وجب له بحكم الشرع وأقدمه الشرع اليه (لم يدرك عليهم) اخراجه (فى الحكم ولزمهم عند الله ان قدروا عليه) ، أى على الاخراج ، وصحّ عندهم بعبه على مطالبه ، (وكفروا) كفر نفاق

ان ابوا ، والا فلا يمنعوه من اخذه من منزلهم ، وحل قتالهم ان منعوه ،
وان اختلط معهم حتى لا يفرز حرم الهجوم عليهم ان لم يقاتلوا عليه .

(ان ابوا) من اخراجهم ، لان اباؤهم برّك للقيام بالوسط (والا) بقدره ،
على اخراجه لانه يفتلهم او يفسد اموالهم او يصرفهم في ابدانهم ، او انه
اختفى ولا يدرون اين هو (فلا) يلزمهم اخراجه في الحكم ولا عند الله ،
ولا انم عليه ، ولكن لا (يمنعوه من اخذه من منزلهم) والبحث عنه فيه
وقتاله فيه ان حل له ، ولا يحل له قتالهم ، وكذا ان منعهم منهم حبار
لا يطبقونه وكان الجبار لا بقهرهم على الدفع والقتال او يامرهم ويعصونه
وعلم بذلك من بغى عليه والا قاتلهم جميعاً اذا ابوا اخراجه وقتل عليه
وكان منظورهم الا من ترك القتال ، (وحل قتالهم ان منعوه) من مطالبه
بحق ، وقد صح عندهم بغيه عليه .

(وان اختلط معهم حتى لا يفرز حرم الهجوم عليهم ان لم يقاتلوا
عليه) ، وان قاتلوا عليه حل للمغنى عليه قتالهم وكل ما بفعل من
الباغى ، والله اعلم .

فصل

لا يكون بغى بعض عسكر على غيره بغيا للبعض الآخر ان لم يعرف له قبل ، او عرف بصلاح ، وان فيه سلطان ، . . .

فصل

(لا يكون بغى بعض عسكر على غيره بغياً للبعض الآخر) ولو كان مع البعض الباغى فى موضع واحد (ان لم يعرف له) ، أى لم يعرف البغى لذلك البعض الآخر (قبل) ولا الصلاح (او عرف) قبل (بصلاح وان) كان (فيه سلطان) انما بالغ بالسلطان لأنه يجمع العسكر فتوهم أحد انه اذا كان فيه سلطان كان بغى بعض بغياً للبعض الآخر اذا كانوا بالسلطان عواحد ، وان عرف للبعض الآخر قبل ذلك بغى فانه يحكم عليه ببغى الآخر ولو لم يكن سلطان فيه معروف بالبغى قبل ذلك حاضر مع الباغى الآن ، ولا بنافى ما ذكره هنا ما ذكره قبل فى قوله : باب : لزمت طاعة وال الخ من أنه لا ينظر الى من بدأ شريفاً او وضيعاً فيقاتل من بدأ مطلقاً لأن ما هنالك اذا ظهر انهم حضروا للقتال وحاءوا له ، وما ههنا فى غير ذلك ،

ولا يحكم على عسكر بالبغي ان بغى امامه الا ان اعانوه عليه بل على
الباغى خاصة ، ومن يتهم بفساد وبغى ، ولا يكون بغى بعض عسكر
الامام بغياً لكلهم ، ولا يحكم به عليهم الا ما قالوا فى السلطان ان
امر احداً من رعيته او مملكته ببغى على الناس

مثل ان يمضى احد الى موضعهم او يلتقوا به فى طريقهم او نحو ذلك
فببغى عليه بعضهم .

(ولا يحكم على عسكر بالبغي ان بغى امامه الا ان اعانوه عليه) ،
أى على الباغى ، (بل) يحكم (على الباغى خاصة) اما ما كان او غيره
لكى على العسكر التبرء مما فعل الامام اذا كانوا معه فى محل تعب (و) على
(من يتهم بفساد وبغى) لامارة فانه اذا بغي بعض العسكر واتهم البعض
الآخر او بعض البعض فانه يحكم على الباغى والمتهم ، والفساد هو نسحة
السعى ، فعطف النغى عليه عطف ملزوم على لازم بنانى .

(ولا يكون بغى بعض عسكر الامام بغياً لكلهم ولا يحكم به عليهم)
بل على الباغى والمتهم بامارة (الا) استثناء منقطع ، او بقدر محذوف ،
أى ولا يكون بغى بعض العسكر بغياً لكلهم ، ولا بغى أحد بغياً لغيره الا
(ما قالوا فى السلطان ان امر احداً من رعيته او مملكته) اراد بالرعنة الحند ،
والمملكة : المواضع التى يجرى عليها حكمه ، واب" امر ابنه الطفل ونحو
الأب ، ومعلم أمر بعض بلاميذه الصغار (بـ) فساد و (ببغى على الناس)

يكون به باغيا ويحكم به عليه ، وكذا السيد لعبده ، ويكون

كالباغى فى واجب الضمان

فى ابدانهم أو أموالهم أو فى كل ذلك فانه (يكون به باغياً ويحكم به) بالباغى
أو بما حرّ الذى أمر (عليه ، وكذا السيد لعبده) .

وفى « الأثر » : ان سار قوم الى قوم يريدون قتلهم فلما التقوا كان
بهم من قتل ومن أعان ومن لم يفعل ، وأراد التوبة ، فانه يلزم من لم
يفعل ما لرم الفاعل اذا سار مع البغاة وكثرهم وكان معهم حتى نالوا .

فال بعض : من نظر من قنيل سواد راسه ففد سارك فى دمه ، وان
نابح قوم على قتل رجل فاعان عليه بعض بسلاحه وبعض بطعامه وبعض
بدابنه ، وساروا اليه حتى دنوا منه فتقدم اليه أحدهم فقتله فكلهم شركاء
فى دمه ، ومن أحدث منهم قطع نخل أو هدّم جدار أو اخذ مال فعليه
الغرم وحده ، ولزم قائدهم جميع ذلك ، وان خرجوا الى قتله ، فلما
وصلوه بدم أحدهم وقام نادماً ولم يرجع وسلاحه شاهر حتى قتل لزمته
الدبة لا القود ، وشاركهم فيه ان رأى سواد راسه ، وان خرجوا وظنّ بعضهم
أنهم يريدون صلحاً أو ما يسعهم فلما وصلوا كان منهم القتل وغيره فعلى
من لم يقتل ولم يرض ولم يدلّ وخرج عنهم التوبة ، وعلى باقى مكر بنفسه
ما على الفاعل ان نظر سواد رأس القتل .

ومن خرج بربد الدفع عن الحريم مع قوم بالسلاح ، فأحدثوا باطلاً
رسفكوا دماء ولم يعن فبه ولم بقدر على انكاره فلا اثم عليه ولا ضمان ، وله
وعليه ننته ، ومن سلب رجلاً وقتله مع غيره وتاب فعله حصته فى المال وان
بقود نفسه ، (ويكون) من ذكرنا كله (كالباغى فى واجب الضمان) فى

والحق ، ولا يقصد بقتل الا ان كان في حرب او منزلة قاطع . . .

الأنفس والمال (والحق) كالأدب والتعذير والبراءة ، (ولا يقصد بقتل الا ان كان في حرب او منزلة قاطع) لطريق ممن يقتل سراً وجهراً وفي غفلة وانباه وعلى أى حال بأن أمر قبل ذلك أيضاً بفساد ، وفيل : يقتل بعد الأمر الثالث ، وقيل : يقاد هؤلاء كلهم فيقتلون اذا كان مأمورهم قاتلاً ، والله أعلم .

وتقدم الحكم في البغى بالأمانة ، وهنا اذكر ما بخون دليلاً لجوار الحكم بالأمانة او مناسباً من القرآن او السنة او الأثر ، لأنه حجة على من هو مفلد ، لأن أحاديث الحكم بالبينه واليمين والاقرار وما يتعلق بها من الأثر راسخة في القلوب لصحتها وشهرتها ، فكانت القلوب تنابى عن الاجتزاء بالأمانة التي تذكر في الدماء ، قال الله تعالى : ﴿ تَعْرِفُهُمْ بِسْمَاهُمْ ﴾ (١) ، فدلّ على أن السيمة حال تظهر على الشخص حتى ان لو رأينا ميتاً في دار الاسلام عليه رنار او هو غير مخنون وهو كبير لا ندفنه في مقابر المسلمين ، ويقدم من ذلك على حكم الدار ، وكذا مما يشبهه في قول جماعة ، بل نسب للأكثر ، وان وجد بزنا وهو مخنون فقيل : لا يصلى عليه ، لأن النصارى قد يختنون ، وقيل : يصلى عليه ، وقال الله تعالى : ﴿ وَحَاءُوا عَلَى قَمِيصِهِ بدم كذب ﴾ (٢) ، ولما اتوا بقميصه الى يعقوب فلم ير فيه خرقاً ولا أثر ناب استدلّ بذلك على كذبهم وقال : متى كان الذئب حليباً ناكل يوسف ولا يخرق قميصه ، أرادوا ان يجعلوا الدم علامة فقرن الله هذه العلامة بعلامة تكذيبها وهي سلامة القميص من التمزيق ، قيل : اجمعوا على

(١) سورة البقرة : ٢٧٣ .

(٢) سورة يوسف . ١٨ .

• • • • •

أن يعقوب عليه السلام استدلّ على كذبهم بصحة الفميص ، وقال تعالى :
 ﴿ وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِنْ أَهْلِهَا إِنْ كَانَ قَمِيصُهُ قَدْ مَنَّ مِنْ قَبْلِ فَصَدَّقْتَ ﴾ الى
 قوله : ﴿ حَتَّىٰ إِنْ كِيدُكُنَّ عَظِيمٌ ﴾ (١) ، وكان بعض قومنا يرى الحكم
 بالآمارات والعلامات فيما لا نحضره البينة .

فان قبل : ان نلك الشريعة لا تلزمنا مع انه ايضاً كلام غير الله حكاة
 الله ، قلت : ان كل ما أنزل الله علينا انما ينزله لفائدة فيه ومنفعة لنا ،
 والاصل الافتداء به حتى بصرفه دليل ، قال الله تعالى : ﴿ حَتَّىٰ أُولَٰئِكَ الَّذِينَ
 هَدَىٰ اللَّهُ فَبِهِدَاؤِهِمْ أَقْتَدِهْ ﴾ (٢) .

فاية يوسف عليه السلام مقتدى بها معمول عليها ، سواء كان الشاهد
 المذكور فيها رجلاً عاقلاً وزيراً يستشير به في أمور العزيز أو طفلاً ، فانظر
 تفسيرنا : « هميان الزاد » لأنه وان كان طفلاً فالحجة قائمة منه باذن الله
 نعالى ارشدنا على لسانه الى التفتن والتيقظ الى الآمارات والعلامات التي
 يعلم بها صدق الحق ، وبطلان المبطل ؛ ومن ذلك أن الله تعالى جعل فوراً
 التنوير علامة لنوح عليه السلام على حلول الغرق بقومه ، وجعل فقد
 الحوت علامة لموسى عليه السلام على لقاء الخضر عليه السلام ، وجعل
 منسج زكرياء الكلام ثلاثة أيام الا رمزاً علامة له على هبة الولد ، وورد في
 السنة مواضع من ذلك منها ما روى انه ﷺ حكم بوجوب اللوث في

(١) سورة يوسف : ٢٨ .

(٢) سورة الانعام : ٩٠ .

• • • • •

جهل يوم بدر فقال لهما ﷺ . هل مسحنما سيفيكما ؟ فالأ : لا ، فقال
ﷺ : أرياني سيفيكما ، فلما نظر فيهما قال لأحدهما : هذا فئله ، وفضى
له بسلبه ، وفي القصة رواية أن ابن مسعود دعاه ، وفيها غير ذلك مما ينظر
في « هميان الزاد » ومنها فضه ابن أبي الحقيق اذ دخل عليه عبد الله بن
انس وأصحابه ليفتلوه ، وضع عبد الله بن أنيس السيف في بطنه ونحامل
عليه حتى بلغ ظهره ، فلما رجعوا وقد قتلوه نظر رسول الله ﷺ إلى سيوفهم
فقال : هذا فئله ، لأنه رأى على سيفه أثر انطعام ، ومنها أنه ﷺ أمر
الربير بعقوبة الذي اتهمه باخفاء كنز ابن أبي الحقيق ، ولما ادعى أن
النفقة والحروب أذهبت ، قال ﷺ : العهد قريب والمال كثير ، ومنها أنه
فعل ﷺ بالعمرانيين ما فعل من المثلة بناء على شاهد الحال ، ولم يطلب
سنة ولا اقراراً ، ومنها حكم عمر - رضى الله عنه - والصحابه منوافرون
برجم المرأة اذا طهر بها حمل ولا زوج لها •

ومنها ما رواه ابن ماجه وعبره عن جابر بن عبد الله قال : اردت السفر
الى حبر ، فقال رسول الله ﷺ : اذا أنيت وكيلى فخذ منه خمسة عشر
وسقاً فاذا طلب منك آية فضع يدك على ترَفوتَه ، فأقام العلامة مقام
الشاهدين ، ومنها قوله ﷺ في النكر : اذنها صممتها ، فضمنها اماره الرضى
على ما مر في كتاب النكاح ، وتجور الشهادة عليها بالرضى ، وهذا من
أقوى الأدلة على الحكم بالقرائن ، ومنها حكم عمر - رضى الله عنه - بوجوب
الحد على من وجدت فيه رائحة الخمر وقد مر ذلك عن بعض أصحابنا
أو تقيها اعتماداً على القرينة الظاهرة ، وبذلك حكم ابن مسعود وعثمان
ولا يعلم أن أحداً أنكر عليهم •

ووقع اعتبار الأماره في « الأثر » كثيراً ، فمنه ما ذكر في « الأثر »

- 2.3 -

• • • • •

وما ينبذ رغبه عنه من الطعام وقضاء الحاجة في أرض غيره ، والشرب من الماء الموضوع على الطريق ، وان لم يعلم اذن ربه لفظاً ، ومنه ان صاحب الطعام اذا قدمه للضيف أو غيره جاز له الأكل ولو لم يقل له : كل ، اذا لم يكن غائب ينتظر .

ومنه أنه مات تاجر فلانة في زمان الياس وعنده ودائع الناس فطلبوا ودائعهم الى الياس - رحمه الله - وفتشوا تركة الميت وأزمته ، فمن وجد له اسمه على شيء حكم له به ، ومنه قول الشيخ الذي يستردد فول الخصم جواباً فلا بجيب : اين أولاد المشومات ، كل يوم الى اليوم الرابع ، فجاء رجل بعينه فضربه مركبته حتى أحاب ، وذلك بإشارة الشيخ الى ذلك بقوله : اين أولاد المشومات ، ومنه أن فوماً اغاروا على قافلة فأخذوها فاصطحبوا مع اصحابها كل يقول : المال لنا ، فسأل عمروص اصحاب القافلة كلاماً على انفراد عما له وما علامة حملة ومناعه ، فكتب ذلك ثم سأل المغيرين ، فكتب ، فوجدوا الأحمال وما فيها الخ ، على وفق ما قال الأولون فحكم لهم بها نحس المغيرين ونكلهم .

ومنه شهادة الشهود على القتل الموجب للقصاص انه قتله عمداً وعدواناً وهو لم يقتل قتلته عمداً وعدواناً ، والعمد صفة قائمة بالقلب فجاز للمشاهد ان يشهد بالعمد اكتفاءً بالقربنة الظاهرة ، ومنه جواز أخذ الرِّكاز بعلامة الشرك كما مر في الزكاة ، ومنه ضرب الدابة وهمزها اذا حرت مع انه لم يذكر في الاستعارة ولا في الاكتراء ذلك ، واذنه للأضياف أو غيرهم بدخول المنزل الذي بيده بعارية أو كراء ، ومنه قبض وكيل البيع الثمن ، وان لم يأذن له اعتماداً على القربنة ، ومنه جواز الأكل من الهدى المشعر المنحور

• • • • •

إذا لم يكن معه أحد للقرينة الظاهرة ، ومنه الحكم على من نكل عن البمين اللازمة له ، وما هذا الا رجوع الى القرينة الظاهرة وتقديم لها على اصل براءة الذمة على ما مرّ في الأحكام ، ومنه اذا اختلف المتجاورون او الشركاء في حائط الى ما ذا يوصل بناؤه وقد انهدم نظروا الى امانة وصوله .

ومنه جوار فتح الباب في السكة غير النافذة اذا وجد اثره فيها مطلقاً أو ان 'سد' بما يخالف الحائط ، ومنه الحكم للرجل بما يناسبه والمرأة بما يناسبها اذا اختلفا في متاع البيت كما مرّ في الأحكام ، ومنه النخل في علامات الخنثى من بول منفصل عن الحائط أو متصل به ، ومنه الحكم بالمس اذا خلا الزوج بها وفالت بالوطء أو لم تقل بأن ماتت ثلاثاً فلها الصداق ، ويجرى الارث بينهما ، واختلف هل عليها يمين ؟

ومنه أن توجد وثيقة الدين بيد المطلوب ممحوة يدعى دفع ما فيها وفي ذلك خلاف ، ومنه درء' الحد بالشبهات وهو في الحديث ، مثل أن تتعلق برجل وتصيح ، ومنه الحكم بالتهمة في الحبس عليها ، ومنه الحكم بكذب الشاهدين بهلال رمضان مثلاً حال الصحو في المصر ولم يره غيرهما ، ومنه الحكم بتهمة مريض في اقراره لو ارثه على ما مرّ في محله ، ومنه اقامة الحد على من ظهر بها حمل ولم يكن لها روج ولا سيد معترف بالوطء ، ومنه ادعاء المرأة أن زوجها لم ينفق عليها فيما مضى ، ومنه منع بيع المعاطاة بلا لفظ والصحيح منعه وأجازته المالكية والحنابلة ، وأجازته الحنفية وبعضنا في المحقّرات ، ومنعته الشافعية مطلقاً كجمهورنا ، ومنه الحيابة وقد مت ، وأصلها في الحديث ، ومنه القعود وقد مرّ .

• • • • • • • • • •

ومنه أن بصدد طلباً في أذنه فرط أو في عنقه سلك" أو نحو ذلك أو غير
الطبي أو حوتا في بطنها جوهرة مثقوبة ، هالعال وما عليه والجوهرة
لحطاب ، وإن لم تتعب فليل : للمشترى ، وفيل : للبائع أن بيعت ، ومنه
أن يقول عند الجائر عبد" حر إذا خاف أن يأخذه ، فليل : بحمل على
الكذب أن ادعاه ، ومنه مسائل التصديق بالقرائن كلها ، ولا يحوز الحكم
بالفراسة ، وقد مرّ عن عمر أنه عزل عمرو بن العاص عن القضاء مخافة
أن يحمل الناس على عقله ، قال القرطبي عن أبي بكر بن العربي : الفراسة
لا ينزب عليها حكم ، وزعم بعض أن إياس بن معاوية فاضى عمر بن
عبد العزيز له أحكام كثيرة بطريقة الفراسة ، والله أعلم .

بـاب

السالب كالقاطع يكون بقتل أو اخذ أو فحش أو بهم ان عرف بذلك

وشهر به ، وان في بعد أو بمرة ان فعله بين منازل أو قري ، * *

بـاب

في السالب

(السالب كالقاطع) للطريق ، هذه « الكاف » للنظير ، وهو من تنظير الخاص من وجه ، بالعام من وجه ، فان السالب مختص بالمال ، عام في الطريق وغيرها ؛ والقاطع عام في المال والنفس قتلاً مثلاً ، فحشاً خاص بالطريق ، أو أراد تشبيه السلب بالقطع ، وقد اعتبرهما في ذات واحدة فنزل تغاير الصفات منزلة تغاير الذات ، فشه الانسان حال السلب بنفسه حال القطع ، وعلى كل حال فيصرف قوله : (يكون) متصرفاً (بقتل أو اخذ أو فحش أو بهم ان عرف بذلك وشهر به ، وان في بعد أو بمرة ان فعله بين منازل أو قري)

فان كان في ظهور حكم فيه الامام بما حكم الله في قوله : ﴿ انما جزاء ﴾ . . الآية ، وقوله : ﴿ لنن لم يئنه المنافقون ﴾ . . الآية أيضاً ،

راجع الى السالب والقاطع على التوزيع فالقاطع من حبت أنه بفعل أو ما دونه أو بفحس أو بهما محتص بالقاطع ، وقد يكون القتل من السالب لبينوصل الى المال أو لأنه كوبر ، والأخذ للمال عائد الى السالب والقاطع و « الهاء » في بهم عائدة الى القتل ، والأخذ والفحس ، فالأولى ان يقول : بهن أو بها ، وأما قوله : بهم فلهذا تنزيل لغير العاقل منزلة العاقل تعظيماً لهن ، وقوله : ان فعله ، شرط لمحذوف ، أى يعرف وبشهر بذلك ان فعله بين منازل أو قري ، وهذا على الغالب ، والا فقد يعرف ويشهر ولو فعله في غيرها بين المنازل أو القرى من المواضع التي لا يقال لها في العرف انها بين منازل أو قرى لبعدها ، ويحور أن يريد بما بين ذلك ما بينه ، قريت المسافة أو بعدت ، أو أراد أنه بعد ذلك منه شهرة ولو فعله مره ان كانت هذه المرة بين منازل أو قري .

(فان كان في ظهور حكم فيه) ، أى في القاطع ، لشمولة السالب أو السالب لأن القاطع الذى هو غير سالب بسنحاق بتنظيره أو في الذات المتصفة بذلك كله أو بعضه (الامام بما حكم الله) تعالى (وفي قوله : ﴿ انما جزاء ﴾ الآية) الموجود في مصحف عثمان بن عفان هكذا اما حرو - بحيم فرأى فواو - وهى الهمزة صورة ، والألف قبلها محذوف في الخط ، وبعدها ألف ثابت وأحر الآية : ﴿ فاعلموا أن الله غفور رحيم ﴾ ، على أن الاستثناء متصل اعنباراً بحالهم ، فيل : التوبة ، وقبل : عظيم اعتباراً لحالتهم بعدها ، فكان منقطعاً (وقوله) عز وجل : ﴿ لنن لم يئنه المنافقون ﴾ الآية أيضاً) الموجود في مصحف عثمان بن عفان منقوطة

• • • • •

هى صورته للهمزة ولا همزة تحتها ، والمنفوقون بحذف الالف فى الخلد ،
واسقاط نقطة النون على ما فى كتب المعاربة المذاهرين من طرابلس الى
سبته فى اواخر الغرب وما يليها غير الاندلس ، ودأبوا فى الاندلس وما يرفق
طرابلس من الغرب ، وذلك حكم للنون والقاف والفاء المتطرفات •

والصحيح عندى النقط وفد تنوقت الى ذلك فى كتب الاندلسيين
المتكلمين على مثل ذلك كتابى عمرو الدانى ومكى وأبى داود والشاذلى
وغيرهم ممن بعدهم كالخراز ولم يروا نرك النقط ، والافتقار على ما
فى مصحف عثمان واجب عندى لئلا يذتشر النزاع والنخالف ، قال الأندلسى
الشريشى المعروف بالخراز من بنى امية عبد الله محمد بن محمد بن ابراهيم
ابن محمد بن عبد الله بعد كلام :

ووجه ٥٠ جرده الامام ٩. مصحف لىة تدى التنام
ولا يكون بعدما اضطراب ريان ميسا ع رأى شواب

وقال :

ومالك حض على الاتباع لفتلهم وترك الابنـداع
اذ منع السائل من أن يحدنا فى الأذهات نفدا ما ذه أحدنا
والأذهات ملجا للناس من النقط المذاهب - ما

ومراده بالنقط الشكل واثبات ما حذف ، ولما اعتنى العلماء بالبيان
كتبوا ما أحدثوا بالحمراء والصقراء والخصراء لئلا يلبس ، فلا يقال انه
فى الامام •

وقال ايضاً لـ حذف الألف :

وجاء ايضاً عنهما في العلمين ونسبه حبيب الى كالمصدين
ونحو ذا ريد، مع اب ومسلمه. — وب وكينيت
من سالم الجمع الذي تدررا ما لم يخن سدد وان ببرا

وقال :

جزعوا الأولان في القعود وسورة التورى من المعهود

وأحر الأب : — ولن تجد لسنة الله تبديلاً" ^{١٥٥} قال عمرو بن
فتح - رحمه الله - في تفسير الآية الأولى : من حارب وفتح الطريق فأصاب
في محاربته الأموال والأنفس فانه يفعل اذا قدر عليه ، ومن أصاب
الأموال ولم يقلل فطعت يده الأبنى ورجله اليسرى ، ومن قطع الطريق من
أهل الشرك دم قدر عليه وأصاب الأموال والأنفس فانه يصلب ، ولا يصلب
أحد من أهل القبلة ، وان جاء نائباً قبل أن بقدر عليه هدر عنه ما أصاب
في محاربته ، ولا يهدر عن أحد من أهل القبلة ما أصابه في محاربته ، فان
طلبه الامام فامتنح فهو باغ لا يقارب ولا ينزك حتى يسلم لحكم الله ومقاتل
على امتناعه فما أحب في امتناعه من الأنفس وما دونها من الجراحات
يهدر عنه ولا يؤخذ به لانه لا فساد بينه وبين المسلمين لا بقبضه من
انفسهم فيما أصابه منهم ، وكذا لا بعداؤه لانه اذا نزل قوم منزلة لا يعطيه
القصاص من انفسنا فيما أصابنا منهم فكذلك لا نأخذ منهم بما أصابوا منا ولا
منفسهم ان نستحل قوماً فنأخذ منهم القصاص ولا نعطيهم مثل ذلك من

• • • • • • • • • •

انفسنا ، واما النفي الذي ذكره الله فهو أن يطالبهم الامام والمسلمون باقامة ما حكم الله بينهم وعليهم من القتل والقطع والصلب فيهربون ولا يؤمنون في شيء من بلاد المسلمين ، وليس ذلك على معنى ما يقول من يقول - ان الامام فيهم مخير ان شاء قتلهم وان شاء صلبهم ، وان شاء هلكهم ، وان شاء بفاهم ، ولا يحل ما يقال بزعمهم ان النفي هو الحبس ، اي كما قال ابو حنيفة ، ولكن كما فسره العلماء النفي بما حكم الله فيهم فيهربون فلا يؤمنون في شيء من بلدان المسلمين •

قال الشيخ يوسف بن ابراهيم - رحمه الله - : اختلف العلماء في ظاهر هذه الآية وباطنها ، فمن فائل : انها على طاهرها فمن وقع عليه اسم الحراية فالامام مخير فيه بجميع ما ذكر في الآية من القتل والصلب وتقطيع الايدي والارجل من خلاف والنفي ، وبعض يقول : ان الآية مرتبة بلحن الخطاب فيقول : يقتلوا ان قتلوا أحداً أو يصلبوا ان قتلوا وهم مشركون وتقطّع أيديهم وأرجلهم من خلاف اذا لم يقتلوا الانفس ، لكن ان اخذوا الأموال •

وقوله : أو ينفوا من الأرض ، اختلفوا فيه على قولين ، قال بعضهم : النفي أن يطلبوا حتى لا يأمنوا على انفسهم في شيء من بلدان المسلمين ، وقال بعضهم : النفي أن يسحبوا أو ينفوا من على وجه الأرض حتى يؤمن فسادهم ، أي تفسير قوله : أو ينفوا أو يسحبوا •

واختلفوا أيضاً في هذا الحكم هل هو موقوف على الامام لا بنفذه غيره كسائر الحدود أو سائغ للناس جميعاً انفاذه في كل زمان ان قدره ، وقال

• • • • •

بعضهم : القتل جائز في الظهور والكتمان وما سواه لا يجوز الا للامام ، واعلم ان المحارب من اخاف السبيل واعلن بالفساد في الارض وأشار القرآن الى بعض أوصافه ، قال الله عز وجل : **مَنْ لَّيِّنَ لَمْ يَنْتَهِ الْمُنَافِقُونَ - الى قوله -** تبديلاً (١) ، وابتنى الآية ان الارجاف موجب للقتل ، قال : فان اخاف السبيل وأسهر السلاح عزّز أو بكل ونستم باللسان ، وان قطع الطريق وأخذ مالاّ ولا يقتل نفساً قطع من خلاف ، ولو أكل من الأموال دون النصاب الذي تفتطع به البد ، وان قتل نفساً حراً أو عبداً مؤمناً أو ذمياً فنلناه ومن معه في القتل كلهم ، وان تابوا قبل ان نقدر عليهم غرم الأموال من أخذها وحده وقتلنا القاتل وحده ، وان وقعت المحاربة بيننا وبينهم ولم يذعنوا لحق الله فيهم حتى فتلوا منا رجلاً وقتلنا منهم رجلاً واكلوا الأموال وأفسدوها قتلناهم عن آخرهم ، وان لم نقدر عليهم وجاعوا نائيبين أخذنا ممن فعل خاصة في المال الفائم العين برده وقتلنا من قتل من بقتل به وهدرنا ما فعلوا في محاربتهم من الفساد لأننا واياهم في حال المتدينين ، لا نأخذ الحق ممن لا ندفع له الحق ، وان وقعت المهادنة لم بجز الغدر ولا بفدسها ، **وَأَمَّا تَخَافَنَّ** من قوم خيائنة فانبذ اليهم على سواء (٢) .

ومال في الفتنه بين اهل الدعوة النبی ليس فيها اسنحلال دم ولا مال ، وحركاتهم فيها حرام والقاتل والمقنول في النار ، وقال **عَلَيْكُمْ** : « اذا التقى

(١) سورة الاحرا ، ٦٠ .

(٢) سورة الامال ٥٨

• • • • •

المسلمان به، يتبعهما فالعادل والمقبول في النار - دبل : ما رسول الله هذا العادل ،
فما بال المقبول ؟ قال : لان كل واحد منهما اراد ان يقبل دسائره . (١) ،
وقد قال الله عز وجل : **وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُبْصِرُونَ السَّيِّئِينَ وَالْمُتَّقِينَ إِلَّا خَلَا**
فَاصَةً (٢) ، وكل من قتل فيها من يقتل به فهو به مفتول وتؤديه الأموال
كذلك ، ولا ينعدي القتل فيها كالمحاربين ولا المال ، ومهما وقعت المهادنة
بينهم فهم على تلك المهادنة وهم على ما هم عليه من اول دره ، غير ان
المهادنة منعهم أو يحددوا حدنا ما غير ما كان ، ولا ان يبدلوا ايديهم الى
ما كان ، وليس لهم مدعى دور مبادل بل هما المبتطلان : بمعنى الا ان يبدل
احدهم من الفتنة الاولى فيعودوا مدفين ان بشئ عنايتهم ، وان غنوا منهم
رجعوا أصحاب فتنة كاول مره ، ومن شرط تربيتهم ان ينزفوا وجوه
الفساد وبردوا الحشوق ، وان انشروا بعد صلحتهم أن يبدلوا جسيع ما اصاب
بينهم من الأنفس والأعمال فلا ينهدر ، وقيل : ينهدر ان حان برأى من
ينظر اليه على احدى المعلمين ، وان بدر الماسمون على سلطانيتهم الذين
برجع اليهم الرأي والام فتلوهم وحنودهم وعموا العامة ، ومن اجتبروه
على الدخول في الفتنة ، وان رفعت المحاشدة بينهم فهال للمسلمين الذين
لم يدخلوا في تلك الفتنة الذب عن الحرب والموت ، والله اعلم
المفسد من المصالح ، واللسبغ ابل ضرر - رحمه الله - اثر وفيه اسود ،
واللهروب من الفتنة أحق ، اه .

(١) متفق عليه .

(٢) سورة الانفال : ٢٥ .

وفي كتمان ان اخذ قاطع في هيب: مروج لقطع نهاه الجماعة عنه ،

والصلب انما هو قبل القتل ، ي طلب حيا ويقتل بالطعن على الخنبة ،
رتيل : بقتل ويصلب ، بعد ، وقبل : بصلب وينرك حيا بموت ، والقطع
للبد اليمنى من الرسع ، والرجل اليسرى من المعصل ، وقبل : سوله : او
ينفوا من الارض ، انما هو اذا اخاف الناس ولم يقتل ولم يأخذ مالا ؛
ومعنى الآية الثانية : والله لان ام بنته المنافقون على نفاقهم او الايذاء
والذين في قلوبهم مرض ، ذنب ايمان ، او فيها تجور عن تزلزلهم في الدين
وعن فحورهم ، كالزنى والنعرض له والغزل وحب الزنى ، والمرجمن
المتذب في المدينة بالخبار المسوء على النبي ﷺ والمسلمين من نيل او انهزام
لنسلتك عليهم ينقل او الساء او بما يضطرونهم الى طلب الجلاء ، ثم
لا يسكنونك في المدينة الا فدر ما يرتطون بانفسهم وعيالهم ومالههم ،
وطرودين مبعدين ، حبثما ادركوا اخذوا وقتلوا سريعا ، وهم يرون
القتل : قال انس وابو هريرة وابن عمر : « نادى رسول الله ﷺ بصوت
رفيع : يا معشر بن فدا اسلم بلسانه ولم يفض الايمان الى قلبه ، لا تؤذوا
المسلمين ولا يتبعوا عزرائهم ولا تعصروهم ، فان من يتبع عورة انبيه
المسلم يتبع الله عورته ، ومن يتبع الله عورته بفضحه الله ولو في جوف
رحله » الا ان في رواية انس : خرج ينادى بصوت اسمع العوانق في
الخدور ، وبفضحه في علاه . وفي رواية ابن عمر وابو هريرة : صعد
المنبر فنادى بصوت رفيع ، والله اعلم .

(٨٦٠ كتمان) ، اي الحكم في كتمان والخبر نهاه والباطل كون الخبر
ممن المان في المحدث او يعلق بنياه (ان لئذ) ، اي شرع (قاطع) ،
اي مريد القاطع ، سواء قاطع قبل ، دال ، او لا (في هيبه مروج لقطع نهاه
الجماعة) ، اي قاضهم او غيره والاحتمام عليه اولى (عنه) ، اي عن

فان لم ينته حبس طويلاً حتى يرضوا وان لم يقدروا على حبسه لمعاندته
قاتلوه ، وان قطع ولم يجد أكلاً ولا فحشاً ولا قتلاً اتبع حتى يقدر عليه
فيحبس حتى ينتهى ، ونفوه من الأرض حتى لا يأمن في بلاد الاسلام ،

الخروج للقطع ، والمقصود زجره عن ذلك بلطف او عنف بحسب ما يصلح ،
(فان لم ينته حبس طويلاً حتى يرضوا) ، أى الجماعه ، ونذا ان وكل
الرضى الى القاضى أو السجان ونحوه ، ورضاهم يتعلق بحصول اذعانه
او بمصلحه او عذر يعذرون فيه .

(وان لم يقدروا على حبسه لمعاندته قاتلوه) داءجوه بالرد والحل
ولو لم يقاتل ، كما مرّ انه يجور المعرض لمن مدى الى البعى ولو
وصوله ، بل يجور في الشروع ولو قبل المضى ، (وان قطع) اراد الاقطاع
وخرج فيه (ولم يجد أكلاً ولا فحشاً ولا قتلاً اتبع حتى يقدر عليه فيحبس
حتى ينتهى) عن القطع ، أى يدعن الى تركه ، ريكاهه او معزروه او
بؤدبوه ، وان قاتلهم في اتعاهم اياه قتلوه .

(ونفوه من الأرض) ، أى يدومون في طلبه والبحث عنه والارسال
الى من نزل عنده او في حربمه بارساله او باخراج الحق منه فبول فذاك
المطلوب ، أو سمع أو بطلب فيهرب وهكذا كل ما نزل (حتى لا يأمن
في بلاد الاسلام) شبه مطالبته والبحث وراءه بنفيه من الأرض لجامع ان
في الكل تبعده من الأرض ، وهى الأرض التى سرع في التهبؤ فيها للبعى ،

وان عرف بالاكل أو به وبالفعل فلو به بفسهم أو بأمرهم ، وان باعطاء
رشوة عليه الا ان كان قاتله متعديا عليه بحمية أو لياكل ماله أو يكون
في محله كسلطان فلا يحل قتله على هذه الصفة ولا الأمر به ولا
الدلالة عليه ، فمن قتله على ذلك فباغ متعد ،

وكذا كل أرض نزلها ، وسيأتي في الخامسة للمصنف بعد الكلام على قوله
عر وجل : " اما جزاؤ الذين يحاربون " (١) الآية .

(وان عرف بالاكل) هيكون ممن بقتل سرا وجهرا ولا يكون بحد
من يخيف السبيل ولم باكل فان هذا بنفى بالتفسير السابق (أو به وبالفعل
قتلوه بأنفسهم أو بأمرهم وان باعطاء رشوة عليه) ، أي على قتله ،
وبقتلونه بجميع ما يكون به القتل ، وذلك كله ان كان قاتله بقتله لله أو
لمعله ذلك (الا ان كان قاتله) ، أي الذي يراد أن يكون قاتلا (متعديا
عليه بحمية) على الفريب أو الصاحب أو غيرهما لا لله أو لمجرد فعله (أو)
عربدا لقتله (لياكل ماله أو) لـ (سيكون في محله كسلطان) باغ بريد أحد
قتله ليكون هو السلطان (فلا يحل) لمرد قتله (قتله على هذه الصفة
ولا الأمر به) ، أي بقتله على هذه الصفة ، ولا حل للمأمور أن يطاوع
مربد قتله على هذه الصفة ، ولكن بلغى أمره وهذه الصفة وبقتله حمبة
على الدب ، (ولا الدلالة عليه) اية تل اذا أريد القتل على هذه الصفة ولا
الاعانة فيه شيء ما ، (فمن قتلته على ذلك) المذكور من الصفة
(فباغ متعد) يحكم عليه بحكم الباغي ، ومن أعان أو دل هلك .

ولا يلزم الناس دفع قاتله عليه ، ولا تعريفيه له ولا ما ينجيه من هلاك
قصده كغرق أو هدم لسقوطه . حقه كالمنازع والآبق ، وإن ضعفوا حتى لا
يقدرُوا على دفع أو جسر ،

(ولا يلزم الناس دفع قاتله عليه) ، أى على ذلك المذكور من الصفة
لأنه جلال الدم ولا حق له ، وليست نية القاتل لقتله على تلك الصفة بدو جبة
له حق الدفع على أن دمه (ولا) يلزم الناس (تعريفيه) ، أى
تعريف مريد قتله (اه) أو تعريفيه وقت مجيئه لقتله لبتحرز عن نفسه
(ولا ما ينجيه) من مريد قتله على ذلك ، لأن دفع القاتل عنه على ذلك
أو تعريفيه له أو تعريفيه ما ينجيه تفويت لقتله المطلوب شرعا ، وفي قتله
أو الاعانة عليه توجه ما مع أنه يقتل على وجه لا يحل اعانة على وجه
لا يحل ، فوَحَب الامساك ، فتراده بعدم اللزوم عدمه الذى أريد به عدم
الجواز ، لا الذى أريد به ما يصدق بالجواز ، وقيل : يحوز الدفع عنه
والتنجية والتعريف لأن قاتله على هذه الصفة باغ كما قال ، وهذا القول
هو المتبادر من قوله : لا يلزم . ولا ما بنجبه (من هلاك قصده كغرق) أو
حرق (أو هدم) أو حر أو برد أو عطش أو جوع أو سب أو غير ذلك
('لسقوطه' حقه كالمنازع) 'للحق' (و) العبد (الآبق) والمرأة الناشزة
والقاعد على الفراش الحرام فانه لا يلزم تنجبة هؤلاء مما بهلكهم من
حيوان أو آدمى من باغ عليهم أو غير هؤلاء كما مثل بغرق وما بعده .

(وإن ضعفوا) ، أى قطاع الطريق بهرض أو جوع أو عطش أو قلة
الأعوان أو غير ذلك (حتى لا يقدرُوا على دفع) لضر (أو جر) لمنفعة

ولا يكون منهم قطع ولا منع فهل تلزم حقوقهم أو لا ما لم تعرف منهم
توبة ؟ قولان ؛ ويقتل قاطع ان قتل من يقتل فيه وأكل مالا وعرف بذلك
ولو موافقا أو بعد رجوعه لمنزله

(ولا يكون منهم قطع ولا منع) للحق (فهل تلزم حقوقهم) من تسببهم
من موت أو قتل والصلاة عليهم وغسلهم ودفنهم كما بدن غيرهم ، لا كما
وقع وغير ذلك لسقوط الصفة التي منهم ذلك وهى البغى اذ زال بضعفهم
ولم يتوبوا ولم يندموا ، كما أن من ذوى بغى لا تبطل حقوقه ما لم يتهىئا
لها أو اشرح فيها (أو لا) يلزم حقوقهم (ما لم تعرف) منهم توبة (
استدبابا لأصلهم من البغى الصادر منهم المستوجبين به سقوط حقوقهم
وهو الصريح عندى ؟ (قولان) ، الصريح الأول على ظاهر عبارة الشخ
أحمد ، وإن ناب بلسانه ولا بدرى أبوقى بالانتصال أو وكل أمره الى الله
وأدب له الحق ، وإن ماتت امرأة كذبه أو طولب بما أفسد ولم يؤده
وقد أمكنه الأداء أو قال : لا ، فلا حق له فى بغيه الأول المصر هو عليه
ولمعه الحق .

(ويقتل قاطع ان قتل من يقتل فيه) ولو طفلا أو امرأة لا من لا
يقتل منه كعاد وشراب (مأكلا مالا) أو لم يأكل (وعرف بذلك) ، أى
اعتد منه ذلك وهو عائد الى أكل المال ، لكن قتل النفس يقتل به ولو
فى غير حال الحرب ، وأما المال والنفس فلا يقتل فدهما الا أن تعدد منه
ذلك فله أن أم شهر أو فعل ذلك بين المنازل والقري (ولم موافقا)
ولا سيما أن كان مخالفا أو منه ك (أو بعد رجوعه لمنزله) وصلوه أو لم
بوصاوه ، أو فى وقت لم يشتغل فيه بقطع ، ولا سيما أن لم يرجع اليه

أو في سر ويعان على قتله ويدل عليه ، وجسوز ان قتل نفساً مطلقاً ،
وان مشركة ، وان اكل فقط وعرف به فلا يقتل الا في حال بغية وينكل متى
قدر عليه ويغرم ما اكل ، وكذا قاطع لفحش وان ببهيمه يقتل حال
بغية وان غير محصن أو موافقاً أو عبداً ،

أو كان في حال الاشتغال بالقطع (أو في سر) أو حال نوم أو غفلة أو غير
ذلك ، ولا سيما جهراً وعدم غفلة (ويعان على قتله) بمال أو نفس ،
(ويدل عليه ، وجسوز) قتلهم كذلك ، ومثله الاعانة (ان قتل نفساً مطلقاً
وان مشركة) ذمية أو حربية أو أجيرت أو عبداً ، وبهذا القول قال الشيخ
يوسف بن ابراهيم كما مر عنه .

(وان اكل) مالا (فقط وعرف) لاقاراره أو للبيئة لا بتعدد ذلك منه
(به) ، أي بالاكل (فلا يقتل الا في حال بغية) باكل المال أو مجيئه
اليه أو تهيئه اليه أو قتاله عليه قبل أخذه أو بعده (وينكل متى قدر عليه
ويغرم ما اكل) الا ان اكل بديانة ، وقبل : يغرم مطلقاً ، (وكذا قاطع)
طريق (لفحش وان ببهيمه) ، ولا سيما بآدمى حرّاً أو عبد ذكر أو أنثى
بالغ أو طفل عاقل أو مجنون مشرك أو موحد موف أو منافق (يقتل حال
بغية) وأما بعده فينكل ، وفي زمان الامام يقتل ، وأجيز قتله ولو في
غير زمانه (وان غير محصن أو موافقاً أو عبداً) ذكراً أو أنثى ، لا طفلاً
أو مجنوناً ، ومرّ الكلام على دفعهما .

وهذا ان قطع على من لا حرب فتنة سبقت بينهما ، ولا ديانة ، وينهى قاطع عليها او على فتنة ويدعى للحق ، ولا يقتل الا ان كابر عنه ويعرف بما مر ، او يشهر باقليم بلده او منزله ، وان عند الخاصة كالواحد ،

(وهذا) ، أى هذا المذكور من قتله متى وجد حال بغية نابتاً قطع لزنى او غيره (ان قطع) الطريق (على من لا حرب فتنة) باطله (سبقت بينهما ولا) حرب (ديانة ، و) اما ان قطع على حرب فتنة او حرب ديانة فانه (ينهى قاطع عليها) ، أى على ديانة (او على فتنة ويدعى للحق) أولاً بلا قتال ينهاه من ليس من أهل فتنته وحربه ويدعوه (ولا يقتل الا ان كابر عنه) ، أى عن الحق ، فانه يقاتل ، وان لم يقدرُوا عليه تركوه (ويعرف) القاطع (بما مر) من المشاهدة أو البيبة أو الاقرار أو نحو ذلك ، (او يشهر) ، بالرفع عطفاً على يعرف أو بالنصب عطفاً لمصدره على ما ، أى بما مر أو شهرته (باقليم بلده) أراد بالاقليم ما يقرب من بلده كالحريم وما بعده لا أحد الأقاليم السبعة خصوصاً (او منزله) ، وتعتبر شهرته في الحارة التي هو فيها ان كان في بلد فيه حارات .

(وان) شهر (عند الخاصة كالواحد) ان قال : شهر عندى انه قاطع ، ولا سيما ان شهر عند العامة الكثيرة أو كليتهما ، ويجوز انه اشهر عند الخاصة كما اشهر عند العامة ، فسواء اشهر عند الخاص أو العام من صغير أو كبير ، ويكون ذلك عليهم حجة ، وسواء قطع الطريق عام أو خاص ، واحد أو جماعة على عام أو خاص واحد أو جماعة ، شهر

ولا يحكم عليه بقطع ان قتل على معين كرجل أو قبيلة أو بلدة إلا ان كانت عامة ، ويدفع عن خاص أو بنفسه أو بتعريفه بقطع عليه لقتل أو اكل في كل حال أو اغار عليه

أو شهود ، أو قامت البيعة ، أو وقع اقرار شهر عند العامة أو الخاصة أو الواحد أو الجماعة ، أو شاهدته العامة أو الخاصة أو الواحد أو الجماعة ، أو قامت البيعة عند العامة أو الخاصة أو الواحد أو الجماعة أو شهر عند العامة أو الخاصة أو الواحد أو الجماعة أو البيعة أو الاقرار أو الشهرة أو المشاهدة .

(ولا يحكم عليه بـ) حكم (قطع) فيقتل على كل حال لا يجوز هذا (ان قطع على معين كرجل) أو رجلين أو ثلاثة أو أكثر (أو قبيلة أو بلدة) وظهر أن مراد القتل على خصوص هؤلاء (إلا ان كانت) تلك القبيلة أو سكان البلدة (عامة) مائة رجل أو أربعين أو غير ذلك على الخلاف في العامة ، وقد مر في الشفعة .

(ويدفع) القاطع ، أي تدفعه العامة أو الخاصة (عن خاص) جماعة (أو) يدفعه الخاص (بنفسه) عن الخاص أو الجماعة (أو) يدفعه الخاص أو الجماعة عن الخاص أو الجماعة (بتعريفه) ، أي الخاص وكذا العام ، أي بأن، تخبرهم أن القاطع قصدهم (بقطع عليه) ، أي الخاص وكذا العام (لقتل أو اكل) ، أي يخبر الخاص أو الجماعة من أراد القاطع القطع عليه فيقتل (في كل حال) متعلق بقتل أو اكل المجزور باللام (أو اغار عليه) أو عابهم ، عطف على محذوف ، أي اغاروا على

باب

ان سار قوم بطريقهم فراوا مخوفاً فلهم جمع اموالهم واصحابهم

واخذ في هيئة حرب وقتال

باب

(ان سار قوم بطريقهم) أو كانوا في منزلهم أو بلدهم أو غير ذلك
(فراوا مخوفاً فلهم جمع اموالهم واصحابهم) ولو باسراع المشى ولهم
الانضمام الى حيث كان مالهم أو اصحابهم ولو باسراع ، ولهم الانضمام
الى غير جهة الخوف ، سواء كانوا في ذلك الموضع بطاعة أو معصية أو
مباح الا ان كانوا مطلوبين في حق عليهم فلا يحل لهم قتال صاحب الحق
ولا الأخذ في هيئة الحرب بعد علم بأن المخوف صاحب الحق .

(و) جاز لهم (اخذ في هيئة حرب وقتال) من نحو احضار السلاح
بلا توجيه الى المخوف وركوب الخيل وتصنيف الصفوف وتركيب السهام في

بلا اشهار سلاح اليه ولا جرى ولا قبيح كلام أو حمية ولا اظهار قتاله
ولا دال عليه ، ويظهرون اماناً وعافية ، فان فاجأهم قبل هذا بك رمى
أو ضرب أو اشهار سلاح فلهم قتاله ، ولا يبدؤا به ، وان خيف ان لم
يكن منه دال على بغى فمن بدأ آخر

الأقواس وسنان الرماح والقاء البارود والرصاص في تلك الأسلحة المسماة
بالمكاحل (بلا اشهار سلاح اليه) ، أى من غير أن ينصب الى جهة المخوف
(ولا جرى) اليه يعجل في المتى ولا يمهل ، بل يمكنون في موضعهم
(و) بـ (لا) تكلم بـ (قبيح كلام أو حمية) بأن يقال لهم : انتم
الذين فعلوا بفلان أو بنا كذا أو نحو ذلك (ولا اظهار قتاله ولا) اظهار
(دال عليه) ، أى على قتاله كصياح القتال والنداء عليه أو لا تحسبونا
كبنى فلان الدين قاتلتهم (ويظهرون اماناً وعافية) ولهم أن يطلبوا اماناً
وعافية ، ولهم أن يسكتوا ولهم أن يرسلوا الى جهته واحداً أو اثنين أو
ثلاثة أو غير ذلك مما لا تهيج به الفتنة لياتوا بالخبر ولهم أن يهربوا لأنه
لم يتحقق أن ذلك عدوٌ محقق أو مبطل أو غير عدوٌ ولأنه لم يكن الشروع
في القتال ، (فان فاجأهم) ذلك المخوف (قبل هذا) ، أى قبل ما ذكر
من شهرة سلاح اليه وجرى اليه أو قبيح كلام وحمية أو اظهار قتال أو دال
عليه (بك رمى أو ضرب أو اشهار سلاح فلهم قتاله ولا يبدؤا به) بالبناء
للمفعول ، أى ولا يبدؤونه بالقتال .

(وان خيف) القتال ، لعل ما خافوه غير كائن فيكونوا باغين
(ان لم يكن منه دال على بغى) كتوجيه السلاح اليهم واشهاره وغير ذلك
مما مرّ أنه يحل به القتال ان صدر من انسان (فمن بدأ آخر) بالقتال

بلا دال عليه فهو باغ ، وان لم يقصده وخاف قتلاً أو اكلاً فليزِم بذلك
 ضمان ، وان تلاقوا بضرب أو رمى وقتال بلا بداية أحد ولا تحجير ولا
 طلب عافية ولا اظهار سير أو سفر في حاجة فالكل بغاة ، وان اعطت
 احدهما اماناً

(بلا دال عليه) من هذا الآخر (فهو باغ) يقاتل ويحكم فيه بحكم الباغي ،
 (وان لم يقصده) ، أى ولو لم يقصد ببذئ البغى ، بل قصد تدمير الباغي
 لعل ذلك المخوف باغ (وخاف قتلاً أو اكلاً) فبداه بالقتال لئلا يصله منه
 قتل أو أكل مال ، أو شهروا السلاح بعضهم الى بعض فظنوا أنهم شهروا
 اليهم فبدؤوا بالقتال ، وسواء تبين بعد أنهم أرادوا البغى أو تبين أنهم لم
 يريدوه ، وان وصلبة ، واذا بداه بالقتال بلا دال عليه (فـ) سانه (يلزم)
 البادى (بذلك ضمان) لما أفسد من نفس أو مال .

(وان تلاقوا) ، أى الفريقان (بضرب أو رمى وقتال) أو بما يدل على
 بغى بدؤاً بنوع واحد أو بدأ هذا بنوع كرمى بنبل وهذا بنوع كضربه بحجر
 (بلا بداية أحد) قبل الآخر (ولا تحجير ولا طلب عافية ولا اظهار سير)
 في حاجة (أو سفر في حاجة) أو ضلال في طريق (فالكل بغاة) يقاتلهم من
 قدر عليهم بعد أن يطلبهم أن يكفوا ولم يكفوا ، وان لم يقدر قاتل مع من
 هو أقرب الى الحق أن ظهر لا اعانة له ، بل تدميراً للباغى الآخر ، وان
 لم يظهر له قرب أحد قاتل مع واحدة ، فاذا فرغ رجع يقاتل الذى معه بعد
 ارشاده ان لم يقبل ، وان كفت احدهما دون الأخرى قاتل التى لم تكف .

(وان اعطت احدهما) ، أى احدى الفتتين (اماناً) للأخرى

فكسرتة الأخرى أو حجر على باغ عليها وتعداه إليها ، فالكاسر والمتعدى
 باغيان ، وإن ضموا أنفسهم وأموالهم وتهيأوا لحرب المخوف فجاز اليهم
 قاتلوه إن تعدى الحجر وبغى إن قاتلهم ، * * *

(فكسرتة الأخرى) هذه (أو حجر على باغ عليها) أن لا يجاوز حداً
 معلوماً تحده لها في المكان أو الوقت (وتعداه إليها) ، أي تعدى الحد
 الذي حجرت عليه أن لا يتعداه الذي يدل عليه لفظ حجرت أو كسرت
 (فالكاسر) للأمان (والمتعدى) للحجر (باغيان) ، وفي نسخة : وإن
 أعطت أحدهما أماناً أو حجرت على باغ عليها وتعداه إليها فالكاسر للأمان
 المتعدى باغ ، والمراد بالأمان الذي كسره على هذه النسخة الأمان الذي
 أعطته ، والأمان الذي تضمنه حجرها بالحد ، فإن حجرها به طلب
 للأمان ، وعليه فالمتعدى معناه الفاعل لما لا يجوز ، وفي نسخة : أو تعداه
 إليها بـ « أو » وهي بمعنى « الواو » ، وفي نسخة : فالكاسر والمتعدى
 باغ ، فباغ خبر لأحدهما ، ويقدر مثله للآخر ، وفي نسخة : فالكاسر للأمان
 المتعدى باغ بلا عاطف ، فالمتعدى مبتدأ لا نعت خبره باغ ، ويقدر مثله
 للكاسر ، أو يعكس ، أو المتعدى بدل اضرب فيكفى خبر واحد ، وعلى
 الوجهين فالمراد بالمتعدى متعدى الحد المحجور به ، وإذا كسر الحجر أو
 الأمان من جعل ذلك أو مقابله حلّاً للآخر وسائر الناس قتاله .

(وإن ضموا أنفسهم وأموالهم وتهيأوا لحرب المخوف) أو فعلوا
 بعض ذلك أو لم يفعلوا شيئاً (فجاز اليهم قاتلوه إن) حجروا عليه بحد
 ف (تعدى الحجر) أو لم يحجروا عليه لأن الأولى أن يحجروا عليه
 (وبغى إن قاتلهم) حجروا أو لم يحجروا .

وكذا ان يحصنوا في مأمن أو قعدوا على ماء أو سبقوا اليه أو على طريق
ولم يظهروا قتالا فمقاتلهم على ذلك باغ ، وان فعل أحد الفريقين مبيح
القتال ، فلا يقاتل غيره الا ان أعانه أو كان منه دال عليه ، . . .

(وكذا ان تحصنوا في مأمن) بآلف بين ميمين مفتوحتين ابدل و ر ش
كل فاء سكنت ، ويجوز همز الألف مع سكون ، وهو اسم مكان ، أى فى
موضع آمن (أو قعدوا على ماء أو سبقوا اليه أو) قعدوا (على طريق)
أو كانوا فى موضع مأمن ، الموضح ، أو حال من الأحوال (ولم يظهروا
قتالا) ولا دالا عليه ولا على بغى (فمقاتلهم على ذلك) ، أى من أجل
ذلك الذى هم عليه ، أو ومقاتلهم وهم على تلك الحال (باغ) يفعلون معه
ما يفعلون مع البعاة ، وذهبوا يميناً أو شمالاً وان لم يكن طريق الا ما قعدوا
قالوا لهم : تنحوا ، وان أبوا فبغاة (وان فعل أحد الفريقين) حكم على
المجموع لأن الواحد لا يكون منهما مقابل من أحدهما كانه قال : انسان
الفريقين (مبيح القتال) من أول الأمر أو فعله بعد أن حجر هو أو مقابله
أو بعد أن أمن هو أو مقابله كشهرة السلاح (فلا يقاتل غيره) بالبناء
للمفعول ، أى فلا يقاتل الناس ولا المفعول اليه غير ذلك الفاعل ولو كان
معه ذلك الغير فى عسكر واحد (الا ان أعانه) ، أى أعان ذلك الفاعل
غيره بفعل مبيح القتال (أو كان منه) ، أى من ذلك الغير (دال عليه) ،
أى على القتال ، فانه يقاتله الناس والمفعول اليه مع ذلك الفاعل .

ومن استخفى لأخذ مال أو قتل في الظاهر ، فلا يهجم عليه بقتل ان لم يظهر سلاحاً ، وان قتل على ذلك هدر دمه ، وان سار قوم ولهم مواش ، أو اسلحتهم ولباسهم فنظروا أخذاً منها ،

(ومن استخفى لأخذ مال أو) لـ (قتل في الظاهر) ، أى حاله بحسب الظاهر بالأمانة والعادة أنه كان هناك مستخفياً لقتال أو أخذ (فلا يهجم عليه بقتل ان لم يظهر سلاحاً) على هيئة الدفع به أو مبيح قتال ، بل ينهى ويحجر عليه أن يفعل ما لا يحل ، فان لم ينته وعاند قتل ، (وان قتل على ذلك) المذكور من عدم اظهار السلاح أو على ذلك الاستخفاء الموهم ارادة المال أو القتل بهجوم دون نهر وحجر (هدر دمه) لأنهم ذكروا أن مريضاً كان في مدينة الامام عبد الوهاب - رضى الله عنه - بالمغرب وكان عليه قائم ، فأخرجه قائمه ذات ليلة الى حاجة الانسان وكانت الليلة قمراء ، فنظر القائم الى رجل أخذ مكانه في ظل الجدار وهو مستخف الى المريض ، فوثب اليه القائم فردده وقتله ، فقال له المريض : عجلت ويحك ، وقال له القائم : كيف اتركه حتى يقتلك ؟ أو قال : اذا تركته حتى يقتلك فما تصنع ؟ فطلع أمرهم الى الامام عبد الوهاب - رحمه الله - فأعلموه كيف قصتهم وأخبروه بما جرى عليهم فهدر دمه ، ولو تبين بعد قتله أو ما دون القتل أنه غير مستخف لذلك فعلى قاتله أو ضاره تلك الجناية .

(وان سار قوم) أو وقفوا (ولهم مواش أو اسلحتهم) أو مال أو كل ذلك أو اننان من ذلك (ولباسهم) مطروحاً في الأرض أو غيرها أو على دابة أو ملبوساً (فنظروا أخذاً منها) ، أى مريد أخذ منها أخذ أو لم

أو من سلاح بعضهم أو لباسه في أول الرفقة أو في آخرها فلناظره قتاله
والهجوم عليه بلا دعوة أو شهادة أو اقرار ، فإن ذلك من الأخذ بغى ،
وان لم يحزه أو لم يقتل احداً ، وهدر دم مخوف مباح وماله باخافته
بأخذ مال أو سلاح أو لباس ان قتله خائف منه ان لم يعرفه والا . .

يأخذ ، أى من المواشى (أو من سلاح بعضهم أو لباسه في أول الرفقة أو في
آخرها) أو في وسطها ويحتمل أن يريد بأولها النصف المقدم وبآخرها
النصف المؤخر (فلناظره قتاله والهجوم عليه بلا دعوة) الى الحق والكف
(أو شهادة) ببغى الأخذ (أو اقرار) من الأخذ بالبغى (فإن ذلك من
الأخذ بغى) ، أى وبلا شهادة ببغى الأخذ ولا اقرار من الأخذ بأن ذلك
بغى منه .

(وان لم يحزه) بل عالج الأخذ (أو لم يقتل احداً) لكنه شرع في
ذلك أو جاء الى ذلك ، (وهدر دم مخوف) - بضم الميم وكسر الواو
مشددة - (مباح وماله) ان دفعه خائفة ففسد بدفاعه نفس كما يأتى أو
مال (بـ) سبب (اخافته بأخذ مال أو سلاح أو لباس) ، أو يتصور
بصورة مريد القتال أو الفحش (ان قتله خائف منه ان لم يعرفه) مباحاً
لقوله ﷺ : « لا جهل ولا تجاهل في الاسلام » (١) (والا) يكن لم يعرفه

(١) رواه ابن حبان .

فلا يقاتله حتى يفعل ما يحل به قتاله وقتله من فساد ، وان في لباس ، ولا يدفعه بما يموت به ان لم يكن منه هذا ، وان كان لا سلاح له ولا ما يضرب به

ممازحاً بل عرفه ممازحاً (فلا يقاتله حتى يفعل ما يحل به قتاله وقتله من فساد وان في لباس) بأخذه أو تمزيقه أو كشفه ، أو في مال أو سلاح ولا سيما في بدن بقتل أو ما دونه أو فحش لذلك الحديث .

(ولا يدفعه بما يموت به ان لم يكن منه هذا) ، أي الفساد ، ويدفعه بما دون ذلك وهلك ذلك الممازح ان مات بمزاحه أو فات عضو من أعضائه لقوله تعالى : ﴿ ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة ﴾ (١) ، ووعيد من قتل نفسه وان عرفه ممازحاً فليقل له : اني عرفت أنك فلان أو صديق ممازح ليكف ، وان دافعه بلا تكلم فلا ضمان عليه وهو عند ذلك آثم لأنه مقصر اذا امكنه ان يصرفه بلا افساد مال أو بدن .

وعلى الممازح ضمان ما أفسده في مال أو بدن وما حدث بفزع منه ولسائر دفعه اذا رآوه يفسد مالا أو نفساً لغيرهم ولو عرفوه ممازحاً ، وان ادعى دفعه الى موت فلا ضمان عليهم ، (وان كان لا سلاح له) من السلاح المعهود (ولا ما يضرب به) بالبناء للمفعول لا ضمير فيه ، ونائب الفاعل

(١) سورة البقرة . ١٩٥ .

مطلقاً فلا يضرب ولا ييرا منه ولو اشار بيده بلا ضرب ، وقيل : ييرا
منه بالاسارة ، وان كان بيده ما لا يقتل به عادة كنبات فأشار اليه
بضرب ، فلا يضربه أيضاً ان اتهمه بتغليظ عليه ،

هو به أى ما يوقع به الضرر أو بالبلاء للفاعل الذى هو الممازح (مطلقاً ،
فلا يضرب) بالبلاء للمفعول .

(ولا ييرا منه) بالبلاء للمفعول (ولو اشار بيده) ان كانت اشارته
بيده (بلا ضرب) بها ، وان صرب بها ضرب وبرىء منه ، (وقيل : ييرا
منه بالاسارة) اشار بها ولو لم يضرب بها لأن ذلك مزاح بما لا يجوز ، فلو
مازح انسان بكذب أو غيره من المعاصى لزمّت البراءة منه ولا سيما أن فى
ذلك ترويعاً ، والترويع ظلم .

(وان كان بيده ما لا يقتل به عادة) كصوف و (كنبات) كحرم
وجزّ ولفّت وجريدة بورقها (فأشار اليه بضرب فلا يضربه أيضاً ان
اتهمه) بمزاح (بتغليظ عليه) الباء متعلقة بـ يضرب ، أى فلا يضربه
بتغليظ عليه بل بتخفيف ، قال الله عز وجل : ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ
مِثْلُهَا ۖ ﴾ (١) ، ويجوز تعليق « الباء » بـ اتهم ، أى ان اتهمه الخائف
بمجرد تغليظ غير حقيق ان اتهمه أنه يتصور له بصورة مريد الضرب ،

(١) سورة الشورى . ٤٠ .

وجوز دفعه ، وان أشار اليه بضرب بموجع مؤلم فثالثها لا يضرب
ولا يبرأ منه ان عرف أنه لم يرد به تعدية ما لم يقع منه فساد ، *

فان الضرب ولو بنبات نخليط ، (وجوز دفعه) ولو بما هو أكبر مما يريد
الضرب به بلا قصد لما يموت به ، واذا جاءك انسان للضرب أو القتل أو
الفحش أو لأخذ المال أو افساده واتهمته بالغلط أو علمته غلطاً فلا تقتله
ولا تفاجئه حتى يفعل ما ذكر من الفساد في مال أو نفس فيحل قتاله وقتله ،
ويحسن أن يعرفه أنه غير مطلوبه ، أو أن المال ليس هو ماله .

(وان أشار اليه بضرب) مزاحاً (بموجع مؤلم) نعت توكيد ،
والأولى الاكتفاء بأحدهما ، (ف) في ذلك أقوال ، أولها أنه لا يضربه ولو
أشار اليه ، ولا يبرأ منه الا ان وقعت عليه الضربة ، وثانيها أنه يضربه
ويبرأ منه ولو لم تقع عليه أو لم يضربه لأن ذلك مما يعينه مع أنه صورة
تعدية شرع فيها ، و (ثالثها) أنه (لا يضرب ولا يبرأ منه ان عرف أنه لم
يرد به تعدية) ولو وقعت به الضربة (ما لم يقع منه فساد) كموت وفوت
عضو وجرح ، وان وقع عنه الفساد ضرب ويرى منه ، وقيل : لا يبرأ منه
ولو وقع الفساد بذلك ، ولا بضرب الا ليدفع ، لأنه لم يقصد التعدية ،
وهذا ضعيف ، أشار الى ضعفه في الأصل بقوله بعد القول الثالث ، وقيل
غير ذلك ، ولم يذكره المصنف لضعفه .

وعن انس أن رجلاً من أهل البادية كان يهدى اليه صبي من البادية
فحضره - عليه السلام - اذا أراد أن يخرج ، فقال عليه السلام : ان زاهراً
باديتنا ونحن حاضروه ، وكان عليه السلام يحبه ، وكان رجلاً ذمياً ،
فأتاه عليه السلام عليه وهو يبيع متاعه فاحتضنه من خلفه وهو لا يبصره ،

وان اتفق رجلان على ترّام وتضارب بما ذكر على وجه التعليم أو المزاح
تضامنا ان تضاربا وتبرّا كل من كل ، وبرّا منهما شاهد فعلهما ،

فقال : من هذا أرسلنى ، فالتفت ، فعرفه - عليه السلام - فجعل لا بالوا
يُلصق ظهره بصدرة - عليه السلام - حين عرفه ، فجعل - عليه السلام -
يقول : من يشتري هذا العبد ؟ فقال الرجل : يا رسول الله اذاً والله تجدنى
كاسداً ، فقال عليه السلام : لكن عند الله لست بكاسد أنت عند الله غال .

(وان اتفق رجلان على ترّام وتضارب) ، أى على أن يرمى كل
منهما الآخر ويضربه أو على الترامى أو التضارب (بما ذكر) من سلاح
أو غيره أو بما يكون به القتل مما يمكن التحرز عنه أو بما لا يكون به
القتل مما يمكن التحرز عنه أو بما لا يكون به (على وجه التعليم أو
المزاح تضامنا ان تضاربا) ، أراد به هنا ما يشمل الترامى استعمالاً للمقيد
فى المطلق ، أو أراد ان تضاربا أو تراميا وضمن الضارب منهما المضروب
أيضاً ان لم يضربه المضروب ، (وتبرّا كل من كل) أى من كل واحد ،
والأولى أن يقول : من الآخر ، أى يبرّا كل واحد من الآخر سواء وقعت
ضربة كل واحد أو رميته بالآخر ، أو وقعت ضربة أحدهما أو رميته بالآخر
ولم تقع ضربة الآخر بالآخر ، أو رميته به ؛ وكذا ان اتفقا على ذلك ولم
يضرّب لا واحد فوقعت بالآخر فانه ضامن ، ويبرّا كل من الآخر ، ووجه
براءة الضارب أو الرامى من المضروب أو المرمى أنه أذعن للباطل حتى
وقنع به ، (وبرّا منهما شاهد فعلهما) ولو علم بمزاحهما وتعلمهما

ورخص لهما ولغيرهما فيها ان علم ان اصل ذلك لم يكن على تعدية ،
 وجاز الرمي لتعليمه والاتقاء منه ومن الضرب ما لم يقع به ضرب
 او افساد ، ورخص ما لم يقع به وجع ،

ويبرأ غيرهما ولو من مضروب او مرمى وفعت به الضربة او الرمية ولم
 تصدر منه ، او صدرت ولم تقع بالآخر لاتفاقهما على مضرة لا تجوز .

(ورخص لهما ولغيرهما فيها) ، اى فى البراءة ، اى لا يتبرا احدهما
 من الآخر ولا يتبرا منهما غيرهما (ان علم أن أصل ذلك لم يكن على تعدية)
 ولو ضرب كل منهما الآخر او رماه فوقعت به ، لأن المقصود التعليم والمزاح
 لا نفس الفساد والمسال فى جميع ما مرّ من المسائل او يأتى كالنفس .

(وجاز الرمي) والضرب (لتعليمه والاتقاء منه ومن الضرب) ،
 ويجوز أن يتفق اثنان أن يضرب أو يرمى أحدهما الآخر ويتقى الآخر
 ضربه أو رميته ليعلم المضروب أو المرمى كيف يتقى وكيف يرمى أو يضرب
 ولا تخطيء ضربه ورميته ولا اثم عليهما فى ذلك (ما لم يقع به ضرب او
 افساد) أو يقع فساد فى ماله فحينئذ يأنمان ويضمن الفاعل ، واثمهما كبير
 يبرأ كل منهما من الآخر ويبرأ منهما غيرهما .

(ورخص) ان لا اثم ولا براءة (ما لم يقع به وجع) بضرب او فساد
 فى المسال بقدر ما لا تسمح النفس به ، وجوز ما لم يكن به فساد بموت
 او فوت عضو ككسر وعى وذهاب سمع أو شمّ وجرح كبير لا تسمح
 نفسه به .

ومن اذن لضارب له هلكا ان كان بالتعدية وضمنه ان ضربه ، ويقتل به ان مات به ، وان ابراه بعد جرحه منه صح فيما دون النفس ، لا ان كان قبله ،

(ومن اذن لضارب له) أن يضربه ، وراد المصنف بالضرب ما يشمل الرمي أو لجرح أو لمفوت منفعة عضو (هلكا ان كان) الضرب أو نحوه ، (بالتعدية) لا لحق لازم للمضروب كأدب وتعزير ، ومن ذلك ما روى أن قاتلاً قاده نفسه يوم عيد لدار الولي وقعد في موضع الرحي ، فجاءت زوج الولي فجعلت تضربه حتى مات ، فحكم المشايخ بهلاكهما : الجاني والمرأة ، لأنه ليس له أن يقود لها وليست ولية الدم ، (وضمنه ان ضربه) أو فوت نفع عضو أو جرح أو أفسد مالا ، (ويقتل به ان مات به) وكان ممن يقتل به أو يأخذ أولياؤه الدية .

وفي « الديوان » : ومن أمر غيره أن يقتله أو يجرحه فقتله أو جرحه فهو له ضامن ، ومنهم من يقول : ليس على الجرح ضمان ويتوب الى الله ، وأن جرح نفسه عمداً ضمن ديته لورثته في حينه ذلك ، ومنهم من يقول : يوم يموت ، ومنهم من يقول : ينفق ذلك على الفقراء ، ومنهم من يقول : يتوب الى الله وليس عليه شيء ، ا هـ .

(وان) اذن له في أن يجرحه فجرحه و (ابراه بعد جرحه منه) ، أى من الجرح ، وكذا غير الجرح من تفويت منفعة العضو ومن تأثير (صح) الابرء (فيما دون النفس لا ان كان) الابرء (قبله) ، أى قبل الجرح ، وقيل : يبرأ ان ابراه قبل أيضاً ، ولا دية ولا قصاص اذا صح الابرء ،

• • • • •

وإما الهلاك فلازم له ولا يسقطه الإبراء قبل الجرح ، وكذا غير الجرح ،
وهكذا الكلام في الإبراء بعد الجرح بدو أن يأذن له في الجرح ، وكذا
غير الجرح .

قال المصنف في بعض مختصراته : من تعمّد جرح رجل فمات قبل
أن يطلب الجريح رأسه ، فإن مات قبل أن يبرأ المجروح فله ذلك ، وإن
مات بعد برء المجروح ولم يطلب فلا شيء له إلا أن كان خطأ كان في ماله .

وقال هاشم : من جرح رجلاً فعفا عنه ثم مات فعلية ديته ، وإن أبرأ
القتيل قاتله من دمه جاز عفو عنه أن تعمّد قتله لا أن كان خطأ ، وإن
أوصى له بديته كانت في ثلثه ، وإن جرحه عمداً دون القتل فعفا عن جرحه
ثم مات فعلية ديته إذ لم يبرأه من نفسه ، وإن أبرأه من دمه برئ أن
تعمّد ، وجاز عفو لا أن كان خطأ إلا من ثلث ماله مع وصاياه ، أي ثلث
ماله كله ، تلك الدية وسائر ماله ، وجاز في العمد ولو في المرض ، أي لأن
له قتله ، وإن كان على المصاب دين ولا مال له ، فإن تعمّد الجاني
جنايته فله ولوارثه أن يعفو عنه ، وإن كانت خطأ لم يجز عفو أحدهما
لاستهلاك الرأس في الدين ، وإن قبل وليّ الدية فقضاء منها ، فإن عفا
عنه جاز عفو ، ومن تعمّد قتل رجل فأبرأه من دمه أو أوصى له بديته
فهو أولى بدم نفسه ، وليس لوليه قعود ولا دية ، وإن قتله خطأ وكانت
كثالث ماله أو أقل جاز عفو إلا أن أوصى بما يزيد عليه ، فإن العفو عنه
يخاص الوصايا بدينه فيه ، فإن فضل شيء ردّه على الوارث كمن له
أربعة وعشرون ألفاً ودينه اثنا عشر ألفاً فهي ثلث ماله ، فيجوز العفو عنه
أو الأيصال له به أن لم يكن وارثاً ولا تباعة عليه له ، وإن كان ماله اثني عشر

ولا تصح دلالة في ضرب أو جرح ولا عذر فيها ، ولا في نفس أو فرج ولا أمر
بذلك ، ولزم بها هلاك وان لمبيحه ، وينكل : وكذا مبيع أو فرجه ومن
ولى أمره ، وان من أمته أو دابته ،

ألفاً وديته كذلك ثبت للمعفو عنه أو الموصى له ثالث ذلك وهي تمانية
آلاف ، وقيل : لا يثبت العفو عن الدم في الخطأ ويبطل به القود في العمد .

(ولا تصح دلالة) ، أي ادلال ، فهو اسم مصدر ادلّ (في ضرب
أو جرح) أو نأثير أو ازالة منفعة عضو هو بالرفع عطفاً على دلالة
(ولا عذر فيها) لدل (ولا في نفس) عطف على قوله : في ضرب ،
(أو فرج ، ولا أمر) – باسكان الميم – (بذلك) ، أي لا يصح أن يأمر
الانسان أحداً ، أن يفعل ذلك في بدنه أو في بدن أحد ، ولا يبيع له الاذن
ما هو حرام ولا أن يأمره بالادلل .

(ولزم بها) ، أي بالدلالة (هلاك) ، وكذا هلك من أذن بفعل ذلك
في بدنه وهلك من أجاز ذلك المذكور من الدلالة أو من الأمر بها أو الاذعان
لفعل ما لا يجوز كما قال : (وان لمبيحه) ، أي لمبيع ذلك ، (وينكل)
مبيع ذلك للفاعل أو للمفعول فيه ، (وكذا مبيع دمه أو فرجه) أو ما
يفوت منفعة عضو من أعضائه (و) فرج أو دم أو منفعة عضو (من ولى
أمره ، وان) أباح ذلك (من أمته) أو عبده (أو دابته) ولا سيما من
ولده أو زوجته أو يتيمه ولم يشرك ، لان ذلك أباحه نجويز وتشه
لا استحلال .

وكذا العضة والقبلة واللمس بشهوة .

(وكذا العضة والقبلة واللمس) ، وهوله : (شهوة) ، عائد للعضة وما بعده على التنازع أو الحذف ، أى وكذا العضة لشهوة ، والقبلة لشهوة ، واللمس لشهوة يهلك فاعل ذلك ومفعول به راض بذلك ومبيح أن يفعل أحد بأحد ذلك وأمر به ومدلّ فلا يجوز لمن أخذه من لا يحكم بحق لمن يضربه أو يمكّن نفسه للضرب إذا قدر أن لا يمكن ولم يفعل ما يجب به ضربه ولم يكن الحكم بعدول عند الحاكم بخلاف المال فإنه يجوز أن يبيح ماله وتجاوز الدلالة فيه ، ويجوز الأمر باباحته وبالدلالة ، والله أعلم .

باب

ان التفت سرايا بغاة أو قطاع لم يحل لكل قتال أخرى ولا قتلها ،
وان أبيح للغير لابطال كل وهكتا ان تقاثلتا على

باب

في التقاء السرايا

(ان التفت سرايا بغاة أو قطاع لم يحل لكل قتال أخرى ولا قتلها)
والمراد أن كلاّ منهما بغت على الأخرى وأصرت أو سارت في الأرض
لتبغى فالتقتا فلا يحل لكل واحدة أن تقاثل الأخرى على بغيتها لأنها
مثلها لا تتأهل لأن تقاثلها الا ان بغت احدهما على الأخرى تقاثلها عندي
لا عند المصنف ، وصاحب الأصل ، لأن ذلك دفع عن نفسها بخلاف ما اذا
بغت على غيرها أو سارت في البغى ، فان قتالها حينئذ كتطهير من الدنوب
وكإخراج الحق ، والنجس لا يظهر غيره ، والحق لا يلي إخراج
المتصف بالباطل لأنه متهم ، ولأنه لا يذعن له ، (وان أبيح للغير
لابطال كل وهكتا) ان أحدثا هلكا آخر بتقاتلتهما (ان تقاثلتا على

ذلك لأنه منهما حمية ، وان تابت احدهما من بغيتها الأول جاز قتالها ولو عن مالها من أراد بغياً عليها ، ولا يراعى مقاتل باغ حل قتاله اكان السلاح بيده أم لا ، ويقتل كقاتل ومانع ومرتد وطاعن حيث وجدوا ،

(ذلك) ، أى ان تقاتلتا حال كونهما باقيتين على الاصرار على البغى أو على قصده (لأنه) ، أى لأن تفانلها على ذلك (منهما حمية) ، سواء فصدتا الحمية الباطلة على أحد أو لم نعصداها الا انهما تفانلنا على غير نوبة وحق ، فان ذلك مبهما حمية اذ لم يكن على حق .

(وان تابت احدهما من بغيتها الأول جاز قتالها) ، قتال هذه السائبة ، فالضمير للسائبة مضافا لها القتال اضاافه مصدر لفاعله (ولو عن مالها) أو مال غيرها (من أراد بغياً) من تلك الأخرى أو غيرها (عليها) أو على غيرها ومن مفعول القتال ، ويحتمل أن يريد المنصف بالبغيه والقطاع المتففين انهم بغوا قبل التقائهما كل على الآخر فلذلك أعلمك كلامه ان لا يحل لاحدهما قتال الأخرى ولو على مالها أو نفسها ان لم تنب التى تريد القتال (ولا يراعى مقاتل باغ حل قتاله اكان السلاح بيده أم لا) فيفاله ويفتله ولو لم يكن بيده سلاح اذا علمه باغياً من قبل ، أو فصدته بالبغى فى حينه ، ولكن من عرف بالبغى يقتل حيث وجد كما قال ، (ويقتل كقاتل ومانع) للحق الذى لا يوصل الى الحق الا بقتله (ومرتد وطاعن حيث وجدوا) الا فى المسجد الحرام أو فى الحرم وفى غيره من المساجد الا ان فأنل فأنه يقتلون ولو فى المسجد الحرام ان لم يمكن اخراجهم ، ومتى وجدوا ولو فى صلاة أو صوم أو دلالة لرققة .

ولا يحرم دماءهم اعطاء امان لهم ما لم يتوبوا ولا ما حل منهم من قتل

وحبس وصلب حيث يستحق عند الامام ،

وعندى أنه لا يقتل ان لم يكن لهم دليل آخر يدلهم الى بلدة الا ان علموه باغياً فجعلوه دليلاً فانه يقتل ، وان بغت حامل أو قطعت أو ارتدت أو منعت أو طعت فلا تفتل حتى تنزع جميع ما في بطنها ، وان قاتلت دعت بلا عصد لفتلها ، وان ماتت فلا شيء على مدافعتها .

(ولا يحرم دماءهم) أراد ما دون القتل لئلا يتكرر مع قوله بعد ذلك من هل (اعطاء امان لهم) ، بل يحل ولو لمن اعطاهم الامان قتالهم لأن ذلك الاعطاء باطل ، ولا يجوز اعطاء الامان لهم خداعاً ولو كانوا لا يصلون الى ذلك الا به ، وان اعطوهم اماناً لانخداع فلهم قتالهم ولو بلا احبار ببعض الامان لان ذلك الامان لا يجوز فلا ينافض قوله تعالى : ﴿ فَانْبِذْ اليهم على سواء ﴾ (١) ، (ما لم يتوبوا ولا ما حل) عطف على دماءهم (منهم من قتل وحبس وصلب) وفطع وبقي (حيث يستحق) ذلك بالبناء للمفعول (عند الامام) ، سواء اعطاهم الامان الامام او المظلوم او غيره ، علم من اعطاهم الامان بقطعهم ومنعهم وارتدادهم وصعهم أو لم يعلم اعطاهم الامان لأمر ديني أو دنيوي مباح أو حرام ، وعند متعلق ببحرهم أو يستحق ، وخص الامام لانه أحق بانفاذ الحقوق ولما كان ذلك حقاً لله لم يبطله اعطاء الامان لهم .

(١) تقدم ذكرها .

وان كان فيمن حل قتله من لا يقتل ولا يفرز ولا يعرف من متدين مبتدع وقاطع وباغ قصد من حل قتله بلا حذر منه ، وان قتلوه وعلموا أن معه من لا يقتل أعطوا ديته من بيت المال ان كان والا من أموالهم معاً ولو علم قاتله من العسكر ، وكذا الغارة ،

(وان كان فيمن حل قتله من لا يقتل ولا يفرز) ممن حل قتله (ولا يعرف) أو كان فيمن لا يقتل من حل قتله ولا يفرز منه ولا يعرف (من متدين مبتدع) مخالف (وقاطع وباغ) موافقين أو مخالفين و « من » هي بيان لفوله فيمن حل قتله (فقد من حل قتله بلا حذر منه) ، أي ممن حل قتله أو من القتل ، وذلك كله صحيح أو ممن لا يحل قتله لكن بعد الاعتذار إلى من لا يحل قتله بأن ينادوا من كان غير حاضر في نعدية كذا أو غير طاعن في الدين أو نحو ذلك ممن يميز به من لا يحل قتله فليخرج (وان قتلوه) ، أي من حل قتله (وعلموا أن معه من لا يقتل) وأصابه الفتل معه بأن مكث فيهم خوفاً من المحقين أن لا يقبلوا فوله أنه ليس من البغاة مثلاً أو خوفاً من البغاة أن يقتلوه أن خرج ، أو قال : لست منهم ، أو خرج والتبس حال الخروج أو صودف بالقتل (أعطوا ديته) دية من لا يقتل (من بيت المال ان كان) لهم بيت المال (والا) فليعطوا ديته (من أموالهم معاً) لا قاتله وحده (ولو علم قاتله من العسكر) بعينه .

(وكذا الغارة) اذا قتل أحدهم انساناً أعطوا الدية من مالهم ولو

وان مات أحد المتقاتلين ضمنه مقاتله ولا يجد جحداً ولا ينفعه ان أفر بقتاله
أو بين أو شوهده ، وكذا ان تقابل واحد مع اثنين ضمنه مقاتلاه ان مات

علم فاته والمال وما دون النفس في ذلك كالنفس ، ومن قبض منهم أعطى
الحل وادرك على من حصر معه منابه بخلاف المسألة التي قبل هذه فلا
يدرك على كل الا منابه لان ذلك فبال حلال ، وهذا مشكل ، فان الطاهر
انه حيب لا يعرف الدى لا يحل فله الحف عن الفبال لقوله تعالى : **وَلَوْلَا**
رِجَالٌ مُّؤْمِنُونَ وَنِسَاءٌ مُّؤْمِنَاتٌ (١) الايه ، ولعله اراد حالاً لو تركوا
فيها الفبال لاجل من لا يميز هرمهم العدو وهنخوا ، وكل ما أحدثه الفبال
في الفبال من ديه او فصاص يلزمه اذا لم يعلم الباعى من المبغى عليه ولو
فطح يد الفبال فلوليته القود ان نعمد ، وللعبال ديه يده في ماله ، او يحون
معنى الايه : ان في القوم من سيؤم فلا يسلم عليهم حتى يؤمن ويمير لهم •

(وان مات أحد المتقاتلين) بصيغه التثنية (ضمنه مقاتله) ، الا ان
جاء ببيبه انه فله فلان او خدا (ولا يجد جحداً) ، اى جحود فله
(ولا ينفعه) الجحد (ان أفر بفاله او بين) ، اى بيتن هو ، اى بيتن
عليه فباله بالبناء للمفعول (أو شوهده) فباله ، اى ساهده الحاكم ومن
معه ، وذلك ان يصح انهما فبالا ، وان احدهما مات ولا يعرف له فبال
فيحكم له بفاله على فماتله ، لان فباله أماره على أنه قتله ، الا ان شوهده
سالما ليس به ما يؤدى الى مونه •

(وكذا ان تقابل واحد مع اثنين ضمنه مقاتلاه ان مات) ، وفي نسخة :

(١) سورة الفتح : ٢٥ •

كعكسه أو مات أحدهما ، وكذا اثنان مع اثنين أو مع ثلاثة فمن مات من ناحية ضمنته الأخرى ، وأما ثلاثة مع مثلها فيضمن ميتاً من ناحية جميعهما ،

ضمنه ان مات مقاتلاه ، ففي مات ضمير الواحد المضمون أيضاً ، ومقاتلاه فاعل ضمن ، ولا يجدان جحداً ولا ينفعهما ان اقرا بقتاله أو بين عليهما أو شوهده ان لم يعرف له قاتل ولم يشاهد سالماً ما به يميته (كعكسه) ، وهو أن يموتا فيضمنهما الواحد المقاتل لهما على ما ذكر (أو مات أحدهما) فانه يضمنه الواحد المقاتل لهما والعطف على قوله : ان مات ، لكن يقدر محذوف ، أى أو مات أحدهما فيضمنه مقاتلها كما رأيت ، أو عطف توهم على القول بقياسه فهو عطف على معنى عكسه فكأنه قال : كما اذا ماتا أو مات أحدهما .

(وكذا اثنان) مقاتلان (مع اثنين) ان مات أحد الاثنين ضمنه الاثنان المقاتلان لهما ، وكذا ان ماتا ضمنهما الاثنان المقاتلان لهما (أو مع ثلاثة) ان ماتوا ضمنهم الاثنان أو مات الاثنان ضمنهما الثلاثة ، وكذا ان مات اثنان أو واحد من الثلاثة فالضمان على الاثنين ، أو مات الاثنان أو واحد فالضمان على الثلاثة كما قال : (فمن مات من ناحية ضمنته الأخرى) ، وسواء في هذه المسائل كلها علم أن القاتل من الجانب الآخر معين أو غير معين أو لم يعلم الا أنه وقع القتال بين الجانبين فوحد قتل في أحدهما وذلك لقلّة الناس والزحام فلا يتوهم كل جانب بأنه قتل من في جنبه خطأ أو عمدًا ولو فعل لظهر ، والجرح وما دون النفس في ذلك كله والمسال مثل النفس .

(وأما ثلاثة مع مثلها فيضمن ميتاً من ناحية جميعهما) ، أى جميع

ويؤدوه على عددهم لأن كل ناحية جماعة ، ولا يحاسبون الوارث بمناب الميت

من العدد وجوز ،

الناحيتين (ويدوهُ) ، يعطوه الدية (على عددهم) سواء ، وقيل :
يديه أهل الجهة الأخرى (لأن كل ناحية جماعة) لأنه لو مات واحد من
ناحية بقى فيها اثنان وهما جماعة ، وفي الناحية الأخرى ثلاثة وهم جماعة
اذ هم كلهم بغاة ، وفعل الناحيتين كلتيهما بغى ، فكأنهما قتلتا من فيها
مع من قتله من الجهة الأخرى ، بخلاف ما اذا كانت احدهما اثنتين
والأخرى ثلاثة فليستا جميعاً جماعة ان مات أحد الاثنين .

(ولا يحاسبون الوارث بمناب الميت من العدد) ، فاذا مات أحد
الثلاثة وقد كان في كل جهة ثلاثة بالميت لم يقولوا لوارثه : نعطيك خمسة
أُسداد الدية فقط ، بل يعطيه أهل الحهتين الدية كاملة ، سواء بينهم على
الرؤوس حتى المرأة ان قاتلت ، والطفل والمجنون لا على عاقلتهما لأن
ما ينوبهما أقل من ثلث الدية ، وانما لم يحاسبوا الوارث بمناب الميت لأنه
لا يحمل على أنه قتل نفسه لنذور ذلك ، (وجوز) أن يحاسبوه ، أى لم
يمنع أن يحاسبوه فيصدق بالوجوب وهو المراد ، والمال والنفس وما دون
النفس في ذلك كالنفس في القولين ، وكذا في قول من قال : من مات من
ناحية ضمنته الناحية الأخرى وحدها ، سواء كان في كل ناحية اثنان أو
ثلاثة فصاعداً أو واحد ، اتفق العدد فيهما أو اختلف ، ولم يذكر هذا القول ،
وقيل : اذا كان في كل ناحية اثنان فكما اذا كان في كل منهما ثلاثة ، وبأتى
ان شاء الله سبحانه القولان وغيرهما في كتاب الديات ، وفي قوله : فصل :
يؤدى على مكاتب وساع ببعض قيمته الخ ، واذا تبين أن القتل وقع عليه
من الجهة الأخرى فليس على أهل جهته شيء .

وكذا اذا زاد العدد في الفئتين او زادت ، وهذا ان كان التقاؤهما على بغى
وباطل ، والا ضمننت مبطله ميتاً من محقة ، وقيل : حتى يعلم قاتله ،
وقيل : لا يحكم بضمان في ذلك حتى يشاهد الجاني او يقر او يبين عليه ،
ومن ادعى على أحد

(وكذا اذا زاد العدد في الفئتين) على الثلاثة اتفاقاً في العدد او
اختلافاً ، او كان في جهة أربعة فصاعداً وفي جهة اثنان (او زادت) بأن
كانت ثلاث فئات او أربع او أكثر كل واحدة تقاتل البواقي فتقاتلوا في
موضع واحد ووقت واحد فكل من قتل ضمنه كل الفئات ، (وهذا) ، أى
كل ما تقدم كله ثابت (ان كان التقاؤهما على بغى وباطل والا) بأن كانت
احدهما محقة والاخرى مبطله (ضمننت مبطله ميتاً من محقة) ، ولا يضمن
محقة ميتاً من مبطله لأن قتله حلال وعبادة لمن نواها .

(وقيل) : لا ضمان على المبطله كما لا ضمان على المحقة ، وكذا
في المبطلتين ولزمهم عند الله (حتى يعلم قاتله) بعينه من المبطله فبكون
الضمان عليها وحدها ، وان تبين أن المحقة قتلت واحداً منهم لا من المبطله
ضمنته لمحقة وحدها ، وقيل : لا ضمان عليها ، بل يوقف الأمر حتى
يتبين القاتل فيضمنه وحده ، (وقيل : لا يحكم بضمان في ذلك) كله
(حتى يشاهد الجاني او يقر او يبين عليه) فيحكم بالضمان عليه وحده ،
سواء كانتا مبطلتين او احدهما محقة وكان في كل واحدة ثلاثة فصاعداً
او أقل اتفقتا او اختلفتا ، الا ان كان في جهة واحدة فمات فديته على أهل
الجهة الأخرى .

(ومن ادعى) من احدى الفئتين المتقاتلتين (على أحد) من الفئة

قتل وليه بينه والا حلفه ، وان اتهم به حبس حتى يقر أو تزال تهمة ،
وهذا ان كانتا عاقلتين ولو اختلفتا احراراً وعبيداً ، أو اتحد الجنس
ولو نساء ،

الأخرى ولا يدرك على غيره من الفئتين شيئاً بعد ادعائه على معين (قتل
وليه بينه) ، أى فليبين القتل ، أى فليأت ببيان القتل (والا) يبينه
(حلفه) أنه لم يقتله (وان اتهم به) ، أى بالقتال (حبس حتى يقر
أو تزال تهمة) بشهادة تتضمن براءته بوجه ما ، مثل أن تشهد أنه حين
قتل المقتول غير حاضر ، أو كان خلف الصفوف ، ولا حد لذلك الا نظر
الامام أو القاضى أو نحوه ممن يلى ذلك من المسلمين ، والضمان على من
حبسه أو مات أو أصابه ضرر ان لم يتعد فيه ، ومن ذكرت عنه أخبار أنه
قتل أحداً الا أنه لم تأت عليه شهادة الأمانة وقد اتهم أنه قاتله ولم بمنعهم
من قتله الا عدم الأمانة فانه يحبس وتجعل السلسلة فى عنقه وبوقف فى
الحبس ويطين عليه ويفعلوا به كل ما طمعوا به أن بقر الا ما كان فيه
فوت النفس فى الحال ، ومن حبسته الجماعة على التعدى فقال هو أو
غيره ممن لا يصدقونه : قد أغمى عليه فى الحبس ، وأربد بذلك طلوعه منه
ولم يصدقوه وتركوه كذلك حتى مات ولم يطلقوه فلا ضمان عليهم .

(وهذا) كله ثابت (ان كانتا) ، أى الفئتان ، (عاقلتين)
لا مجنونتين هما ولا احداهما (ولو اختلفتا احراراً وعبيداً) أو نساء
ورجالاً أو بلغاً واطفالاً أو اختلفتا بذلك كله وليست « لو » هذه للتغيبى
والمبالغة ، بل المعنى والحال أنهما اختلفتا (أو اتحد الجنس ولو نساء)
والا لم يصح قوله : أو اتحد الجنس ، لا يبقى حينئذ مغيباً ولا مبدأ لأنه
قد ذكر الطرفين معاً ، وشمل الاختلاف أن تكون فئة جنساً والفئة الأخرى

وتتتم الفئة بطفل ان قاتل معها ، وان كان في عسكر بغاة او محاربين من
لا يحل قتله كاسير فلا يقصده بقتل عارف بحاله ، وليدفعه ان قابله
بما لا يفوت به فيه ، وليتق ضربته ، ولا محل له سواه ، . .

جنساً آخر ، وأن تكون جنساً والاخرى جنسين احدهما موافق لجنس
الأولى ، والاخر مخالف ، أو أجناساً ، أو كانت كل اجناساً أو جنسين .

(وتتتم الفئة بطفل ان قاتل معها) فيلزم في ماله أو مال أبيه ما دون
الثلث في النفس وما زاد على عاقلته ، ولا تتم بمجنون ، ومعنى تمامها
بالطفل أنه اذا كان أهل جهة اثنين ثالثهما طفل فهم فئة ، وفي قول آخر
ان كان في جهة واحد معه طفل عدّ فئة ، وتظهر ثمرة ذلك فيما اذا قتل
أحد من جانب فان ضمانه على أهل الجانبين ان كان كل منهما جماعة على
الأقوال المتقدمة ، وان كاننا مجنونتين أو احدهما أو فيهما أو في احدهما
مجنون فلا يحكم على مجنون الا بما فعله عياناً أو بشهادة .

(وان كان في عسكر بغاة) باضافة العسكر للبغاة (أو محاربين من
لا يحل قتله كاسير) ومقهور (فلا يقصده بقتل عارف بحاله وليدفعه ان قابله)
بقتال مريداً له (بما) متعلق بيدفع (لا يفوت به فيه) ، أى في القتال المدلول
عليه ويجوز عود الضمير للعسكر ، والواضح أنه لا يقاتل المأسور ونحوه
من هو محق لأنه يموت الرجل ولا يقتل غبره فلا يقاتل ولو كان ان لم
يقابله قتله من أسره أو قهره الجواب أنه يجب عليه ان يقاتل مريده بعد
أن يقول له : انى مأسور ولست اقاتلكم ، فيكذبوه أو يعاجلوه أو لا يسمعوه ،
وقوله : فيه ، متعلق بيدفع أو بـ يفوت أو حال .

(وليتق ضربته ولا يحل له سواه) ، أى سوى ما ذكر من الدفع

ولو جاز له هو القتال اذ ليس من البغاة •

والاتقاء أو الضمير للدفع ، وأما الاتقاء فمعلوم أنه واجب سائغ (ولو جاز له هو) ، أى لذلك الذى لا يحل قتله (النقال) جزافاً لمن قصد الضربة الى جهة هو فيها فحيث يصاب (اذ ليس من البغاة) فلا ضمان عليه ولا اثم فى قتل مريده بقتل أو ضرر ظاناً أنه من البغاة وواجب عليه عندى أن يكون الكلام فى عارفة أو يبين أنه أسير فى البغاة أو مقهور لمن جاءه ، ولعل المراد ولو جاز للعارف بحاله القتال للمحاربين أو البغاة فإنه مع ذلك يقتصر على دفع نحو الأسير اذ ليس نحو الأسير من البغاة على أن يرجع الضمير فى قوله : له هو للعارف وفى ليس لنحو الأسير ، وإذا أخبرهم أنه أسير ولم يصدقوه قاتلهم وقاتلوه وهو وهم محقون ، والله أعلم •

باب

وجب على عاقد صحبة في مباح مع أحد الدفع عنه ولو ضر
بهيمة ، وكفر ان تركه حتى هلك ،

باب

في عقد الصحبة وأحكامها

(وجب على عاقد صحبة في مباح) أو عبادة واجبة أو غير واجبة
ودخلت العبادة بالأولى ويحتمل دخولها في المباح حيث أنها غير محظور ،
وسواء في ذلك الصحبة في الحضر أو السفر (مع أحد الدفع) بالرفع على
الفاعلية لوجب (عنه ولو) كان الذي أريد دفعة (ضر بهيمة) أو سبع
أو هامة أو طائر أو حرق أو غرق أو هدم أو حفير أو غير ذلك من كل ما يقدر
عليه ، ولفظ ضر منصوب على أنه خبر كان كما رأيت ، ولا يلزم حق
الصحبة إذا عقدت في معصية ، والمراد بالبهيمة الصاحب أو المقتول أو من
لا يعرف ، أو بهيمة لا مالك لها بدليل ما بعد (وكفر ان تركه حتى ملك) ،

ولا يضمنه ان كان الضر بانسان أو حيوان ، ويرثه ان كان وارثه ويضمنه ،
ولا يرثه ان هلك بمن لا يصحّ منه ضمان ، وقيل : يضمن ديته ،
ولا يرثه ولو مات بمن يصح منه ،

وقيل : او فات منه عضو ، وقيل : يهلك بمجرد تركه ولو لم يصبه شيء من
الضر ، وذلك لان العقد للصحة يصير المصحوب كالأمانة ، وحفظ الأمانة
فرض وحيانتها كبيرة .

(ولا يضمنه ان كان الضر بانسان أو حيوان) ، أى حيوان الانسان
لتعلق الضمان حينئذ بالانسان من حيث أن الضر الانسان أو حيوانه وهو
شامل لحيوان غيره من الناس اذا كان بيده بحيث تلزمه جنايته الا أنه
اذا لم تلزم صاحب الحيوان أو الذى بيده الضمانة فلا ضمان أيضاً على
عاقده الصحة ، والذى عنده أنها تلزم عاقدها حينئذ لصيرورة الحيوان
حينئذ كحيوان غير مملوك كسبع ، وذلك كمضرة الحيوان الذى هرب عن
صاحبه ولم يقدر عليه ، ولزمه ان لم يردّ عنه مضرة حيوان مملوك لم
يقدر عليه صاحبه والمصاحب قادر عليه .

(ويرثه ان كان وارثه) فى المسألة المذكورة وهى ان يكون الموت
بانسان أو حيوانه على حد ما ذكر ، وأما ان كان بغير الانسان وحيوانه
فقد أشار اليه بقوله : (ويضمنه) ان هلك بمن لا يصح منه ضمان ولم يدفع
عنه وهو قادر (ولا يرثه ان هلك بمن لا يصح منه ضمان ، وقيل : يضمن
ديته) ولو مات بمن يصح منه الضمان ويحكم عليه بها ان لم يعطها القاتل ،
(ولا يرثه ولو مات بمن يصح منه) ، وعبر « بمن » تغليباً للعاقل لأنه قد

ولا يلزمه عمن صاحبه بلا عقدها الا ان تبرع ولا ضمانه ان تركه ولزمه
النهي عنه فقط ولا حق لك باغ ولو عقد معه بلا علم سبق ، وقد مر ،
وحرم عليه أن يسير عن صاحبه قدر ما لا يمنعه من مرید . .

يموت بانسان ولا يلزمه ضمان ، كمن صرعه أحد على غيره ، فانه لا ضمان
على المصروع في قول بعض ، وكمن ألقى على غيره من سطح أو نحوه .

(ولا يلزمه) دفع (عمن صاحبه بلا عقدها الا ان تبرع ، ولا)
يلزمه (ضمانه ان تركه) اذ لم يعفدها معه الا ان عقدها في قلبه ،
(ولزمه النهي عنه) أى عن الضر (فقط) والمال ، وما دون النفس في
مسائل الباب كالنفس ، (ولا حق لك باغ) في الدفع كآبق وناشزة وغيرهما
ممن لا تلزم حقوقهم حتى قيل : لا يجوز الدفع عنهم (ولو عقد) ها
(معه بلا علم) بحاله ، ولا سيما ان علم وداعيه الى ذكر هذا القيد الاشارة
الى ما علم من أنه لا يجوز العقد مع هؤلاء (سبق) العقد .

(وقد مر) في كتاب الحقوق بتلويح ، اذ تقدم فيه أنها لا تعقد مع
باغ ومهاجر ومانع وطاعن وقاتل بظلم وأبق وناشزة وينفسخ عقدها بحدوث
ذلك ا ه ، وهذا يفيد أنه ان عقدها معه ولم يعلم به تم علم فلا يلزم
حقه بعد علمه به أو اشار الى قوله في باب السالب كالقاطع : ولا يلزم
الساس دفع قاتله ، الى أن فال : سقوط حقه كالمانع .

(وحرم عليه أن يسير) متباعداً (عن صاحبه قدر ما لا يمنعه من مرید)

بغياً عليه الا ان كان فى امن لانه فرض عليه الدفع وان عن ماله او مال
 علق به او اليه ان كانت له قوة ، وان حدثت اليه بعد عدمها وان باعانة
 غيره له لزمه ، ولا تحطه عنه قلة قدرة سابقة ، ومن دهمه عدو
 فدهش وترك دفعه او اعطاه سلاحه او لباسه

بغياً عليه) من انسان وحيوان وكل موضع بحسبه (الا ان كان فى امن
 لانه فرض عليه الدفع ، وان عن ماله او مال علق به) كلباسه وسلاحه
 (او) علق (اليه) كإمانة وبضاعة ومال ولده ، والأولى أن يقول : او
 ما علق به ، اى كولد ومريض واب أو أم ، وتقدم فى الحقوق الحلف هل
 يلزم الدفع عن عفيد الصاحب أو انما يلزمه الدفع عن صاحبه أو ماله
 أو ما علق اليه من ماله وغيره ، ويحتمل أن يريده المصنف بقوله : او مال
 علق اليه (ان كانت له قوة) لا يكلف الله نفساً الا وسعها ،
 و « اذا أمرتكم بشيء فأتوا منه ما استطعتم » .

(وان حدثت اليه) القوة (بعد عدمها وان باعانة غيره له لزمه)
 ان يدفع ، (ولا تحطه عنه قلة قدرة سابقة) أراد بالقلة النهى ، اى فى
 عدم قدرة ويجوز إبقاؤه على طاهره لأن القدرة القليلة التى فيها حرج
 وتكلف قوى لا يلزم بها دفع اذا صارت كالعدم ، فاذا قوى لزمه أن يرجع
 اليه ولو وصل بلده فيدفع عنه حيث كان أو عما يلزمه الدفع عنه ان أطاق
 ان بقى فى ايدى العدو أسيراً ، وأما ما فات فلا يلزمه الرجوع اليه فيما
 يظهر لى .

(ومن دهمه 'عدو فدهش وترك دفعه او اعطاه سلاحه او لباسه)

لم يعذر ما صح عقله ، وحط عنه ان زال ودهشه وجبته لا يزيل عنه
فرض الدفاع ، وان عما علق بصاحبه ، وقوله : لا تدفع كما مر ،
ولا تحجيره عليه ، ويدفعه ممسكه عن دفاع باغ

او فعل ذلك كله او متعدياً منه (لم يعذر ما صح عقله) ، اى ما دام عقله
صحياً يبصر به ما يفعل او يذر (وحط عنه) الدفع ، وكذا حطت عنه
حرمة اعطاء السلاح واللباس ، او اراد انه حط عنه عدم العذر فى ذلك
كله فكان معذوراً (ان زال) عقله ، لانه لا تكليف عند عدم العقل بجنون
او خوف او بكل ما عذر فيه .

(و) اما (دهشه وجبته) بلا زوال عقله فـ (لا يزيل) انرد
الضمير بتأويل ما ذكر ، او بتأويل أحدهما او بعلمها واحداً لبناء الدهش
على الجبن او يقدر لأحدهما ، اى ودهشه لا يزيل عنه وجبته لا يزيل
(عنه فرض الدفاع ، وان عما علق بصاحبه) من مال أو نفس .

(و) لا يزيل عنه فرض الدفاع (قوله) ، اى قول الذى يراد الدفع
عنه من واجب أو غيره ، اذا وجب ان يدفع عن غير صاحبه (لا تدفع)
عنى ، ولا يحرم عنه الدفع بقوله : لا تدفع عنى اذا لم يجب ، بل يكون
له جائزاً ولو قال : لا تدفع عنى (كما مر) فى قوله : فصل : ان خرج على
قصد القتل الخ ، (ولا تحجيره عليه) كما مر فى ذلك الفصل ، لان ذلك
الدفع حق لله كما انه حق للمخلوق ، والأولى أن يستغنى عن هذا بعقله :
لا تدفع .

(ويدفعه ممسكه عن دفاع باغ) عن نفسه أو ماله أو نفس غيره أو ماله

ولا ينصت اليه ولو قصد حذراً من تلفه ، وان منع مريد الدفع عنه جاز له دفعه وأخذ سلاحه ولو حجر عليه أن لا يمسكه ، وكذا ما يدفع به من ماله

أو عن نفس الممسك أو ماله ما لم يقل : أعطيته ، كما مرّ في ذلك الفصل ، سم رأيت أن المصنف وصاحب الأصل ذكرا بعض هذا قريباً ، وانما كتبته تبيل أن أطلع عليه من عندي (ولا ينصت اليه) ولا ضمان عليه ولو ادّعى الى دفع الممسك الى موته ، (ولو قصد) الممسك بامساكه (حذراً من تلفه) أو تلف بعضه أو ماله ، لأن ذلك منع عن العبادة ، وقد قال الله تعالى : ﴿ وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى ﴾ (١) ، ولا سيما ان قصد بامساكه ضره أو اعانة الباغى فبالأولى أن يدفعه ولا ينصت اليه .

(وان منع) الممسك (مريد الدفع عنه) ، أى عن ذلك المبلغ الممسك ، وفي نسخة : وان منعه مريد الدفع عنه فيقرأ بتنوين مريد والفه للتنوين ونصبه على الحال من الهاء ، وضمير منع عائد الى الممسك المريد للدفع (جاز له) ، أى لمريد الدفع عن ممسكه ولغيره (دفعه) أى دفع الممسك ، (وأخذ سلاحه) أى سلاح الممسك ليدفع به عن نفس الممسك أو ماله ، أوما يجب على الممسك الدفع عنه (ولو حجر عليه أن لا يمسكه) لا يمسك المانع النانى المانع عن الدفع .

(وكذا ما يدفع به من ماله) ، أى مال الممسك ، عن نفس الممسك

(١) سورة المائدة : ٢ .

كدابته ، ولا يحل لمتعاقدى صحبة اشتراط ان لا يدفع عن صاحبه أو لا يلزم كلاً حق آخر في العقد ، وكذا كل من له أو عليه حق كرحم وجار وعبد مع سيد وزوجة مع زوج ، ولا يحل اتفاقهما على ذلك ، وبطل شرطهما وانحل ، ولو أبرماه ،

أو ماله أو ما يجب على الممسك الدفع عنه (كدابته) ، وله أخذ ماله ليهرب به لينجيه أو ليحفظه ولو أبى ، لأن بغى الباغى معصية ودفعه طاعة والمنع عن ذلك تضييع والقاء في التهلكة .

(ولا يحل لمتعاقدى صحبة اشتراط ان لا يدفع عن صاحبه أو لا يلزم كلاً حق آخر في العقد) متعلق باشتراط ، (وكذا كل من له أو عليه حق كرحم وجار وعبد مع سيد وزوجة مع زوج ، ولا يحل اتفاقهما على ذلك) سواء اتفقا أن لا يلزم كلاً حق آخر ، أو أن يلزم احدهما حق آخر لا عكسه ، وكذا لو قلبا اللزوم مثل أن يشترط الزوج أن تنفقه زوجته وتكسوه ، (وبطل شرطهما وانحل ولو أبرماه) بأن قال : لا ائتم عليك ، أو جعلتك في حل ، لقوله ﷺ من طريق عائشة رضی الله عنها : « يا معشر المسلمين ! ما بال أقوام يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله ، ألا من اشترط شره ليس في كتاب الله ، وإن اشترطه مائة مرة ، ليس له شرطه ، لشرط الله أولى وأحق » ، وقيل : كل تلك الشروط جائزة مبرمة ليست خارجة عن كتاب الله إلا ما فيه الموت أو الفساد في العقل أو البدن .

وان عقداها وشرط أحدهما على صاحبه أن يدفع عنه كل باغ وينجيه من كل متلف ولو أدى لتلف نفسه خير من شرط عليه ذلك في ترك أو امضاء له ، وجاز شرطهما وفعل ذلك ان لم يكن فيه هلاكه بك هدم ، ولا يشترط عليه ذلك ،

(وان عقداها وشرط أحدهما على صاحبه ان يدفع عنه كل باغ وينجيه من كل متلف ولو أدى) انجاؤه على أن ينجيه - باسكان النون - وعلى التشديد فالمعنى ولو أدى ذلك المذكور من تنجيته أو ذكر ضمير التنجية لأنها بمعنى الانجاء (لتلف نفسه خير من شرط عليه ذلك) ولو قبل ذلك الشرط (في ترك) لذلك الشرط (أو امضاء له) حال حضور الضرر ولو كان قابلاً لذلك الشرط حين العقد ، ولكن ذلك غرور ، فالواجب أن يقول له أول مرة : لا أقبل ، وأيضاً في ذلك الشرط اجمال لا يجوز ، وهو أن ينجيه من ك غرق ويموت هو ، وكذا أن شرطاه كل على الآخر فلكل واحد تركه ، ولو أمضاه الآخر على نفسه فحضر ففعل فيه ما لا يلزمه ، وكذا الكلام فيما دون النفس .

وجاز شرطهما (، أي شرط المعقود بينهما لأحدهما أو لهما (وفعل ذلك) المذكور من التنجية المؤدية الى تلف النفس المنجى (ان لم يكن فيه هلاكه بك هدم) وحرق وغرق مما ليس من انسان ، وفي الحيوان قولان في التنجية منه الموصلة الى الهلاك ، (ولا يشترط عليه ذلك) ، أي لا يجوز أن يشترط ذلك لأحدهما أو لهما في الضرب بما لا يكون من انسان أو حيوان كهدم وحرق وغرق وبرد وحر وجوع وعطش ، وإذا اشترط ذلك لم يجز الوفاء به الا ان طمع الموقى أن ينجو واشتبه عليه هل ينجو

وان قدر على تنجية من نزل به بلا تلفه لزمه تنجيته ان تحقق عنده
الوصول اليها لا ان اشتبه ولا ان لم يحضر من يدفع عنه او ينجيه ،
ومن لزمه تنجية انفس مختلفة من قتل وحرق وغرق خير في واحد
شاعة

أو هل يصل الى التنجية ؟ فيجوز له ولا يجب ، وقيل : لا يجوز ولو طمع
الا ان ظهرت له النجاة واتضحت وظهر له الوصول الى التنجية واتضح
كما قال :

(وان قدر على تنجية من نزل به) ضرر (بلا تلفه لزمه تنجيته ان
تحقق عنده الوصول اليها) أراد بالتحقق الظهور والاتضاح لا اليقين
(لا ان اشتبه) الوصول أو النجاة ، وإذا اشتبهت التنجية جازت ولم
تجب ، وأما من كهدم فلا يجوز الا مع ظن نجاة المنجي ، وإذا كان لا
ينجو الا بموت المنجي له من انسان فله الخيار ، (ولا) يلزمه التنجية
والدفع لعدم من ينجي أو يدفع عنه والسالبة تصدق بنفى الموضوع
(ان لم يحضر من يدفع عنه أو ينجيه) مثل أن يأخذ العدو صاحبه ويغيبوه
ولا يدرى أين هو ، أو يغرق في الماء المغرق الواسع ولا يدرى أين هو
فيه ، وكذا المال وكل ما لزمه تنجيته .

(ومن لزمه تنجية انفس مختلفة) أو نفسين مختلفتين بأنواع
التلف أو نوعيه ، وكذا ان اتحد نوع الهلاك (من قتل وحرق
وغرق خير في) بدء به (واحد شاعة) ان استووا والا فليُنظر
الأصلح في البدء مثل ان يرى واحداً يحتمل البقاء لضعف الضر
الذي هو فيه عن غيره ، أو لجلادته واحتياله أو غير ذلك ، فليبدأ

ان لم يكن فيه اتلاف نفسه على غيره لا يقتل انسان ، اذ لا يلزمه ذلك
كما مر ، وان اشتغل بواحد لم يلزمه ضمان غيره وتلفه ، وان
اشتغل بمن لا يطمع في خلاصه ونظر من يطمع فيه لزمه تنجية هذا .

بمن لا يحتمل ذلك ، وانما يخاطب بالدافع أو الانجاء (ان لم يكن فيه اتلاف
نفسه على غيره) يقتل غير الانسان له في الدفع والانجاء (لا يقتل انسان) ،
أما اتلاف نفسه بقتل الانسان له فيجوز له أن يخاطر معه بالدفع والتنجية
منه ، (اذ لا يلزمه ذلك) المذكور من التنجية من نحو الحرق والغرق
ومما ليس قتل انسان باتلاف نفسه ، وليس المراد أنه يلزم ذلك في القتل
بالانسان ، فانه أيضاً لا يلزم ، ونفى لزوم ذلك في نحو الغرق والحرق
لا يوجب جوازه لأن غير الجائر أيضاً لا يتصف باللزوم والتنجية من نحو
الغرق باتلاف النفس لا يجوز (كما مر) في وسط قوله : باب : ان كان
قوم بمنزلهم ، وفي قوله : باب : لزم مبيعاً عليه تخطئة الباغي .

(وان اشتغل بواحد لم يلزمه ضمان غيره وتلفه) ، ومعنى قوله :
لم يلزمه ضمانه أنه لا دية عليه ، ومعنى كونه لم يلزمه تلفه أنه لا يخاطب
بتلفه خطاب عتاب ولا يقاد به ، والأولى إسقاط قوله : بتلفه ، وكأنه
أراد بنفى لزوم الضمان نفى الدية فقط ، وينفى لزوم التلف نفى الاثم
(وان اشتغل بمن لا يطمع في خلاصه ونظر) بعد في حال اشتغاله اذ
معناه آخر (من يطمع في) خلاص (له لزمه تنجية هذا) ، أي الذي
طمع فيه وترك الذي لا يطمع فيه ، وان لم يشتغل بالذي طمع فيه ودام
مع الذي لم يطمع فيه أو رآه أولاً ممن يطمع في خلاصه فاعرض عنه الى
من لم يطمع فيه ، لزمه عندى ضمان الذي طمع فيه .

وان تاب باغ حين رأى دافعاً له وقتلاً ونزل به مهلك لزم من حضره
دفاع عنه •

(وان تاب باغ حين رأى دافعاً له وقتلاً) مريداً لقتله (ونزل به)
أمر (مهلك) من غير الدافع القاتل أو من ذلك الدافع القاتل على بغية
الحاضر أو الماضى أو على ظلم لذلك الباغى (لزم من حضره) من الدافع
أو غيره (دفاع عنه) لتوبته ، وكذا ان تاب حين رأى دافعاً بلا قتل أو حين
نزل به هلاك من نحو دابة أو غرق ، والله أعلم •

باب

يكون ابتداء فتنة بتنازع وتسداع بقبائل ويتفاخر بآباء واكابر ،

باب

في الفتنة

(يكون ابتداء فتنة بتنازع) في أمر ديني أو دنيوي لم يصب الحق فيه هذا ولا هذا ، أو أصابة أحدهما وكلاهما مفتن ، المخطيء لخطأه والمصيب لتعديه ، أو مباح أو حرام أو مكروه (وتداع بقبائل) يا آل فلان ، ويا بني فلان ، ونحو ذلك ؛ وما فعل بي كذا الا لقلّة أو ليأثي ، ونحو ذلك مما يثير الساكن الذي يسمع أو يوصل اليه السامع (ويتفاخر بآباء واكابر) كسلاطين كل ، وبخصال المفاخر ، أو من ينسب اليه .

قال الشيخ احمد بن محمد بن بكر - رحمهم الله - : اصل الفتنة الحمية والعصبية على غير سبيل الحق ، فان قام عنه القتال صار قتالهم فتنة

فما كان أصله على حمية وتعصب كتنازع وتفاخر على تكبر بما كانوا فيه من دنياهم ، أو ما تقدم لهم ، وإن كانوا لا ينتسبون إليه أو تنازعوا على مباح لهم فقام عنه قتال واكل ، ويكون هذا التفاخر . . .

وبغياً من الفريقين جميعاً ، ويكون أول ابتدائهما قتالاً حراماً ، ويكون أول قتالهما حلالاً لبعض الفريقين وحراماً على الآخرين ، ثم يكون بعد ذلك حراماً عليهما أجمعين ، ثم يكون حراماً على من كان له حلالاً أولاً (فما) مبتداً خبره أو جوابه هو قوله : فهو فتنة (كان أصله على حمية) يقع على باطل (وتعصب) دنيوى شبهه بالتعصب بالعمامة لأنها تنفع الرأس (كتنازع وتفاخر) ، أى ذكر أمر عظيم ، وذلك تجريد عن بعض المعنى ، فذكر ذلك البعض بقوله : (على تكبر بما كانوا فيه من دنياهم) كقولهم : أنا ممن لا يجرى عليه ما يجرى على أهل البلد ، أو أنا لا يسبقنا أحدنا فى فتح أمر بلد كذا أو باب كذا ، أو أنا لا نصدق نساءنا دون كذا ، أو أنا حسنيون أو فاطميون أو شرفاء أو نحو ذلك مما هو حق ، لكن صاحبه فخر أو كبر ، أو مما هو غير حق (أو ما تقدم لهم ، وإن كانوا لا ينتسبون إليه) مما لا تحل الحمية فيه (أو تنازعوا) فيه ، والعطف على الصلة والرابط مقدّر كما رأيت (على مباح لهم) أبيع لهم فأراد فيه بعضهم زياد على حقه أو طلب فيه حالاً لم تثبت له أو لم يباح إلا لأحدهم فشاركه فيه الآخر ، أو أبيع لكل طالب له فمنع بعضهم بعضاً ، فمن قوتل على بغية فهو محق ومقاتله مبطل (فقام عنه قتال واكل) للمال أو لأحدهما أو ما دون النفس أو مشاتمة (ويكون هذا التفاخر) كذباً ينشأ عنه ما ذكر من

صدقاً ، ويزيدون فيه اعجابهم بأنفسهم واحداثهم الفخر والكبر ويكون
كذباً ويدعونهم بافتراء فهو فتنة ان نشأ عنه قتال ، ولو بعد بزمان ،
وتكون بكلام غيرهم ويفعله ، وقد لا تكون فتنة من فاعل ذلك ،

القتال أو غيره فهو فتنة كما ذكره المصنف بعد ، وانما ذكرته قبل أن أعلم
انه مذكور في « الأثر » وأن المصنف ذكره ، وقوله : التفسير من باب
التجريد عن بعض المعنى ، وذكر هذا البعض بقوله : واحداثهم الفخر ،
ويكون (صدقاً ، ويزيدون فيه اعجابهم بأنفسهم) ويرون غيرهم دونهم
بعين النقص (واحداثهم الفخر والكبر ، ويكون كذباً ، ويدعونهم بافتراء)
بكونه كذباً هكذا غير كونه منسوباً لنفسه (فهو فتنة) ولو صادقاً (ان نشأ
عنه قتال ولو بعد بزمان) ولا سيما ان نشأ في حاله ، وان لم ينشأ فليس
فتنة ، ولو كاذباً ، لكنه من حيث أنه معصية وفتنة بوسوسة الشيطان
وخذلان الرحمن .

(وتكون) الفتنة (بكلام غيرهم) مثل ان يذكر غيرهم أحدهم بما
يكون تفضيلاً له على غيره أو يذكر حرباً ، (ويفعله) مثل ان يقتل
غيرهم أحدهم ويلقيه حيث يتهم به الآخر أو ينسب قتله الى الآخر وهذا
من حيث النسبة من جنس الكلام ، ومثل ان يسرق غيرهم من بعضهم فيتهم
الآخر بالسرقة ، (وقد لا تكون فتنة من فاعل ذلك) أراد بالفعل ما يشمل
القول برفع فتنة ، أى لا يثبت أن ذلك فتنة من فاعله .

وتكون ممن خالفه ، كمتنازع على عدل وصواب من ديانة أو غيرها ،
فمن قاتل على تصويب ديانة المسلمين أو تنازع عليها أو حامى أو فآخر بها
أو بأكابرها وصلحائها وسلفها فقاتله عليه أو مات فعلى عدل وصواب ،

(وتكون) الفتنة (ممن خالفه كمتنازع على عدل وصواب من ديانة)
هى ما يقطع فيه عذر مخالفه (أو غيرها) كمذهب ، واخذ الانسان مال
نفسه من سارقه أو غاصبه أو مال من له اخذه له أو لنفسه بعد اظهار
الحق ، وقتل قاتل وليه أو طاعن أو مانع أو باغ ، (فمن قاتل على تصويب
ديانة المسلمين أو تنازع عليها أو حامى) من قاتل أو نازع ذلك (أو فآخر
بها أو بأكابرها) فى العلم كجابر بن زيد وأبى عبيدة والربيع (وصلحائها)
فى الورع والكرامات (وسلفها) عطف خاص على عام ، باعتبار أن الكبير
أو الصالح يكون سلفاً وغير سلف ، وعام على خاص باعتبار أن السلف
يكون غير بالغ درجة الكبير فى العلم وغير بالغ درجة الصالح فى الصلاح ،
أو بلغ ذلك ، لكن لم يستظهر ولم يعتبر ذلك فيه ، بل اعتبر كونه سلفاً
فى الدين معتمداً عليه فيه كعبد الله بن اباض - رحمه الله - ، وسمى المتقدم
فى الدين المعتمد عليه فيه أو القائم بشهرته سلفاً تشبيهاً بمن تقدم الانسان
من آبائه (فقاتله عليه) ، أى على واحد مما ذكر من التصويب والتنازع
والمحاماة والفخار ، (أو مات) عليه بلا قتل عليه ، مثل أن يسافر أو
يمشى فى ذلك أو يشتغل به فيصادمه حائط أو سارية أو دابة لم ينتبه لها أو
يموت فى طريقه جوعاً أو عطشاً أو بسبعٍ أو بانسان لا على ذلك (ف -) سموته
بلا قتل أو قتل (على عدل وصواب) •

وكذلك ان زين افعالهم عند مبغضهم من مخالفهم او دعوتهم فمنازعه على خلاف ذلك ، والمحامي عليه مخطيء جائر ان قاتل على ذلك ، ومن نقص او شتم هو او ابوه او عشيرته ، او قذف بظلم لم يحل له قتال على ذلك اذ هو ظلم وجور ما لم يكن من صاحبه ما يحل به دفاعه ،

والمناسب لذكر الفتنة وعذمه ان يقول : فقتل عليه ومات « بالواو » فعديل وصواب ، (وكذلك ان زين افعالهم) او اقوالهم (عند مبغضهم من مخالفهم او) زين (دعوتهم) دينهم او مذهبهم او سيرتهم (فمنازعه على خلاف ذلك ، والمحامي عليه مخطيء جائر) متصف بفتنة الباب افرد لتأويل ما ذكر ، او يقدر لاحدهما ، مثل ذلك (ان قاتل على ذلك) والا فلهو مخطيء جائر غير متصف بفتنة الباب اذ لم يكن حرب على ذلك وهو مقتول في دينه ، وفي نسخة : قتل على ذلك بالبناء للمفعول ، اى فهو مقتول في الفتنة ، والاولى اولى لان مفادها ان قتاله حمية .

(ومن نقص او شتم هو او ابوه) او امه او ابنه او ابنته او جده او قريبه او صاحبه او جاره او زوجه او رفيقه او عبده او اجيره او شيخه او تلميذه او من يتصل به على وجه ما (او عشيرته) او اهل بلده او نوعه او جسسه ، (او قذف بظلم لم يحل له قتال على ذلك اذ هو) ، اى القتال على ذلك (ظلم وجور) فكلاهما صاحب فتنة (ما لم يكن من صاحبه) مع ذلك النقص او الشتم او القذف (ما يحل به دفاعه) او قتله ، وهو

وان قاتله شاتمته او منقصه على ذلك فقتالهما جور ، وقد يكون بين
 مشركين على ما اشتركا ، وان بقعود بحكومة او بغيرها او بامانة
 بايديهما او عارية مما تساويا فيه ان طلبه احدهما ، . .

مجيئه اليه للضرب على حد ما مر من الخلاف متى يحل قتال من واجهه
 لضرب او قتل او سلب او كشف ، فاذا كان ما يحل به الدفاع او القتل
 دافع او قاتل على ذلك لا على النقص او الشتم او القذف ، وان كان النقص
 او الشتم طعنا في الدين حل له قتله ولو لم يواجهه بضرب او قتل او سلب
 او كشف .

(وان قاتله شاتمته او منقصه) او قاذفه (على ذلك) المذكور من
 قتال المشتوم او المنقوص او المقذوف شاتمته او قاذفه او ناقصه ، اى ان
 شتمه او نقصه او قذفه فقاتل الشاتم او الناقص او القاذف وقاتله الشاتم
 او الناقص او القاذف (فقتالهما جور) وان رد اليه ، مثل ما قال او اجابه
 بما يجوز فجاءه ليضربه حل له قتاله ، ولو اجابه بما لا يجوز او رد اليه
 ما لا يجوز ، مثل ان يقول له : يا مشرك ، فيقول له : انت المشرك ، او
 يا زانى ، فيقول : انت الزانى ، او يقول : يا زانى ، فيقول له : يا سارق .

(وقد يكون) القتال فتنة (بين مشركين على ما اشتركا) ان وقع
 تضارب او تجاذب على ذلك (وان) كانت الشركة (بقعود بحكومة او
 بغيرها) كالبينة (او بامانة بايديهما او عارية) او نحو ذلك (مما تساويا
 فيه) ، ولا سيما بشراء او ارث او هبة (ان طلبه احدهما) ان يأخذه
 وحده ، او يأخذ أكثر من حقه ، او طلب حالاً ليست له كانتفاع بوقت

أو انتفع به بخاصته أو على ضالة أو لقطة أو حرام أو ريبة أو على مباح
استويا فيه ، أو في منفعه ، كصيد أو حطب أو ماء أو طريق أو ساقية أو
استغلال أو نحو ذلك فينكلان أن تقاتلا عليه إذ هو ظلم وجور وفتنة ،

ليس وقتاً له ، أو أن يحفظ نحو الأمانة وحده أو يكون بيده وحده
(أو انتفع به بخاصته) دون الآخر ، أو أكثر من حقه فكان القتال على
ذلك ، أو طلب الانتفاع به له خاصة أو الانتفاع بأكثر مما له ، « وقد »
للتحقيق لا للتقليل ، ويجوز أن تكون للتقليل النسبي ، والا بالبغي بين
الشركاء كثير ، قال الله جل وعلا : ﴿ وَإِنْ كَثُرَ مِنْ الْخُلَاطَاءِ لِيُتَغَى
بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ۚ ﴾ (١) ، (أو على)
ما اشتركا به بحسب الحزر أو اليد من (ضالة أو لقطة أو حرام أو ريبة) أو
مكروه (أو على مباح استويا فيه ، أو في منفعه كصيد أو حطب أو ماء)
أو كلاً في أرض مباحة أو مملوكة خرج بلا عناء (أو طريق أو ساقية أو
استغلال أو نحو ذلك) كالمصل ، وهو حفير وراء الجنان أو الحرث يمنع
لئلا تدخله العروق ، أو لئلا تخرج منه ، أو لئلا تدخله الدواب (فينكلان
أن تقاتلا عليه) لارادة أحدهما الاختصاص به ، أو أخذ أكثر من حقه ، أو
اختصاصه بوجه ليس له (إذ هو) ، أي القاتل عليه (ظلم وجور وفتنة)
المصدق واحد ، والمفهوم مختلف ، فمن حيث أنه نقص لرتبة غيره وحقه
يسمى ظمناً ، ومن حيث أنه ميل عن الحق يسمى جوراً ، ومن حيث أنه
عداوة أو بلاء اختبر به يسمى فتنة .

(١) سورة ص : ٢٤ .

وكذا معينهما امكنهما به معاً بمرة أو لا ، وكذا العامة وان اشتركوا ذلك
 فاراد احدهم انتفاعاً به وحده فمنعه باقيهم ، فان قاتلهم عليه فهو باغ ،
 ومن قاتل على ان لا ينتفعوا به ، فان كان يفسده أو يقوم عنه فساد
 كنقص عينه

(وكذا معينهما) ، أى من أعان أحدهما فهو صادق بما اذا أعان
 انسان أحدهما أو أعان الآخر الآخر ، وبما اذا أعان الانسان أحدهما ولم
 يعن الآخر الآخر ، وبما اذا أعانها جميعاً انسان واحد بمرة ، مثل أن يعين
 أحدهما بنفسه والآخر بماله ، أو يعينهما بماله ، أو أعان أحدهما تارة والآخر
 تارة بنفسه أو ماله وسواء (امكنهما به معاً بمرة) كسقى من ماء واسع
 وغسل فيه واحتطاب من أرض واسعة أو احتشاش منها (أو لا) كزجر من
 بئر واحدة ضيقة لا تحتل دلوين .

(وكذا العامة) وهم عشرة أو غيرها على الخلاف السابق في قدر العامة
 ان تقاتلوا ، كما لا يجوز فهم أهل فتنة ، وكذا معينهم ، (وان اشتركوا
 ذلك ، فاراد أحدهم انتفاعاً به وحده) أو ينتفع به أكثر من ماله أو على
 وجه ليس له (فمنعه باقيهم ، فان قاتلهم عليه فهو باغ) هو وهن يعينه
 وليسوا بغاة هم ولا معينهم ، وكذا كل من قاتل كما يحل له ليس باغياً ،
 ولكن اذا كان المنع بمجرد الكلام فمن قاتل فهو باغ ولو الممنوع .

(ومن قاتل على ان لا ينتفعوا به فان كان) الانتفاع به (يفسده)
 بالذات في الحين (أو يقوم عنه فساد) بعد ذلك (كنقص) قوة (عينه) ،

أو ذهاب بعضه. حل له قتاله ، وحرّم وهو جور ان كان لا يفسده ولا يقوم
عنه فساد ، وقيل غير ذلك ، وقد يكون ابتداء قتال الفريقين حراماً .
أو حلالاً لأحدهما ثم يحرم ، * * * * *

أى ذاته كالذبول والضعف والهزال (أو ذهاب بعضه حل له قتاله) ، أى
هم على ذلك ، وكذا ان أراد الانتفاع المؤدى الى ذلك وقتلوه عليه حل
لهم قتاله ومعين الحق محق ، ومعين المبتل مبطل ، (وحرّم) القتال
من مريده أو شارع فيه. على منع الانتفاع ، قليلاً كان المريد أو الشارح
أو كثيراً (وهو جور ان كان) الانتفاع (لا يفسده) فى الحين (ولا يقوم
عنه فساد) بعد لأنه مجعول للانتفاع (وقيل غير ذلك) ، وهو أن قتال
المانع من الانتفاع به حق ، ومريد الانتفاع والشارع مبطلان حتى يتفقوا
جميعاً لأن شبهة الشركة مانعة ، فذلك كالحدد يدفع بالشبهة ، وسواء فى
الفولين أن يمنع المانع على الإطلاق أو على وجه ، مثل أن يمنع من
سكنى الدار المشتركة بالدول وبالكراء وبغير ذلك مع أنه لا تمكن قسمتها ،
ومثل أن يمنعها بالكراء ويمنعها بالدول ، والقول الأخير الذى ذكره المصنف
ليس يتصور فى كلاً البرارى وحطبها ومائها ونحو ذلك ، إلا ان سبق لهم
اتفاق على شىء فى برية ونحوها ، وكانت بمنزلة الأملاك المعمولة ، وأولى
من ذلك أن تكون الإشارة الى قوله : حل له قتاله .

(وقد يكون ابتداء قتال الفريقين حراماً) عليهما جميعاً (أو حلالاً
لأحدهما) حراماً على الآخر ، ويبقى على ذلك ، وقد يحل لأحدهما
(ثم يحرم) عليه الآخر ، ويحرم عليه ويحل لمن كان عليه أولاً حراماً
ويتصور ذلك بالتوبة وبالتعدى وبقيام البيئة .

وان كانت بينهما فتنة ثم تركاها لا يصلح أو هدنة طويلاً ثم تقاتلا وان
لا على اصلهما الأول فاهل فتنة ، وكذا معينهما ، وان بغلبة ، . . *

(وان كانت بينهما فتنة ثم تركاها لا يصلح) خالص عن جقي
(أو هدنة) ، أى صلح مع حقد زماناً ، فان تركاها يصلح خالص فلا
يعدان من اهل الفتنة بما جاء بعد ، وان تركاها بهدنة فاهل فتنة
(طويلاً) ، ولا سيما ان تركاها زماناً قصيراً (ثم تقاتلا ، وان لا على
اصلها الأول) ، مثل أن تقوم على شيء آخر ولو حل لأحدهما هذا الأمر
فان هذا تسبب لها ورجعا الى الأول بسببه (فاهل فتنة) ، ولا سيما
ان تقاتلا على الأصل الأول ، وذلك ان الواجب عليهم التوبة ولم يفعلوا
فحكم عليهم بالفتنة ونجا عند الله من له الحق وقاتل ولم يفصد الأولى :

(وكذا معينهما وان بغلبة) ، ولا سيما بنفسه أو ماله أو بغير ذلك ،
سمى حب الباطل بالقلب اعانة لأنه سبب للاعانة ، ويكون ذلك جمعا بين
الحقيقة والمجاز ، لأنه بالغ بقوله ، وان بقلبه علمنا أن المعين بقلبه قد
لوح إليه بقوله : معينهما ، وقد يخرج عن ذلك بعموم المجاز بأن يريد
اعانة القلب ، سواء قرنت بمال أو نفس أو لا ، أو بأن يريد باعانة القلب
الدعاء فيه ، فهؤلاء كلهم اهل فتنة ، شركاء فيها ، وفي دمائها قريبا أو
بعيدا رحما أو اجنب ، وعنه عليه السلام : « من قتل أحداً بدعائه كمن قتله
بسيفه » (١) ، وعنه عليه السلام : « يرقد الرجل في بيته وعلى سريرته وسيفه

(١) رواه الترمذي .

ولا يحط عنه الا الضمان ، وان قام فريق على الحق فاكل أو قتل فظالم ،
وان فعل ذلك بعضه اعطوا منه الحق أو نفوه ان لم يقدرُوا عليه وكانوا
على حقهم ان فعلوا

يقطر على رأسه دماً من تلك الفتنة وهو بعيد عنها « (١) ، وحكمه ذكر
الرأس والله اعلم التشديد بأن حبه ذلك كأنه قطع لرأسه ، وأنه انما يعلو
السيف على جهة الرأس ليسل له تناوله ان فاجاه حادث ، وتقدم مثل هذا .

قال الشيخ أحمد : وما ذاك الا من حبها وحب أهلها وميل قلبه الى
ناحية منهم دون الأخرى على الدنيا وشرفها لنفسه أو لغيره أو ما يخاف
من الذل على غيره ، أو أراد العز لبعضهم والذل لبعضهم ، والفرح لمن
أصابته منهم مصيبة والحزن على من أصابته منهم ، (ولا يحط عنه) ،
أي عن المعين بقلبه (الا الضمان) في الحكم (وان قام فريق على الحق فاكل)
مالاً (أو قتل) نفساً أو جنى ما دون النفس ، وذلك كله تعدية (فـ) هو
(ظالم) اذ قارف ما لا يحل له .

(وان فعل ذلك بعضه) ، أي بعض الفريق (اعطوا) ، أي باقى
الفريق (منه الحق) كتأديب أو تعزيز أو نكال أو قتل يقتله الولي أو
اعطاء الدية أو الأرش ورد ما أكل ان قدرُوا عليه (أو نفوه) من بينهم
(ان لم يقدرُوا عليه وكانوا على حقهم) والفريق الآخر على بطلانه
(ان فعلوا) ان فعل باقى الفريق المحق ما ذكر من اعطاء الحق ، أو

(١) رواه الدارمطنى .

والا فاهل فتنة ، وان تركوا اعانته وتابوا منها أو تابوا بجميعهم أو كلا الفريقين زال عنهم اسمها وحكمها فمقاتلتهم بعد التوبة باغ مفتن ، •

النفى ان لم يقدرُوا عليه ، (والا فاهل فتنة) كما أن القاتل أو الآكل والفريق الآخر أهل فتنة سواء أعانوه على ما هو فيه من اصراره على بغيه أو على احداث بغى آخر أو لم يفعلوا هذه الاعانة لكن لم ينفوه ولم يخرجوا منه الحق لأن ابقائه على ذلك معهم دفاع عنه ، اذ لا يوصل اليه وهم يقاتلون ، وان قدرُوا على اخراج الحق منه فنفوه فهم أهل فتنة لأن نفيه منع له ، وان لم يقدرُوا على نفيه ولا على اخراج الحق منه فليتركوا القتال حتى يزول عنهم ، وقيل : يقاتلون ولا يردون عنه ولا ينوون الدفع عنه ، وان قدرُوا على الاخراج أو النفى فتركوه للمضرة التي ترد على ذلك ، فقيل : يحلّ لهم القتال على ذلك ، وقيل : لا •

(وان) اعانوه و (تركوا اعانته وتابوا منها) ولم يتب هو (أو تابوا بجميعهم) هو وهم (أو) تاب (كلا الفريقين) المحق والمبطل باعطاء الواجب (زال عنهم اسمها) ، أى اسم الفتنة (وحكمها) بحسب من تاب ، لأن العطف بـ « أو » ، فان تابوا من الاعانة زال عنهم اسم الفتنة ، وان تاب ولم يتوبوا زال عنه فقط ، وان تاب الفريقان زال عنهما ، وان تابوا الا المحدث للبطل زال عنهم لا عنه (فمقاتلتهم) منهم أو من غيرهم على ما يتب منه (بعد التوبة باغ مفتن) الا ان قاتلتهم على ما حلّ له قتاله به من شيء أحدثوه أو شيء آخر لم يتوبوا منه •

ومن مات من أهلها مات لا على سبيل الحق ولو بغدر منهم أو على ماله
أو في طريقه أو في سفر أبيح له أو مشغلا بحاجته حيث يكون مبيعاً عليه
لولاها أو بمرض أو حتف أنفه أو كان أنثى أو عبداً ان كانت الحمية في قلبه ،

(ومن مات من أهلها مات لا على سبيل الحق) مات بوجه ما (ولو
بغدر منهم أو على ماله أو في طريقه أو في سفر أبيح له) أو في طاعة
(أو مشغلاً بحاجته حيث يكون مبيعاً عليه لولاها) ، أى لولا الفتنة
المتقدمة ، والاولى اسقاط قوله : لولاها ، لانه مبيع عليه كانت الفتنة أو لم
تحن ، (أو) مات (بمرض) أو سبع أو حرق أو غرق أو هدم أو جوع
أو عطش أو برد أو غير ذلك ، وذكر الحنف بعد المرض ذخراً للعام بعد
الخاص ، لانه يموت بلا مرض أيضاً حتف أنفه كما يموت حنف أنفه وهو
مريض ، (أو حتف أنفه) أى مات بلا قتل ولا ضرب ، والحنف : الموت ،
وأصيف للأنف لأن النفس تخرج من الأنف في موته اذا لم يمت بضرب أو
فشل حال الضرب أو القتل ، وقد قيل : تخرج نفسه من الجرح .

والمراد موته بلا قتل أو ضرب ولا مرض ، لأن المرض المذكور قبله ،
(أو كان أنثى أو عبداً) ولا سيما ان مات في حرب تلك الفتنة أو كان ذكراً
أو أنثى فهو من أهل الفتنة ولو لم يحضر القتال (ان كانت الحمية في
قلبه) ، وفي الحديث : نية الكافر شر من عمله بخلاف ما اذا نسي الفتنة
أو ذكرها ولكن لم يشتغل بها وتاب من جميع الذنوب ولم نلزمه تباعة أو
لزمته وتنصل منها فلا يكون من أهلها .

ولا يقاتل أحد معهم اذا دهمهم عدوهم أو قاربهم ان كان معهم بمنزل
أو رفقة أو على طريق ، ولا يشترك معهم قتالاً اذا لحقهم أهلها ولا
يقاتلهم ، ويجوز القتال معهم ان لم يكونوا يداً للعسكر أو قواماً عليه
لباغ أو مفتن ، وقيل : يقصد به الباغي

(ولا يقاتل أحد معهم اذا دهمهم عدوهم أو قاربهم ان كان معهم
بمنزل أو رفقة) أو في موضع جمعهم (أو على طريق) كانوا في مباح أو
حرام أو عبادة ، (ولا يشترك معهم قتالاً اذا لحقهم أهلها) ، أى أهل
الفتنة ، ليقاتلوهم ولو جاءوا ليقاتلوهم على أمر حق لاتصافهم بالفتنة
والبغى بغير هذا الأمر ، ويقاتل معهم مفتناً حاداً لم تتقدم له فتنة .

(ولا يقاتلهم) وحده ايضاً كذلك ، (ويجوز القتال معهم ان لم
يكونوا يداً للعسكر) ، أى كبيراً عليهم قوياً يرجع الأمر اليه ، أى ان لم
يكن بعضهم يداً لباقيهم (أو قواماً عليه) بالدين أو الطعام أو السلاح
أو غير ذلك (لباغ أو مفتن) هذه « اللام » عائدة الى لفظ القتال ، وهى
للتقوية ، والمعنى انه يجوز للانسان أن يقاتل الباغي والمفتن مع العسكر
الذى هو فيهم ان لم يكن المفتنون الذين فيهم يجرى أمر باقيهم عليهم فيكون
قتاله هو على بغى الباغي وافتان المفتن حقاً ولو كان قتال من معه باطلاً
وذلك ان نقاتل بهم ، وأنت رئيسهم محق بخلاف ما اذا رجع الأمر اليهم
فلا تقاوم معهم ، واذا كان اليك قاتلت بنية الحق .

(وقيل : يقصد به) ، أى بالقتال (الباغى) الذى بغى فى الحال

لا المفتن ويدفع ، ومن ثم لا يصاحب مفتن ولا يقام معه بمنزل ولا بيات فيه ان كانت فيه ولا حيث يشتبه فيه المفتن ، ففاعل ذلك ان اصابه شيء ولو غير موت ، ولم يعرف مقارف ذنباً عظيماً بينه وبين ربه ، . .

(لا المفتن) الذى تقدمت له فتنة مع العسكر الذى هو فيهم ، وكان هذا العسكر بها والذى جاءهم كلاهما من اهل الفتنة ، (ويدفع) هذا المفتن على هذا الفول دفعاً فقط بلا قصد لقتله ، ولا ضمان ان مات بالدفع .

(ومن ثم) ، اى ومن أجل ما تقدم من أنه لا يشترك الانسان قتالاً مع اهل الفتنة على القول الأول ومن أنه لا يجوز الا ان لم يكونوا يدا للعسكر أو قوياً عليهم على الفول النانى ومن انه يجوز قتال الباغى معهم فقط دون المفتن الا مدافعتة (لا يصاحب مفتن ولا يقام معه بمنزل ولا بيات فيه ان كانت) فتنة (فيه ولا حيث يشتبه فيه المفتن) بعيره ولا سيما الباغى ، (ففاعل ذلك) المذكور من مصاحبة مفتن أو افامه معه أو بيات أو من كونه حيث يشن به (ان اصابه شيء) فى بدنه ، (ولو غير موت) من جرح أو كسر أو أثر أو زوال منفعة عضو (ولم يعرف) اى والحال ان العدو لم يعرفه أنه ليس ممن يفاتنه (مقارف) اى متناول ومكتسب (ذنباً عظيماً بينه وبين ربه) فهو كبيرة يبرأ بها منه ، ومعنى قوله : بينه وبين ربه ، أنه لا ضمان عليه يطالب به اذا لم يفعل موجب ، وان عرفه العدو ليس مفاتناً له فأصابه بشيء فقد عصى عصياناً دون ذلك الذنب العظيم لأن اصابته لم تأت من حيث ثبت حيث هو لا يعرف بل عمداً من مصيبة ، وانما حكمت بعصيانته لأنه تعدد الكون فى مظنة القتال ،

وان بات مع مفتن اصطحب معه أو كانا بمنزل فرجع عن باطله وتاب جاز
له القتال عليه والمنع من مطالبه ببغى ويدفعه من بمنزل فيه مفتنون أو
برفقة ان لحقهم مثلهم أو زحف اليهم عن نفسه أو ماله ، ولا يكون ذلك
منه اعانة لهم ، وله أن يقف عليهما وعلى بيته ، قيل : أو على من لزمه
منعه وان عن أهلها ،

ومعنى قولهم : انه من بات في منزل الفتنة هلك أنه مظنة الهلاك بميله الى
باطل بقلبه أو لسانه أو بماله أو بأن يصاب بضرّ فان لم يكن ذلك أو لم
يعرف أنه منزل فتنة لم يهلك .

(وان بات مع مفتن) أو باغ (اصطحب معه أو كانا) هو والمفتن
(بمنزل) أو جمعه معه موضع ما (فرجع عن باطله وتاب جاز له القتال
عليه والمنع) له (من مطالبه ببغى) متعلق بمطالب ، ولا يمنعه ممن
يطالبه بحق آخر غير الذى تاب منه ، (ويدفع من بمنزل) أو موضع ما
(فيه مفتنون) أو باغون أو اثنان أو واحد (أو برفقة) فيه مفتنون
أو باغون كذلك (ان لحقهم مثلهم) أى مفتنون أو باغون ، (أو زحف
اليهم) مثلهم (عن نفسه) متعلق بـ يدفع (أو ماله) بيده أو من لبس
من أهل الفتنة ، (ولا يكون ذلك) الدفاع (منه اعانة لهم) ، أى للمفتنين
الذين هو فيهم ، وكذا الباغون .

(وله أن يقف عليهما) ، أى على نفسه وماله ، وانما أعاده ليبنى
عليه قوله : (وعلى بيته) بذاته وبما فيه من عيال ومال ، (قيل : أو
على من لزمه منعه) من ولد أو والد وقريب وزوج (وان من أهلها) ،

وجازت لناظرهم ينهبون مال من جرى بينهم وبينه حرب وقتال ويريدون
كشف حرم نسائه وذرائيه وماله دفاعهم عن ذلك وقتالهم عليه ان لم يقصد
حمية عنه ، وهو فعل أبى خزر قدّس الله روحه .

أى وان كان الذى لزمه منعه من أهل الفتنة على أن ينصف منهم الحق بعد
ذلك لأهله ، والأولى أن لا يذكر المصنف ذلك وأن لا يجوز له اذ كانوا من
أهل الفتنة الا على أن يضمن الحق منهم لأهله اما منهم أو من ماله اذا
كان المرجع للمال .

(وجازت لناظرهم) ، أى لناظر أهل الفتنة (ينهبون مال من
جرى بينهم وبينه حرب وقتال) من مثلهم فى الفتنة ، ويكفى ذكر الحرب
أو القتال عن الآخر (ويريدون كشف حرم نسائه وذرائيه) وغيرهم ،
و « الهاء » عائدة لمن جرى له حرب وقتال من أهل الفتنة ، وهو من فى
قوله : من جرى ، (وماله) أى وكشف ماله المخزون والبحث عنه لينهب ،
فلا يتكرر مع قوله : ينهبون مال الخ ، ولو استغنى عنه بقوله : وينهبون
مال الخ لجاز ، لأن نهب المال بفضى الى استكشاف المال المخزون لينهب
(دفاعهم) فاعل جاز (عن ذلك) المذكور من النهب والكشف (وقتالهم
عليه ان لم يقصد حمية عنه وهو فعل أبى خزر قدّس) ، أى طهر (الله)
الرحمن الرحيم (روحه) عن أهل سجين بأن يجعلها فى أهل عيين .

ذكروا أنه وقعت حرب وفتنة بين بنى يفرن ، وبنى واسين ، فاتبعهم
بنو يفرن حتى بلغوا منزل أبى القاسم يزيد بن مخلد وفيه زوجة وتسمى
الغاية بالياء المثناة آخر الحروف ، وليست من أهل الفتنة ، فوثب اليها

• • • • •

رجل من بنى يفرن ليأخذ ما معها من اللباس أو غيره فنظر اليهم أبو خزر
يعلى ابن زلتاف رحمه الله ، وهو راكب على فرس له ، فحال بينهم وبين
ما أرادوا من انكشاف العورة ، فهزمهم واتبع فارّهم ، والله أعلم بعدة من
قتل منهم ، فلما كان من الغد سار أبو خزر الى بنى يفرن بالصلح بينهم
وبين واسين فأعطوا الصلح ، ولم يخش منهم ما فعل بهم بالأمس من القتل ،
ولعلّ ذلك لمزيد شجاعته رضى الله عنه وعنا ، أو لكونهم يعذرونه في ذلك
اذ كانت زوج صاحبه في العشرة والرياسة والعلم ، ويعلمون أنه لا صبر
له على ذلك ، واستدلّ بفعل أبي خزر على أنه يجوز الدفع عن أموال
أهل الفتنة ونسائهم ، ووجه الدليل أنه لما رأهم شرعوا في سلب المرأة
قاتلهم ، وكونها ليست من أهل الفتنة واقعة حال لا علة ، وبالأولى الدفع
عن الصبيان ، والله أعلم •

فصل

لا يقتل باغ اختلط بذوى فتنة حتى يفرز ، وجوز دفعه مع ما عليه

أو لم يقصد الا دفعه وان عن حاله

فصل

(لا يقتل باغ اختلط بذوى فتنة حتى يفرز) ، أى اذا كان كل فريق مفتناً مبطلاً مع الآخر وبغى انسان من غيرهما على أحدهما واختلط بالآخرى ، فلا يقاتله الفريق المفتن حتى يفرز من الفريق الآخر أى ينعزل عنهم ، وما دام فيهم فلا يقاتلونه ولو تميز وعرف بعينه ، وكذا من يعين الفريق المبغى عليها لا يعينها حتى ينعزل ، وسواء فى ذلك جاء الباغى مع الفريق المفتن فبغى على الفريق المفتن الآخر أو بغى قبل ثم جاء مع المفتن ، أو جاء الفريق المفتن الى الباغى وهو فى الفريق الآخر كذلك لئلا يهيج الفتنة التى سبقت .

(وجوز دفعه مع ما عليه) ، أى على أى حال كان عليه من اختلاط ان عرف أو انعزال (أو لم يقصد الا دفعه وان عن حاله) « والهاء » فى

أو ما يصل به اليه ، ورخص لمن لم يكن من أهلها أن خاف ضراً يصل
اليه منهم ولم يقصد حمية من معه أن يدافعهم ولا يتركهم لبلوغ مرادهم
وإن لنفس غيره أو ماله ، ورخص أيضاً في قتال ذويها لأحد
عليها صالح له أو لمن لم يكن من ذويها ،

قوله عن ماله عائدة الى الدافع المدلول عليه بالمقام ولفظ الدفع (أو) عن
(ما يصل به اليه) الضر ، واضمر للضر مع أنه لم يذكر لدلالة المقام
عليه ، وأولى من هذا أن يرجع الضمير للباغى ، أى عما يصل الباغى به
اليه ، أى الى الدافع ، ويجوز عود « الهاء » في قوله عن ماله الى
الباغى ، أى جواز دفعه ولو عن ماله الذى كان منعه عنه تهويناً له
وتضييعاً ، مثل أن يحول بينه وبين طعامه وشرابه وسلاحه ودوابه يفعل
ذلك كله به ولو لم ينزل عن الفريق المفتن ، وفي النسخة : أو ما يطلبه
اليه ، أى من الفاحشة .

(ورخص لمن لم يكن من أهلها أن خاف ضراً يصل اليه منهم) ،
أى من أهل الفتنة (ولم يقصد حمية من معه) من أهل الفتنة الآخرين
(أن يدافعهم) وهو في أهل الفتنة الآخرين ولو كانوا يقاتلونهم معه على
حقه أو حمية (ولا يتركهم لبلوغ مرادهم وإن لنفس غيره أو ماله) ، أى
أو مال غيره ولو لم يكن في ضمانه ولو كان مال أو ولد المفتن إذ لم يقصد
حمية ، بل قصد الحق .

(ورخص أيضاً في قتال ذويها لأحد عليها) أمر غير المال أيضاً كمنع
رعى أو صلاة أو نحوها (صالح له أو) على صالح (لمن لم يكن من ذويها) ،
ووجه الترخيص له أنه يقاتلهم مع أهل فتنة ، سواء يقاتلهم مع أهل الفتنة

وَيُدْفَعُ ضَرَّهُمْ ، وَلَا يَحْذَرُ مِنْ قَتْلِهِمْ مَا لَمْ يَقْصِدْ حِمِيَّةً عَلَى مُفْتَنٍّ ، وَكَذَا
 أَنْ كَانَ فِيْهِمْ يِقَاتِلُ مُفْتَنًا وَقَاطِعًا وَنَحْوَهُمَا جَازَ لَهُ قِتَالُهُمْ أَنْ لَمْ يَحْمِ مُفْتَنًا
 عَلَى مِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ مَعَ ذَوِيهَا ، وَحَلَّ قَتْلُ مَا نَعَهُمْ

الْآخَرِينَ أَوْ وَحْدَهُ ، سَوَاءَ قَاتَلُوا مَعَهُ حِمِيَّةً أَوْ لِذَلِكَ الصَّالِحِ ، سَوَاءَ كَانَ
 الْأَمْرُ الصَّالِحِ دِينِيًّا ، مِثْلَ أَنْ يُرِيدَ تَهْوِينَ شَوْكَةِ الْكُفْرِ ، كَمَا يِقَاتِلُهُمُ الْإِمَامُ
 أَوْ لِأَنَّهُمْ قَدْ أَذَوْا الْمُسْلِمِينَ أَوْ يُؤْذِنُهُمْ أَوْ دَنِيوِيًّا ، مِثْلَ أَنْ يَكُونَ أَنْ لَمْ يِقَاتِلُهُمْ
 ذَهَبُوا إِلَى مَالِهِ أَوْ مَالِ أَحَدٍ فَبَفْسَدُوهُ أَوْ يَأْكُلُوهُ أَوْ يَذْهَبُوا إِلَى نَفْسٍ يَقْتُلُونَهَا
 أَوْ يُؤْذِنُونَهَا (وَيُدْفَعُ) بِنَصَبِ عَطْفٍ لِمَصْدَرِهِ عَلَى قَالٍ ، أَوْ بِالرَّفْعِ عَطْفًا
 لِقِصَّةٍ عَلَى أُخْرَى (ضَرَّهُمْ) وَهُوَ فِي قَوْمٍ آخَرِينَ مُفْتَنِينَ مَعَ هَؤُلَاءِ يُدْفَعُ
 مَعَهُمْ عَلَى نِيَّتِهِ أَوْ وَحْدَهُ أَوْ يُدْفَعُونَ مَعَهُ عَلَى نِيَّتِهِ يَجُوزُ لَهُ فِي كُلِّ ذَلِكَ
 دِفَاعُهُمْ وَقَتْلُهُمْ .

(وَلَا يَحْذَرُ مِنْ قَتْلِهِمْ) أَوْ دَفْعُهُمْ (مَا لَمْ يَقْصِدْ حِمِيَّةً عَلَى مُفْتَنٍّ)
 وَأَنْ قَصْدَهَا لَزَمَهُ عِنْدَ اللَّهِ مَا فَعَلَ ، (وَكَذَا أَنْ كَانَ فِيْهِمْ يِقَاتِلُ) ، أَيْ فِي
 أَهْلِ فِتْنَةٍ يِقَاتِلُونَ (مُفْتَنٍّ) مَعَ الدَّافِعِ الْحَقِّ (وَقَاطِعًا وَنَحْوَهُمَا جَازَ لَهُ
 قِتَالُهُمْ) ، أَيْ قِتَالُ الْمُفْتَنِّ وَالْقَاطِعِ وَنَحْوَهُمَا كَالْمُرْتَدِّ وَقَاتِلِ وَلِيِّهِ وَالطَّاعِنِ
 فِي الدِّينِ (أَنْ لَمْ يَحْمِ مُفْتَنًا عَلَى مِثْلِهِ) ، أَيْ أَنْ لَمْ يَقْصِدْ حِمَايَةَ الْمُفْتَنِّ
 الَّذِينَ هُوَ فِيْهِمْ عَلَى الْمُفْتَنِّ الْآخَرِينَ (وَلَوْ كَانَ مَعَ ذَوِيهَا) ، وَيَتَبَوَّرُ أَنْ
 يَكُونَ قَاطِعًا مِثْلًا وَمُفْتَنًا مَعَ الْفِتْنَةِ الَّتِي أُتَتْ فِيْهَا وَكِلْتَاهُمَا مُبْطِلَةٌ فَتَقَاتِلُهُ
 مَعَهُمْ مِنْ حَيْثُ أَنَّهُ قَاطِعٌ مِثْلًا لَا حِمِيَّةً ، وَيُدْفَعُ أَهْلَ الْفِتْنَةِ دَفْعًا أَنْ عَارِضُوهُ .

(وَحَلَّ) لَهُ (قَتْلُ مَا نَعَهُمْ) عَنِ الْقَتْلِ ، سَوَاءَ كَانَ الْمَانِعُ مِنْ أَهْلِ الْفِتْنَةِ

ولو كانوا معه ، وجوزَ لمفتن تاب ونزع منها أن يقاتلهم كغيره وأن يعين على ذلك وأن يستعان به أن نوى الاعانة فقط ، وأن استعين به على حق فقتل على حمية اثم لا مستعينه ، وكذا من قاتل عليها وهو في جماعة بغى عليها في عسكر الحق ،

الذين هو فيهم أو من غيرهم من الناس ، والمعنى أنه يحل له قتل من منع من يحل قتله من أهل الفتنة والقاطعين للطريق ونحوهم كالطاعنين في الدين (ولو كانوا) ، أى المطلوبون وهم القاطع ونحوه (معه) ، أى مع المانع والمعنى : والحاصل أنهم معه لأنه أن لم يكونوا معه لا يقاتله ، ولا وجه لذلك ، لكن أن أمكنه دفعه أو قاتله ليتركه إلى الذهاب أو القتال .

(وجوزَ لمفتن تاب) من فتنة (ونزع منها أن يقاتلهم) ، أى يقاتل المفتنين والقاطع ونحوهما (كغيره وأن يعين على ذلك) وأن يقتل من معه من فتلهم (وأن يستعان به) عليهم دفع بهذا توهم من يتوهم أنه لا يحل أن يستعين به لما تقدم له من الفتنة مع المستعان عليه إلا أن ظهرت له ريبة (أن نوى الاعانة فقط) دون الحمية (وأن استعين به) بعد توبته على عدوه الآخر المفتن معه قبل أو استعين بغير المفتن (على حق فقتل) أحداً من العدو أو جنى ما دون النفس أو قاتل (على حمية اثم) هو بحميته وما ترتب عليها اثماً كبيراً ، وكذا أن لم يترتب عليها (لا مستعينة) أن لم يقصد الحمية .

(وكذا) يائماً اثماً كبيراً (من قاتل عليها) ، أى على الحمية (وهو في جماعة بغى عليها) والحال أنها (في عسكر الحق) أو بغى على عسكر

والمقاتل عليه أو على الديانة كالإمام أن كان بينهم وبين عدوهم قتال لم يضرهم فعل بعض أهل العسكر ما لا يحل من قتل على فتنة أو حرام أو أكل إذ حرم عليه ذلك ، ويأثم به ، وإن تاب جاز له ما للمسلمين ، وينظر للأصل الأول ، وإن حل لم يضرهم أحداث بعضهم محرماً ، ويمضون على أصلهم ، وإن حرم

الحق جملة فقاتل معهم وهو قاصد للحمية ولا أثم على العسكر أو الجماعة في حميته أن لم يعلموه محامياً على الباطل ، فإن علموه أخرجوه على حد ما مر ، والمراد بالحق مطلقاً حق الدنيا أو حق الدين أو كلاهما (والمقاتل عليه) ، أي على الحق الديني بدليل قوله : (أو على الديانة) المحقة (كالإمام) والوالى والجماعة (أن كان بينهم وبين عدوهم قتال لم يضرهم فعل بعض أهل العسكر ما لا يحل من قتل على فتنة) أو حمية (أو حرام أو أكل) للمال أو جناية دون النفس أو منع عن حق (إذ حرم عليه ذلك ويأثم به) دونهم إذ لا يصدق عليهم أنهم فعلوا حراماً كأنه قال : إذ أتى وحده بالمحرم .

(وإن تاب) من فعله ما لا يحل (جاز له ما للمسلمين) من القتال والقتل وما دونه (وينظر للأصل الأول) وهو هنا أنهم على الحق (وإن حل لم يضرهم أحداث بعضهم) فعلاً (محرماً ويمضون على أصلهم) من كون القتال والقتل وما دونه حلالاً لهم غير أنهم ينصفون الحق منه ، وإن لم يقدروا أخرجوه من بينهم ، وإن لم يقدروا تركوا القتال حتى يخرج ، وإن لم يمكنهم ذلك قاتلوا على نيتهم الأولى ولم يضرهم قتاله ونيتهم (وإن حرم) الأصل الأول بأن كان قتالهم أو فتنتهم أولاً على الباطل

لم يحلّ قتالهم الا ان انقطع ، وان فعل بعض الفاتنين ما يحلّ به دمه
كقطع جاز لمحاربتهم حرب فتنة قتلهم على ذلك ان تاب منها قبل
حدوثه ، وجوز ان قتلهم عليه فقط ، وان لم يتب منها ، . . .

(لم يحلّ قتالهم الا ان انقطع) ذلك الاصل الاول وتابوا منه .

(وان فعل بعض الفاتنين ما يحلّ به دمه كقطع) للطريق وطن في
الدين ومنع الحق وزنى مع احسان (جاز لمحاربتهم) ، اى لمن حاربهم
قبل ذلك (حرب فتنة قتلهم على ذلك) والاعانة على قتلهم ، وكذا ما لا
يحلّ به قتله كسرقة وجلد على زنى بلا احسان او على غيره او كما
يقول القاضى للناس : اضربوا فلاناً فانه يجوز لمحاربه حرب فتنة العمل في
ذلك والاعانة (ان تاب) المحارب حرب فتنة ، وهذه التوبة لغوية بمعنى
مجرد ترك القتال لغرض ما كحرّ ويرد وجوع وعطش وخوف الغلبة لئلا
يتكرر مع قوله : وان احدث بعض الفاتنين مبيع دمه الخ (منها) ، اى
من الفتنة (قبل حدوثه) ما يحلّ به دم الفاتنين لا ان لم ينب ، ولا ان
تاب بعد حدوثه سداً للذريعة ، وباب التهمة اذ لا يؤمن أنه اظهر انتوبة
ليتوصل الى النكاية فى عدوه .

(وجوز) ان يقتل ويفعل ما ذكرنا كله (ان قاتلهم) ، اى اراد ان
يقتلهم او يفعل ما ذكرنا (عليه) ، اى على ما يحلّ به دمه او ما دون
ما يحلّ به دمه فيفعل او يسعى فيما يستحق (فقط) لا على الحماية او الفتنة ،
(وان لم يتب منها) او تاب بعد حدوث ذلك .

وحرّم نقض صلح من فتنة أن لم يقع من أحد مبيع دمه فيطلب به ،
ولا تكون مطالبته فتنة ، وإن حدثت بين قوم بعد فعل بعضهم مبيعاً دمه
لم يحلّ قتله على فعله حتى ينقطع أصل فتنتهم ، ويزال بتوبة
الفريقين ، أو أحدهما ،

(وحرّم نقض صلح من فتنة أن لم يقع من أحد) قبل الصلح أو بعده
(مبيع دمه) أو ما دون دمه من الحقوق كان الحق أو الدم لمن كان في
الفتنة ، واصطلح معه أو لغيره ، (فيطلب به) يطلبه به من كان في الفتنة
 واصطلح معه (ولا تكون مطالبته) بذلك الحق أو الدم (فتنة) جديدة
ولا رجوعاً في الفتنة الأولى بالنقض ، لأن هذا طلب حق محض لم تشبه
كدره الفتنة إذ كان بعض صلح ، وكذا أن امر من كان في الفتنة من يطلبه ،
وقوله : أن لم يقع الخ ، شرط شبيه بالاستثناء المنقطع لأن المطالبة بدم
أو حق ليست من الفتنة فضلاً عن أن تستثنى منها بالشرط ، ويحتمل أن
يكون شرطاً لمحذوف ، أي فيبقون على السكون والسلم وعدم المطالبة بشيء
أن لم يقع من أحد الخ .

(وإن حدثت) فتنة (بين قوم بعد فعل بعضهم) أمراً (مبيعاً دمه)
أو ما دون دمه (لم يحل) لأهل الفتنة من الجانب الآخر (قتله) ولا فعل
ما يستحقه (على فعله) سداً للذريعة (حتى ينقطع أصل فتنتهم) بالصلح
أو بالتوبة ، ورخص لا على الحمية (ويزال) أصل الفتنة بالبناء للمفعول
(بتوبة الفريقين) أي يزيله الواعظ أو الناصح بتوبتهما بأن بأمر بها
فيأثموا ، أو يزيله الفريقان بتوبتهما ، ولو قال : ويزول بالبناء للفاعل
لكان أولى ، (أو) بتوبة (أحدهما) فحينئذ زال عن مجموعهم وبقي

أو بمن يقهرهم على تركها ، فمن أحدث منهم بغياً على غيره حل قتاله
وان أحدث بعض المفاتنين مبيح دمه حل قتاله لتائب من فتنته وبغيه ،
ورخص في قتاله على ذلك ، وان لغيره ،

لمن لم يتب ، سواء كان الفريق التائب فيه ذلك الفاعل للمبيح ، أو كان
الفاعل في غيره ، لأنه انما يقاتلون الفاعل فقط (أو بمن يقهرهم على
تركها) ، أي ترك الفتنة ، وجاز لغيرهم القتل وما دونه ، وإذا تابا هما
أو أحدهما أو اصطالحوا أو قهروا على تركها فتركوها .

(فمن أحدث منهم بغياً على غيره) منهم (حل قتاله) إباقيهم كلهم
كما حل لغيرهم ، وكذا حل لهم ولغيرهم ما دون القتل إذا فعل موجبه ،
ورخص أن يقاتل بعضهم فاعل مبيح دمه ولو قبل انقطاع فتنهم ان
قابل على الحق لا الحمية ، وكذا أن يفعل ما يستحقه ان فعل ما يوجب
ما دون الحق ولم يذكره لأنه يعلم بالأولى من الترخيص الذي ذكره قبل
هذه المسائل اذ قال : وجوز ان قتلهم ، فإذا كان الترخيص في مسألة الحدث
بعد الفتنة كان بالأولى في مسألة الحدث قبل الفتنة .

(وان أحدث بعض المفاتنين مبيح دمه حل قتاله) أو فعل ما دون
مبيح الدم حل فعل ما يستحقه (لتائب من فتنته وبغيه) ، أي كما يحل
لغير أهل الفتنة ، (ورخص في قتاله على ذلك ، وان لغيره) ، أي لغير
تائب منهم ، وذلك في النفس وما دونه وغير ذلك لا على الحمية ، وذلك
تكرير لما مر قريباً الا لما مر من أن التوبة في ذلك لغوية .

وقد قيل : يرفع ضارب يده على حل فتقع ضربته على حرمة ، كضارب
 حلال الدم بكطعن عرضته بعد رفعه حمية لقومه وفتنتهم ، فان ضربه
 على ذلك ظلم واعتدى واطاع اول فعله وعصى آخره ، . . .

(وقد قيل) عن بعض المشايخ (: يرفع ضارب) ، اى مرید ضارب
 شارع فى عمله (يده على حل) اى والحال أن الضرب حلال له (فتقع
 ضربته على حرمة) فيكون قد رفع يده للضرب وهو محق ، وما انتهت
 ضربته الا وهو مبطل ، (كضارب حلال الدم) اى مرید ضرب شارع
 فى عمل الضرب لحلال الدم او ما دونه ممن حل له ضربه .

ويحتمل أن يريد بـ « حلال الدم » هنا وفى مثل هذا المحل : من حل
 ضربه فى بدنه سواء بالقتل وما دونه (بكّ طعن) بكّ رمح أو رمية أو
 ضرب بخشبة أو غير ذلك متعلق بضرب ، والأولى أن يكون بك طعن فى
 الدّين (عرضته بعد رفعه) أو تحريكه يده للضرب الحلال ، أو بعد رميه
 أو طعنه أو ضربه وقبل الوصول (حمية لقومه وفتنتهم) أو لغيرهم أو
 لنفسه أو لغرض لا يحل له الضرب لأجله .

(فان ضربّه على ذلك ظلم واعتدى) – بفتح حروف « ضرب »
 و « ظلم » وتاء « اعتدى » كداله واسكان نون « ان » – ولزمته الدية لا
 القود للشبهة ، (واطاع اول فعله) أو فعل مباحاً أول فعله ان لم ينو
 عبادة وفعله هو رفع اليد للضرب أو تحريكها (وعصى آخره) بقصد الحماية
 أو الغرض الذى لا يحل له .

وكذا ان تاب بعد رفعه وتمادى هو على ضربه ، ولزمه الضمان والقتل
حيث يجب والدية حيث تلزم ، وصح عكسه ايضاً كرافعها لقتل أو ضرب
أو اخذ على حرمة ان أحدث من قصده مبيحاً لما حرم منه ،

(وكذا ان تاب) الذى حلّ ضربه (بعد رفعه) ، أى رفع مريد
الضرب يده أو تحريكها (وتمادى هو) ، أى مريد الضرب ، (على ضربه ،
ولزمه الضمان) لما افسد بضربه من مال أو فى بدن ، (والقتل حيث يجب)
أى ينبت سواء وجب ولم تصح الدية ، أو خير صاحب الحق بينه وبين الدية
وهو الغالب ، وخرج ما اذا كان القاتل لا يفنل بالمقتول كمشارك فنتله موحد ،
وفد كان ذمياً أحدث ما ينفض الذمة من الكلام وغيره ، لا لزنى ثم تاب ، أو
عبد فنتله حر ، ومما يجب فيه القتل أن لا يقبل المولى الا القتل حيث تكافأ
الدّمان ، (والدية حيث تلزم) بأن لم يقبل صاحب الحق الا الدية أو
كان المقتول لا يكافىء دمه دم القاتل كما مثلت به آنفاً أو عفا بعض أصحاب
الحق عن الحق ، أو صاحب الحق عن بعض الحق الذى هو النفس ، مثل
ان يقول : عفوت عن ثمن نفس ولى وغير ذلك مما يعلم من كتاب « الديات »
ان شاء الله تعالى ، والقصاص فى هذه المسائل كلها كالقتل .

(وصح عكسه ايضاً) أى عكس ما ذكر من كونه يرفع يده على حل
ويضرب على حرمة وهو أن يرفعها على حرمة ويضرب على حل (كرافعها)
أو محرّكها (لقتل أو ضرب أو أخذ على حرمة ان أحدث من قصده) ذلك
الدافع أو المحرك بالقتل أو الضرب أو الأخذ أمراً (مبيحاً لما حرم منه)

فيكون اوله عصياناً وآخره طاعة ان علم باحداثه وضربه عليه ، والا

قبل وقوع ذلك الضرب أو القتل ، وشمل الضرب الرمي (فيكون اوله عصياناً) كبيراً ، وقيل : صغيراً ، (وآخره طاعة) ان نواها مباحاً أو لم ينوها (ان علم باحداثه) ذلك الأمر المبيح لما حرم منه (وضربه) أو قتله أو أخذه (عليه) أى على احداثه الأمر المبيح ، أو على الأمر المبيح والمصدق واحد ، و « على » للتعليل .

ومثال ذلك أن يتوب الذى أريد ضربه فيتعهد مريد الضرب ضربه مع ذلك فيرجع عن توبته قبل وصول الضرب وبعد رفع اليد به بحيث يحون رجوعه عن التوبة موجبا لقتله ، أو ما دون القتل فيفعل به ما دونه ، كان ينوب من الطعن قبل رفع اليد ويرفعها عليه بالقتل ويرجع عن التوبة عنه بعد رفعها فيتم الضرب ، وكان يرفعها بلا ذنب ويوقعها بعد ذنب خطعن ، كان يرفعها لضرب بلا ذنب فيوقعها بعد موجب ادب أو حدّ أو كمال أو تعزير أو نحو ذلك ناوياً لاجراء الحق ان كان يجوز له اخراجه ، ومثل أن يرفع يده الى أخذ مال موحد فيشرك قبل أن يأخذه على القول بأن مال المرتد حلال ، وأن يرفعها الى أخذ مال معاهد ، فيحارب قبل أن يأخذه ، مثل أن يرفعها الى أخذه وليس له فيأخذه وقد ورثه أو وهب له أو دخل ملكه بوجه وعلم بذلك حين الأخذ .

واعلم ان احداث غير الذى أريد ضربه أو الأخذ منه كاحداثه ، ومن ذلك أن يمد اليه يده بالضرب أو بأخذ المال ولا يعلم أنه يحل ذلك منه فيعلم بحل ذلك قبل تمامه فيتم (والا) يعلم باحداثه مبيحاً لقتله أو ما دونه أو ماله فكان ضربه أو الأخذ أو نحوهما على ذلك المبيح ، أو علم

فأوله كذلك وآخره لا يؤاخذ به في نفس ولا مال ، وفي الدية قولان ، وكذا

فرج قصده بحرمة فكشف حله ، هل يحرم بذلك أو لا ، . . .

باحدائه وضربه لا على ذلك بل على ما لا يجوز الضرب عليه أو أخذ المال كذلك ، أو علم باحدائه ولم يعلم أنه يوجب الحد ، (فأوله) معصية كبيرة أو صغيرة (كذلك ، وآخره) معصية غير كبيرة ، وفيل : كبيرة ، وانما كانت معصية لسوء نيته ، وقيل : غير معصية ارادها ولم تكن .

والذى عندي : أنها معصية ، لأنه نوى وعزم ولو لم يوافق على كل حال (لا يؤاخذ به في نفس) لا يؤخذ في الحكم بالفود ، (ولا مال) لا يقتل ولا يفتص منه ولا يرد المال الذى افسد له بالقتال كقتل فرسه ليتوصل اليه وتمزيق ثوبه ، (وفي الدية) أو الأرش (قولان) في الحكم وفيما بينه وبين الله ، وكذا المال عند الله ، فيل : عليه ذلك لأنه لم ينو كما يحل بل قصد ما لا يحل ، وقيل : لا يلزمه ذلك لأنه فعل ما حل له في نفس الأمر .

(وكذا فرج " قصد بحرمة فكشف حله ، هل يحرم بذلك) لأنه نوى وعزم وفارف (أولا) يحرم لأنه وافق ؟ القولان ؛ وكذا في المعصية هل هي كبيرة أو صغيرة أو لا معصية ؟

ومثال ذلك ان يجامع امرأة على أنها غير زوجه ولا سريته ولا أمته فتبين أنها احداهن ، ومثل ان يتزوج امرأة على أنها محرمة أو محرمة عليه أو مشركة فيجامعها وتبين غير ذلك ، فان تبين قبل الجماع فمن قال : تحرم بالجماع ، قال : يجدد العقد ، ومن قال : لا تحرم ، قال :

كما مر ؟

لا يجده ، ومثل أن يتزوج امرأة على أنها لا يحل له جمعها مع زوجها كاختها
 فيجامعها ، فهل تحرم هي وزوجها أو لا تحرم واحدة لا هذه ولا هذه
 (كما مر) في كتاب النكاح في قوله : باب : تحرم بتأبيد منكوحة الخ ،
 إذ قال في آخره ما نصه : من تعمّد مس امرأة ظنّها غير حليلته فإذا هي
 أياها لم تحرم عند الأكثر ، وفي كفرة خلاف ، وكذا ان تعمّد نكاح ذات
 زوج أو محرم منه فإذا هي لا ولا لم تحرم وصحّ النكاح وفي كفرة
 ما مر ، والله أعلم .

باب

ان ذم شخص آخر فاقتتلا على حمية حتى ماتا ، أو أحدهما ، فاهل
فتنة ، وان تقاتل ولى قتيل مع قاتله ببغى على حمية اثم ان قتله على ذلك ،

باب

في الفتنة

(ان ذم شخص آخر فاقتتلا على حمية حتى ماتا) هما (أو أحدهما) ،
أو كان فساد في بدن كل أو أحدهما ، أو عقلهما أو عقل أحدهما أو غير
العقل (فاهل فتنة) كلاهما .

(وان تقاتل ولى قتيل مع قاتله) ، أى قاتل القتيل ، (ببغى)
متعلق بقاتله (على حمية) متعلق بتقاتل (اثم) اثم كبيراً ، وقيل :
صغيراً ، وقيل : اثم لا يعلم أصغير أم كبير ، وقيل : لا اثم لانه صادف
محلاً ، وكذا الخلاف فيما مر أو يأتى من نحو ذلك (ان قتله على ذلك)

ولا يضمنه ، وجوز في الطاعن ونحوه قتلهم ، وإن عليها كالجاني
لولى قتيله ، وكذا قاتل محارب المسلمين على حرمة في الظاهر أن
خرج محارباً لزمه اثم نواه لا ضمانه ،

المذكور من الحمية ، وكذا ما دون القتل في البدن أو المال أو العقل أو
منفعه لأجل نيته في الحمية ، ويجوز أن تكون « على » للتعليل ،
(ولا يضمنه) ولا يضمن ما أفسده من ماله حال القتال بلا قصد لمجرد
إفساد المال بل ليتوصل إلى قتله أو ضربه ، أو لم يعتمد لكن حال القتال ،
وقيل : بالضمان .

(وجوز في الطاعن ونحوه) كقاطع ومانع وغيرهما ممن حل منه
قتله (قتلهم ، وإن عليها) ، وكذا كل من استحق ما دون القتل ففعل به
ما دون القتل على الحمية وفي الاثم ما ذكر ليس مراده أنه أجبر له أن
يقصد الحمية في قتلهم ، بل أراد أنه لم يلزمه الضمان ، وكأنه قال :
سومح في قتلهم على الدية والقود ، وإن كان على الحمية أو أراد أنه حامى
على حق ولم يقصد الله (كالجاني لولى قتيله) مثل الحكم في الجاني لولى
من قتله ذلك الجاني إذا قتله الولي على الحمية لم تلزمه الدية .

(وكذا قاتل محارب المسلمين على حرمة) يتعلق بـ « قاتل »
(في الظاهر) متعلق بمحذوف نعت لحرمة أو يقاتل (أن خرج محارباً) ،
أي قتله وهو لا يدري أنه حلال الدم فتبيّن بعد أنه حلاله لمحاربه أو لطعنه
أو رده (لزمه اثم نواه لا ضمانه) .

وكذا كل قتل وما دونه مما هو حلال وفعله أحد على نية لا تجوز

وكذا الفروج والأموال ، ولا يحل لمتفاتنين قتال ولو اتفقوا عليه ،
أو استغفل به بعضهم ، أو أظهره ، أو خيل أنه ليس بعدو أو أنه
باغ أو قاطع حتى نشب بينهم قتال ،

علم بحله أو لم يعلم ، وهيل بالدينه في تلك المسائل ، (وكذا الفروج والأموال)
إذا تنوالت على ما لا يحل بحسب الظاهر ثم ظهر أنها حلال ، أو تناولها
المتناول بنية لا تحل مع علمه بأنها حلال .

(ولا يحل لمتفاتنين قتال) فيما بينهم على الحمية (ولو اتفقوا عليه) ،
أي والحال أنهم اتفقوا عليه ، وليس هذا بتخى لأنه استقصى بقوله
(أو استغفل به بعضهم) بعضاً ، أو هو بالبناء للمفعول والبعض هو
الفريق ، والبعض الآخر الفريق الآخر ، ويجوز أن يريد البعض مطلقاً ولو
بعض فريق ، (أو أظهره) أي القتال بحيث يعلم أنه على الفتنة المتقدمة
بينهم ، (أو خيل أنه ليس بعدو) ثم أوقع الحرب خدعة ، (أو) أظهر
(أنه باغ أو قاطع) أو فاعل ما يحل به دمه بحيث يظن مفاتنه أنه غير
مفاتنه الأول أو بحيث أنه لا يظن .

وكذا ان قصد كل فريق ما قصد الآخر من الاستغفال وغيره مما ذكر ،
أو قصد كل فريق ما لم يقصده الآخر ، أو اتفقوا ثم فعل كل للآخر ما ذكر من
الاستغفال أو غيره كذلك ، أو فعل أحدهما (حتى نشب بينهم قتال) فهم
أهل فتنة في هذا القتال ، إلا من لم يقاتل على أحد الفريق الآخر الذي
جاءه أنه مفاتنه قبل ذلك ، قبل أن ينشب القتال ، أو لم يعلموا أنه هو
إلا بعدما انتسب ، وإن لم يعلم أنه هو إلا بعد الفراغ فلا اثم على من لم
يعلم ، ولزمه الغرم والدماء التي أراق لأنه مهّد لهذه الفتنة بما تقدّم ،
ولو لم يعلم في الحال ، بل ظاهر كلامه أن المفاتن الذي قوتل لا يحلّ له

وجوز لمن لم يعلمه أنه من أهلها إلا بعد قتاله أن لا يلزمه دمه إذ
قتله على بغى أو قطع ، ولا يحل لمنهزم من حرب فتنة قتل متبعه لقتل
أو أكل أو دفعه وإن عن نفسه ،

القتال ولو لم يعلم أن مقاتله بغياً من أهل الفتنة الأولى ، ووجهه أنه يجب
عليه الكف عن الأولى والتوبة ، فما لم يفعل ترتب عليه ضمانها فعليه أثمه .

(وجوز لمن لم يعلمه أنه من أهلها إلا بعد قتاله أن لا يلزمه دمه) ،
ولا ما أفسد من ماله ليصل إلى قتله أو اتفق إفساده حال القتل كما يجوز
وعليه غرم المال أن قصد المال لا القتل (إذ قتله) أو أفسد ماله
(على بغى) من مقتول أو ذى مال (أو قطع) أو غيره مما يحل به
قتله أو إفساد ماله حال القتال إلا ما فعلوا بعد العلم بأنه من أهلها فإنهم
يؤخذون به ، وإن علم في الحال لزمه الكف والتوبة والأخبار لمقاتله بها .

(ولا يحل لمنهزم من حرب فتنة قتل متبعه) ، أى قتل من اتبعه ،
(لـ) أجل (قتل أو أكل) لا يحل (أو دفعه وإن عن نفسه) لا سيما
نفس من هو من أهل الفتنة أو ماله أو مال من هو من أهلها ، والواجب
أن يعتقد الانصاف والتوبة ويهرب أو ينصف في حاله ويتوب إن أمكنه ،
فإن أظهر ذلك ولم يتول عنه حل له قتله ، وإن اتبعه لنفس أو مال ليس
من أهل الفتنة حل له قتله ، وكذا لا يجوز لمن يتبع المنهزم إذا كانا
متفادين ، وكذا لا يجوز أن يقاتل منهزم من أهل التوحيد مبطل متبعاً
له محققاً ولو كان الاتباع لا يجوز ، والاتباع ولو كان حراماً في الحديث
لا يحل قتالاً إذ بنى على الفتنة ولا سيما إن اتبعه محققاً .

وجوز وان عن غيره من أهلها ان تاب منها ونزع ولم يقصد اعانة
مدفوع عنه على فتنة ، ورخص له دفاعه ان قصد تنجية وان لمال غيره
لا حمية ، ولا يائثم به وان لم يتب منها والفاتن ان اعان باغياً على مفاتنه
هل جاز لمبغى عليه قتاله مع الباغى ،

(وجوز) للمنهزم الدفاع (وان عن غيره) أو مال غيره (من أهلها)
ولا سيما نفسه أو ماله (ان تاب منها ونزع) نيته منها ونوى الخلاص مما
لزمه وان لم يتب هذا الذى يدفع التائب عنه كما يدل له اطلاقه ، وقوله : من
أهلها ، وقوله : (ولم يقصد اعانة مدفوع عنه على فتنة) ، وقيل : لا يدفع
عن نفس من لم يتب أو ماله ، والكلام انما هو اذا لم يظهر هذا التائب
توبته ، ووجه ذلك أنه بتوبته صار كسائر الناس الذين يحلّ لهم قتال
البغاة ، وهذا ترخيص اذ لم يعلموا بتوبته ، وأما ان أظهرها فيجوز له
الدفع عن ماله وعن نفسه بلا خلاف ، وأما على نفس من لم يتب أو ماله
فخلاف .

(ورخص له) : للمنهزم ، (دفاعه) ، أى دفاع المتبع عن نفس
أو مال (ان قصد تنجية ، وان لمال غيره) ولا سيما نفسه أو ماله أو نفس
غيره (لا) ان قصد (حمية ، ولا يائثم به) ، أى بالدفاع ، ولو وصل الى
القتل به ولا ضمان نفس أو ما دونه ولا مال (وان لم يتب منها) ، وان
قصد حمية لزمه الضمان والغرم ، (والفاتن ان اعان باغياً على مفاتنه)
« الهاء » عائدة الى الفاتن ، (هل جاز لمبغى عليه) ، وهو المفاتن ،
(قتاله مع الباغى) هذه الجملة خبر المفاتن ، والمجموع دليل جواب

ويقصد بقتله اعانة اللباغى على بغيه ، وجميع ما حل له منه من قتل
وتلف ماله وتوهين ما دام معيناً للباغى او لا تردد ؟ ومن قتل أحداً من
محاربيه على فتنة بعد صلح العامة ظلّمه ان قتله عليها ، . .

الشرط ، ولو كانت الجملة جواباً لكان الفصيح قرنها - بالفاء - هكذا ،
فهل جاز لمبغى عليه قتاله ، أى قتال الفاتن مع الباغى .

(ويقصد بقتله) وقتاله (اعانة للباغى على بغيه) يعنى أنه يعتقد
أن يقتل الفاتن ويقاتله لكونه أعان الباغى على البغى ، ولا يقصد بذلك
الفتنة المتقدمة قبل ذلك بينهما ، وبهذا القصد يحل له قتال من معه له
فتنة سابقة (وجميع) بالرفع عطفاً على قتاله ، أى وجاز لهم من الفاتن
جميع (ما حل له منه) أى من الباغى (من قتل) وما دونه ، (وتلف ماله)
أى اتلاف مال فهو اسم مصدر أو هو مصدر ، أى حل له التلف الصادر
بسببه أو بقصد باتلافه أو منعه منه توهينه ، (وتوهين) له بكل ما توصل
اليه (ما دام معيناً للباغى) وهو قول من أجاز للمنهزم الفاتن دفع متبعه
ولو لم يتب ، فانه اذا جاز ذلك للمنهزم مع المتبع فأحرى أن يجوز لمن
جاء اليه فاتنه مع الباغى (او لا) يجوز له ذلك الا ان تاب ؟ فهذان قولان
في هذا الأمر وفيها (تردد) عند من منع المنهزم من الفتنة من دفع متبعه
الا ان تاب وأظهر التوبة ، وأجزم بالحل كما جزم به صاحب الأصل .

(ومن قتل أحداً من محاربيه) أو جنى فيه ما دون القتل أو أفسد
مالاً (على فتنة بعد صلح العامة) ولا سيما بعد صلح جرى على يد الامام
ونحوه فقد (ظلّمه ان قتله) أو جنى أو أفسد (عليها) ، أى على الفتنة ،

وجاز لعالم بالصلح دفاع قاصده بقتل عالم به وهدر دمه ان مات
به ، وان قتل الدافع كان مظلوماً ان لم يطالبه بجناية وليه ،
اذ لا يحل له منع نفسه منه ،

وعليه الضمان ، فللمظلوم قتاله ، ويجوز ان يريد بـ « صلح العامة » ان
الصلح وقع فيهم جملة لا لخاصة مع خاصة أو مع جماعة ، سواء وقع على
يد امام ونحوه أو على أيدي خاصة أو عامة ، وان قتل أحداً من محاربيه
بعد الصلح لأمر غير الفتنة مما لا يجوز له القتل عليه فلا اثم ولا ضمان ،
وان كان الصلح بينه وبين خاصة أو عامة ونقضه فهو ظالم .

(وجاز لعالم بالصلح دفاع قاصده بقتل) أو ما دونه أو لمال أو بقتل
غيره أو ماله (عالم به) عالم نعت قاصد ولو أضيف قاصد للضمير لأن
قاصد للحال فاضافته لفظية ، وان كان القاصد لم يعلم به لم يحل للمقصود
الدفع هكذا ، بل يخبره بالصلح أو يتوب ويذعن اليه في الحق ، والا كان
دفاعه دخولاً مع القاصد في الفتنة الأولى ، وان كان غير عالم دفعه ولم
يهدر دمه هذا ظاهر الكلام ، وقيل : يهدر ، (وهدر دمه ان مات به)
أو وقع به ما دون الموت ، وان كابره فقصد قتله جاز وهدر كذلك ،
(وان قتل) القاصد (الدافع) بالبناء للمفعول (كان) الدافع المقتول
(مظلوماً) في قتله (ان لم يطالبه) القاصد (بجناية) -ه في (وليه)
أو ولي القاصد بأن يقتل الدافع ولي القاصد قبل فيتبعه القاصد ليقته في
وليه فحينئذ لا يكون مظلوماً في قتله (اذ لا يحل له منع نفسه منه) الا ان
كان ممن لا يقتل به أو قتله ، كما لا يحل أو لم يكن القتل لهذا القاصد ،
بل لأقرب منه أو عفا بعض من له القتل .

ومن قتل وليه في فتنة ولم يذكر قبل صلح قاتل ولا أكل جاز له مطالبة قاتله وقتله وبغى مانعه ، وكذا المال ، ويجبر قاض أكلاً وقتلاً باعطاء ما لزمهما ، وهدر ذلك ان اصطالحا عليه ، وكفر دالّ فانتاً على آخر ،

(ومن قتل وليه في فتنة) واصطلحوا (ولم يذكر) بابطال (قبل صلح) ولا في عقد الصلح ، ويحتمل أن يريد بالقبليّة ما قبل الشروع في عقد الصلح. وما بعد الشروع أو بعده ، وقبل الفراغ من عقده (قاتل) لنفس أو حال ما دونها ، (ولا أكل) مال (جاز له مطالبة قاتله وقتله) ومطالبة ماله ، ولا يبطل الصلح حقه من القتل ولا من الأرض ولا من القصاص لأن الصلح الواقع لم ينبرم على بطلان ذلك ، (وبغى مانعه) من أخذ حقه من ذلك أو من مطالبته ، (وكذا المال) لصاحبه المطالب به وبغى مانعه عنه أو عن مطالبته .

(ويجبر قاض) أو حاكم أو وال أو امام أو جماعة أو نحو ذلك (أكلاً وقتلاً باعطاء ما لزمهما) من مال أو دية أو قتل ، وكذا ما دون النفس في أرض أو قصاص إذ لم ينبرم الصلح على هدر ذلك (وهدر ذلك) كله (ان اصطالحا عليه) ، أي على الهدر وهو الإبطال أو اصطالح عليه من ينظر اليه من الفريقين ، وذلك كله في الحكم ، وأما عند الله فلا يبطل الا ما تركه صاحبه بطيب نفسه ، فان قتل قاتل وليه بعد الصلح قتل ، وان أخذ مالا ردّه لبطلان ذلك بالاصلاح على هدره .

(وكفر دالّ فانتاً على آخر) ان قصد بسوء أو لم يقصده ، ولكن دله

وضمنه كالمال ، وجاز له جرده من طالبه واخفاؤه وان بما رأيته او
بـ ليس من قبيلة كذا ، وتحذير بعض من بعض ان يفعل فيه ما يفعله
حيث لزمته تنجية الأنفس ، ولا يضمنه ان حذر عدوه منه وقتله ،

ليقصده ولم يصبه بسوء (وضمنه كالمال) مال الفاتن المدلول عليه ان
افسده المدلول أو اكله ، (وجاز له) للدال لا بقيد دلالاته لأن الدلالة المذكورة
غير الجحد الآتى ، ومقابل الجواز أن يسكت عن الجنود وما بعده
(جرده من طالبه) بأن يقول : ليس هنا أو ليس في بيت كذا أو أرض
كذا أو دار كذا أو بلد كذا أو نحو ذلك أو ليس هو هذا (واخفاؤه) بما
امكن (وان بـ) قوله : (ما رأيته ، أو بـ) قوله : (ليس من قبيلة كذا)
أو هو من قبيلة كذا مشيراً لقبيلة لا يقصده اذا كان منها أو مضى الى جهة
كذا مشيراً لجهة مضى الى غيرها .

(و) جاز (تحذير بعض) من أهل الفتنة (من بعض) من أهلها
بأن يقول : اهربوا فقد جاءكم عدوكم أو اخفوا أموالكم ، (و) جاز
(أن يفعل فيه) بلا لزوم « والهاء » للتحذير (ما يفعله حيث لزمته
تنجية الأنفس) ، مثل أن ينجى من شاء منهم أولاً ان استوا ، ويقدم
الأفضل فالأفضل كالأب والام والأهل والعالم ، ويشغل بمن يطمع في نجاته
اذا حذره ، ولا بأس عليه ان لم يفعل أو لم يحذرهم أصلاً ؛

(ولا يضمنه) ، أى لا يضمن العدو المخوف منه الذى حذره منه
غيره ولو تاب أو رجع اذا علم للمحذر - بكسر الدال - بالتوبة أو الرجوع
(ان حذر عدوه) وهو المحذر الذى خيف عليه (منه وقتله) هذا المحذر

ولا ان سألته عنه فأخبره به لا يعلم انه عدوه أو يريد قتله ، وقيل :
لزمه الضمان لا الاثم ، وجاز انتفاع بأموالهم ومؤاكلتهم ومشاريتهم
ومصاحبتهم ولو في حضر ،

الذى خيف عليه أو جنى ، ولا يضمن مالا ان أفسد ، مثل أن تقول لزيد :
ان عدوك جاء فأحذره ، فيذهب اليه زيد فيقتله أو يجنى فيه أو يفسد
ماله ، وان توعّد أحد من ليس من أهل الفتنة لزم من لم يخبره ديته (ولا)
يضمنه ولا ماله (ان سألته عنه فأخبره به لا يعلم انه عدوه أو) لا يعلم أنه
(يريد قتله) أو جنائته فيه أو ماله فأكل ماله أو قتله أو جنى فيه .

(وقيل : لزمه الضمان) للمال والأرض والدية (لا الاثم) ولا القود
ولا القصاص لأن ذلك الاخبار خطأ من حيث لم يعلم بالعداوة ولم يقصدها
لا عمد ، لكن لا شيء منه على العاقلة لأنه تعمد الاخبار بمن أخبر به ،
وان علم أنه عدوه فأخبره فعليه ضمان ما وقع بأخباره .

(وجاز انتفاع بأموالهم) ، أى بأموال أهل الفتنة بأذنهم أو بالادلل
أو بالهبة أو المعاملة الا من بيده حرام فلا يعامل لئلا يوافق الحرام ،
وقيل : يعامل ما لم يعلم معاملة أن ما يعامله فيه حرام ، والحاصل أنهم
كغيرهم في باب الورع ، فغاية الورع أن يجتنب مالهم لأنها بيد من لا يتقى
الله ولو كانت حلالاً محضاً (ومؤاكلتهم ومشاريتهم) ومخالطتهم مطلقاً
مع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على قدر الوسع (ومصاحبتهم ولو
في حضر) غيباً بالحضر لأن مالهم يكون في الحضر أكثر مما يكون في السفر
فلا يحتاج لمال المفتن ، ومع ذلك يجوز أخذه مال المفتن ، ولأن الانسان
يكون في السفر أشد حاجة . .

وتلزم حقوقها لهم في حياة او ممات ان لم يموتوا في فتنة ، والا فلا يسن لهم الا اللف والمواراة ، ولا يقصد بهم المقابر ولا الرفع على الاعناق ولا يصلى عليهم كالبلغاة ، وجاز استعمالهم لشغل ومعاملتهم في مبايعة ونحو ذلك ، ويحذر منهم ما يقويهم على فتنهم ، وان باعارة ،

(وتلزم حقوقها) ، أى حقوق الصُحبة (لهم في حياة او ممات) من الدفع عنهم وعن أموالهم احياءً وامواتاً ومطالبة طالبهم بالبينة والغسل والكفن والصلاة والدفن في المقابر والرفع على الاعناق ، أو الرؤوس ولو ماتوا غير تائبين ، (ان لم يموتوا في) حرب (فتنة والا) يكونوا لم يموتوا فيها ، بل ماتوا فيها (فلا يسن لهم) من سنن الأموات (الا اللف) بلا قصد تجويد في عمله ولا فيما يلف به ، (والمواراة) بالدفن كما أمكن ولو الى غير قبلة ، او على وجهه او قاعداً او متكئاً أو قائماً .

(ولا يقصد بهم المقابر) ، بل يدفنون حيث ما تيسر ولو في المزيلة (ولا الرفع على الاعناق) أو الرؤوس ، (ولا يصلى عليهم كـ) ما لا يصلى على (البلغة) وقطاع الطرق ومانع الحق وغيرهم كما مر في الجنائز ، وقيل : يصلى عليهم من لا ينظر اليه وهو الذى عندى كما مر .

(وجاز استعمالهم لشغل) بأجرة يعطيها لهم او بدونها (ومعاملتهم في مبايعة) وقراض (ونحو ذلك) من كل ما يجوز مع غيرهم ، (ويحذر منهم ما يقويهم على فتنهم وان باعارة) لسلاح او حمولة او فرس او درع اذا خرجوا الى الفتنة ، وكذا لا يعطونهم الزاد اليها ولا يبيعون لهم ذلك ،

ويعطى لهم ما سوى ذلك مما لم يكن فيه ضرر عدوهم وان لدفعه ويتركون
لما يمنعهم منه كقلعة أو غار أو حصن أو مالهم اذ جاز القتال عليهم ،
ومنع مريد ضرهم وان في اموالهم ويدفع عنهم ويعمل لهم ما ينفعهم ،
ويتركون لدخول منازلهم وبيوتهم ، ويدخلهم فيها من ينسبون اليه

ولا يعطونهم بوجه ما اذا كانوا يريدون الخروج به اليها ، (ويعطى لهم
ما سوى ذلك) المذكور المقوى لهم على الفتنة (مما لم يكن فيه ضرر عدوهم
وان لدفعه) ولا معونة لهم عليه ، فانه يجوز أن يجعلوا لهم ما يدفعون
به من جاءهم عن انفسهم لا ما يخذلون فيه مالا قد عرف انه حرام ،
ولا سلاحاً يذهبون الى قتال مفاتنيهم ، مثل أن يتركوهم الى ما يمتنعون
به من حصونهم والقلاع والغيان وما يمنعهم من عدوهم ، وما يمنعون
فيه اموالهم لانه يجوز لهم القتال على ذلك ومنع من يريد ضرهم واكل
اموالهم كما قال .

(ويتركون لما يمنعهم منه) ، أي من العدو ولو كان لغيرهم (كقلعة)
حصن ممتنع في أعلى الجبل (أو غار أو حصن أو) يمنع (مالهم اذا جاز
القتال عليهم) أي الدفع عنهم اذا صحبوهم وجاءهم مفاتنوهم على رخصة
ومن كان في منزل الانسان فهو في صحبته ، أو أراد بالقتال عليهم الدفع عن
ذرايبهم وصحابتهم ونسائهم ، والمراد أنك لا تمنع المفاتنين أن يدخلوا
منازلهم .

(ومنع مريد ضرهم وان في اموالهم ويدفع عنهم) كل ما يضرهم
(ويعمل لهم ما ينفعهم) في اموالهم وابدانهم (ويتركون لدخول منازلهم
وبيوتهم) ، أي يتركهم الانسان أن يدخلوا منازلهم وبيوتهم للتحصن
والحفظ ، (ويدخلون فيها من) لا ينسون اليه ومن (ينسبون اليه) وخصته

من قبائلهم وأموالهم ويعملون لهم ذلك ويباشرونه بأنفسهم ، ويجعلون لهم حاجزاً مانعاً من ظلم وفتنة ، وإن باسعال نار فيما بينهم وقت اصطفاقاهم لقتال لا بقصد احراق أو موت ، ولا يضمّنونهم أن قاما عنه ، ولو قصدوهم بالحريق المانع ، أو ببناء حائط أو حفر خندق ، . .

بالذكر دفعاً لتوهّم أن ذلك حمية (من قبائلهم ، و) يدخل فيها (أموالهم) ولو كان عدوهم ممن كانوا مبطلين معه قبل ذلك مفاتنيه لا القتال ، فلا يقاتل عليهم ما كانوا مفتنين معه مبطلين ، وإن أراد العدو ضر ما بيدهم من مال لغيرهم أو آدمى فلك القتال معهم ولو كان العدو قد فانتوه قبل ، (ويعملون لهم ذلك) ، أى يبنون لهم ما يتحصنون فيه وما يحفظون فيه أموالهم ويصنعون لهم مطمورة ، ولا يفعلون ذلك لمال حرام فى أيديهم ، (ويباشرونه بأنفسهم ، ويجعلون لهم حاجزاً مانعاً من ظلم وفتنة وإن —) ارسال ماء أو (اشعال نار فيما بينهم وقت اصطفاقاهم لقتال لا بقصد احراق أو موت) أو اغراق ، لكن تقدم لك أنه يجوز قتل أهل الفتنة فراجعته قبل العمل به .

(ولا يضمّنونهم) لا يضمّن من أشعل النار بين الفاتنين والعدو المتحرّز عنهم بها ، ولا من جعل الجاعل ذلك نفعاً له من الفاتنين الآخرين أو المظلومين ، وإذا كان لا يضمّنونهما ، أى لا يضمّنون فساد الاحراق والموت (أن قاما) ، أى الاحراق لنفس أو مال ، والموت (عنه) ، أى عن اشتعال النار ، ولا أن قام الغرق عن اطلاق المال ، وهكذا كل ما جعل مانعاً من حفر وغيره ، ولا ضمان (ولو قصدوهم بالحريق المانع) ، أى قصدوا باقامة الحريق منعهم ، ولم يرد أنهم قصدوهم بأن يحرقوهم ، بل أفاموه لمنعهم فماتوا به أو احنرقوا أو فسد مالهم به (أو ببناء حائط) تضرروا به أو وقع عليهم (أو حفر خندق) تضرروا به أو وقعوا فيه أو أموالهم ،

ويمنعونهم عن فساد بينهم وبين عدوهم ، وحل قتالهم ان أبوا ، وكذا
في الفريقين •

فان لهم فعل ذلك كله ونحوه لمنعهم ممن يضرهم أو يفسد مالهم •
(ويمنعونهم عن فساد بينهم وبين عدوهم) ، أى يمنع الناس هؤلاء
أهل الفتنة وعدوهم ومن يظلمهم كذلك يردونهم عن فساد (وحل قتالهم
ان أبوا) ترك الفساد •

(وكذا في الفريقين) اذا ظلم كل الآخر في حال واحد يردون كل فريق
عن افساده في الفريق الآخر ، وهذه المسائل منظور فيها الى المنكر الحاضر
يدفع ولا يمنع دفعه تقدم فتنة لانه منكر ، والله أعلم •

باب

ان كان بين قوم وبين المسلمين حرب فظفروا بهم فانقادوا للحق
واطاعوا للامام في الظهور ، او للمسلمين في الكتمان ، ومكثوا على ذلك
طويلاً ، ثم هاجت بينهم حرب ،

باب

في الحرب المحقة والمبطلّة

(ان كان) ست (بين قوم وبين المسلمين) او بين قوم وبين المخالفين
الذين ليسوا بأهل فتنة ، او بين الموفين منا وغيرهم منا (حرب فظفروا) ،
اى المسلمون (بهم فانقادوا للحق واطاعوا) ، اى انقادوا (للامام في
الظهور او للمسلمين في الكتمان ، ومكثوا على ذلك) المذكور من الاذعان
للحق زماناً (طويلاً) او اراد مكثاً طويلاً والمصدق واحد ، او اذعنوا
بلا غلبة او سكنوا (ثم هاجت بينهم حرب) ، وكذا كما يفهم بالاولى ان
مكثوا زماناً قليلاً وهاجت الحرب بعد ، وكذا ان كانت حرب بين رجلين

فان قامت على الأصل الأول فالمحق على حقه والمبطل على باطله ، فاذا قام على ذلك أكل مال اعلموه لمن أخذ منه وكانوا على اصلهم بلا تجديد دعوة ، وكذا ان لم يخضعوا أول حربهم فأجلوهم من ديارهم ثم رجعوا اليها مستضعفين وتجاوزوا مع المسلمين وتعاملوا وتناكحوا واصطحبوا وتخالطوا ثم تحاربوا لم يجز قتالهم ،

محقين ورجلين مبطلين ، أو بين رجلين محقين ورجل مبطل ، أو بين رجلين مبطلين ورجل محق ، فغلب المحق المبطل فاذعن زماناً ثم هاجت ، (فان قامت على الأصل الأول فالمحق على حقه والمبطل على باطله ، فاذا قام على ذلك) أولاً أو بعد قيامها من سكون (أكل مال) اكله المسلمون أو بعضهم زلة (أعطوه لمن أخذ منه) ان قام قتل أو ما دونه أعطى ذو الحق حقه (وكانوا على اصلهم) اذا أعطوه أصحابه (بلا تجديد دعوة) اكنفاء بالدعوة الأولى .

(وكذا ان لم يخضعوا أول حربهم) ، أى فى الحرب الأولى (فأجلوهم من ديارهم) أراد أنهم فعلوا بهم من القتال ما يكون سبباً لخروجهم لأن اخراجهم لا يجوز (ثم رجعوا اليها مستضعفين وتجاوزوا مع المسلمين وتعاملوا وتناكحوا واصطحبوا وتخالطوا) أو فعلوا بعض ذلك أو لم يفعلوا شيئاً من ذلك بعد الاجلاء ، أو لم يجلوهم فبقوا فى سلم (ثم تحاربوا) بانشاء المبطلين الأولين حرباً ، وان أنشأ المحقون فهم مبطلون فالضمير للفريقين (لم يجز قتالهم) ، أى لم يجز القتال الذى أحدثه هؤلاء الراجعون المحدثون المستضعفون فهو باطل منهم وحل للمسلمين قتالهم ، وان كان

• وفعلهم في الاموال والانفس كالاولى •

الرجوع في القتال من المسلمين لم يحل للمسلمين القتال ، بل يجب الكف ،
ويجوز حمل كلام المصنف عليه ، (و) اما (فعلهم في الاموال والانفس)
فالجواب (ك) الجواب في المسألة ، أو كالحرب (الاولى) من
كون المحق محققاً والمبطل مبطلًا ، وما يتعلق بذلك ، والله أعلم •

فصل

لا تقع هدنة من فتنة سبقت بخاصة بل بعهود ومواثيق على صلح
من منظور اليه ، كسلطان لرعيته ، وسيد لعبيده ، ومقبول قوله ، فبذلك
تزال عنه وعن متبعه لا مخالف له ،

فصل

(لا تقع هدنة) ، أى هدوء وسكون وترك (من فتنة سبقت) نعت
لفتنة (بخاصة) متعلق بتقع ، كخواص من الفريقين أوقعوا الهدنة تثبت
عليهم لا على الامام ومتبعيه ، (بل بعهود ومواثيق) عطف تفسير أو
أراد بعهود مجرد الدخول فى الصلح وعقده ، وبالمواثيق التأكيد فيه
(على صلح من منظور اليه كسلطان لرعيته وسيد لعبيده) اذا وقعت بين
عبيده (ومقبول قوله) كوال وقاض وجماعة (فبذلك تزال) الفتنة بالسناء
للمفعول ، أى يحكم بزوالها (عنه) ، أى عن منظور اليه (وعن متبعه
لا مخالف له) ، فان زحف هو ومتبعه الى من صالحوا فهم بغاة ، وكذا

وان تعاهدوا على عامة الفريقين واصطلحوا على هدم الاموال والآنفس
فمن زحف بعد لمحاربه فباغ ولاخر دفاعه اذ هو محق ، كانت محاربتهم
الاولى على ديانة او على غيرها من مخالف او موافق او باغ فناقض العهد
بعد ابرامه ظالم طاغ ،

ان زحف اليهم من صالحوهم ، وكذا بعض منهم ، وان زحف مخالف
ذلك المنظور اليه من اهل الفتنة او اهل الفتنة اليه فهم على الفتنة الاولى ،
وان وقعت الهدنة من خاص لخاص او لعام فكل من دخل في الصلح فقد
زال عنه ، فان زحف فباغ ومن لم يدخل فباق في الفتنة ، والفرق ان
الباغى يقتله كل احد ويعان عليه دون المحق بخلاف اهل الفتنة فلا يعان
احدهم على الآخر ، وللامام ونحوه ومن معه قتال اذ لم يجر على يده .

(وان تعاهدوا) ، اى المنظور اليهم (على عامة الفريقين واصطلحوا
على هدم الاموال والآنفس ، فمن زحف بعد) ، اى بعد هذا الاصطلاح
(لمحاربه) ، اى لمن حاربه (قبل) ، اى قبل هذا الاصطلاح او زحف
الى ماله (فـ) هو (باغ ، ولاخر) ولغيره ولمن اراد اعانته (دفاعه) ،
اى دفاع هذا الباغى (اذ هو) ، اى الاخر المزحوف اليه بعد صلح (محق ،
كانت محاربتهم الاولى على ديانة او على غيرها من مخالف او موافق او
باغ ، فناقض العهد بعد ابرامه ظالم طاغ) باغ يفعل به ما يفعل بالباغة ،
يقاتله صاحب الحق وغيره ، وان اصطلحوا على الاموال فقط او الآنفس
فقط فهم فيما لم يصطلحوا عليه اهل فتنة ، ومن نقض فيما وقع عليه
الصلح فباغ .

ومن حارب على فتنة ثم اعترف بتوبة قبل قوله ، ولا ينظر لما في نفسه ،
 ويعان على محاربه ان اعطى الحق لطالبه ويدفع عنه وبغى مقاتله ،
 وكذا من قاتل مع ذوى فتنة لا على علم بها أو بانهم مبطلون أو عليه
 بحمية أو اعان البغاة على علم ببغيتهم أو لا عليه فمثلهم ، . .

(ومن حارب على فتنة ثم اعترف بتوبة قبل قوله) : انى تائب ،
 وهو اعتراف فيحكم عليه بأنه محق للتوبة خارج عن الفتنة ، ولصاحب
 الحق حقه عند الله ، وله أخذ حقه ان أعطيه والا تركه الا الآخرة ،
 (ولا ينظر) ، أى لا يكلف من بلغته توبته بلسانه النظر (لما في نفسه)
 فلا يراب خوفاً من أن يكون قد أضمر الفتنة الا ان ظهرت أماره يراب
 بها قيراب ، وان ظهر ما يناقض توبته ، مثل أن يطالب بحق صحيح عليه
 فيمتنع فهو في فتنته باق ، (و) اذا لم يظهر ذلك ، وقد اعترف بالتوبة
 فانه (يعان على محاربه) وهو الذى كان بفاتنه قبل التوبة ، ولا سيما
 غيره (ان اعطى الحق لطالبه ويدفع عنه) محاربه (وبغى مقاتله) من
 أهل الفتنة ، ولا سيما غيرهم .

(وكذا) بغى (من قاتل مع ذوى فتنة لا على علم بها) بالفتنة
 بينهم ، كلا الفريقين مبطل (أو بانهم مبطلون) ، أى ولا على علم بانهم
 مبطلون ، والفريق الآخر محقون ، (أو) قاتل معهم (عليه) ، أى على
 علم بانهم مبطلون أو بانهم من أهل الفتنة (بحمية ، أو اعان البغاة على
 علم ببغيتهم أو) اعانهم (لا عليه) ، أى لا على علم ببغيتهم (فـ) هو
 (مثلهم) ان قاتل مع ذوى فتنة فهو مفتن ، مثل هؤلاء المفتنين ولو لم
 يعلم بالفتنة ولا ببطلانهم لأنه لا يسوغ لهم القتال حتى يعرفوا هل يجوز ،
 وان قاتل مع البغاة الذين قاتل معهم ولو لم يعلم ببغيتهم فنلزمه الدماء

وكذا معين محق على عدوه ، وان جهل حقيقته ، وان اعانة بشهادة
عدول انه محق فخرج مبطلاً لزمه الضمان لا الاثم ، وهلك الشهود
ان تعمدوا ولا يعذرون بجهلهم الفتنة والقتال المحرم ان شاهدوا
ذلك وحضروا وقوعه ونزوله ،

والأموال مع أهل الفتنة أو البغى لأنه قارف ووافق حراماً ، وكل ما فعل
به المبغى عليهم حال قتالهم مع البغاة فلا ضمان له عليهم .

(وكذا معين محق) ثبتت حقيقته في نفس الأمر وهو محق بأنه غير
ظالم (على عدوه) فهو مثل المحق ، (وان جهل حقيقته) ولكنه عصي
عصياناً صغيراً أو كبيراً لتقدمه على جهل ، وقيل : لا معصية ، (وان اعانة
بشهادة عدول انه محق فخرج مبطلاً لزمه الضمان) في النفس والأموال
(لا الاثم) ولا قوّد لأنه عمل بشهادة ، وان اعانة بشهادة من لا يصدقه
أو بأمين واحد أو بأمانة فخرج خلافها اثم ولزمه الضمان ، وقيل : لا اثم
(وهلك الشهود ان تعمدوا) شهادة مبطل انه محق أو الأمر كذا وكذا مما
هو حق ، مع ان الأمر ليس ذلك ، سواء علموا انه مبطل فأخبروا بأنه
محق ، أو زعموا لجهلهم انه محق وان لم يتعمدوا فلا اثم عليهم ، مثل
ان ينسوا الأمر فأخبروا بغيره أو تغلط السنتهم أو يخبروا بمشبهه فأخذ
السامع من اخبارهم ما ليس هو الواقع على باطل .

(ولا يعذرون بجهلهم الفتنة والقتال المحرم) اذا كانا مضافين
بالعلم (ان شاهدوا ذلك) المذكور من الفتنة والقتال المحرم الذي فيها أو
في البغى ، (وحضروا وقوعه ونزوله) وشهدوا بأنه حق جهلاً منهم بالحق

ولا من شاهده واعان بقولهم ذلك ، وكذا مباشر محرماً من اوله
لاخره ان شهد له بتحليله كعكسه ومتقدم لاهراق دم مقر بفعل
يحله مظهر له على ذلك الفعل ،

والعلم او سمعوا صفة ذلك القتال من العدول ، (ولا من شاهده واعان
بقولهم) يقول الشهود (ذلك) ، أى قرّر قولهم وثبته للسامع ، فان
الواجب عليه اذ شاهد الامر ان يرد كلام الشهود ، ولا يعذر بالجهل فيما
يدرك بالعلم لانه قارف باعانته بقولهم السامع على القتال الحرام .

(وكذا) يهلك (مباشر محرماً من اوله لاخره) او فى بعضه ، وقد
أخطأ فى هذا البعض (ان شهد) بالبناء للمفعول (له) ، أى لذلك الذى
بأمر او اعان (بتحليله) مع انه حرام (كعكسه) وهو تحريمه مع أنه
تحلل ففعل السامع بشهادته ما لا يحل من الاعانة مع أن هذا الشاهد مبطل
فى شهادته عالم ببطلانه فيها او جاهل لكن بطلانها مما يدرك بالعلم .

(و) كذا يحكم بأنه يهلك انسان (متقدم لاهراق دم) انسان آخر
(مقر بفعل يحله) ، أى يحل الاهراق فى زعم المقر (مظهر) بعد ذلك -
بفتح الهاء - (له) ، أى لذلك القاتل اظهره المقر او غيره فانكشف انه
مما لا يحل به الدم ؛ ولكن اظهره وحفظه غيره عنه حتى قتل عليه فاظهره
او حفظ ذلك الفعل غيره فبينه بعد القتل أو أقر به فى رمقه ، وكذا ان اظهر
هو الفعل وقال : " انى فعلت كذا ، وقال : انه يحل الدم به فقتله سامعه
اذ لا يحل قتل على اقرار مقر انه فعل ما يبيح الدم الا ان ذكره ما هو
(على ذلك الفعل) متعلق باهراق ، وذلك ان يقر له انسان بأنه فعل

ولا يخلصه مما وقع فيه الا الصواب عند العلماء ، وهذا في المجتمع عليه ، ويعذر في المختلف فيه ما لم يجاوز أقوالهم ، وما جاز فيه قول قاض كامام مما كان القول فيه قوله : وغاب عن العامة ، . . .

كذا وكذا بما يحل به الدم فيقتله أو يجنى فيه ما دون النفس على إقراره فلا يعذر فيما فعل فيه من قتل أو دونه ، (ولا يخلصه مما وقع فيه) من الفعل الذى وقع فيه أو من الهلاك الذى ظن أو فرض (الا الصواب عند العلماء) أنه حلال الدم مثلاً. إجماعاً ، (وهذا في) الهلاك (المجتمع عليه) الذى اجتمع عليه العلماء أنه لا يحل به الدم .

(ويعذر في) الأمر (المختلف فيه) إذا أقر بأنه محل للدم ثم ظهر أنه هو كذا وكذا مما اختلف فيه (ما لم يجاوز أقوالهم) ولو جاز أقوال الأمة كلها الا قول مخالف واحد ، وقوله : ما لم يجاوز أقوالهم ، يغنى عنه قوله في الأمر المختلف لأنه إذا جاوزها لم يقطع في أمر مختلف فيه ، وذكره إشارة الى أنه يعذر بأدنى قول مخالف .

(وما جاز فيه قول قاض كامام مما كان القول فيه قوله : وغاب) ذلك الأمر الذى القول فيه قوله (عن العامة) لم تشاهد وقوعه ، أو قال لهم أو للخاصة : افعلوا كذا وأنه يستحق كذا ، مثل أن يقول : أن بنى فلان تم عندي أنهم بغاة ، أو أن فلاناً زنى أو سرق ، أو قاطع أو مانع ، أو فعل كذا مما يجب فيه الأدب أو التعزير أو النكال أو الحد أو الحبس

لزمه وحده ضمانه ان اخطأ فيه ، ولا يعذرون فيما شاهدوا من الخطأ

والباطل ، وجوز لمن حكم عليه بجور ظاهر وباطل غالب .

فافعلوا به ما يستحقه ، أو افعل به يا فلان كذا ، أو اضربوا فلاناً انه هرب من الحكم أو من الحق ففعلوا .

(لزمه) ، أي لزم القاضي أو الإمام (وحده ضمانه ان اخطأ فيه) ولا يلزمهم ما فعلوا ، مثل أن يقاتلوا بقوله البغاة أو يرمموا الزانى المحصن أو يجلدوا غير المحصن أو يقطعوا فيخرج أنه لا بغى أو لا زنى أو نحو ذلك أو صحّ الزنى وأخطأ في قوله أنه محصن وقد رجموه ، ومراده بالخطأ خروج خلاف ما قال اما بتعمد منه أو بغلط أو نسيان أو تزوير الشهود له أو نسيانهم أو غلطهم أو بظهور أنهم لا تجوز شهادتهم ، أو أن المقتول لا يقتل في قتله أو نحو ذلك ، ولو كان الضمان يرجع أيضاً الى المزور ، وسواء في ذلك النفس والأموال .

(ولا يعذرون فيما شاهدوا) أو علموا (من الخطأ والباطل) وقال لهم الامام أو القاضي أو نحوهما بخلاف ذلك فاتبعوه وقتلوا أو فعلوا ما دونه جهلاً منهم وتقليداً للامام أو القاضي أو نحوهما ، مثل ان يقول لهم : ارجموا العبد أو اقطعوا الحر أو العبد فيما دون ربع دينار أو هؤلاء بغاة ، وقد علموا ما فعلوا ، وليس ببغى فلا يعذرون في الجهل والتقليد فيما علموا حاله أو شاهدوه بما يدرك بالعلم .

(وجوز لمن حكم عليه بجور ظاهر وباطل غالب) ، أي قاهر لا يقدر على الدفع معه ، ولفظ غالب فاعل اراد بالجور فعل الحاكم الذي عدل

الامتناع منه وديفاع محكوم له بذلك وقتاله ، ولمن شاهد ذلك اعانته
والدفع عنه ، ولا تحل له مطاوعته به في دم أو مال أو فرج ، وإن قالت
عامة فئة مقاتلة على ،

عن الحق ، ومعنى ظهوره أنه لا أشكال في أنه يجور في الحكم والله يعلم
الغيب ، وأراد بالباطل ما حكم به لا نفس الحكم ، وذلك يتصور في كل
حكم عدل عن الحق .

ويحتمل أن يريد بكل منهما حكمه العادل عن الحق ووصفه بالجور
لأنه خروج وميل عن الحق بالبطلان لعدم صحته سرعاً (الامتناع منه
ودفاع محكوم له بذلك وقتاله) إذا جاء يأخذ ذلك بعنف ومكابرة (ولمن
شاهد ذلك) الحكم وعرف أنه باطل أو عرف بلا مشاهدة ، بل بافرار
المحكوم له أو بعدول (اعانته) بحرر ذلك أو قتال (والدفع عنه) .

(ولا تحل له) ، أي للمحكوم له ولا للمحكوم عليه ولا غيره
(مطاوعته به) متعلق بمطاوعته ، أي مطاوعته بسبب الحكم أو مطاوعته
في ذلك الحكم (في دم أو مال أو فرج) إذ لا يحل التساهل في القتل
وما دونه ولا في الفرج إذ لا تصح الهبة فيهما ، والمال ولو جاز فيه
التساهل بالهبة أو الإدارة ، لكن المطاوعة فيه هنا امضاء للحكم الباطل
وإثبات له ، وإن خاف الفتنة جاز له فيه خاصة التساهل مدارة ، وإن كان
الحكم حقاً في الظاهر فيما يدرك بالعلم لكنه على خلاف الحق فيما لا يدرك
بالعلم ، ففي الفرج والنفس لا يذعن لحرام ، وفي المال يجوز .

(وإن قالت : عامة فئة) بإضافة العامة للفئة (مقاتلة) ، وفي نسخة :
عامة فئة باغية قابلت ، ووجهها أن كل فئة بغى ولو اختلف حكمها (على

فتنة تبئنا منها قبل قولهم وحرّم على مطالبهم بمال أو نفس أن يقاتلهم عليه ، وجازت اعانتهم والدفع عنهم حتى يصلوا الى ما لهم أو عليهم ، ولا يكون قتالهم بعد التوبة فتنّة ، ويقبل قولهم لم يعرفوا الأكل أو القاتل ، أو أنهم حكّموا هذا أو عليهم أو لهم بيان اعطاء ذلك

فتنة تبئنا منها قبل قولهم وحرّم على مطالبهم بمال أو نفس أن يقاتلهم عليه) الا من تبين أنه لم يتب فهو باق في الفتنة حكمه حكم أهل الفتنة ، وكذا ان قال القليل تبئني فلا يخرج عن حكم الفتنة سواء فلصاحب الحق قتال من لم يتب ، ولو قال : قبل مفتناً اذ تاب .

(وجازت اعانتهم والدفع عنهم حتى يصلوا الى ما لهم) من دم أو مال فيأخذه (أو) ما (عليهم) من ذلك ليعطوه لصاحبه يريدون أن يعينهم الناس ليصلوا الى أداء ما عليهم ، (ولا يكون قتالهم) لعدوهم على نفس أو مال هو حق لهم ان منعهم منه (بعد التوبة فتنّة) لأنهم قد أعطوا ما لزمهم واذعنوا لاعطائه .

(ويقبل قولهم لم يعرفوا الأكل أو القاتل) اذا طولبوا بدم أو مال ، وكذا ما دون القتل (أو أنهم حكّموا هذا) - بتشديد الكاف - ، أى جعلوا هذا حاكماً مقبول القول ان قال : عرفنا الأكل أو القاتل فالقول ما قال ، فان قال ولم يقبلوا قوله فانهم غير تائبين يقاتلون أو يعطوا ما لزمهم (أو) قالوا (عليهم) بيان أن فلاناً منا قتل صاحبكم أو أخذ ماله (أو لهم بيان اعطاء ذلك) لصاحبه ، أى قال التائبون : ان لنا شهوداً أو قاتله وأكل

أو ابداء مطالبهم منه ، ولهم قتال مقاتلهم على ذلك •

مالككم فلان من غيرنا أو نحو ذلك (أو) بيان (ابداء مطالبهم) اياهم
(منه) ، فاذا قالوا شيئاً من ذلك ونحوه من الدّعى مما ليس رجوعاً
في الفتنة وجب الكف فينظر صحة دعواهم أو بطلانها •

(و) ان قوتلوا مع ذلك فـ (بلهم قتال مقاتلهم على ذلك) الحال
والاستعانة عليه ، وجاز لغيرهم لأنه باغ بقتاله ، والله أعلم •

باب

بغى مانع مشتركاً لعامة مباحاً لهم بلا سبق اليه ، ولا فساد
مضر ، وان لمائه أو مجازة ،

باب

فيما استوى الناس اليه

(بغى مانع مشتركاً لعامة مباحاً لهم) كماء وعشب (بلا سبق) من
المانع ، فان سبق المانع غيره لم يحل منعه ، وكذا الممنوع لم يسبق غيره ،
فان كان سابقاً لغيره فليس من أهل فئته ، والأولى إسقاطه ، لأن ما صح
شركة العامة فيه غير مسبوق اليه وكأنه صفة كاشفة (اليه) لأنه ان سبق
اليه مانع كان له فيحل المنع اذا تملك تلك الأرض ، وان لم يملكها فله
المنع حتى يقضى حاجته من الماء أو العشب ، (ولا فساد) من الممنوع
(مضر ، وان لمائه) أى ماؤه الذى يأتى جنانه أو حرثه أو غير ذلك
(أو مجازة) الى جنابه أو حرثه أو داره أو غير ذلك ، والضمير للماء
أو للمشارك ، و « الهاء » فى « مائه » للمانع أو للمشارك ، واذا كان

أو مقاتل عليه ، ولسابق في مباح دفاع منازعه فيه وقتاله ، اذ هو أولى به ،
ولمعيته أيضاً ، وكذا ما أقعده فيه حاكم أو نحوه كامام أو من تخاصموا
اليه ورضوا به أو قعد فيه بصلح أو حجر أو بمختلف فيهم ، وإن ضعف
ما لم يحجر على الفتيا به ،

الضرر له من العامة في ذلك فله منعهم ، (أو مقاتل عليه) بالرفع عطفاً
على مانع ، أى بغى متسركا أو معاتل عليه وإن كان اللفظ أو فائل فمن
عطف الفعل على الوصف كقوله تعالى : ﴿ وَيَقْبِضْنَ ﴾ .

(ولسابق في مباح دفاع منازعه فيه وقتاله اذ هو أولى به) حتى يأخذ
حاجته ان سبق اليه لاخذ حاجته فقط كاستفاء من بئر أو عين ، واخذ
من معدن أو لم يجر الشارع التملك له استمرار أو ان سبق اليه للتملك
وجاز له سرعاً فلا غاية للفعال عليه مثل أن يسبق الى أرض ميتة فيحيط
عليها أو يسويها أو ينفقها من سجر أو حجر يريد أن يكون له ملكاً ، وإن
اعتيد شيء فعلى العادة كما اعتيد في بلدنا أن يستقوا دكلاً فدلتوا ،
(ولمعيته أيضاً) دفاع منازعه وقتاله .

(وكذا ما أقعده فيه حاكم أو نحوه كامام أو من تخاصموا اليه ورضوا به)
ولو لم ينصب ان لم يظهر بطلانه (أو قعد فيه بصلح أو حجر) حجر الحاكم
أو نحوه لذلك أو حجره عن غيره أو قعد فيه بحكم الحاكم بأن لم يثبت له
ولكن دفع عنه صاحبه ، (أو به) حكم (مختلف فيه ، وإن ضعف)
ذلك القول المحكوم به المختلف فيه (ما لم يحجر على الفتيا به) في
كتب العلم أو في ذلك المحل .

أو بحكم مخالف لمثله ولو قُطع فيه المسلمون عذر من خالفهم ، وغيره
 كالموافق سواء فيما يكون حقاً أو باطلاً مما لا يعرفه المحكوم له
 أنه حكم له بجور ، أو كما لا يحل له ،

(أو) قعد فيه (بحكم مخالف) بقول ضعيف (لمثله) أو لموافق
 أو بحكم موافق بقول مخالف ضعيف لموافق أو لمخالف ، (ولو قُطع فيه
 المسلمون عذر من خالفهم) إذا كان من مخالف المخالف ، وأما إذا كان
 من مخالف لموافق فيما يقطع به عذر المخالف للمسلمين فإنه يقاتل ولا يذعن
 له ، مثل أن يقول الموافق : أن كان الله يرى في الآخرة فإن هذه الدار التي
 أنا فيها هي لخصمي ، فحكم المخالف بها لخصمه لاعتقاده الرؤية ، كما
 أنه يجوز لك أخذ ثمن الخمر إذا باعه نصراني لنصراني أو نحوه ممن دينه
 حلها لا أن باعه لمن لا يعتقد الحل أو باعه من لا يعتقد الحل .

(وغيره) أي وغير الذي يقطع فيه المسلمون عذر من خالفهم المخالف
 فيه (كالموافق سواء) ، وقد ذكرتُ هذا آنفاً قبل أن أعلم أن صاحب
 الأصل والمصنف ذكره (فيما) متعلق بسواء ، وذلك كله ثابت فيما
 (يكون) ، أي في الحكم الذي يكون (حقاً أو باطلاً) مما لا يعرفه المحكوم
 له أنه حكم له بجور (فصدأ أو جهلاً) (أو كما لا يحل له) لكن مما
 لا يدرك بالعلم ، وهذا فيه فائدة على أن يقال أراد بالجور : الحكم بخلاف
 الحق قصداً ، وبما لا يحل له الحكم بخلاف الحق جهلاً ، و « الهاء » في
 قوله : لا يحل له ، عائد للحاكم أو للمحكوم له ، فإن ذلك كله يجوز
 للمحكوم له ، ولمعيته الدفاع عليه والقتال ولو كان الحق لخصمه ، ولا ضمان
 عليهما أن يظهر بعد أن الحق لخصمه لأنهما قاتلا ودافعا بظهر الحكم .

وأما ان علم بالحكم له بذلك فلا يحل له أن يقاتل عليه ، وان في غيبة من حكم له ذلك ، والمحكوم عليه به لا يقاتل في مشهد الناس ولو غير من عرف بالحكم ، فان تفرد مع المحكوم له وقد عرفا بذلك . . .

(وأما ان علم بالحكم له بذلك) المذكور من الجور أو ما لا يحلّ (فلا يحل له أن يقاتل عليه) بأن ينزع منه أو يدافع ولا لغيره ممن يعينه ، (وان في غيبة من حكم) ، أى في غيبة الحاكم الذى حكم أو في حضوره فهدف العطف أو ذكر هذا ، و « الواو » للحال ، واقتصر عليه لأنه في حضور الحاكم لا يحتاج للقتال لأن الحاكم يكفيه المؤنة (له ذلك) وإنما عدى حكم بنفسه لأنه يضمن معنى أنبت أو يقدر الجار ، أى حكم له بذلك على القول بجواز ذلك مطلقا وان قاتل هو أو غيره فهو باغ .

(والمحكوم عليه به لا يقاتل) المحكوم له ولا معينه ، ولا يدافعانه (في مشهد الناس) ، أى في موضع حضر فيه انسان عاقل حاضر عقله غير زائل بنوم أو سكر يراه أو انسان أو أكثر قال في الناس للحفيضة (ولو) كان الناس الذين حصروا حين أراد قتاله (غير من عرف بالحكم) لئلا يقطعوا عذره فيبرأوا منه ويحلّ لهم قتاله ودفاعه لسماعهم بالحكم عليه ، أو لكون المحكوم به في يده ولأنه قد يقول المحكوم له أن الحاكم قد حكم لى به ، فاذا قال ذلك وجب الانصات الى بيان ذلك ، فمن قابل ولم يشتغل برىء منه .

(فان تفرد مع المحكوم له وقد عرفا بذلك) المذكور من الجور أو ما

جاز له قتاله واخذ ماله خفية ، وكذا ان فرق حاكم بين رجل وزوجته او بعثق عبد او أمة على سيد بالحكم الظاهر عنده ، والزوجان والسيد ورفيقه عالمون بخلاف ذلك فلا يجتمع الزوجان ، ولا يستخدم السيد العبد ولا يطاء السرية في سلطان الحاكم ، ولا العارف بذلك الحكم ، . . .

لا يحل او كان معهما مجنون لا يميز او نائم او سكران كذلك او نحوهما او من عرف بالجور او ما لا يحل (جاز له) ولمعينه العارف بذلك (قتاله واخذ ماله خفية) وقتله ان استحق القتل ، وان لم يعرف المحكوم له ذلك فلا يقاتله ، لانه اخذ بظاهر الحكم وله عندي دفعه .

وذكر الشيخ أحمد بن محمد بن بكر - رحمهم الله - صاحب الاصل ان المحكوم عليه يقول للمحكوم له : ان الحكم لك به جوراً ولا يحل ، فان أبى ان يرد له او يتولى عنه قتاله اعذاراً اليه مع علم المحكوم له أنه جور ليعلم أنه يقاتل لما في يده مما ليس له .

(وكذا ان فرق حاكم بين رجل وزوجته او) حكم (بعثق عبد او أمة على سيد بالحكم الظاهر عنده والزوجان والسيد ورفيقه) أى عبده أو أمته (عالمون بخلاف ذلك) المفهوم من المقام من موجب التفريق كطلاق وظهار وفداء وحرمة ، ومن موجب العتق كاعناق وكتابة ، (فلا يجتمع الزوجان ولا يستخدم السيد العبد ولا يطاء السرية) ولا يتسراها (في سلطان الحاكم) ، أى حيث تجرى قوته وأمره ، (ولا) في سلطان (العارف بذلك الحكم) ،

وجاز لهما ان تغيبا عن ذلك ولا يحل ، ولا لعبد أو أمة أن يمتنعا من
 ربهما اذا علما بجور الحكم بعنقهما ،

أى ولا فى موضع يقوى فيه العارف ، وقوته هى أن يقول بالفعل أو بالامكان
 أن اجتماعهما أو الاستخدام أو التسرى أو الوطء حرام ، لأنه عارف
 بما حكم الحاكم به ، وإنما ذلك لئلا يبيح البراءة من نفسه ويوجب
 القتل أو الضرب .

(وجاز لهما) ، أى للزوج أن يجتمع بزوجه وللسيد أن يستخدم
 أو يوطأ أو يتسرى (أن تغيباً عن ذلك) المحل لعلمهما بأن شهود الطلاق
 البائن أو الحرمة أو الفداء أو الإيلاء أو الظهار أو نحو ذلك أو العتق أو
 المكاتبه أو نحوها زور أو غلط أو اشتباه ، أو تعمّد الحاكم الباطل أو جهل .

وفى نسخة : وجاز لهم أن تغيباً ، ووجهها أنه عبّر عن الاثنين أولاً
 بصيغة الجماعة أو أراد بصيغة الجماعة الزوجين والسيد والرقيق ، وأراد
 بألف الاثنين ثانياً الزوج والسيد ، أى تغيب الزوج بزوجه والسيد برقيقه ،
 وكذلك يجوز لهما أن لم يتغيبوا عن المحل لكن غاب عنه الحاكم بذلك وكل
 من عرف به ، أو ماتوا أو صاروا بحيث لا يهيجون عليه شراً ولا يبرأون منه
 كجنون أو لا ينصتون الى كلام الحاكم المذكور ولو وصلهم خبره .

(ولا يحل) لأحد الزوجين أن يهرب عن الآخر ولا أن يمنعه حقه
 إذا علما ببطلان الحكم ، (ولا لعبد أو أمة أن يمتنعا من ربهما اذا علما
 بجور الحكم بعنقهما) أو ببطلانه ، وقوله : بعنقهما ، يتعلق بالحكم ،

وان ادعى عبد عدم عتق سيده ترك عنده بحاله وان ادعى حرية بعد نفيها
او بعد الحكم بها نزع من يده باجبار ،

ولا يحل لسيدهما أن يمنعهما ما وجب لهما كطعام وشراب ولباس ، وأما
من لم يعرف من الزوجين أو السيد والرقيق بأن ذلك الحكم باطل فواجب
عليه الامتناع ولا عذر فيهما يدرك بالعلم .

(وان ادعى عبد) أو أمة (عدم عتق سيده ترك عنده بحاله) من
العبودية التي أقر بالبقاء عليها وذلك أن يشهد الشهود أنه أعتقه أو يخبروا
بذلك أو يشهر ذلك وينكره السيد ويوافقه العبد على انكاره يجوز اقراره ،
أو يقول السيد أنه حر على طريق الاخبار لا الانشاء فكذبه العبد ، أو يقول
العبد : انى معتق ، ثم كذب نفسه ، وكل ما ولدت الأمة من الأولاد واقرت
بالحرية حيث ينفعها اقرارها فاقرارها مقبول ينفعها وينفع أولادها .

(وان ادعى) عبد أو أمة (حرية بعد نفيها) ، أى بعد نفيه إياها ،
وذلك بأن يقول : انى عبدك ، ثم يقول : انى حر ، والحاصل أنه أقر
بالعبودية حيث يجوز عليه اقراره ثم نفاه (أو بعد الحكم بها) أى بالحرية
(نزع من يده) ، وذلك رجوع عن اقراره مقبول بأن يطالبه بالعبودية
فيكون بيده بعد اثبات العبد بالعبودية ، وهذا أول الأمر فلا ينافى قوله
بعد : ولا يمنع مقر الخ ؛ ووجه قبول اقراره بالحرية بعد اقراره بالعبودية
أن الأصل الحرية ووجوب الحوطة (باجبار) ولو رضى العبد بالعبودية ،
لأن رضاه بها مع انتفائها منكر يؤدي الى أن تجرى عليه أحكام العبودية من
أنه لا يرث ولا يورث وغير ذلك ، إلا أنه ان قال : انى عبد وليس كما حكم
الحاكم فإنه يترك للسيد .

وجاز للمعتق قتال مريد استرقاقه اذا علم بحكم الحاكم بالعنق ، ولا يمنع
مقر بالحرية على نفسه الا ان علمت حرিতে بلا شك ، ولا يقاتل عليها
ما لم يحكم له بها ، اذ جاز له قتال مدع عبوديته ليرده في الرق ولو وجد
في قول العلماء من يحكم له بها ، ولا يحل لعبد قتال من كان بيده اذ
شهد له بحرية حتى

(وجاز للمعتق) - بفتح التاء - (قتال مريد استرقاقه) من سيده
الاول او من مشتريه منه او موهوب له او وارث او غيرهم (اذا عام بحكم
الحاكم بالعنق) ولو لم يعرف بم وقع عتقه ولم يسمع من سيده ، وان
سمع منه ، فبالاولى يقاتل مريد استرقاقه .

(ولا يمنع مقر بالحرية على نفسه) ، اى لنفسه من سيده (الا ان
علمت حرিতে بلا شك) فحينئذ بمنع سيده من استرقاقه ، (ولا يقاتل)
العبد (عليها) اى على الحرية ولو ثبتت بلا شك ، ولا ان بمنع نفسه
(ما لم يحكم له بها) ، فاذا حكم له بها فليقاتل مسترقه كما قال ،
(اذ جاز له) ، اى لم يمنع فصدق بالواجب فكأنه قال : فوجب عليه لحكم
الحاكم بالحرية (قتال مدع عبوديته ليرده في الرق ولو وجد في قول العلماء
من) ، اى قول من (يحكم له بها) ، اى بالعبودية فلا يقاتل ولو كان
القول بالعبودية هو الراجح لأن الحكم بالحرية عين له الحرية فتعينت
ولو كانت قولاً ضعيفاً .

(ولا يحل لعبد قتال من كان) ، اى قتال سبد كان العبد (بيده) من
سيد ومن جعله السيد بيده (اذا شهد له بحرية) ولو شهد بها الأئمة (حتى

يحكم له بها ، ولا أن يمنع له نفسه ، فإن منعها منه جاز له قتاله ،
وله ادعاؤها بقول الأمانة لا القتال عليها أو بقول من يصدقه ، وإن
حكم حاكم بعبودية عبد أو أمة لم يحل لهما قتال من حكم له بها
ولا يمنعانه أنفسهما ، ولا يشتغل بدعوتهم عند حاكم سواه ، •

يحكم له بها) ، وأما أن يدعيها بقول الأمانة أو من يصدقه فله التمسك
بذلك دون قتال ودفاع ، ويجوز للسيد أن يقاتل عبده أن منع نفسه عنه
ما لم يعلم أنه حر أو يشهد له الأمانة بالحرية ، ثم رأيت ذكر ذلك بقوله :
(ولا أن يمنع له نفسه ، فإن منعها) أي نفسه (منه) ، أي من السيد
(جاز له) ، أي للسيد (قتاله) إذا لم يعلم من نفسه أنه صدر منه موجب
عتق ، (وله) ، أي للعبد (ادعاؤها) ، أي الحرية (بقول الأمانة لا
القتال) أو الدفاع (عليها أو بقول من يصدقه) إذا قال الأمانة أو من
يصدقه أنه حر •

(وإن حكم حاكم بعبودية عبد أو أمة لم يحل لهما قتال من حكم له)
الحاكم (بها ولا يمنعانه أنفسهما) إلا أن علما أنهما عتقا أو انهما حران
أصالة فلهما منع أنفسهما عند الله ، ولا أن علما أنه عالم بحريتهما أو عتقهما
فلهما منع أنفسهما وقتاله عند الله تعالى •

(و) إذا حكم حاكم بعبوديتهما فـ (لا يشتغل بدعوتهم) حرية
أو عتقا (عند حاكم سواه) ، ولكن أن وجدا عدولا يبطل بكلامهم كلام
من حكم به الحاكم فليات بهم الحاكم الأول فليُنظر ، وإن أبى من النظر

ولا يشتغل بدعوة أولاد الأمة أو أولادهم الحرية التي ادعتها أمهم ، وان لم يحكم عليها بعبودية فماتت أو عتقت ، وادعى أولادها دعوة تجوز لأهمهم جاز لهم ذلك فيكون من حكم عليه منهم بعبودية وما ردوا أسفلهم كامهم

فليكتب اليه الحاكم الآخر يطلب منه النظر ومراجعته الحق ، وان أبى أو مات أو اعتزل نظر غيره .

(ولا يشتغل بدعوة أولاد الأمة أو أولادهم) فسافلاً (الحرية) مفعول محذوف ، أى ادعأؤهم الحرية ، وهذا المحذوف بدل من دعوة ، ويغترف في البديل ما لم يغترف في المبدل منه وانما لم ينصبه لفظ دعوة لأن فعله لا ينصب المفعول به الصريح ، وقد يجعل اسم مصدر فينصب به فكانه قال : ولا يشتغل بادعاء أولاد الأمة أو أولادهم الحرية (التي ادعتها أمهم) لبطالنها بحكم الحاكم بعبوديتها وأولاد الأمة عبيد ، ومراده بأولاد الأمة الذكور والاناث ، وبأولاد أولادها الاناث ، لأن ولد ابنها لا يلزم أن يكون عبداً أو أمة لجواز أن يكون حراً لكون أمه حرة ولو كان أبوه عبداً .

(وان لم يحكم عليها بعبودية فماتت أو عتقت) فيقول أولادها عتقت وقت كذا ، يشيرون لوقت لم يوجدوا فيه ليكونوا أحراراً (وادعى أولادها) شامل لأولاد أولادها فسافلاً (دعوة تجوز لأهمهم) ، أى مما ينصت الحاكم لها فيه إذا ادعته ، ويدخل فيه مثل أن يقولوا : ان أمنا حرة أصالة أو عتقت وقت كذا (جاز لهم ذلك) الادعاء (فيكون من حكم عليه منهم) من للبيان (بعبودية وما ردوا أسفلهم) من بنت وولد بنت (كامهم)

وما ردوا فوقهم يخاصم على نفسه ، وان قالت قبل الحكم بها
لا آخذ ذلك خاصم أولادها ، فان ثبتت لهم الحرية سرت لأهمهم أيضاً ،
ومنع ما لم تقصد بالحكم بها ،

في العبودية اذا ماتت فيها او عتقت او ولدتهم قبل عتقها ، وفي الحرية
ان ولدتهم بعد العتق (وما ردوا فوقهم يخاصم على نفسه) لأن الأصل
الحرية ، هذا الكلام راجع الى من بعد ولدها فسافلاً لأن قوله : وما ردوا
أسفلهم شامل له ، فأثبت أن بنتها أمة ، فكل ما ولدت هذه البنت أو بنت
هذه البنت فسافلاً هم عبيد أو اماء ، واذا ثبت أن بنت البنت أمة فما
ولدت فسافلاً اماء وعبيد ، وان ثبت أنها حرة فما ولدت فسافلاً أحرار ،
وأما البنت فتخاصم على نفسها ، وكذا ان ثبت أن بنت بنت البنت ثلاثاً
حرائر أو اماء فلهن ذلك الثابت ، وأما بنت البنت فتخاصم على نفسها
وحكم ما معهم حكم ما تحتهم .

(وان قالت قبل الحكم بها) ، أي بالعبودية ، والمراد بالقبلية انتفاء
الحكم بالعبودية أصلاً بأن لم تحاكم أصلاً أو حكمت فلم يثبت الحكم بها
ولا بالحربة لأمر ما (لا آخذ ذلك) المدعى من العبودية وتركت الخصومة
ولم يترك أولادها الخصومة كما تركت ، بل (خاصم أولادها) على أنفسهم
(فان ثبتت لهم الحرية) فيما اختلف فيه (سرت لأهمهم أيضاً) لأنه حكم
لهم بالحرية لثبوت حرية أهمهم ، وان حكم لهم بسبب آخر لم تسر .

(ومنع) السريان لما فوقهم أو معهم فالأمة (ما لم تقصد
بالحكم) ، أي ما لم يقصدها الحاكم (بها) ، أي بالحرية بأن يقع

وكذلك ان حكم بحرية أمة لا تسرى لأولادها فيما اختلف فيه ، وأما المجمع عليه فان كل من حكم له بحرية وما سفل منه من بنى بناته أحرار ، ومنع ما سفل ما لم يقصد بالحكم بها ، وكذا من معهم في منزلة

التحاكم في حريتها بنفسها أو بواسطة ، ووجه عدم السريان ان الأمر محتمل فلا يكون الحكم فيه بالحرية سارياً وذلك كمسألة الاستحقاق ، وكذا ما بعد .

(وكذلك ان حكم بحرية أمة لا تسرى) حريتها (لأولادها) ، وقيل : تسرى ، والقولان في المسألتين انما هما (فيما اختلف فيه) هل تقع به الحرية ؟ مثل ان يترك سرية أو أمة وأحاط الدين بماله ومن ورثته من هو ذو محرم منها كولد لها أو أخ أو عم ، فان تزوجت وولدت ثم حكم الحاكم بحريتها لارث محرماً لها من الأول لم يكن حكماً بالحرية لمن ولدت من الثانى على قول ، وأما ما ولدت بعد الحكم بالحرية فحر ، ومثل ان تحيط الديون بماله وتقوم الغرماء عليه ويحرر مع ذلك أمة .

(وأما) الحكم (المجمع عليه ، فان كل من حكم له بحرية) به ، اعنى بذلك المجمع عليه (وما سفل منه من بنى بناته) أو بناتهن ، وكذا بنو بنيه (أحرار) ولو سبقوا الحكم (ومنع ما سفل) وما علا في المختلف والمجمع عليه (ما لم يقصد بالحكم بها) بأن يحاكم هو بنفسه أو بواسطته فيحكم له .

(وكذا من معهم في منزلة) لا يسرى اليه حكم الحرية على هذا القول الأخير في المجمع عليه والمختلف فيه ما لم يقصد بالحكم بها ، والحكم

كأختين ولدتا ، فبينهما ولدت احدهما حريتها من اصلها فهو حر ، وهل يتبعه فيها اولاد خالته اذ هم معه في درجة ومنزلة ، أو حتى يقصدوا بالحكم ؟ قولان ، ومن بين انه ولد حرة وقد ولدت قبله اولاداً لم يحرروا دونه ما لم يأتوا بعادلة بها لامكان ولادتهم وقت عبوديتها ، . .

بالعبودية والحكم وفقاً وخلافاً في السريان (كأختين ولدتا) ذكوراً وإناثاً أو مختلفات (فبينما ولدت احدهما حريتها) أو حرية أمة (من اصلها) ، أى لكون أم أمها حرة ، أو باعتراف (فهو حر ، وهل يتبعه فيها اولاد خالته اذ هم معه في درجة ومنزلة) وهما رتبة واحدة ، سماها درجة باعتبار أنه يحسب الحاسب حتى يصلها كمن يطلع درجات محسوسة ، وسماها منزلة باعتبار أنه يثبت فيها من استووا اليها ، أو أراد بالدرجة الجدة (أو حتى يقصدوا بالحكم) بأن يتحاكموا بأنفسهم أو بواسطة ؟ (قولان) وكذا ان حكم بالعبودية على اولاد احدهما لعبودية أم أمها ، وكذا اذا ثبتت حرية أمة بحرية جدته فهل تتبع خالته وأمه أو حتى يحكم لها .

(ومن بين أنه ولد حرة وقد ولدت قبله اولاداً لم يحرروا دونه) والصحيح أنهم يتبعونه في الحرية لثبوت أنه ولد حرة (ما لم يأتوا بـ) بسبب (عادلة بها) ، أى بحريتهم ، تشهد البينة أنها حرة من اصلها أو قبل ولادتهم أو أنهم احرار باعتراف المعتق (لامكان ولادتهم وقت عبوديتها) ، أى لامكان أنها أمة عتقت بعد ولادتهم .

ومن بين انه اعتقه من كان بيده فحكم حاكم بحريته ثم ادعاه آخر عبده وأنه
كان بيده فجاء ببيان الآخر ان الأول كان بيده بغصب بطلت حريته وثبتت
عبوديته للثاني ان بينها ، وجوز عتقه الأول حيث حكم به حاكم كما
يجوز له ،

(ومن بين انه اعتقه من كان بيده) ، أى من بين من العبيد مطلقاً
في المسألة قبل هذه أو غيرها انه اعتقه سيده الذى كان بيده (فحكم حاكم
بحريته ثم ادعاه) انسان (آخر) - بفتح الخاء - (عبده) (مفعول ثان
لادعى لتضمنه معنى سمى (و) ادعى (انه كان بيده) وأنه ملك له
الى الآن (فجاء بيان) هذا (الآخر) - بفتح الخاء - ، ولو كسرت على
ان المراد به هو المراد فى قوله : ادعاه آخر لجاز لأنه متأخر بالنسبة الى
حصول ذلك العبد بيد الذى كان بيده ، وتكرر مناسبتة لفوله : (ان الأول)
الذى اعتقه (كان بيده بغصب) أو سرقة أو اباقة أو ببيع منفسخ أو بعارية
أو رهن أو بوجه لا يدخل به ملكه مطلقاً (بطلت حريته) اد لا حرية
فيما لا يملك (وثبتت عبوديته للثاني ان بينها) ولو باقرار هذا العبد ،
(وجوز عتقه الأول) أى العتق المذكور أولاً ، أو العتق الذى زمانه قبل
هذا الادعاء من الآخر .

وانما قلت ذلك لأنه لم يقع عتقان أول وثان (حيث) حيثية تعليل ،
أى لأنه (حكم به حاكم كما يجوز له) بحسب الحكم الظاهر ، ولو كان
معتقه غير مالك له فى نفس الامر ، لأن حكم الحاكم منبرم لا ينحل ،
لأنه تعبد الناس به فاصلاً بينهم والغيب عند الله ، وعلى هذا القول لزم
معتقه ثمنه لسيده ، والصحيح الأول لانكشاف بطلان ذلك الحكم ، وان

فليحرر هذا المقام فانه مزالّ الأقدام

اعتقه ولم يحكم الحاكم بعنقه فهو عبد قولاً واحداً (فليحرر هذا المقام) مقام
تحرير أحد الاخوة بالآخر ، وسائر المسائل من العتق حتى الأخيرة
(فانه مزالّ) جمع مزالة ، أى موضع زل (الأقدام) جمع قدّم ، شبه
اعتماد الانسان على حكم من الأحكام فيخرج خطأ باعتماد الانسان بقدمه
على موضع مزلق فيسقط ، وقد حررت لك المقام فاعرفه وعليك السلام ،
والله اعلم .

بساب

• • • • •

بساب

في أواخر التبيين

ان ورث الجاني من كان له دمه او بعض دمه فلا يقتل ، وان ورث معه غيره فليعطه نصيبه من الدية ، وان ورث الطفل دم والده فقد أحط عنه للقتل ، ولكن يعطى الدية ، وكذلك ابنه البالغ على هذا الحال ، وان كان الدم للطفل او للمجنون فلا يقتل الوالد والولى والخليفة ؛ ولا يعفون عن الجاني ، ولا يأخذون الدية أيضاً ، وقيل : يأخذون الدية ويعفون عنه ولا يقتلونه ، وقيل غير ذلك في القتل ، وكذلك المرأة ان كانت بمنزلة من ورث الدم على هذا الحال ، وسواء في الخليفة الذى ذكرناه جميع من يجوز استخلافه للطفل والمجنون .

جاز لولى قتيل قتال قاتله وقتله ولو جهل الجانى أنه وليه ،
 وحررم عليه قتاله مطلقاً ، وجوز ان جهله ،

(جاز لولى قتيل قتال قاتله) ، أى قاتل القتيل ، وذلك أنه اذا
 جاء لقتله قاتله قاتل وليه فلولى قتاله (وقتله ولو جهل الجانى) وهو
 القاتل المذكور (أنه) ، أى ان هذا المرید لقتله الذى هو لولى القتيل
 (وليه) أى لولى القتيل .

(وحررم عليه قتاله) ، أى حررم على الجانى قتال لولى القتيل
 (مطلقاً) أى علم أنه لولى القتيل أو لم يعلم بل يهرب لنية حرز نفسه
 للولى ان لم يعلم ان هذا لولى قاتله كفر لأنه ظلم وامتناع من الحق فلزمه
 أرش ما فعل به ، والدية ان قتله ولو لم يعلم بأنه لولى القتيل لأنه قارف
 ما لا يحل ، وقد تسبب لأن يقتله لولى بقتل وليه الا ان قال له : لم هذا
 القتال ؟ فلم يفل له : لأنك قتلت لولى ، وذلك كمن شرب خمراً يمضى
 عليه الاعتاق الذى أوقعه فى سكر ، وكذا فى قتال الغاصب لمن غصب هو
 ماله كما يأتى .

(وجوز) ، أى فرض (ان جهله) ، والمختار الأول كما ذكره المصنف
 بعد فى هذا الباب ، وكما يشعر به ما ذكره هنا ، والمخار عندى الثانى ،
 لأن كونه لولى قتيله لا يدرك بالعلم وقد وجب على الانسان ان يدفع عن
 نفسه ويقاوم ويحرز دمه لمن هو لولى قتيله ، فكل ما فعل من قتل وما دونه
 فلا ضمان عليه فيه ، الا ان قال له : أنا لولى قتيلك ، وقيل أيضاً ولو قال :
 أنا لولى قتيلك ، فللجانى أيضاً قتاله ، الا ان صدقه أو بين أنه وليه ،
 أو قال له : ان لى بياناً ، فاذا قال : ان لى بياناً فليتأخر كل عن الآخر

ولا يقتله الولي الا ان شاهد قتله بتعدية او اقر هو به او شهد عليه
عدول ، وحكم بجنايته ، او قال قاض او امام : حكمت عليه بها ،
ولا بقول القتل : قتلنى فلان او جرحنى هذا الجرح ، الذى مات به ،
اذ لا يقبل عليه قوله ، ولو جاز للولى ادعاء الجناية عليه به ، . .

حتى يبين هذا ما يتعلق بجانب الجانى واما الولي فله قتل الجانى
مطلقاً ، علم انه وليه او لم يعلم .

(ولا يقتله الولي) بنفسه ولا بواسطة الامر ، (الا ان شاهد قتله
بتعدية) محققة او بتعدية مضمونه بان يرى قتله ولا يعلم له موجب قتل
(او اقر هو) أى الجانى (به) أى بقتله (او شهد عليه عدول وحكم
بجنايته) بعد تحاكم ، (او قال له قاض او امام :) ولو لم يتحاكموا :
(حكمت عليه بها) ، أى بجناية القتل ، أى حكمت بانه قاتل .

(ولا) يقتل او لا يشتغل (بقول القتل) ، أى بقول المشرف على
الموت (قتلنى) ، أى تسبب فى قتلى او ضربنى ضرباً شديداً شبيهاً بالقتل
(فلان او جرحنى هذا الجرح الذى مات به) التفات من التكلم للغبية ،
ومقتضى الظاهر الذى مات به ، أى الذى اشرف به على الموت (اذ لا يقبل
عليه قوله) لانه مدّع لنفسه على غيره .

(ولو جاز للولى ادعاء الجناية عليه به) أى بقول ذلك القتل :

ولا يشتغل بقوله ان قال : اخاصم في جناية لم تشتهر ، ولا يترك به الا ان ادعى دعوة تبريه منها ، ولا يقتل على ذلك ولا يتركه حاضره ، .

ان قاتلى فلان ، والتمسك به لقول القتل لعله يقرّ أو يجد بياناً ، فان لم يجد فله اليمين وللحاكم ونحوه حبسه ليقر ، وقال قومنا : ان كان معروفاً بالقتل قبل فيه قول القتل ، وحكوا ذلك عن فعل عمر بن الخطاب - رضى الله عنه ، وانما اؤلت القتل والقتل والموت بالاشراف والتسبب لأن الميت لا يتكلم ، ويحتمل أن يريد أنه لا يقبل بعد موته قوله في حياته ، وهذا التاويل الأخير انما هو في لفظ القتل فقط .

(ولا يشتغل بقوله) ، أى بقول الجانى بعد صحة جانيته باقرار أو بيان (ان قال : اخاصم) على نفسى ببيان العفو من الأولياء أو من بعض ، أو أخذ الدية أو سبق قتل آخر له أو تعدد الولي فيحضروا (في جناية) شهد بها العدول متعلق بـ « قال » ، أى ان قال في شأن جناية ، أو بـ « اخاصم » (لم تشتهر) نعت جناية ، أى في جناية لم تشتهر عن ذلك الجانى ، ولا سيما ان اشتهرت عنه فبالأولى أنه لا يشتغل بقوله ، بل يقتله الولي اذا ثبتت جانيته .

(ولا يترك) قتله (به) أى بقوله : اخاصم (الا ان ادعى دعوة تبريه منها) ، أى من الجناية التى شهد عليه بها العدول كتزييف الشهود ، واحضار بينة ان قاتله فلان أو أنه قتله مرتداً أو طاعناً ، (ولا يقتل على ذلك) ، أى لا يقتله الولي مع هذا الادعاء (ولا يتركه حاضره) ليقتله بل يمنعه ان سمع هذا الادعاء منه .

وان لم يذكر ذلك جاز للولى قتاله ليقتله ، ولا يقاتله الجانى وان
وجد ولى سراه ، او كانت عليه جناية سبقت ، فان تعددت وحضر
الاولياء دفع لهم نفسه ، بلا نظر لاول او آخر ، . . .

(وان لم يذكر ذلك) المذكور من ادعاء دعوة تبريه بل لم بدع أصلاً
او ادعى ما لا يبريه كقوله : قتلته لأنه سبني ، او قتل رجلاً وليس هذا
وليّه (جاز للولى قتاله ليقتله) ، وجاز قتله على كل حال ولو نائماً
او غافلاً او مصلياً .

(ولا يقاتله الجانى) ، فان قتله كفر ولزمه ما جنى فيه ، (وان)
- و « ان » هذه وصلية - (وجد ولى سواه او كانت عليه جناية سبقت)
او جنايتان فصاعداً لذلك المقتول او لغيره يعنى أنه لا يجد أن يقول : انى
قاتل متعدداً ، او ان جان على متعدد حتى يجتمع من قتل اولياءهم ،
او من له القصاص حتى يقتص منى ، او لاعطى الدية لبعض ويقتلنى بعض .

(فان تعددت) منه الجناية جناية القتل لاثنتين فصاعداً مع تعدد
الاولياء (وحضر الاولياء دفع لهم نفسه) ، وكذا لو حضر بعضهم دون
بعض دفع نفسه للحاضرين ، والحاصل أنه يسلم نفسه لمن حضر من اولياء
من قتلهم واحداً او اثنين او ثلاثة فصاعداً ، حضروا كلهم او بعض دون
بعض (بلا نظر) منه (لاول او آخر) اذ لا يعتبر الاول والاخر بأن يقول :
ادفع نفسى لاول ممن قتله واهنعه من الآخر حتى يعفو الاول فادفعها للآخر .

والمراد بالآخر والاول ، الاول والاخر بالنسبة ، فان كل قتيل بعد من

فيقتلونه ولو فرادى ، أو باعطاء اجرة لقاتله بأمرهم ، وله أخذها على ذلك ، فان أقاد لبعضهم أوصى بالدية لباقيتهم ، وقيل لا تلزمه ، •

بدأ به القتل أول لما بعده وآخر لما قبله الى الأخير ، فيكون آخر فقط ، كما أن من بدأ به هو أول فقط ويسلم نفسه ولو لولى الثاني ان جاء لقتله (فيقتلونه ولو فرادى) بأن يفعل به كل منهم ما يموت به ، مثل ان يطعنه كل واحد برمح أو بسيف أو بغير ذلك مما لهم القتل به لجوازه مطلقاً ، أو لكونه قتل به وليه ما دامت فيه الحياة ، ولو قطع أحدهم رأسه وبقي يتحرك ، وصورة قتلهم اياه بمرة ان يقبضوا مثلاً على رمح واحد فيطعنوه به دفعة أو ان يوكّلوا أحداً منهم أو من غيرهم ، (أو) يقتلونه بأمرهم أحداً ان يقتله أو بعضهم أو (باعطاء أجرة لقاتله بأمرهم) •

(وله) أى لقاتله (أخذها) أى الأجرة (على ذلك) المذكور من قتله ولو كان بعضهم ، فانه بأخذها ان أعطوه اياها بعقد أو بلا عقد ، وان عقدها له لزمته ، ولا يأخذ الأجرة على قتل طاعن أو مرتد أو على رجم المحصن ونحوهم لأن قتلهم عبادة ، بخلاف قتل قاتل الولي ، وجاز لمن يعطيها ان يعطيها ، ولا يجوز لمن يأخذها •

(فان أقاد لبعضهم أوصى بالدية لباقيتهم) ، ويمهله مقدار ما يوصى بها أو بغيرها من لوازمه ، أو يوصى بها قبل ان يقود ، ومعنى ايصائه بالدية لباقيتهم انه يوصى لكل واحد بالدية ، وان لم يوصى أخرجت من ماله ان لم تبطل بوجه ، (وقيل : لا تلزمه) لباقيتهم دية فلا ايصاء عليه بذلك ان قصده بعضهم فأقاد له نفسه ولم يقصده الباقون بشيء من طلب الدية

وهل جاز لامرأة قتل قاتل وليها وله أن يقيد لها أو لا ، وبغت أن قتلتها ؟
قولان ، وتورث الجناية لعاصب فقط ،

أو طلب القتل ، سواء في الذي له القتل يرث ماله أو لا يرثه ، وإن قصدوه
أو بعضهم فآقاد لبعض فليوص للبعض الآخر الذي قصده .

(وهل جاز لامرأة قتل قاتل وليها) كأخت وأم وغيرهما ممن ترث
لا زوجة إلا من حيث أنها ولية لزوجها إن كانت ولية له ، (وله أن يقيد لها)
لأنها ولية له (أو لا) يجوز لها قتله ولا توكيلها من يقتله لنقصها ولها
الدية ، (وبغت أن قتلتها) وهلك إن قاد أو أسلم نفسه لها في هذا القول ؟
(قولان) ، ولزمه في القول الآخر أن يقاتلها ، وإن كان الدم للطفل أو
المجنون أو للمشارك فلا يقد له نفسه ولا للخليفة ولا لوليه ، ويقاتل على
نفسه من أراد قتله من هؤلاء ، والمراد بالولى المقتول في مسائل الباب
الإنسان المقتول ذكراً أو أنثى أو خنثى ، وإن عفا من له الدم فليس عليه
من الدية شيء ، ويلزم ضمانها القاتل إلا ما ناب من عفا عنه ، فإنه يحط
عنه بقدر ذلك ، وقيل : لا يضمن القاتل شيئاً .

(وتورث الجناية لعاصب فقط) جناية القتل وما دون القتل مما فيه
القصاص إن مات عاجلاً بغيره ، و « اللام » في « لعاصب » للبيان بعد
للابهام ، أي وذلك لعاصب ، أو تعلق بـ « تورث » على معنى تجعل
أرثاً لعاصب ولا يرثها غير العاصب ، ولو ورث الميت فللعاصب أن يعفو ،
وله أن يقتله قصاصاً ، وله أن يأخذ الدية فيرث فيها معه سائر الورثة .

وخير في دية وعفو وقتل ، ولا يرثها من لا يرث العاصب ، وقيل : لا يجوز
للولى قتال جان ان لم يعلمه ولى قتيله ، وله منع نفسه حتى يعلمه
وليه ، والمختار ما مر ،

(وخير في دية وعفو وقتل) كما ذكرته آنفاً قبل ان أعلم ان المصنف
وصاحب الأصل ذكره ، (ولا يرثها) أى الجناية (من لا يرث العاصب) ،
وانما القتل للعاصب ولو كان لا يبقى له شيء ، والعاصب بمعنى العصوبة
فهو وصف بمعنى المصدر منصوب على أنه مفعول مطلق ، وهذا مبنى
على جواز قياس كل ما ورد نوعه ، وهو ضعيف جداً .

ويحتمل بقاء الوصفية فيقدر مضاف ، أى من لا يرث ارث العاصب ،
ومعنى ارث العاصب هو العصوبة ، وذلك يغنى عنه قوله : وتورث الجناية
لعاصب فقط ، ولا يكون العاصب المطلق بنفسه الا الذكور ، وعلى ان للمرأة
القتل ، فان ماتت كان القتل لنحو ابنها من عصبتها .

(وقيل : لا يجوز للولى قتال جان ان لم يعلمه) الجانى (ولى
قتيله) ، لأنه لا يذعن له الجانى بل بقاتله من حيث انه لم يعلم أنه ذو
الدم كما قال ، (وله) أى لم يحرم عليه فصدق بالواجب وهو المراد ،
أى ويجب عليه ، أو اللام بمعنى على ، وكذا يريد صاحب الأصل بالجواز
ان شاء الله (منع نفسه حتى يعلمه وليه ، والمختار ما مر*) أول الباب من
ان للولى قتال قاتل وليه ، ولو جهل القاتل أنه ولى قتيله ، والحق أنه
يجوز للولى قتل الجانى واو لم يعلمه الجانى ، وأنه لا يجوز للجانى
تسليم نفسه حتى يعلمه ولياً .

وكذا في المال المغصوب حرم على غاصبه ، منعه لربه ولو جهله ، ولا يقاتل
ولى قتيل قاتله ان اختلف في أنه : هل يقتل به أم لا حتى يحكم له حاكم
بجنايته ، وكفر ان قاتله على ذلك وبغى ، وجاز له

(وكذا في المال المغصوب) أو المسروق أو المغلوظ فيه أو المشتبه
عليه والكائن في يده بوجه لا يحل ولو برضى صاحبه اذا رجع عليه
كقمار وأجرة مزار (حرم على غاصبه) أو سارقه أو نحوه مما ذكرنا
أنفاً (منعه لربه ولو جهله) ، فان قاتله كفر ولزمه ما جنى فيه ، وقيل :
يقاتل حتى يعلم أنه صاحبه ، ولا ضمان عليه الا ان قال له : انى صاحب
المال على حدّ ما مرّ أول الباب في القتل ، لأنه قاتله ليمسكه لنفسه ،
وان قاتله ليحرزه لربه فهو قتال على غيرها ، لأن الواجب عليه أن يقول :
ان كنت جئت لهذا المال على أنه لك فبيّن لى أعطكه فحينئذ يحرم
على صاحب المال قتاله .

(ولا يقاتل ولى قتيل) ولا يجوز للجاني الاذعان له (قاتله)
بالنصب على المفعولية (ان اختلف في أنه هل يقتل به أم لا) ؟ كما اذا
ضربه عمداً بما لا يموت به فمات ، أو هل يقتله هو أو يقتله غيره ، أو
هل يتكافوا الدّمان (حتى يحكم له حاكم) بأن له قتله ولو بقول ضعيف
(بجنايته) هذه الجملة معطوفة على قوله : اختلف .

(وكفر ان قاتله على ذلك) كفر نفاق ، (وبغى) ، أى على اختلاف
العلماء بلا حكم حاكم بالقتل ، وذلك في القتال ولا سيما في القتل ،
(وجاز له) ، أى للجاني ، ويأتى قول بعدم الجواز مصدراً به قبل

منعه وقتاله ان قاتله بما لا يحل له ان يقتله به ، كهدم وحرق وغرق
وسبع وحيّة او خنق ، وان لم يحكم له بقتل ولا بترك ، او لم يكن
حاكم ، فلا يقتله الا ان وجد قول يوجب الجناية ، وهو المختار ،

الفصل بقريب (منعه) أى منع الولي ، (وقتاله ان قاتله) أى حاول
قتله (بما لا يحل له ان يقتله به كهدم) والقاء من عال او فى هوة
(وحرق وغرق وسبع وحيّة) يلقيه عليهما او يلقيهما عليه (او خنق)
او دخان .

(وان) كانت المسألة مما اختلف فيه العلماء (لم يحكم له بقتل
ولا بترك ، او لم يكن حاكم فلا يقتله) ، وان قتله فلا أحكم بكفره ولا
بالقود ، ولزمته الدية ان كان ذلك القول غير القول الصحيح (الا ان وجد
قول يوجب) هذه الجملة نعت ، واسناد الايجاب للقول مجازاً ، او على
حذف مضاف ، أى يوجب قائله (الجناية) أى يوجب القتل بالجناية على
الجانى ، أى يحكم على الجانى بالقتل لجنايته ، (و) الحال ان ذلك
القول الذى قتله به سواء علم انه قول أو لم يعلم (هو المختار) عند اهل
الدعوة ، كما قال صاحب الأصل - رحمه الله تعالى - .

واعلم ان لفظ الاباضية يشمل أصناف الاباضية الوهبية وغير الوهبية ،
واذا قلنا الاباضية الوهبية خرج غير الوهبية ، واذا قلنا اهل الدعوة
وأهل النحلة خرج النكار .

وان منع نفسه على هذا بغى ، وجاز له القود للولى ان علم الماخوذ به من القولين والا لم يجز له ولا للولى قتله ، وان اختلف فى الماخوذ به نظر لحاكم البلد ، وهو ان حكم مرة بقول واخرى بغيره . .

(وان منع نفسه) من الولى ان يقتله (على هذا) ، ائى على هذا الحال ، وهو ان المختار أنه يقتله (بغى) ان دافع ، وقتل ولو كان غير عالم بالمختار ، واما ان كان القول بأن له قتله غير المختار فللجاني منعه وقتاله ، بل يجب عليه منعه ودفاعه وقتاله أو الهروب عنه ، وانما اجزت له الهروب للشبهة أن للولى قتله .

(وجاز له القود للولى ان علم الماخوذ به من القولين) أو الأقوال فقاد نفسه بوجه القول الماخوذ به (والا لم يجز له) أن يقود نفسه له (ولا للولى قتله) الا ان علم الولى المختار ، وأنه أهل للقتل على المختار فله قتله ، (وان اختلف فى الماخوذ به) فكان بعض يأخذ بقول آخر ويحكم به أو كان الماخوذ به أقوالاً أكثر أو كانوا هم أو بعضهم يحكم باجتهاد (نظر) الولى (لحاكم البلد) أو الموضع الذى هو فيه ، فان كان له على قوله قتله فليقتله والا فلا ، (وهو) أى الولى ، والأولى اسقاطه ، وان رجع الضمير للحاكم ورد الضمير بعد اليه خالف ما نحن فيه من أن الولى لم يجد من يحكم له (ان حكم مرة بقول و) مرة (اخرى بغيره) لجواز الانتقال من الحكم بقول الى الحكم بآخر اذا ظهر له رجحان الذى انتقل اليه تعيينه ، وان كان ينتقل لغرض نفسه فليس بحاكم

نظر: فيما حكم في الوقت فيعمل به ، فان بوجوب الجناية على الجاني لم
ينحل له المنع ، وجاز للولى قتله ، وان بسقوطها فعكس ذلك ونقضه ،

(نظر) الولى (فيما حكم في الوقت) ، أى فيما استقر عليه حكمه في
الوقت ، (فيعمل به) .

وأشار بقوله : نظر ، أى الولى ، الى أنه اذا تبين له المختار أنه
القتل يقتل الجاني بلا حكم ، (فان) تقرر حكمه في الوقت (بوجوب)
جزاء (الجناية على الجاني) وجزاء القتل (لم يحل له) ، أى للجاني
(المنع) منع نفسه من ولى قتله ، (وجاز للولى قتله ، وان) تقرر
حكمه في الوقت (بسقوطها) ، أى بسقوط جزاء الجناية الذى هو القتل
(فعكس ذلك) عكساً لغوياً وهو أن يحل له المنع ، (ونقضه) أى ابطال
ذلك الذى هو القتل والتسليم فنقض لم يحل حل ، ونقض جاز لم يجز ،
ولو أسقطه لكفى عنه ذكر العكس ، ولا يجوز للولى قتله ، وحكم القصاص
في مسائل الباب بدون القتل حكم القتل .

قال صاحب الأصل بجواز المنى وتركه ان كان القتل مما يختلف ،
ونصه : وان كان انما أخذ في ذلك بغير لزوم الجناية فلا يحل لولى المقتول
أن يقتل من قتل وليه ، وان أراد قتله فان الجاني يمنعه ، ويحل له القتال
على هذا الجواب لمن يريد قتله ، ولا يقيد له الجاني نفسه ، وان قادها له
أو تركه أن يقتله من غير أن يقيد له نفسه فيما يكون فيه اختلاف العلماء
فقتله على ذلك الحال فليس على الجاني أو من قتله اثم ما لم يحكم الحاكم
بغير الزام الجناية ، فان حكم بها فلا يجوز للجاني حينئذ أن يقيد نفسه ،
ولا يحل لولى المقتول أن يقتله ، وان تركه حتى قتله أو أقاد له فقتله بعد

وكثيرا ان خالفا حكمه ، ولزم القاتل دية الجاني وان لم يحكم بالزوم ولا بعدمه فاقاد له او اسلم له نفسه بلا عود لم يائثما ان قتله ، وان اختلف بلادهما وحكمهما نظر لبلد الجاني ، فيعمل به ، لا بأهل بلد القاتل ،

الحكومة بلزوم الجناية عليه فذلك حرام عليهما ، ويكفران بفعله ، ويلزم القاتل الضمان للدية ، وهذا كما قال : (وكفرا ان خالفا حكمه) في مسألة العكس ، ولو بأضعف قول بأن حكمه بعدم القتل فقتله الولي واقاد نفسه او تركه للقتل .

(ولزم) الولي (القاتل) للجاني (دية) هذا (الجاني) في مسألة العكس اذ قتله ، وقد كان حكم الحاكم ان لا يقتله ، ولا يجوز القود لشبهة انه قتل وليه لحديث : « ادراوا الحدود بالنسبها » (١) ، (وان لم يحكم) قبل ذلك (بالزوم ولا بعدمه فاقاد له او اسلم له نفسه بلا قود) بأن جاء لقتله فلم يمنع نفسه (لم يائثما ان قتله) اذا كان له قتله في المختار ، وقيل : او غير المختار ايضاً ، وان كان في البلد حاكمان او ثلاثة فصاعداً نظر الى حاكم حارته ، وان لم يكن فالى اقرب .

(وان اختلف بلادهما) اي بلادهما بدليل قوله : (وحكمهما) اي حكم البلدين ، فالمراد بالجمع اثنان بدليل رجوع ضمير الاثنين اليه (ننظر لبلد الجاني فيعمل به) اي بحكم حاكمه (لا بد) بحكم حاكم (اهل بلد القاتل) ، لأن القتل يوقع على الجاني فلا يعتبر فيه المجنى

(١) متفق عليه .

وان اتفق العلماء على لزوم الجناية للجاني وأحدث الولي موجب اختلافهم هل فعله يجب العفو أم لا ؟ نظر أيضاً للحكم وعدمه ، والمأخوذ به من غيره ، فتفرع على ذلك الكف والتقدم والمنع ، وان حكم حاكم بجناية وآخر بسقوطها اعتبر الأول ان اتحد القتل ، وان تعدد فحكم أحدهما بوجوب قتله بأحدهما والآخر بالعفو

عليه ، لأن القتل مترتب في ذمة الجاني ، وحكمه على الإطلاق في الردع والانصاف منه يؤخذ به حاكم بلده ، وان لم يكن حاكم فيهما نظر الى مأ أخذ به أهل البلد .

(وان اتفق العلماء على لزوم) جزاء (الجناية للجاني) والجزاء القتل ، (وأحدث الولي موجب اختلافهم هل فعله يوجب العفو أم لا) يوجب ؟ مثل ان يطلب من الجاني مالا أو مقدار الدية بلا ذكر للفظ الدية (نظر أيضاً للحكم وعدمه ، والمأخوذ به من غيره ، فتفرع على ذلك الكف) بأن قال الحاكم بوجوب العفو (والتقدم) أن لم يوجب (والمنع) منع الجاني نفسه ان أوجب العفو ، وذلك على حسب ما تقدم من وجود الحاكم وعدمه ، وحكم الحاكم وتركه ، واعتبار حاكم البلد وغيره بحسب ما مر .

(وان حكم حاكم بجناية وآخر بسقوطها اعتبر الأول ان اتحد القتل) ولو تعدد الجاني ، فبقتل من حكم عليه بالقتل ، ويترك من حكم له حاكم آخر بالترك ، (وان تعدد) القتل واتحد القاتل وولى كل قتل (فحكم أحدهما بوجوب قتله) ، أي قتل قاتلهما (بأحدهما و) حكم الحاكم (الآخر بالعفو)

بالآخر ، جاز لولي الأولى قتله ولو تأخر ، وإن اختلف في الولي هل
هكذا أو ذا ؟ فلا يقتله أحدهما حتى يتخاضا عند قاض إن كان ،
والا نظر للمأخوذ به من القولين إن بان ،

عن الجاني (ب) القنيل (الآخر) ، أي في شأن القنيل الآخر ،
(جاز لولي) القنيل (الأول قتله) ، أي قتل الجاني ، (ولو تأخر)
القتل عن حكم الحاكم الآخر بالعفو ، وكذا لو اتحد الحاكم بان ظهر له
الانتقال لقول آخر أو اتحد الولي .

(وإن اختلف) ، أي اختلف الناس أو العلماء أو اللذان ادعى كل
منهما أو الذين ادّعوا كل منهم أنه ولي (في الولي ، هل) هو (هذا أو ذا) ؟
فقال بعض الناس أو بعض العلماء : إن الولي هذا ، وقال بعض : إن
الولي هذا ، وقال بعض الناس : أنا الولي ، وقال الآخر : أنا الولي .

واختلاف العلماء إنما يكون من جانب العلم ، مثل أن يختلف في
ثبوت نسب رجل كالصّور في النكاح وغيره كنسب متسر بلا استبراء ،
فمن أثبت أنسابهم حكم بأنه الولي ، ومن لم يثبت قال : إن الولي غيره
وكالابن والآخر هل القتل للأخ ؟ قيل : له ، وقيل : للأب ، (فلا يقتله
أحدهما حتى يتخاضا عند قاض) فمن حكم له بأنه الولي فليقتل الجاني ،
وكذا إن اختلف ثلاثة أو أكثر (إن كان) القاضي ، (والا نظر) كل من
ادعى أنه الولي ، أو ينظر له غيره (للمأخوذ به من القولين إن بان)
فيعمل به ، وإن تعدّد مأخوذ به فليُنظر لبلد الجاني لا بلد القتل ،
وكذا إن كان حاكم ولم يحكم نظر للمأخوذ به ، وإن تعدّد اعتبر ببلد .

والا كف عن اراقة الدم ، وان بعفو او دية ، وكذا ان اختلف في القتل هل هو حر او عبد ؟ او في الولي كذلك ، فعلى ما مر ؛ وان ادعى قاتل ان قتيله عبد حين قتله وقد عرفت عبوديته قبل او مشرك كذلك ،

الجانى ، (والا) بين المختار او بان وتعدد ولم يتبين مختار كل بلد من البلدين (كف) كل منهما او منهم او هو بالبساء للمفعول (عن اراقة الدم ، وان) كان الكف عنها (بعفو او) قبول (دية) يتفقان عليها بالصلح اذ لم يجدا بياناً ولا ان كان الكف عنها بانتظار بيان المختار ، فان هذا أولى باسم الكف ، لأن قبول الدية شروع فى أخذ الحق ، والعفو غير كف مطلق بل امضاء فى التبرية من الحق ، وغيابه لأنه كف عن القتل ، ولا يمكن أن يكون ضمن كف معنى احتاط فلا اشكال حينئذ فى التخيى بالعفو :

(وكذا ان اختلف فى القتل هل هو حر او عبد ؟ او فى الولي كذلك) هل هو حر او عبد ؟ كاختلافهم فى العبد الممثل به ، وذلك أن القتل للعاصب والعبد لا يكون وارثاً ، (فعلى ما مر) من الحكومة والقول المأخوذ به الجنائية والعفو والتقدم والكف فيما لم يكن فيه حكم ، ولم يعرف المأخوذ به او ما اختلف فيه الحكم ونحو ذلك ، ولا يتقدم الى اراقة الدم الا على أمر بيّن لأن الحوطة فى الدماء الكف عنها او الدية أو العفو ، ولا يكون القتل فيها حوطة ، مثل الأموال .

(وان ادعى قاتل أن قتيله عبد حين قتله وقد عرفت عبوديته قبل ، او) أن قتله (مشرك) وقد عرف أنه مشرك قبل (كذلك) كما عرفت

والولى انه جر أو موحد اعتبر البيان فيحكم به ، وان اختلف في مشرك
فعل فعلاً يوجود به أم لا أو في عبد كذلك فعلى ما مر أيضاً ، ولا يائتم
قاتل جان ان قتله بسلاح ،

عبودية القتل في الصورة الاولى ، (و) ادعى (الولي أنه) حين القتل
(حر أو موحد اعتبر البيان فيحكم به) ، فان بين الولي أنه حين القتل حر
أو موحد فله القتل والا استصحب الأصل فله قيمة العبد أو دية المشرك (وان
اختلف مشرك) قاتل لا قتيل لأنه تقدم الكلام على القنيل (فعل فعلاً) بلسانه
أو بجارحته (يوجود به) ، أى يعدُّ به موحداً (أم لا) ، مثل أن يقول :
لا اله الا الله محمد رسول الله ، ولم يقل : ما جاء به محمد حق ، أو كتب :
لا اله الا الله وما جاء به محمد حق لا على سبيل الحكاية ولم ينطق ، أو
فيل له : أنت مؤمن بالله ورسوله وما جاء به فأوِّماً برأيه نعم ، أو قال
بلسانه : نعم ، والقول باللسان نعم من فعل اللسان (أو في عبد) قاتل
لا قتيل لأنه تقدم الكلام على القنيل ، أى أو اختلفوا في عبد فعل سيده فيه
فعلاً أو قال فيه فولاً أيعتق به أو لا ؟ (كذلك) ، أى كما اختلف في مشرك
وقع منه ما هو سبب الخلاف في توحيده ، مثل أن يملكه سيده ، أو قال
له : أنت أخى أو سيدى ، أو كتب عتقه ولم ينطق به أو أقر أنه اعتقه
في قلبه ولم يلفظ به (فعلى ما مر أيضاً) من قصد الحكم والبحث عن
الختار وغير ذلك .

(ولا يائتم قاتل جان) بقتل وليه (ان قتله بسلاح) كرمح وسهم
وخشبة فيها حديد ، ويائتم بتعذيب ان عذبه في القتل لقوله ﷺ : « اذا

لا بضرب بسيف أو دبح بسكين أو شفرة ، ويمنعه الامام او القاضى او
الجماعة ، والجانى نفسه فى غير سلاح لا بقتاله ، وجوز لتعديده ، وينكل
ان ازاد به مثله قبل قتله ،

قتلتم فأحسنوا القتل «(١) ، (لا بضرب بسيف أو دبح بسكين أو شفرة) ،
ولا سيما ان قتله بحدّ أو سيف أو سكين أو سفره فانه لا ياثم بالاولى ،
فان الاولى القتل بالسيف الحاد أو السكين الحادة أو الشفرة الحادة
«(ويمنعه الامام او القاضى او الجماعة) . أو السلطان أو من له كلام أن يقتل
الجانى بغير السلاح بلا قتال له على ذلك ، وقيل به لتعديده .

(و) يمنع (الجانى نفسه) عن مرید قتله من ولى القنيل (فى)
قتله بـ (غير سلاح) كضربة والقاء فى بئر وقتل بنار ونحوها مما لا يقتل
به كما مر (لا بقتاله) بل بالهروب والاختفاء والامتناع بما يصل اليه
به غير القتال ، وفى نسخة : لا بقتله ، فيدفع بقتاله ويمنعه هؤلاء بحبس
ونحوه .

(وجوز) أن يمنع نفسه بقتاله للولى ، وفى نسخة : لا بقتله ، فيكون
المعنى وجوز قتله اذا جاء (لتعديده) وبغية بارادة قتله بلا سلاح ، فان
أدى قتال الجانى أو غيره له على ذلك الى موته على القول بمنعه بقتل
فلا دية له لأنه متعد باغ ، (وينكل ان أراد به مثله) كفقء عينه وبقر
بطنه وقطع اصبعه أو غير ذلك وعاند عليها لا ان لم يعاند (قبل قتله)
ويقتله بعد ذلك ، فان فعل هلك وضمن ، كما أن له النكال ، وان فعله
زيادة على حقه .

(١) رواه البخارى ومسلم وأبو داود .

ويدفع عنها ، ويضمن ما فعل به بعد موته وإن بحرق بنار أو فساد مطلقاً
وينكل عليه أيضاً وهلك به •

(ويدفع عنها) بقتال لأن ذلك بغى وتعدية إلا أن استحق ذلك -
مثل أن يكون قد مثل به أو بوليه القاتل فله أن يفعل به ذلك ثم يقتله
(ويضمن ما فعل به بعد موته) ، ويمنع بقتال أن أراد فعله (وإن بحرق)
لبعضه (بنار أو فساد مطلقاً) مما ليس مثله ، ولا سيما المثلة ، أو أحرقه كله
أو حتى يصير رماداً (وينكل عليه أيضاً ، وهلك به) أى بجميع ما فعل به بعد
موته من المضار كلها في جسمه ، والله أعلم •

فصل .

ان تعدد الولي فاقاد لواحد فعفا او اخذ منه الدية قتل به قاتله منهم
بعد ، وان غيره ان علم بفعله ، ولا يعفو عنه الامام او القاضي او الجماعة

فصل

(ان تعدد الولي فاقاد) الجاني (لواحد فعفا) عنه (او اخذ منه
الدية) كلها أو بعضها أو منابه (قتل به) ، أي بالجاني (قاتله منهم) ،
أي من الأولياء (بعد) ، أي بعد العفو أو أخذ الدية أو بعضها أو منابه
وله منابه من الدية ، (وان) كان القاتل له (غيره) ، أي غير العافي
والأخذ (ان علم) ذلك القاتل له (بفعله) ، أي بفعل الولي الأخذ أو العافي
وهو العفو أو الأخذ ، وان لم يعلم فلا يقتل ولكنه تلزمه الدية كما ذكره بعد .

(ولا يعفو عنه) ، أي عن القاتل العافي أو غير العافي ممن علم بالعفو
(الامام أو القاضي أو الجماعة) قال عليه السلام : « لا أعفو عن قتل بعد عفو » (١)

(١) رواه ابن ماجه .

فيقتلونه بالسياط ولو عفا عنه ولى دمه ، وان لم يعلم به لزمته ديته ،
ومن قتل حراً موحداً ولو أنثى أو طفلاً أو مجنوناً بتعدية قتل به
ان لم يكن أباه ، ولم يكن على ديانة ،

(فيقتلونه بالسياط) أو بالسيف ونحوه من السلاح (ولو عفا عنه ولى دمه) ،
وظاهر عبارته أن ولى الدم أولى بالقتل من نحو الامام ، فان عفا أو عجز
فليقتله الامام أو نحوه وهو كذلك ، ولكن ان قتله الامام أو نحوه بلا عفو
ولى ولا عجز فلا دية ولا اثم على الامام أو نحوه ، كما يدل عليه ما ذكره
ان الامام أو نحوه يقتله ولو عفا عنه ولى الدم ، وللولى الدية .

(وان لم يعلم به) ، أى بالفعل الذى أوقعه الولى من العفو أو
الأخذ (لزمته ديته) لأن قتله لا يجوز لوقوع العفو أو الأخذ ولا اثم
عليه ، ولا يقتل لأنه لم يعلم بذلك ، وقد أجاز له الشرع القتل لولا ذلك ،
وذلك لا يدرك بالعلم .

(ومن قتل حراً موحداً ولو أنثى أو طفلاً أو مجنوناً بتعدية قتل به)
وصورة كون المجنون موحداً أنه جنٌ بعد بلوغ وتوحيد ، أو جنٌ فى طفوليته
وأبوه موحّد ، وصورة كون الطفل موحداً أنه ولد رجل موحّد ، وأن كل
مولود يولد على الفطرة حتى ولد المشرك فانه يولد على الفطرة لكن لا يقتل
به الموحّد (ان لم يكن) قاتل ذلك الحر الموحّد (أباه ولم يكن) قتله
(على ديانة) محقة عليها ابنه فلا يقتل الأب فى ولده ، ولكن عليه الدية
الا ان قتل الأب ولده على الديانة فانه يقتل فيه ، وتقتل الأم فى ولدها .

قال عمر بن الخطاب - رضى الله عنه - ، سمعت رسول الله ﷺ يقول :

ولا يعفا على قاتل بها ولو أبا كقاتل بعد عفو أو أخذ دية فأمره للجماعة أن
لم يكن امام ، وكذا قاتل بعد امان او على ثياب أو سلاح ، وقيل : يعفا
عن هذا ، ويجوز عن الكل ، وقيل غير ذلك في القاتل بعد الامان ، *

« لا يقاد الوالد بولده » (١) ، وجملة : لم يكن على ديانة ، حال من أباه
قيّد في استثنائه عن القتال ، أي يستثنى عن القتل ان لم يكن على ديانة .

(ولا يعفا على قاتل بها) ، أي بالديانة (ولو) كان ذلك القاتل
عليها (أبا) غيابه لمزيد حقه (كـ) ما لا يعفا عن (القاتل بعد عفو أو)
بعد (أخذ دية) أو بعض الدية كما مر ، فإذا عفا صاحب الدية عمن لا يعفا
عنه ، ووجه ذلك ونحوه أن قتله حد فلا يعتبر عفو الولي (فأمره للجماعة
ان لم يكن امام) أو نحوه ، روى الطيالسي عن جابر بن عبد الله عنه رضي الله عنه :
« لا اعافى أحداً قتل بعد أخذ الدية » ، (وكذا قاتل بعد امان أو على
ثياب أو سلاح ، وقيل : يعفا) ، أي وقيل : يجوز العفو (عن هذا) ،
أي عن القاتل بعد امان أو على ثياب أو سلاح .

(ويجوز) العفو (عن الكل) ، أي عن القاتل بعد الامان أو على
الثياب أو السلاح أو بعد عفو أو أخذ ، لكن هذا القول مشتمل على قولين ،
فإن بعضاً جوّز العفو عن القاتل على الثياب أو السلاح أو بعد العفو أو
الأخذ ، وبعض جوّز العفو عن القاتل بعد الامان ، ولا يعفا عن قاتل على
ديانة اجمعاً عندنا ، (وقيل غير ذلك في القاتل بعد الامان) لا يعفا عنه ،
وأما القاتل على السلاح أو الثياب فيجوز العفو عنهما .

(١) رواه أبو داود .

ويقتل عبدٌ بحرّ لا عكسه كمشرك بموحد ولو عبداً ، ويقتل مشرك بمثله ،

أو الأبعد

(ويقتل عبدٌ بحرّ) ولا يدرك أولياؤه غير ذلك ، وقيمة العبد أو نفس العبد ، قال الشيخ أحمد بن محمد بن بكر : وكل عبد قتل حرّاً موحداً فهو لأولياء المقتول ، كان ذلك المقتول رجلاً أو امرأة أو طفلاً أو مجنوناً أو كان العبد قيمته كثيرة ، ولا يحتاج أولياء من قتل إلى حكومة الحاكم لهم برقبته ، فان قتل آخر بعده فانه يكون للآخر من أولياء من قتل ، فيكونون بالخيار ان شاءوا عفوه من القتل واستزقوه ، وأما ان اعتقوه من العبودية فانهم يقتلونه الا ان أعفوه من القتل ، وقيل : الخيار لسيد العبد في دفعه بجنايته أو يفديه بقيمته ، لأنه روى عن رسول الله ﷺ انه قال : « من جنى عبده فهو بين خيارين اما ان يفديه بقيمته أو يدفعه برقبته » (١) ، أى ان لم يرد الولي القتل ، وان أراد القتل فله القتل ، ويقتل العبد بالعبد ولو اختلفت قيمتهما ، ويرد ما زاد من قيمة أحدهما لصاحبه (لا عكسه) ، أى لا يجوز عكسه ، أى لا يقتل حر بعبد (كمشرك) ، أى كما يقتل مشرك ولو حرّاً (بموحد ولو) كان الموحد (عبداً) ولا يقتل موحد ولو عبداً بمشرك ولو حرّاً ، وقيل لا يقتل المشرك بالعبد الموحد .

(ويقتل مشرك بمثله) كيهودى بيهودى ، ونصرانى بنصرانى ، وصابىء بصابىء ، ومجوسى بمجوسى ، ووثنى بوثنى ، وجاحد بجاحد ، ووثنى جاحد بوثنى جاحد ، وبمن فوقه كمجوسى أو ما ذكر بعده بكتابى وجاحد وثنى أو غير وثنى بوثنى معترف ، وكما بعد المجوسى بالمجوسى وكيهودى بنصرانى ، (أو الأبعد) عن الاسلام

(١) رواه الترمذى وأبو داود والنسائى .

بالأقرب اليه ، وقيل : اهل الكتاب ملة في القتل ، والجماعة وان بها
نساء بواحد ولو انثى .

(بالأقرب اليه) كيهودى بنصرانى ، وغير كتابى بكتابى ، (وقيل اهل
الكتاب ملة) واحدة (في القتل) والتوارث ، وقيل : المسركون كلهم سواء
الكتابى وغيره .

(و) تقتل (الجماعة) كلها (وان) كان (بها نساء) فانهن يقتلن
كالرجال غيا بهنّ لضعفهن في القتل لأن الرجل هو القادر على القتل بقوة
(بواحد ولو انثى) ، والله اعلم .

باب

الدفاع اما فرض وهو لمريد قتلك او اخذ لباسك او سلاحك
او من لزمك الدفاع عنه بما قدرت ، وان بلا سلاح ،

باب

في الدفاع أيضا

بعدما مرت ابواب منه اول هذا الكتاب التاسع عشر

(الدفاع اما فرض وهو) القتال (لمريد قتل) و اخذ لباسك او سلاحك
او (لمريد ضرب) (من لزمك) بقتل او اخذ سلاح او لباس ، والعطف على
قتل بجندف مضاف (الدفاع عنه) كعيالك وصاحبك الذي عقدت معه
الصحية ، ومن تعلق اليه ممن لزمه الدفاع عنه ، وشمل ذلك ما اذا اراد
اخذ ذلك بقتال او بلا قتال كخطف ، وكذا ان اراد القتل بقتال او بذوئه
والدفاع في ذلك كله يكون (بما قدرت) عليه .

(وان بلا سلاح) ان لم يجده او عوجل عليه او كان الدفع بغيره

وبما ينجيه من كغرق أو بهيمة أو من قبل الله ، ولا يحط عنه من التنجية
الا ما يعطى فيه المال لاخذه عليه ، ولا يلزمه اتلاف نفسه الا عليها ،

اولى له ، ومثال الدفاع بغير سلاح الدفع بيد أو عصا لا حديدة فيها أو بالقاء
في نحو نار أو ماء ، (وبما ينجيه) بما ينجى من لزمك الدفاع عنه
(من كغرق أو بهيمة أو من) ضرر هو من (قبل الله) ، مثل الغرق والحرق
والهدم والجوع والعطش والحر والبرد وغير ذلك ، ومعنى كون الضر من
قبل الله أنه لا سبب لمخلوق فيه كحر وبرد وماء ، فالتنجية واجبة مما هو
بواسطة مخلوق ومما هو بلا واسطة مخلوق ، وان أرسل الماء عليه أحد
فمن واسطة مخلوق ، وتكون التنجية بالنفس مثل أن ينقذ الغريق ويرفع
من أحاط به الحريق ، ومما ينجو به كاللباس المقرر واطعام الجائع وسقى
العطشان وطرد السبع عنه أو قتله ، فان ترك التنجية في ذلك كفر .

(ولا يحط عنه من التنجية الا ما يعطى فيه المال لاخذه عليه) ،
أى عنه بأن يأخذه جائر على مال فلا يجب عليك أن تعطى المال للجائر
ليخليه ، وأما ما تعطى من المال في نحو طعام أو شراب أو لباس أو ركوب
لينجو به فواجب عليك ، والضمير في قوله : عنه ، للمنجى - بكسر الجيم - ،
أى من هو من شأته أن ينجى غيره ، بأن كان مكلفاً قادراً ، وتكون التنجية
أيضاً باللسان ، مثل أن يصيح على الجانى أو الحيوان ، أو يصيح فيجىء
الناس ، ولا يسقط عنه فرض ذلك لنفسه ولا لمن لزمه تنجيته .

(ولا يلزمه اتلاف نفسه الا عليها) ، أى الا على نفسه ، وذلك أن
يكون قادراً على دفع اتساع أو غيره على نفسه ، وذلك أن يكون قادراً على

واما تطوع وهو اتلافها عن الغير كدفاع مغير لأخذ ماله أو قتله أو تغييره
جوره أو قتل الجانى والباعى ونحوهما ، وكدفاع مفسد مالا أو مستخف
لأخذه ،

دفع انسان أو غيره عن نفسه فلا يجوز له أن يترك دفعه فيموت بذلك الضر ،
بل يدفع ولو كان في الدفع موته اذا كان في الدفع موته اذا كان في ترك الدفع
موته أيضاً ، الا اذا لم يطق شيئاً من الدفع أو أسر أو ذهب عقله فلا يكلف
الدفع ، ويجوز للانسان أن يأمر غيره أن يدفع عن الواقع في تلك الحال ،
ولا يلزم المأمور اذا كان المأمور يموت بالدفع ، وله أن يأمر الواقع في
تلك المهلكة أن يدفع عن نفسه ، بل هو واجب لأنه أمر بمعروف ونهي
عن منكر .

(واما تطوع) مقابل لقوله : اما فرض (وهو اتلافها) ، أى اتلاف
النفس (عن الغير) اذا رجا أن ينجو (كدفاع مغير) سمي الدفع اتلافاً
لأنه سبب الاتلاف (لأخذ ماله) ، أى مال الغير (أو) لـ (قتله) ،
أى قتل الغير (أو) كـ (تغييره جوره) وذلك أن تسمع انساناً أو اثنين
أو ثلاثة أو أكثر خرجوا لأخذ مال أو قتل نفس أو أنهم جاروا كمنع عن
مال وكفحش فلا يلزمك الخروج للتعرض لهم، ودفعهم (أو) كـ (قتل
الجانى) فتغيير ، وقتل معطوفان على دفاع (والباعى ونحوهما)
كالطاعن والمرتد والقاطع ومانع الحق لا يلزمك أن تخرج الى قتل الجانى
ودفاع الباعى وقتله وقتل الطاعن والقاطع والمسانع ، بل يجوز ولا يجب ،
وانما يجوز في جانب الجانى ان كان الجانى جنى عليه بقتل وإليه ،
أو صار بصورة ما يقتله كل أحد (وكدفاع مقصد مالا) لا يلزم الخروج
لدفاعه (أو مستخف لأخذه) ، أو لأخذ نفس أو قتل أو فساد فيها لا يلزم

ولا يلزم اظهار تجوير مبتدع او طعن في دينه او تصويب ديانة الموافق

واظهارها ،

• • • • •

الخروج وما اشبه ذلك مما لم تشاهد فعله ان خرجت في دفاعه او قتله اذا
حل قتله فمأجور والا فغير آثم .

(ولا يلزم) عند الخوف على نفسه (اظهار) مجرد اظهار ولا شهرة
(تجوير مبتدع او طعن في دينه او تصويب ديانة الموافق) عطف تصويب
على اظهار ، اى ولا يلزم تصويب ديانة الموافق باللسان او الرأس او
بالكتابة ، (واظهارها) ، اى ولا شهرها في الناس ، وهذا التفسير لمزيد
فائدته اولى من ان تقول : مراده ، او اظهار تصويبها ، فلا يذكر الاظهار
بعد ، ولكنه لم يفعل ذكر ، بل ذكر التصويب بلا ذكر اظهار اول الامر
لمجرد التمهيد والتاكيد ، ثم ذكر الاظهار .

وكذا لا يلزم اظهار حق ان اختلف اثنان او ثلاثة فصاعداً في مسألة
مخصوصة ، سواء كان الحق فيها لموافق او مخالف ، من منقول او معقول ،
او من الدنيا ، الا ان يشاء ، فله اظهار الحق ولو كان مع المخالف في
المسألة ، ولو كان في اظهار التجوير او التصويب او الحق موته او مضرة
في ماله او بدنه او مال غيره او بدنه ، فانه يجوز له ، ولو كان يموت ،
ولا يطبق الدفع عن نفسه ولا يكون بذلك ملقياً نفسه في التهلكة وهو مأجور ،
وان شاء ترك الاظهار ، واذا احتيج الى علمه لزمه نشره ان كان لا يوصله
الى ضرر في بدنه او موته ، وان كان يوصله فله النشر والترك .

ولا الدفاع عن المال كالنفس واللباس والسلاح ان لم يؤد لتلفها ،
وقد قالوا : يموت الرجل ولا يعرى ، ولا يعطى سلاحه كما مر ،
وان اعطاه ومات به ممن اعطاه له هلك ، والا اثم ،

(ولا الدفاع عن المال كالنفس واللباس والسلاح) ، اى لا يلزمه
الدفع عن المال كما يلزمه الدفع عن نفسه ولباسه وسلاحه وعن لزمه الدفع
عنه وما يتعلق به (ان لم يؤد) تلف المال (لتلفها) ، اى لتلف النفس ،
وكذا لا يلزم الدفع عن الطعام او الشراب اذا كان لا يؤدى تلفه لتلفها لوجود
طعام او شراب آخر او قربه ، ويجب الدفع عن مال لا يؤدى تلفه لتلفها
اذا لم يكن فى الدفع عنه مضرة تلحق لان تضييع المال حرام .

(وقد قالوا : يموت الرجل) او المرأة (ولا يعرى) ما يجب ستره ،
(ولا يعطى سلاحه كما مر) فى قوله : باب : لزم مبيعاً عليه تخطئة الباى ،
وان كان ان اعطى لباسه بقى له ما يستر به ، لكن يؤدى ذلك الى الموت
بالبرد مثلاً لزمه ان لا يعطيه (وان اعطاه ومات به ممن اعطاه له هلك)
الا ان تاب ، فان تاب لم يهلك ولو قتله بذلك السلاح (والا) يموت به
منه ، بل لم يموت اصلاً او قتله بغيره ومات به من غير من اعطاه له ، مثل
ان يعطيه انساناً فيعطيه الانسان انساناً آخر ويأخذ منه او يقع الاخر فقتل
به من لم يعطه اياه (اثم) اثم صغيراً او اثم لا يدري صغير او كبير ،
وقيل : يكفر بمجرد الاعطاء ولو لم يموت به .

والذى ذكره الشيخ احمد انه ان اعطاه فقتل به او مات به فمن اعطاه
هلك فيكون مراده انه قتله غير من اعطاه او مات به ممن اعطاه اياه ، وان
اعطاه فلم يقتل او قتل به غيره اثم ، وكذا ان قتله بغيره ، وذكر الشيخ

ورخص له ان امسك ما يقاتل به وليكن افضله وليس منه عصا لم يكن
 بها حديد ولا درع ودرقة ولو كانتا في باب اليمين ،

أحمد بعد ذلك أنه يَأْتِم من أعطاه وقتله به غير من أعطاه اياه ، ولا يكون
 كمن قتله به من أعطاه اياه ، وإن لم يدفع عن نفسه لا يكون هالكا ، بل
 يَأْتِم ، ولعل ذلك كله قول من اقوال .

(ورخص له) ان لا يَأْتِم باعطاء لباسه ان امسك ما يستر عورته ، ولا
 باعطاء سلاحه ، وقيل : ان قتل كفر (ان امسك ما يقاتل به ، وليكن)
 ما امسكه (افضله) ، أى افضل سلاحه الحاضر الذى أعطى بعضه ، وأفضل
 السلاح السكين ثم السيف ثم الرمح والأفضل فى كل نوع أشده قطعاً ،
 فالسيف الحديد خير من الكليل ، وأشد قطعاً حديد دونه ، وإن لم يمسك
 للأفضل بل الأدنى فلا أثم أيضاً على هذا الترخيص ، وإن تساوى امسك
 واحداً مطلقاً ، وإن كثر فالأولى امسك الأكثر ان وجد .

(وليس منه) ، أى من السلاح (عصا لم يكن بها) ، أى فى رأسها
 الذى يضرب بها (حديد) ، وإن كان فى رأسها حديد قهى سلاح ولو لم
 يكن قاطعاً ، (ولا درع ودرقة) ومغفر ونحوهن مما يستصحب فى القتال
 وقاية لا للضرب به كعصا لا حديد فيها ، (ولو كانتا) ، أى الدرع والدرقة
 ونحوهما (فى باب اليمين) ان حلف ان لا سلاح حنث بهن ان كن أو ان
 عنده سلاحاً بر ان كن عنده ، وقيل : لا يعدون سلاحاً ان كن ولو فى باب
 اليمين ، ووجه كونهن سلاحاً أثنى يحضرن مع السلاح فى القتال للوقاية بهن .

ولا يعطى ما يدفع به ولا يضعه ولا يرمى به ، وان غير السلاح ، وجاز ذلك ان فعله قبل ان يصل اليه الباغي ، ورأى ان يمنع بذلك منه ، او اخذه منه بلا طباقة على دفاعه وقتاله ، ولزمته التوبة ان اعطاه له ؟

(ولا يعطى) عدوه (ما يدفع به ولا يضعه) له (ولا يرمى به) حيث يأخذه ، (وان غير السلاح) كحجر وعصا لا حديدة فيها ، او فيها حديدة في غير موضع الضرب ، وان اعطى او وضع او رمى به اثم ان مات بذلك ، بل هلك .

(وجاز ذلك) المذكور من الاعطاء والوضع والرمى (ان فعله قبل ان يصل اليه الباغي) والاعطاء قبل الوصول يتصور باللسان وبالإشارة والرمى به اليه (ورأى ان يمنع) نفسه (بذلك) المذكور من الاعطاء او الوضع او الرمي (منه) ، أى من الباغي ان ظهر له انه يتركه الباغي اذا فعل ذلك ، واما بعد الوصول فلا يفعل ولو ظهر له انه يتركه ان فعل إلا ان كان عنده غيره (او أخذه منه) الباغي (بلا طباقة على دفاعه) عطف اخذ على جاز ، عطف توهم ، لأن المعنى لا يأتى ان فعل ذلك قبل ان يصله الباغي او أخذه منه بلا طباقة على دفاعه (وقتاله) ودفع السلاح وامساكه بلا قتال به في مسائل الباب كاعطائه ورميه ووضع ، فإذا لم يقدر على الدفاع والقتال فليمسك سلاحه ولا يعطيه ولا يرمى به حتى ينزع منه قهراً ، وله اعطاء سلاح او رميه ان رنجى نجاة بذلك ، وكان له آخر او ما يشتري به .

(ولزمته التوبة ان اعطاه له) او رمى به او وضعه او تركه او ترك

ولم يأخذه ، أو نزع منه بعد الاعطاء له أو صاحبه ويرده له ، ورخص له قتال الباغي به ولا يمنعه لصاحبه كما لا ينزعه منه اذا جاءهم العدو ، وجوز له منعه منه ليدفع به ، وان عن غيرها ان ادل عليه ، وقيل : وان بكره ،

الدفع به (و) لو (لم يأخذه أو) أخذه و (نزع منه بعد الاعطاء له) أو أخذه بعد الوضع أو الرمي أو الدفن أو رجوع للدفع به بعد الترك (أو) نزع (صاحبه) أو غيره من الباغي بعد اعطاء ماسكه أو وضعه أو رميه ، يعنى لزمته التوبة باعطائه ولو نزع منه بعد الاعطاء ، (ويرده) صاحبه مثلاً اذا نزع من الباغي (له) ، أى للذى أعطاه للباغي لا للباغي أو وضعه أو رماه فأخذه الجانى .

(ورخص له) ، أى لصاحبه مثلاً الذى نزع (قتال الباغي به) وهو الباغي الذى كان بيده ، وكذا غيره ممن معه ، (ولا يمنعه لصاحبه) ، أى من صاحبه ، أى من صاحب السلاح وهو ماسكه ، أو لا يمنعه حال كونه لصاحبه وهو حال لازمة ، والمعنى أنه لا يمنعه منه ان طلبه (كما لا ينزعه) ، أى السلاح (منه) ، أى من صاحبه الماسك له (اذا جاءهم العدو) ولو رأى أنه لا يدفع عن نفسه ولا عن غيره لذل أو لجهله بالقتال وله ادل عليه .

(وجوز له منعه منه ليدفع به وان عن غيرها) ، أى عن نفسه وعن ماسكه (ان ادل عليه ، وقيل :) ينزعه منه (وان بكره) ليدفع به عنهما

وَجَازِ اعْطَاؤُهُ لِبَاغٍ أَنْ أُعْطِيَ أَمَانًا وَلَمْ يَخْفِ شَرَّهُ ، وَلَا يُلْزَمُ بِهِ ائِثْمٌ وَلَوْ
غَدَرَ بِهِ بَعْدَ وَقْتِهِ ، وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخْفِ مِنْهُ أَوَّلًا وَطَلَبَهُ لِيُقَاتَلَ بِهِ ، .

أَوْ عَنْ غَيْرِهِمَا لَكُنْ مَا سَكَهَ لَا يَدْفَعُ بِهِ ، أَوْ يَدْفَعُ بِهِ دَفْعًا ضَعِيفًا ، أَوْ لَا
يَعْرِفُ الْقِتَالَ مَطْلَقًا ، أَوْ بِذَلِكَ السِّلَاحِ ، أَوْ لِكَوْنِهِ جَبَانًا ، وَأَمَّا لَمْ يَتَفَقَّهُوا
عَلَى جَوَازِ نَزْعِهِ إِذَا كَانَ ذَلِيلًا أَوْ ضَعِيفًا لِتَوَقُّعِ أَنْ يَنْزِعَهُ الْعَدُو ، لِأَنَّ
الْعَدُو قَدْ يَهْبِيهِ مَا دَامَ فِي يَدِهِ ، فَإِذَا نَزَعَهُ صَاحِبُهُ مِنْهُ وَلَوْ لَثَلَا يَنْزِعُهُ الْعَدُو
تَوْصِلُ إِلَيْهِ الْعَدُو بِلا مَهَابَةٍ .

(وَجَازِ اعْطَاؤُهُ) ، أَيْ اعْطَاءُ السِّلَاحِ (لِبَاغٍ أَنْ أُعْطِيَ أَمَانًا) لِصَاحِبِ
السِّلَاحِ أَنْ لَا يَضُرَّهُ بِهِ (وَلَمْ يَخْفِ شَرَّهُ) بِالْغَدْرِ فَحِينَئِذٍ أَنْ طَلَبَهُ الْبَاغِي
أَنْ يُعْطِيَهُ السِّلَاحَ لِيَكُونَ مُلْكًا لَهُ ، 'أَوْ قَالَ لَهُ الْبَاغِي' : أُعْطِنِي سِلَاحَكَ لَثَلَا
تَضُرَّنِي ، وَلَكِ الْأَمَانُ أَنْ لَا أَضُرَّكَ بِهِ ، أَوْ اعْطَاهُ بِلا طَلَبٍ جَازٍ ، وَإِنْ
قَالَ لَهُ : اعْطِنِيهِ لَأُقَاتِلَ بِهِ فَلَانًا أَوْ أَحَدًا ، فَلَا يُعْطَاهُ .

(وَلَا يُلْزَمُ بِهِ ائِثْمٌ وَلَوْ غَدَرَ بِهِ بَعْدَ وَقْتِهِ) هـ ، أَوْ قَتَلَ صَاحِبَهُ ،
أَوْ مِنْ لَا يُلْزَمُهُمَا الدَّفْعُ عَنْهُ ، وَعُطِفَ غَدَرَ عَلَى الْقَتْلِ عَطْفَ خَاصٍّ عَلَى
عَامٍّ ، فَإِنَّ الْغَدْرَ يَعْمُ مَا دُونَ الْقَتْلِ أَيْضًا .

(وَكَذَا إِنْ لَمْ يَخْفِ مِنْهُ أَوَّلًا) وَهُوَ بَاغٍ وَلَمْ يَعْلَمْ بِبَاغِيٍّ مِنْ قَبْلِ
وَلَكِنْ أَرَادَ الْبَاغِي مِنْ حِينِهِ أَوْ حَدَّثَ لَهُ بَعْدَ وَلَا عِلْمَ لِصَاحِبِ السِّلَاحِ بِذَلِكَ
(وَطَلَبَهُ لِيُقَاتَلَ بِهِ) هَكَذَا ، أَوْ لِيُقَاتَلَ بِهِ فَلَانًا أَوْ قَوْمًا مِمَّنْ يَحِلُّ قِتَالُهُ
فَلَهُ اعْطَاؤُهُ فَلَا ائِثْمَ عَلَيْهِ .

وان غدر به أيضاً ، ويقاثل الرجل بسلاح طلبه من احد كل باغ عليه ،
ولو صاحبه او بهيمة او حجر عليه ان لا يقاثل به او شرط عليه او منعه
بعد دخول القتال ،

(وان غدر) هـ (به أيضاً) او غدر من يلزمه الدفع عنه ، وكذا
ان طلبه ليقاثل به من لا يحل له قتاله ثم رجع به عليه فلا يهلك بالرجوع
عليه اذا لم يخفه ، ولكن ياثم باعطائه ليقاثل من لا يحل قتاله .

(ويقاثل الرجل بسلاح طلبه من احد) هكذا ، او طلبه ليقاثل به ،
فذكر له القتال او اضره (كل باغ عليه ولو صاحبه) ، اى صاحب السلاح ،
سواء بنى عليه قبل ان يطلبه او بعد ، (او بهيمة) ، البهيمة لا توصف
بالبغي وانما غيت بها الباغى لتضمن معنى الضار ضراً يحل به
القتال ، والبهيمة ضارة ضراً يحل به قتلها .

والمراد بالبهيمة ما يشمل السباع وغيرها ، (او حجر عليه ان لا
يقاثل به) مثل ان يقول : حرمت عليك ان تقاثل به او لا اجعلك فى حل ،
او حجرت عليك او نحو ذلك .

(او شرط عليه) مثل ان يقول : خذه على ان لا تقاثل به ، او
اعطيكه على ان لا تقاثل به ، او ان كنت لا تقاثل به ، او تقاثل به بنى
آدم لا السباع ، او السباع لا بنى آدم ، او نوعاً من بنى آدم لا غيره ،
(او منعه) ان كان المنع (بعد دخول القتال) به لا مجرد الزحف فلا
ينأى ما بعد ، فانه يقاثل به ولا يشتغل بذلك ، لأن شأن السلاح الدفع
والقتال به .

وعندى : ان حجر او شرط عليه ولو بعد فلا يقاثل به ، فان قاتل ضمن

وبسلاح استعاره أو بآدله لا برهن الا ان قصد الدفع عنه ، ولذى
سلاح اعاره لمقاتل به

أجرة العمل به ، وان حجر عليه بعد دخول القتال قاتل به بلا أجرة ان
لم يستغن عنه بغيره .

(و) يقاتل (بسلاح استعاره أو بآدله) لا على وجه التملك ، أو
استأجره ، سواء ذكر لصاحبه القتال به أو لم يذكره ، ويقاقل به كذلك
ولو صاحبه أو بهيمة ، ولو حجر عليه أو شرط أن لا يقاقل به أو منع بعد
الدخول بلا اشكال فى الاجارة .

وأما العارية والمبادلة فلى فيه ما مرّ آنفاً (لا برهن) أو عوض
عند مجيزة بغير الأصول كالأصول ، والمعطوف عليه محذوف ، أى بآدله
بغير رهن لا برهن ، وذلك أن الرهن كالبديل من الدين ، ويجوز أن يكون
استئناً ، أى لا يقاقل برهن أو عوض .

(الا ان قصد الدفع عنه) ، أى عن الرهن أو العوض بنفس الرهن أو
العوض ، وذلك مثل ان ترهن سيفاً وحده أو مع غيره فيجيبك مريد أخذه
منك فتقاتله به لتمنعه أو تمنعه هو وغيره من رهن صاحبه بالقتال ، وكذا
الفرس ونحوه ، وكذا يجوز نفق الرهن ببعضه كحمل رهن على دابة
الرهن ، والرهن كله لمالكه .

(ولذى سلاح اعاره لمقاتل به) سواء ذكر القتال به حين الاعارة أو لا

أخذه منه ، وإن بعد التقاء الزحفين ولا يمنعه منه المستعير إلا أن
 رأى صلاحاً فيه ،

(أخذه منه) ، أى من المقاتل به ، (وإن بعد التقاء) ذوى (الزحفين) :
 زحف الفريق إلى الفريق الآخر ، وزحف هذا الفريق الآخر إليه ، وهو المشى
 بسرعة ، وأما بعد الدخول في القتال فلا ينزعه منه فلا ينافى ما قبل ،
 وأما الفرق بين الأخذ والمنع بأن لا ينصت لمنعه ويطاوعه في الأخذ
 فضعيف .

وعندى أنه لا يجوز إلا أن استغنى عنه ولو شاء لأخذه منه قبل التقاء
 الزحفين ، وأما بعد فالتقاء له في مضرة إلا أن كان لا يقتل بأخذه منه ،
 ولا تقع الهزيمة بأخذه منه ، وما ذكره هنا إنما هو إذا أراد صاحب السلاح
 القتال به وجاء للقتال ، وما مر إذا قال أو منعه بعد دخول القتال إنما هو
 إذا لم يكن في المتقاتلين ولم يجيء للقتال ، أو يعتبر الأقوال متى يحل
 الفرار ، فمن قال : لا يحل إذا النقي الفريقان ، لم يجز له نزع السلاح
 عنه بعد الالتقاء ومن قال : يجوز ما لم يتراموا ، أجاز له النزع ما لم يقع
 الترامى ، وكذا سائر الأقوال .

(ولا يمنعه منه المستعير إلا أن رأى صلاحاً فيه) ، أى في منعه ،
 مثل أن يكون أعرف بالقتال من صاحب ذلك السلاح وأنكى به في العدو
 منه ، وأن يكون أن أعطاه وترك القتال ولا سلاح له سواه ظفر بهم العدو
 أو انهزموا .

وللرجل أن يعطى سلاحه لمقاتل به أن كان خيراً منه ، وللقاضي أو الجماعة أخذه ، وإن من يتيم أو غائب أو بكراء ، ولا يضمن أن فسد وقت القتال ،

(وللرجل أن يعطى سلاحه لمقاتل به أن كان خيراً منه) ، في القتال ولو بعد ما دخل القتال به ، (وللقاضي أو الجماعة) أو الامام أو السلطان أو نحوهم (أخذه ، وإن من يتيم) أو مجنون أو طفل أو مرتين أو عبد أو مؤتمن (أو غائب) ، ومعنى أخذه من غائب مع أن الغائب لا يمكن الأخذ منه من قائم الغائب أو داره أو بينه أو من جملة ماله .

ومعنى أخذه من جملة ماله أنه يؤخذ وهو من ماله ، سواء حضر ماله وسلاحه أو غاب ماله فإن سلاحه من جملة ماله على كل حال ، وذلك كله بلا كراء إذا كان القتال به مصلحة لصاحبه ، مثل أن يكون لو لم يؤخذ للقتال أخذه العدو وهو رهن أو أخذ باقى الرهن أو بعضه أو يؤخذ ، وهو لليتيم ، ولو لم يقاتل به لأخذه العدو أو أخذه وباقى مال اليتيم أو بعضه أو لم يقاتل به لقتل صاحبه .

(أو) يأخذونه للقتال (بكراء) لصاحبه ولو أبى وعقده لا مع مالكة ، وبهذا صحّ التغيي ، وذلك إذا لم يكن له نفع في القتال به ، وإذا أخذه أعطوه لمن يقاتل به بكراء أو بلا كراء ، ويجوز لمن يكرهه ويأخذ الكراء .

(ولا يضمن) - أخذه أو المقاتل سواء ذكر القتال حين طلبه أو لم يذكره (أن فسد وقت القتال) ، ويجوز بناء يضمن للمفعول وهو ضمير

ولا ما استعاره أحد من معير له ، وجوز القتال بسلاح كراء أو عارية وان
بلا شرط ، لأنه جعل له ، واحتيج به اليه وله يعار ويكرى ، وأنه يدفع
به كل مضر وان بهيمة ، ويأثم تارك الدفاع عن لزمه ، . . .

السلاح ، وهو أولى ، ويدل له قوله : (ولا) يضمن (ما استعاره أحد من
معير له) من سلاح أو غيره ان لم يشترط الضمان ، على حد ما مر في
العارية من الخلاف ، سواء ذكر ما جعل له الشيء حين الاستعارة أو لا ،
وانما قلت : هذا يدل على بناء يضمن للمفعول لأننا اذا بنيناه للفاعل كان
المعنى : ولا يضمن أحد أو مقاتل ما استعاره أحد وهو ريك بتأويله .

(وجوز القتال بسلاح كراء أو عارية ، وان بلا شرط) ، أى بلا شرط
قتال به ، (لأنه جعل له) أى للقتال ، (واحتيج به اليه) ، أى الى
القتال ، (وله) أى وللقتال (يعار ويكرى) ، فاذا أعير أو أكرى بلا ذكر
قتال جاز القتال به .

(و) اذا كان السلاح بيد أحد بكراء أو عارية أو مبادلة أو بوجه ما
مما يجوز له القتال به فـ (سانه يدفع به كل مضر وان بهيمة) مما يقاتل
معه ، لا ما لا يتصف بالقتال كـ ماء وهدم ونخلة نطيح .

(ويأثم) يكفر (تارك الدفاع عن لزمه) من عيال وصاحب وغيره ،

ولا يضمّنه ويرثه كما مر ، ورخص في اعطاء لباس استغنى عنه وان
لغيره ، وقيل : ما لم تنكشف عورته به ، ولباس صاحبه وسلاحه يلزمه
بهما شدة وترخيصاً ما لزمه بلباسه وسلاحه ، ولا يائثم باعطاء صاحبه
سلاحه ، وان قتله

(ولا يضمّنه ويرثه كما مر) في حق الصاحب فقط في هذا الكتاب التاسع
عشر من قوله : باب : وجب على عاقد صحة .

(ورخص في اعطاء لباس استغنى عنه) بأن كان لا تنكشف عورته ولا
يموت بالبرد أو الحر ، (وان) كان اللباس (لغيره) اذا رجي في اعطائه
النجاة غيّا به لأن فيه مع اعطاء لباس تصرفاً في مال غيره ، وعليه ضمانه ،
ويجوز أن يريد أنه أعطاه لأجل نجاة غيره .

(وقيل :) يجوز اعطاؤه مطلقاً (ما لم تنكشف عورته) الصغرى
والكبرى ، ورخص ما لم تنكشف عورته الكبرى (به) أى بالاعطاء ، أو
يقدر مضاف أى باعطائه على حد اختلافهم في العورة (ولباس صاحبه
وسلاحه يلزمه بهما شدة وترخيصاً ما لزمه بلباسه وسلاحه) ان نزعهما
واعطاهما هلك على حد ما مر ، أو رأى العدو ينزعهما ولم يدفع عنه ،
وقيل : لا بأس أن ينزع ويعطى ما فضل من سلاح ولباس ، وقيل : يجوز
ما لم تنكشف عورته ، وكذا في تركه دفع نازع ذلك عن صاحبه .

(ولا يائثم باعطاء صاحبه) ما ستره أو (سلاحه ، وان قتله) « الهاء »

به صاحبه أو الباغى بسلاح صاحبه ، ولا يتعزى وقت القتال وان لاختفاء ،
وجوز لذلك ولخوف هلاك بثقل لباس فيضعه ولاشتغال بتنجية وان للمال
وان منعه ، وجاز مبادلة لباس وسلاح مع باغ ان طلب ذلك ولو ريب ،
ورخص في

عائدة الى صاحب المالك مثلاً للسلاح (به صاحبه) ، اراد بهذا صاحب
عدو صاحب السلاح ، أو اراد بالصاحب الذى نزع سلاحه أو صاحباً آخر ،
(أو الباغى) ، أى أو قتل الباغى هذا الذى قلنا انه لا يائتم ، والباغى
هو الذى عبر عنه بالصاحب ، (بسلاح صاحبه) ، أى مالك السلاح مثلاً
بان اتصل سلاحه بالباغى ، ويجوز أن يكون لا يائتم الرجل باعطاء سلاحه
لصاحبه ولو قتله به صاحبه ، أو قتله باغ به بان اتصل سلاحه به .

(ولا يتعزى وقت القتال وان لاختفاء) من العدو لينجو أو ليظفر
بالعدو لئلا ترى عورته وللملائكة والجن ، (وجوز) التعزى (لذلك)
الاختفاء وليظفر بعدوه (ولخوف هلاك بثقل لباس فيضعه) ليخف فلا
يلحقه العدو ، أو ليخف فيسهل له القتال (ولاشتغال بتنجية وان للمال
وان منعه) لباسه كمن اراد ان يسبح فى الماء لينجى مالا أو غريقاً ،
وكمن اراد الحفر على مهدوم عليه فعطّله ثوبه .

(وجاز مبادلة لباس وسلاح مع باغ ان طلب ذلك) وطمع فى النجاة
بذلك أو لم يكن خوف منه (ولو ريب) الباغى فى سلاحه وثوبه ، (ورخص فى

وضعهما لمن طمع نجاة به وان لغيره •

وضعهما (، أى فى وضع اللباس ولو يتعرى ، والسلاح (لمن طمع نجاة) ،
أى رجاها (به) ، أى بالوضع ، (وان) طمعها (لغيره) من الناس ،
والله أعلم •

باب

لا يحاذر في دفاع باغ وتنجية غيره مباشرة عورته وامساكها ولو
أنثى ، وكذا في هروب من باغ جاز للهارب منه اخفاء نفسه
ومن بين جسد امرأة وثوبها ، أو بمس عورتها ، . . .

باب

(لا يحاذر في دفاع باغ) أو غير باغ ممن يدفع كمجنون وطفل
(وتنجية غيره) وهى المبغى عليه وكل من أشرف على الضر (مباشرة
عورته) ، أى عورة أحدهما ، أى الباغى أو المبغى (وامساكها ولو أنثى) ،
فله ضرب الباغى في عورته ولو مباشرة ، وجرحه بها وقتله بالقبض عليها
واخصائه ، وله امساك المبغى عليه ومن أشرف على الضر من عورته ليمنعه
من عدوه ومن مهلك أو وقوع في بئر أو هوّة أو من نخلة ، (وكذا في
هروب من باغ ، جاز للهارب منه اخفاء نفسه ، ومن بين جسد امرأة وثوبها
أو يمس عورتها) أو نظره في حينه ذلك .

ولا يحل لها منعه ولا تحرم به عليه وتحمله وان على ظهرها أو ذات
بعل ، ولا بالنظر لجسدها غير فرجها ، وان بلا ضرورة ، . .

(ولا يحل لها منعه ، ولا تحرم به عليه) ولو مس عورتها أو نظرها
ولا بنتها أو أمها أو غيرها ، ولا تحرم بذلك زوجته ان كانت أمها أو ابنتها
أو اختها أو غيرها ، وكذا مباشرة الرجل ولو أباً لزوجته أو ابناً لها ،
ولا تحرم به على زوجها ، ولا يحرم الرجل بذلك على زوجته .

(وتحمله وان) كان الحمل (على ظهرها أو) كانت (ذات بعل ،
ولا) تحرم (بالنظر لجسدها غير فرجها) ، وأما لفرجها ففيه تفصيل
فلا يعترض به ، فان تعمدته حرمت ، والا فلا ، ولا تحرم لضرورة ،
(وان بلا ضرورة) ولو بأشتهاء .

وبالجملة فالمس والنظر ولو بباطن الكف في فرج المرأة أو غيرها
لا حرمة به لها ولا لغيرها ، ولا صداق ولا اثم اذا كان لضرورة التنجية ،
وسواء بين الرجل والمرأة التجأ الى عورتها أو التجأت الى عورته ، وبين
المرأتين وبين الرجلين ، وبين رجل وطفل ، وبين امرأة وطفل ، أو طفلة ،
ولا تمنع المرأة من التجأ الى مباشرة عورتها من عدوه .

وكذا في المداواة والقصاص ، وكذا مداواة البهيمة ، وقيل : تحرم
بمس عورة أبى زوجها أو نظرها اليه ولو لضرورة ، وبمس عورة أبيها
أو أمها أو نظره الى عورة أحدهما ولو لضرورة .

وهل يلزم به فيما بطن من فرجها تحريم وصدق او لا ؟ قولان ؛ ولزم
بمس جسدها بشهوة لا بذكر اثم لا هما ، وهل يلزمان مع الكفر بمس
عورتها باليد او الكفر فقط ؟ فيه شدة ورخصة ؛ ولزم بذكر في جسد تحريم
وكفر ، والصدق بمس عورتها وما يحاذيها به مما يثبت به النسب ،

(وهل يلزم به) ، أى بالنظر بلا ضرورة التجاء ولا مداواة
ولا قصاص ، وكذا الكلام الى الخاتمة (فيما بطن من فرجها تحريم) لها
فلا يتزوجها ولا يبتئها ولا أمها فصاعداً وسافلاً (وصدق) لها ، أى عقر
او صدق المثل على ما مر (او لا) تحريم ولا صدق ؟ (قولان) .

وقيل : تحرم بالنظر الى ظاهر عورتها وما يليها بلا صدق ، (ولزم
بمس جسدها بشهوة) بغير ذكر كاليد (لا بذكر اثم لا هما) ، أى لا تحريم
وصدق ، وقيل : لزم بمس جسدها بغير ذكر بشهوة كفر ، (وهل يلزمان) ،
أى الصدق والتحريم (مع الكفر بمس عورتها) ولو ظاهرها (باليد ،
او) يلزم (الكفر فقط) ولو باطنه ؟ (فيه شدة ورخصة) وذلك فى باطن
الكف ، وأما ظاهرها فكسائر الجسد ، وقيل : كباطنها .

(ولزم) بالمس (بذكر فى جسد تحريم وكفر) فقط ، وان كانت
زوجة لزم به صدق (و) لزمهما و (الصدق بمس عورتها وما يحاذيها)
من مواضع الاستحداد ومستغلظ الفخذين (به) أى بالذكر ، (مما يثبت
به النسب) فى الحلال ، وهو ما ذكرته من مواضع الاستحداد ومستغلظ

ورخص في عدم التحريم بذكر في غير فرج ، ولزم الكل بالفعل به
فيه بخلط ، وقيل : لا تحرم ولا كفر بذلك ، ولزم العقير لحره أكرهت
بزنى ، ولصبية ومجنونة وأمة مطلقاً ،

الفخذين ، وقيل : يلزم الصداق والكفر والتحريم بمس الذكر الجسد
ولو في الرأس ، وكذا يثبت بذلك في الزوجة .

(ورخص في عدم التحريم بذكر في غير فرج) وفي عدم صداق ، وقد
قيل : لا صداق الا بغيوب الحشفة ، ويجب الصداق للزوجة بالذكر في
جسدها أو باليد في عورتها والنظر الى عورتها ، وقيل : لا يجب الا بالذكر
في الفرج ، وقيل : الا ان غابت الحشفة .

(ولزم الكل) ، أي الصداق والتحريم والكفر (بالفعل به) ، أي
بالذكر (فيه) ، أي في الفرج (بخلط) ، وذلك لأنه قارف ، وقيل : تحرم
ولها الصداق ولا كفر ، وهو الصحيح .

(وقيل : لا تحرم ولا كفر بذلك) الفعل بالذكر في الفرج بالخلط ،
ولزم الصداق ، وإذا طاعت فلا صداق ، (ولزم العقير لحره أكرهت بزنى)
لا ان طاعت (ولصبية ومجنونة وأمة مطلقاً) ولو طأوعن ، ويجب الحد
على الأمة اذا زنت كما يجب على الحرة ، سئل رسول الله ﷺ عن الأمة
اذا زنت ولم تحصن ؛ فقال : « ان زنت فاجلدوها ، ثم ان زنت فاجلدوها ،
ثم ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعير » ، هذه رواية أبى عبيدة
ومالك ، والمراد بالاحصان : التزويج .

• • • • •

وزعم بعض : انه لا جلد عليها قبل الاحصان لظاهر هذا الحديث ،
وقد رواه أيضاً بلفظ الاحصان يحيى بن سعيد عن ابن شهاب ، وطائفة عن
ابن عيينة عن ابن شهاب ، ولقوله تعالى : ﴿ فَإِذَا أَحْصَنَ ﴾ (١) ،
والأكثر أن احصان الأمة التزويج ، وعنه ابن عباس وأبو عبيدة والقاضي
اسماعيل ، وقيل : العتق ، ويدل لأول ذكر الاحصان في الحرة قبل ذلك .

وعن ابن عباس : لا حدّ على الأمة حتى تحصن ، فقيل : هو مرفوع ،
وقيل : موقوف ، وهو الأصح وبه جزم ابن حزم وغيره ، وادعى ابن شاهين
أنه منسوخ ، واحتج بأن النسخ يحتاج الى التاريخ ولم يعلم .

وعارضه حديث على : اقيموا الحد على أرقائكم من أحصن ومن لم
يحصن ، وإذا حمل الاحصان على الاسلام في الآية وعلى التزويج في الحديث
حصل الجمع .

وقد بنت السنة أنها اذا زنت قبل الاحصان جلدت ، وقيل : التقييد
بالاحصان في الآية يفيد أن الحكم في حقها الجلد لا الرجم ، فأخذ حكم زناها
بعد الاحصان من الكتاب ، وحكم زناها قبله من السنة ، والحكمة فيه أن
الرجم لا يتنصف فليستمر حكم الجلد في حقها .

ويحتل أن يكون نص على الجلد في اكمل حالها ليستدل به على سقوط

(١) تقدم ذكرها .

ولزم ببهيمة قيمتها ، وتذبح وتدفن ،

الجمهور واجب عند أهل الظاهر وأبى ثور ، وإذا كان لا يحصل الأدب
الا بالصرب ، ولكن ان ضرب مبرحا هلك ، فقيل : لا يضرب أصلاً ،
وقيل : يضرب خفيفاً .

(ولزم) بالفعل (ببهيمة) مملوكة مما تؤكل او مما لا تؤكل (قيمتها)
صاحبها مع الخمر ، (وتذبح) ولو خفية ، وان ذبحها مع علم صاحبها
جاز ، ولحن يحاف الفتنه ، وعلى كل حال لا يدخر رباها ، وله ان يفرض
له بالنسراء تعويضا لا حفيضة لانه لا ثمن لها لانها حرام لا تؤكل ولا ينفع
بها كما يدل له الدفن ، ويدل الامر بفعلها في الحديث ، وانما القيمة لاهساده
اياها .

(وتدفن) او تلقى في البحر بعد الذبح او حيث لا ينتفع بها ، والبيع
كالنحر لا يحل لبنها ولا لحمها ولا نباتها من شعر او صوف او غيرها ،
ولا جزءاً من اجزائها فصارت كالادمى في الحرمة .

ولا يحل الانتفاع أيضاً بالحمل عليها والخدمة ، فان علم صاحبها
بذلك فلا اشكال ، وان لم يعلم ذبحها الزانى ودفنها وأعطاه قيمتها من حيث
لا يخبره بالزنى ، وان لم يجد الى ذبحها سبيلاً أخبره بأنها حرام عليه
وانها تذبح وتدفن وأعطاه قيمتها ولا يخبره بالزنى ، وان شاء أخبره بأن
أحداً زنى بها ولا يذكر نفسه ، وقيل : لا يحرم لبنها ولا نباتها ولا لحمها
ولا شيء منها ولا الحمل عليها والخدمة ، وعليه فلا تذبح ويعطى صاحبها
ما نقصها ذلك ، والقولان أيضاً فيما اختلف فيه ، هل يحل لحمه كالحمار
والفرس والبغل ؟ فقيل : تذبح وتدفن كذلك ويعطى القيمة لحرمة الانتفاع
به ، وقيل : لا ، ويرجم فاعل ذلك ؛ وقيل : يقتل بالسيف ولو لم يكن
محصناً .

ولثيب نصفه ، ولا يلزم بادخال اصبع في فرجها ، ولزم به لطفلة
انضبت به ، ولطفل وطىء في دبره

وعن ابن عباس عنه عليه السلام : « من وجدتموه يعمل عمل قوم لوط فاضلوا
الفاعل والمفعول به ، ومن وجدتموه وقع على بهيمة فاضلوه واسلوا
البهيمة » (١) ، وعن الشافعي : أنه يحد ولا يؤكل ، وقال مالك : يعزر
ونحل ، وقال الشافعي : يجلد اللأثم والملوط به مائة ، وان احصنا رجما .

وقال أبو حنيفة : يعزران مطلقاً ، وان كان عبداً جلد خمسين ، وقيل:
يرجم وهو ضعيف ، ومن أتى غير زوجته في دبرها فحد الزنى ، وقيل :
حد اللواط ، وفي سحاق النساء ادب بنظر الامام ، وقيل : تجلدان ؛
ولا ترجم امرأة زيت بطفل ولا تجلد ، ولكن يؤدب أو نعزر .

(ولثيب) - هي هنا من زالت بكارتها - (نصفه) ، أى نصف
العقر عقر الزنى ، فالعقر للحره البكر ديتها ، وللثيب نصف عتر ديتها ،
وللامه البكر عتر فيمتها ، وللثيب نصف عتر قيمتها .

(ولا يلزم) العقر (بادخال اصبع في فرجها) ، أى في فرج الثيب ،
وقيل : يلزم ، (ولزم به) ، أى بادخال الاصبع في الفرج (لطفه) عذراء
أو بالغة عذراء (افتضت به) وان لم تفتض به فليل : لا يلزمه العقر ،
وقيل : يلزمه .

(ولطفل وطىء في دبره) بدخول الحشفة ، وكذا لبالغ ساقل مقهور

(١) رواه أبو داود .

ما لثيب ، ولا يلزم بمفاخدة ذكران كنساء وبمقدمات سوى كفر •

(ما لثيب) وهو نصف عقر الحرة الثيب ولو طاع ، وقيل : لا شيء به ولو لم يطاع ، وذلك كفر على كل حال ، ويرجم الفاعل ولو لم يحسن ، وقيل : يقتل بالسيف ، وقيل : يرمى من شاهق •

(ولا يلزم بمفاخدة ذكران كـ) سحاق (نساء و) لا (بمقدمات) للزنى كقرصة وقبلة (سوى كفر) ، وتقدم الكلام على ذلك في كتاب النكاح ، وقيل : ليست القبلة والمس كفراً ، بل صغيرة حتى يصر ، والله اعلم •

خاتمة

يقتل مرتد ان لم يتب ، ومحارب قاطع أصاب مالاً وقتل نفساً
ان قدر عليه ، وقطعت يمنى يديه

خاتمة

(يقتل مرتد ان لم يتب) ذكراً كان أو أنثى ، وقيل : يستتاب ثلاثة
فان لم يتب قتل ، وقال الشافعى : يستتاب فى الحال ، وقال على : يستتاب
شهراً ، وقال بعض : يستتاب أبداً ، فان تاب والا قتل ، والمرأة كالرجل
تقتل ، وجاء به حديث ؛ وقيل عن على : تسترق ، وقال أبو حنيفة :
تحبس ويجبر الأمة سيدها على الاسلام .

(ومحارب قاطع) للطريق ومعينه كالكمين والطليعة خلافاً للشافعى فى
المعين مثلهما (أصاب مالاً وقتل نفساً) أو قتل نفساً ولم يصب مالاً ، أى لم
يأخذه (ان قدر عليه) وان تاب قبل أن يقدر عليه فلا يقتل ، وليس عليه الدية
ولا ضمان ما أكل أو أفسد ، وقيل : عليه الدية والضمان (وقطعت يمنى يديه)

ويسرى رجليه ان اخذ مالا فقط ، ويصلب مشرك قاطع ان قتل واكل لا
 موحد ، وان تاب قبل ان يقدر عليه هدر عنه ما اصاب في محاربته ، فان
 طلبه امام فامتنع فباغ لا يترك حتى يسلم لحكم الله ، ويقاقل على امتناعه ،
 فما اصاب

من الرسخ (ويسرى رجليه) من تحت الكعب (ان اخذ مالا فقط) ولم
 يقتل نفساً ولو جنى في النفوس ما دون القتل او على طولها ، او يربط
 عليها حتى يموت ، وتقدم كلام في ذلك

(ويصلب مشرك قاطع ان قتل واكل لا موحد) فان الصلب مختص
 بالمشرك ، وفيل : يصلب الموحد كالمسرك اذا فعل ذلك ، (وان تاب)
 المحارب (قبل ان يقدر) بالبناء للمفعول (عليه) وكيفية توبه ان يترك
 ما كان عليه من الحراية ولو لم يأت الامام ، وقيل : ان يترك ما كان عليه
 ولو لم يات معترفاً بالتوبة (هدر عنه) في الحكم (ما اصاب في محاربته)
 من مال او نفس الا ما وجد بيده ، وفيل : لا يهدر عنه الا انه لا يقتل
 ولا يقتص منه ، وقيل : لا يؤخذ ما بيده من مال الناس ان تاب من ترك .

(فان طلبه امام) او نحوه (فامتنع فـ) هو (باغ) ايضاً
 بامتناعه بعد بغيه بالمحاربة ولا بفعل ، بل يتبع كما قال : (لا يترك حتى
 يسلم لحكم الله) ، اي حتى يذعن لحكم الله جل وعلا من قطع او صلب
 او قتل .

(ويقاقل على امتناعه) ولو ترك قطع الطريق ، والمحاربة (فما اصاب

فيه من نفس أو جرح هدر عنه اذ لا قصاص بيننا وبينه ، ويطالب من ذكر
 باقامة حكم الله عليه من قتل أو قطع أو تصليب فيفر ولا يأمن في بلاد
 الاسلام ، وهو سر قوله تعالى : ﴿ انما جزاء (الى) أو ينفوا . . . ﴾

فيه (اي في امتناعه (من نفس أو جرح هدر عنه) في الحكم كما مر عن
 عمرو (اذ لا قصاص بيننا وبينه ، ويطالب من ذكر) مما استوجب
 القتل أو الصلب أو القطع (اقامة حكم الله) تعالى (عليه من قتل أو قطع
 أو تصليب) كلما استقر في بلد جاء عليه رسول الامام أو نحوه أو كتابه
 يأمره بردّه أو باقامة الحكم عليه حيث هو ، أو يرسل الامام أو نحوه
 الرسل أو الكتب الى بلد توجه اليه ولو قبل أن يصل فذلك معنى قوله :
 انه لا ينرك حتى يسلم لحق الله ، وهو معنى نفية من الأرض المذكور في
 الآية ، لأن مطالبته بذلك سبب في انتفائه بنفسه ، فكأنه نفى كما قال :
 (فيفر ولا يأمن في بلاد الاسلام) وهى المراد بالأرض في الآية التى أشار
 اليها بقوله .

(و) ذلك المذكور من اول الخاتمة (هو سر) ، أى معنى ، فان
 المعنى شئ مكتوم تحت اللفظ من حيث أنه لا يسمع ، بل يسمع اللفظ
 فيؤخذ منه تصريحاً أو فهماً ، أو أراد بالسر الشئ النفس ، لأن الشئ
 النفس محفوظ مكنون ، وذلك هو المعنى أيضاً ، أو ردّ الضمير الى المذكور
 من مطالبته المترتب عليها قراره فيكون السر بمعنى الحكمة .

فكانه قال : وذلك حكمة (قوله تعالى : ﴿ انما جزاء (الى) أو ينفوا

من الأرض ﴿١﴾ ، لا على ما قيل : ان الامام مخير في ذلك ، ولا ان النفى هو الحبس ،

من الأرض ﴿١﴾ (١) ، وان اشتدت عليه تلك المضايقة فاذعن فعل فيه ما لزم لانه ان تاب فما تاب الا بعد أن قدر عليه بالمضايقة ، وقد سمى الله المضايقة المؤدية الى الخروج اخراجاً في قوله تعالى : ﴿٢﴾ اذ اخرجهم الذين كفروا ﴿٣﴾ ؛ (لا على ما قيل : ان الامام) أو نحوه (مخير في ذلك) يفعل ما شاء منه في كل محارب ساع في الأرض فساداً ، وهذا التخيير قول بن عباس - رضى الله عنهما - فيما رواه على بن أبى طلحة ، والمشهور عنه الصحيح هو الأول ، واستدل بعضهم للتخيير بأن اصل أو للتخيير ، فيعمد الى ان يقوم دليل المجاز ، وبأن قطع الطريق في ذاته جناية واحدة ، وهذه الاجزية ذكرت بمعانيها فيصلح كل واحد جزءاً لها ، والجمهور انها للتنويح وأنها لا تخيير .

وروى الشافعى بسنده الى ابن عباس : ان قتلوا وأخذوا مالا قتلوا وصلبوا ، وان قتلوا ولم يأخذوا قتلوا ، واذا أخذوا ولم يقتلوا قطعوا من خلاف ، واذا أخافوا السبيل نفوا من الأرض (ولا ان النفى هو الحبس) لأن الحبس نفى من الأرض الى الأرض التى يرى فيها الى موضع لا يرى فيه وهو السجن ، ولأن المحبوس لا يرى أحداً من أحبائه ولا ينتفع بلذات الدنيا ، ولأن المحبوس بسبب حبسه ولزومه من الأرض من مكان واحد كلزوم الاموات في قبورهم ، كانه نفى عن الأرض بالكلية .

(١) تقدم ذكرهما .

44-38861-10000

إذا جاعنا السجن يوماً لحاجة
عجبنا وقلنا : جاء هذا من الدنيا

وفي الحديث القدسي : من أهان لى ولياً فقد بارزنى بالمحاربة ، وأصل الحرب السلب ، حربُهُ حرباً سلب ماله ، وتركه بلا شيء فهو محروب وحريب ، والراد هنا قطع الطريق ، وقيل : المكابرة واللصوصية ، وأن كانت في مصر ، والفرق أن قطع الطريق إنما يكون من قوم يجتمعون ولهم منعة" ، أعنى قوة وشوكة تمنعهم ممن أراد بهم سوءاً بسبب ما يكون بينهم من التظاهر والتعاون والاقتدار على دفع من يتصدى لهم بسوء ويتعرضون لدماء المسلمين وأموالهم وأزواجهم وأمائهم ، وهذه المنعة غير معتبرة في اللصوصية .

- 389 -

© 2006 The Authors
Journal compilation © 2006 Blackwell Publishing Ltd

يتهرأ ويسيل صديداً ثم ينزل •

• من خلاف

$\frac{1}{2} \times \frac{1}{2} = \frac{1}{4}$

وتقطع يمينى سارق من رسته ولو عبداً أو مشركاً أو أنثى ان خرج من حرز

والجملة اذا قوبلت بالجملة انقسم البعض على البعض ، والمذكور في الآية هي العقوبات ، فالتائب قبل القدرة عليه انما تسقط عنه تلك العقوبات لا غيرها. من دية وأرش جرح أو نحوه ، أو قصاص من جرح أو نحوه ، وقد خرج حارثة بن بدر محارباً ثم تاب وأصلح قبل القدرة عليه ، وسئل عنه على وهو امام فقال : تقبل توبته ولا نطالبه بشيء ، فقيل : لا يطالب الموحد. المحارب اذا تاب قبل القدرة عليه بشيء ، وقيل : يطالب لأن العفو في الآية ليس على ذلك ، ولا يطالب المشرك بذلك قطعاً .

(وتقطع يمينى سارق من رسته) كما فعل رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر ، وهو مجمع عليه ، روى أن رجلاً سرق رداء صفوان فأمر ﷺ بقطعه من المفصل وهو الرسغ ، وذلك لأن البطش بالكف ، وما زاد من الذراع تابع ، ولذا وجب في الكف دية اليد ، وفيما زاد قيل : حكومة .

وذكر الشافعى عن على : انه كان يقطع من يد السارق الخنصر والبنصر والوسطى خاصة ، ويقول : استحيى من مثله أن أتركه بلا عمل ، ورد على على بأن اليد لا تطلق حقيقة على الأصابع لغة ولا عرفاً ، وهى عند الجمهور من الكوع ، ونقل بعض الإجماع عليه في القطع وسببه كذلك .

(ولو عبداً أو مشركاً أو أنثى ان خرج من حرز) هو الموضع الذى يحرز فيه عادة كدار وجانوب وسفينة وظهر دابة ، قال ابن حجر ، السرقة بفتح فكسر ، أو بفتح فاسكان ، أو بكسر فاسكان : الأخذ خفية ، وعرفت

ما قيمته أربعة دراهم فأكثر ، وهو ربع دينار على المختار ، وقيل : خمسة ،
ولا تقطع خمس الا في خمسة ، وقيل : عشرة ،

بأخذ شيء خفية ليس لأخذه أخذه ، ومن اشترى الحرز وهم الجمهور
زاد : من حرز مثله .

وقال ابن بطال : الحرز مستفاد من السرقة ، يعنى في اللغة ، ولم
يشترط الظاهرية ، والبصريون من المعتزلة الحرز لأنه لم يذكر في الحديث ،
ويسقط احتجاجهم على ما قال ابن بطال من أن شرط الحرز مأخوذ من
معنى السرقة لغة (ما قيمته أربعة دراهم فأكثر وهو ربع دينار على المختار)
وهو مذهبنا ومذهب الشافعية ، وهو المنقول عن بعض الصحابة على أن
دينار الدماء ستة عشر درهماً ، وقيل : هو اثنا عشر وهو المشهور
فربعه ثلاثة دراهم .

(وقيل :) ان أخرج من حرز (خمسة ، ولا تقطع) أصابع (خمس)
مع الكف (الا في) دراهم (خمسة ، وقيل :) ان أخرج (عشرة) وهو
قول أبى حنيفة ، وقيل : يقطع في القليل والكثير .

وعن ابن بنت الشافعى : الا ان كان القليل تافهاً ، وقيل : لا يجب
الا في أربعين درهماً أو أربعة دنانير ، وقيل : في درهمن ، وقيل : فيما
زاد على درهمن ولو لم يبلغ ثلاثة ، وقيل : في ثلاثة ، وهو قول عن أحمد
ومالك ، وقيل : مثله الا أنه ان كان المسروق ذهباً فنصابه ربع دينار ،
وان كان غيرهما ، فان بلغت قيمته ثلاثة دراهم قطع والا لم يقطع ولو
كان نصف دينار ، وهو المشهور عن مالك ، ورواية عن أحمد ، وقيل :
مثله الا ان كان المسروق غيرهما قطع به اذا بلغت قيمته أحدهما ، وهو

ان اقرّ أو شهد عليه عدلان ،

المشهور عن احمد ، وقيل : مثله ، لكن لا يكتفى بأحدهما اذ كانا غاليين ، فلو كان احدهما غالياً فالمعول عليه عند بعض المالكية هو ، وقيل : دينار أو ما بلغ قيمته من فضة أو عرض ، وقيل : ربع دينار فصاعداً من الذهب ، ويقطع في القليل والكثير من الفضة والعروض لأن الذهب ثبت في حديث عائشة بالتحديد فبقى غيره على حاله .

قالت عائشة - رضى الله عنها - : قال رسول الله ﷺ : « تقطع اليد السارقة في ربع دينار فصاعداً » (١) ، وفي رواية عنها : تقطع يد السارق في ربع دينار ، وعنها : ان يد السارق تقطع على عهد رسول الله ﷺ مجن حجة أو ترس المجن - بكسر الميم وفتح الجيم وتشديد النون - ، والحجة - بحاء مهملة فجيم مفتوحتين - هي الدرة عطف بيان على المجن ، وهو مأخوذ من جنه ستره ، فهو الدرة ، وهى من خشب أو عظم وتلف بالجلد ، والتئرس - بضم فاسكان - كالحجة الا أنه يطابق فيه بين جلدين ، وقيدهما بمعنى واحد ، والغالب أن ثمنه لا ينقص عن أربعة دراهم .

وفي رواية عنها : عطف حجة على المجن بـ « أو » ، وعن عبد الله ابن عمر : أن رسول الله ﷺ قطع في مجن ثمنه ثلاثة دراهم وذلك ثابت (ان اقرّ أو شهد عليه عدلان) ومن اتهم بالسرقة فحبس واقرّ في الحبس ، فإن كان ذاعراً ، أعنى شريراً ظاهراً الفسق حكم باقراره ، قال العاصمى :

وحكموا بصحة الاقرار من ذاعر حبس لاختبار

(١) رواه مسلم واحد وابو داود .

ويقطع السارق باعتراف أو شاهدَي عدل بلا خلاف

وشرط الشهادة أن لا تختلف بالمسروق أو المكان أو الزمان ، فلا قطع أن قال شاهد : سرق كبشاً والآخر سرق نعجة ، أو قال أحدهما : من موضع كذا أو في وقت كذا والآخر بخلاف ذلك ، وإن أقرّ ثم رجع ، فإن رجع لشبهة درى عنه الحد ، وإن رجع لغيرها فقليل : يحدّ ، وقيل : لا ، ويغرم ما سرق ؛ قال العاصمي :

ومن أقبر ولشبهة رجّع^٥ رُدء عنه الحد في الذي وقّع^٥

وذكروا في نَفْذِهَا قَوْلَيْنِ والعزم واجب على الحالين

وان اقر العبد بالسرقة قطع ، ولا غرم الا ببيان ، قال العاصمي :

والحدّ لا الغرم على العبد متى أقسر بالسرقه شرعا ثبتا

ولم يؤخذ بالغرم لأنه على سيده لا على نفسه ، قالت عائشة - رضى الله عنها - قال رسول الله ﷺ : « لا تقطع يد السارق الا فى ربع دينار فصاعداً » (١) .

(۱) تقدم ذكره .

• • • • •

وفي رواية : تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً ، وفي رواية : اقطعوا في ربع دينار ولا تقطعوا فيما هو أدنى من ذلك ، وعن ابن عمر أن النبي ﷺ قطع في مجنّ ثمنه ثلاثة دراهم ، وعن أبي هريرة قال النبي ﷺ : لعن الله السارق يسرق البيضة فتقطع يده ، ويسرق الحبل فتقطع يده ؛ أي بيضة الحديد ، وذلك إذا بلغت قيمة البيضة أو الحبل ربع دينار .

وإذا صحت السرقة باقرار أو شهادة قطعه الامام ولو شريفاً ، وعن عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ استشفع في حدّ من حدود الله فأبى ، ثم قام واختطب فقال : « أيها الناس إنما أهلك من قبلكم أنهم كانوا إذا سرق فيهم شريف تركوه ، وإن سرق فيهم ضعيف أقاموا عليه الحد ، وأيم الله لو أن فاطمة بنت محمد سرقت لقطع محمد يدها » (١) ، ويجوز الشفاعة في الحد قبل أن يصل الوالي ، ومن حديث الزبير مرفوعاً : اشفعوا ما لم يصل الى الوالي ، فإذا وصل الى الوالي فعفا فلا عفا الله عنه ؛ وأول من حكم بقطع السارق في الجاهلية الوليد بن المغيرة ، وأمر الله بقطعه في الاسلام ، وأول سارق قطعه رسول الله ﷺ في الاسلام من الرجال الخيار بن عدي بن نوفل بن عبد مناف ، ومن النساء مرة بنت سفيان بن عبد الأسد من بنى مخزوم .

وقطع أبو بكر يد الفتى الذي سرق العقد ، وقطع عمر يد سمرة أخى عبد الرحمن بن سمرة ، وعن أبي أمية المخزومي قال : أتى رسول الله ﷺ بلص قد اعترف اعترافاً ولم يوجد معه متاع ، فقال رسول الله ﷺ : ما أخالك

(١) متفق عليه .

• • • • •

سُرقت ؛ قال : بلى ، فأعاد عليه مرتين أو ثلاثاً ؛ وعن أبى هريرة قال :
أذهبوا به فاقطعوه ثم احسموه .

والمذهب انه اذا قطع غرم أو يغرم قبله ما سرق ، وعن عبد الرحمن
ابن عوف - رضى الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال : « لا يغرم السارق اذا
أقيم عليه الحد » (١) ، وعن جابر بن عبد الله : جىء بسارق الى النبى
ﷺ فقال : « اقتلوه ، فقال : يا رسول الله انما سرق ؛ قال : اقطعوه ،
فقطع ، ثم جىء به الثانية فقال : اقتلوه ، فذكر مثله ، ثم جىء به الثالثة
فذكر مثله ، ثم جىء به الرابعة كذلك ، ثم جىء به الخامسة ، فقال :
اقتلوه » (٢) ، وذكر الشافعية أن القتل فى الخامسة منسوخ ، والمراد
بالأيدى الأيمان ، وقد قرأ ابن عباس : فاقطعوا أيماهما .

والقطع عندنا وعند سائر الأمة من الرسغ لأنه ﷺ أتى بسارق فأمر
بقطع يمينه منه ، وقالت الخوارج : القطع من المنكب ، وإن سرق قطعت
يده اليمنى ، وإن عاد فالرجل اليسرى ، وإن عاد فاليد اليسرى ، وإن
عاد فالرجل اليمنى ، وإن عاد ضرب وحبس ، وقال أبو حنيفة : لا قطع
فى الثالثة ولا فى الرابعة بل يضرب ويحبس .

وفى « اثر » : اعلم أن الواجب أولاً قطع اليمين ، فإن قطعت الشمال
فلا يزداد على ذلك ، قال قتادة والشعبى ، وقال مالك : إن قطعت خطاً

(١) رواه الترمذى والنسائى .

(٢) رواه الطبرانى .

• • • • •

لم يقطع أو سرق مالا قطع به فالغرم باجماع الأمة واجب وماخوذ ، وقيل :
ان وجد ما سرق ولم يتلف غرم باتفاق ولو قطع مطلقاً ، قال العاصمى :

وكل ما سرق وهو باقى فائسه يرد باتفاق
وحيثما السارق بالحكم قطع فبالذى سرق فى اليسر تبع

وزعم بعض "عن مجاهد ان" قطع يد السارق توبة اذا قطعت فقد حصلت
التوبة ، وقال الشافعى : اذا تاب السارق قبل ان يلتبس الحاكم بأخذه
فتوبته تدفع عنه القطع قياساً على توبة المحارب .

وعن جابر بن زيد أنه عليه السلام قطع يد سارق فلما قطعه قال له : ان يمينك
سبقك الى النار ، فان تبت رد الله عليك يمينك ولا يتبع جسدك أو له ؛ وعن
ابن عباس رضى الله عنهما أنه عليه السلام سئل عن الأمة اذا زنت ولم تحصن ، فقال :
« ان زنت فاجلدوها ثم بيعوها ولو بضعفير » (١) ، قال الربيع : يعنى بحبل .

ومن ادعى سرقة على من لا يتهم بها لفضله الغيت دعواه ، ومن
ادعاه على من يتهم أو لا يعرف حاله حلف له وحبس وضرب قبل الحلف
ان قويت تهمة ، والضرب والحبس بحسب قوة التهمة ، قال العاصمى :

ومدّع على امرئ بالسرقة ولم تكن دعواه بالحققة
فان يكن مدعياً ذاك على من حاله فى الناس حال الفضلا
فليس عن حاله يكشف ولا يبلغ بالدعوى عليه املا
وان يكن مطالباً من يتهم فمالك بالضرب والسجن حكم

(٢) تقدم ذكره .

وهل يجوز اقرار عبد فيما يتلف نفسه أو بعضها. كقتل أو قطع. أو لا اذ هو مال ؟ قولان ؛ لا مختلس ، وهو السارق من المرعى أو من الجبال أو البرارى ما لم يخرج من المراح ، كالدوار أو من الخزائن أو من المرباط ، •

ويحبس من لم يعرف حاله ولا يطال ، ورى أنه يحبس حبس رجلاً اتهمه بسرقة لغيره وقد صحبه فى السفر ، وقيل : فيمن قويت تهمته وعرف بذلك أنه يسجن حتى يقر أو يموت ، والمشهور أنه يطال حبسه ، ففيل : انه يضرب بعد ، وقيل : لا ، وهو الحق •

(وهل يجوز اقرار عبد فيما يتلف نفسه) ، أى فى الأمر الذى يكون متلفاً لنفسه (أو بعضها كقتل أو قطع) لأنه مكلف بالغ (أولاً ، اذ هو مال) مملوك فلا تقبل دعواه فى نفسه ؟ (قولان) ، وأما اقراره فيما لا يتلف نفسه أو بعضه فجائز (لا مختلس) بالجر عطفاً على سارق ، أى يقطع يمنى سارق ان أخرج من حرز لا مختلس (وهو السارق من المرعى أو من الجبال أو البرارى) أو الطرق (ما لم يخرج) ما لم يخرج ما اخذ - بضم الياء وكسر الراء - (من المراح) ، أى الموضع الذى يروح اليه الغنم أو غيره ، أى يرتاح أو يجيئه فى الرواح ، ولكن غير الرواح مثله وهو اسم من الدوار (كالدوار) ، أى كالفريق من البيوت الدوار عظيماً أو لم يكن مراحاً •

(أو من الخزائن) جمع خزانة ، والمراد ما يخزن فيه ولم يكن حرزاً كالمطامير والدفين ، (أو من المرباط) أى من المواضع التى تربط فيها الدواب ، فاذا أخذ شيئاً من تلك المواضع قطع ولو كانت فى المرعى أو الجبل أو البرية •

ولا بخائن وهو من يدخل باذن فيسرق امتعة بخيانة ، ولا سارق من اصحابه
وهو معهم ويعاقبون ، وقطعت يد من سرق صغيراً او دابة لها راع ، ويزاد
رجله من خلاف ان كابر ، لا ان سرقها مع راعيها اذ هو بالمختلس اقرب
واشبه ولم يخرج من حرز فيكون سارقاً الا ان كابر فيكون محارباً •

(ولا خائن ، وهو من يدخل باذن فيسرق امتعة) او حيواناً او غيرها
(بخيانة) ، لأن الاذن له في الدخول صير المحل الذي اخذ منه غير حرز ،
(ولا سارق من اصحابه وهو معهم ويعاقبون) بالتعزير او النكال ، اى
المختلس والخائن والسارق من اصحابه بتأديب او اكثر ، (وقطعت يد من
سرق صغيراً) حرراً او عبداً (او دابة لها راع) لا دابة لا راعى لها او
ضالة ، والراعى وقائم الصبى كالحرز •

(ويزاد رجله) ، اى قطعها (من خلاف) ، اى مع مخالفة ، بأن
تقطع يده اليمنى ورجله اليسرى (ان كابر) زاجره او مانعه (لا ان
سرقها مع راعيها اذ) سرقها مع راعيها (هو بالمختلس اقرب واشبه ولم
يخرج من حرز فيكون) ، اى فضلاً عن ان يكون (سارقاً الا ان كابر فيكون
محارباً) فيحكم عليه بحكم المحارب ، وتقدم انه لا قطع على جاحد لنحو
الوديعة ، وذكر الترمذى وصححه : « ليس على المختلس والمتهب والخائن
قطع » •

وشرط بعض قومنا فى السارق ان يكون ملتزماً بالاحكام علماً بالتحريم
مختاراً بخير اذن وامالة ، فلا يقطع حرى ولو معاهداً ، ولا صبى ومجنون

• • • • •

ومكروه وماذون له وأصل وجاهل بالتحريم لقرب عهده بالاسلام او بعده
عن العلماء ، ويقطع مسلم وذمى بمال مسلم وذمى ، وقال الحنابلة :
يقطع بجهد عارية وسرقة ملح وترايب واحجار ولبن وكلاء وزيد طاهر ويلج
وصيد لا بسرقة مساء وزيتل نجس ، وبسرقة مجنون ونائم واعجمى لا يميز
ولو كان كبيراً ، وعند المالكية : يقطع بسرقة طفل من حرز مثله بان يكون
في دار أهله .

ولا يقطع العبد من سيده خلافاً لداود ، ولا يقطع الاب بسرقة من
ابنه ، وزاد الشافعى : الجد ، وزاد ابو حنيفة : كل ذى رحم ، واختلفوا
في الزوجين ولا المضطر بالجوع ، وقال ابو حنيفة : لا قطع في الطعام
ولا فيما اصله مباح كخطب من حرز ولا سارق ماله فيه ملك كمشارك او
شبهة ملك كمرتهن ومن له دين ممن عليه الدين والاجير من مستأجره ،
واختلف في سارق من الغنم له فيه نصيب .

وزعم ابو حنيفة أنه لا قطع في مصحف وكفن من قبر ، وان سرق
جماعة نصاباً ولم يكن في نصيب كل واحد نصاب قطعوا خلافاً لابى حنيفة ،
ولا قطع على من سرق من غير حرز خلافاً للظاهرية ، ولا يقطع سارق
قناديل المسجد خلافاً للشافعى .

واختلف فيمن سرق من بيت المال ولا الثياب من حبل الغاسل ،
ولا الضيف من بيت اذن له فيه ، وان سرق من خزانة قطع ، ولا في شجر
او ثمر معلق فيه ، وقال ابن حنبل والظاهرية : يقطع المختلس ، ولا قطع في
الغصب ولا في الجناية ، ولا يقطع في الجحود خلافاً لابن حنبل والظاهرية .

• • • • •

وعن الحنفية : لا قطع فيما اصله مباح ولا فيما يسرع اليه ، وعن انس ان النبي ﷺ انى برجل قد شرب الخمر فجلده بجريدتين نحو اربعين ، قال : وفعله ابو بكر فلما كان عمر استشار الناس ، فقال عبد الرحمن بن عوف : اخف الحدود ثمانون ، فأمر به عمر رضي الله عنه ، وعن علي في قصة الوليد بن عقبة : جلد النبي ﷺ اربعين ولبو بكر اربعين وعشر ثمانين وكل سنة ، وهذا احب الى .

وفي هذا الحديث ان رجلاً رأى يتقيا الخمر فقال عمر : انه لم يتقياها حتي شربها ، وعن النبي ﷺ قال في شارب الخمر : « اذا شرب فاجلدوه » ثم اذا شرب فاجلدوه ، ثم اذا شرب الثالثة فاجلدوه ، ثم اذا شرب الرابعة فاضربوا عنقه (١) ، وقتله في الرابعة منسوخ .

وعن ابن عباس - رضي الله عنهما - : كان النبي ﷺ ينبذ له الزبيب في السقاء فيشربه يومه والغد ويغذ الغد ، لما كان مساء الثالثة شربه ويسقاه ، فان فضل شيء أهرقه ، وعن عائشه - رضي الله عنها - : لما نزل الخذري قام رسول الله ﷺ على المنبر فذكر ذلك وتلا القرآن ، فلما نزل أمر برجلين وامرأة فاضربوا الحد .

وعن عبد الله بن عامر بن ربيعة : لقد أدركت ابا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم فلم يضربوا المملوك في القذف الا اربعين ، ولا حد على شرب مجنون او ضبى او مشرك او فكره على شرب ، قيل : او مضطر لغصة ، ولا على من لم يعرف أنه خمر ، وان لم يعلم التحريم حد ، وقيل : لا ،

(١) رواه مسلم وأبو داود .

• • • • • • • • • •

وان شرب دماً اختلف فيه ، فقليل : لا بحد ، وقيل : يحد ولو رآه حلالاً ، وهو ثمانون للحر وأربعون للعبد وقال الظاهرية : هما سواء ، ويجزى حد عن جنسه الداخل فيه ، وتستوفى كلها ان تعددت كالزنى من غير المحصن والشرب الا القذف والشرب فيدخل تحته ، ويحد الوالد بقذف ولده ، والقذف هو بالزنى ، ويحد فيه القاذف ثمانين والعبد أربعين ، وقال الظاهرية : ثمانين .

والتعريض كاللتصريح ، وقيل : لا ، وان قال : أردت به القذف والتصريح ، وكذلك التعريض اذا رجع للزنى كنفى النسب للأب لا للأم ، واما القذف بما يكره المقذوف غير الزنى فيؤدب فيه ، وان قذف جماعة حد لكل واحد حداً ، وقيل : حداً واحداً ، وقيل : ان جمعهم بكلمة فواحدة كقوله : يا زناة ، والا فلكل واحد حد ، والله اعلم .

فهرس الجزء الرابع عشر شرح النيل وشفاء العليل (ثمان)

صفحة	موضوع
٥	فصل : فيما يعلم به الباغى
١٧	باب : فى الاستعانة على الباغى وجناية الجيش
٢٥	فصل : ان خرج على قصد القتل أو الأكل
٣٢	باب : فيما يجوز لمن جاز عليه البغاة
٥١	باب : فى القتال والهجوم
٥٩	فصل : ان ساق باغ ما اخذ وأخلطه بماله
٧٠	فصل : جاز اتباع باغ وقتله على أخذ المال
٧٨	باب : فى وجوب دفع الانسان عن نفسه وجواز الدفع للباغى وندبه
١١٨	باب : فى استقتال من حل قتله
١٣١	باب آخر : فى البغى
١٥٦	باب آخر : فى البغى
١٦٧	فصل : فيما يعلم به مراد باغ
١٨٤	باب : لا تحق الفتتان
١٩٧	فصل : لا يكون بغى بعض عسكر على غيره بغياً للبعض الآخر
٢٠٨	باب : فى المسالب
٢٢٤	باب : ان سار قوم بطريقهم فراوا مخوفاً فلهم جمع أموالهم وأصحابهم
٢٤٠	باب : فى التقاء السرايا

صفحة	موضوع
٢٥١	باب : فى عقد الصحبة وأحكامها
٢٦٢	باب : فى الفتنة
٢٨٠	فصل : لا يقتل باغ اختلط بذوى فتنة حتى يفرز
٢٩٣	باب آخر : فى الفتنة
٣٠٧	باب : فى الحرب المحقة والمبطله
	فصل : لا تقع هدنة من فتنة سبقت بخاصة
٣١٠	بل عهود ومواثيق على صلح
٣٢٠	باب : فيما استوى الناس اليه
٣٣٥	باب : فى أواخر التبئين
٣٥٤	فصل : ان تعدد الولى
٣٥٩	باب : فى الدفاع أيضا
٣٧٦	باب : يحاذر فى دفاع باغ
٣٨٥	خاتمة : يقتل مرتد ان لم يتب

مطابع سجل العرب

